جامعة بغداد
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

تقويم المنهج الصرفي

أطروحة تقدم بها

رازق جعفر عبدالحسين الزيرجاوي

إلى مجلس كلية الآداب في جامعة بغداد
هي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور

مهدي صالح الشمّري

جمادى الأولى ١٤٢٩ه — آيار/ مايس٢٠٠٨م

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الأطروحة الوسومة بـــ (تقويم المنهج الصرفي) التي قدمها الطالب (رازق جعفر عبد الحسين) قد كان بإشرافي في كلية الآداب بجامعة بغداد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها .

ا . د . مهدي صالح الشمري

التأريخ : / / ٢٠٠٨م

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الأطروحة للمناقشة

أ . م . د نهاد حسوبي صالح

رئيس قسم اللغة العربية

التأريخ / / ٢٠٠٨م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١ ـ ٤
التمهيد	٥ ـ ٧
الفصل الأول : أسس المنهج الصرفي	٨ ـ ١٠١
المبحث الأول : إشكالية المصطلح	٩ ــ ١١
المبحث الثاني : السماع والقياس	١٢ ـ ٢٥
المبحث الثالث : التعليل	٢٦ ـ ٤١
المبحث الرابع : الاشتقاق	٤٢ـ ٥١
المبحث الخامس : الموقف من القرآن الكريم	٥٢ ـ ٦٧
المبحث السادس : الأصالة والزيادة	٦٨ ـ ٨٠
المبحث السابع : الإبدال والإعلال	٨١ ـ ٩٥
المبحث الثامن : الميزان الصرفي	٩٦ ـ ١٠١
الفصل الثاني : مظاهر المنهج الصرفي	١٠٢ ـ ١٥٦
المبحث الأول : الافتراض	١٠٣ ـ ١٠٨
المبحث الثاني : التعقيد	١٠٩ ـ ١١٣
المبحث الثالث : انعدام الخطة	١١٤ ـ ١١٧
المبحث الرابع : الخلاف في الآراء والاختلاف في التطبيق الصرفي	١١٨ ـ ١٢٢

المبحث الخامس : ازدواجية التعامل مع الصوت	١٢٣ ـ ١٢٩
المبحث السادس : الفصل القسري بين الصرف والنحو	١٣٠ ـ ١٣٢
المبحث السابع : الخلط بين المناهج	١٣٣ ـ ١٣٥
المبحث الثامن : الغموض وانعدام الدقة في زيادة الإلحاق	١٣٦ ـ ١٤٤
المبحث التاسع : قبول الضرورة الشعرية	١٤٥ ـ ١٥٣
المبحث العاشر : التناقض والاضطراب	١٥٤ ـ ١٥٦
الفصل الثالث : الاتجاه الصرفي الصوتي الحديث	١٥٧ ـ ٢١١
توطئة	١٥٨ ـ ١٦١
المبحث الآول : الأنانية العلمية وجحد جهود الآخرين	١٦٢ ـ ١٦٤
المبحث الثاني : الميزان الصوتي	١٦٥ ـ ١٦٧
المبحث الثالث : الخلاف	١٦٨ ـ ١٧٦
المبحث الرابع : الأخطاء وضعف التفسير	١٧٧ ـ ١٨٢
المبحث الخامس : ضعف الاستدلال	١٨٣ ـ ١٨٥
المبحث السادس : الانتقائية وعدم اطراد التعليل الصوتي	١٨٦ ـ ١٩٠
المبحث السابع : الموقف المزدوج من الأصل	١٩١ ـ ١٩٦
المبحث الثامن : تناقض الباحث ونفسه	١٩٧ ـ ١٩٩
المبحث التاسع : ادعاء أفكار جديدة هي في حقيقتها مما عرفه القدماء	٢٠٠ ـ ٢٠٣
المبحث العاشر : الموقف من طريقة الكتابة	٢٠٤ ـ ٢١١
الخاتمة	٢١٢ ــ ٢٢١

المصادر والمراجع	٢٢٢ – ٢٣٣
ملخص باللغة الإنكليزية	٢٣٤

المُقدّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمدٍ رسولِ الله وآله الطيبين الطاهرين وصحبه الميامين المنتجبين .

وبعدُ ، فمازال البحث الصرفي يثير النفور لما فيه من الصعوبة والعوَص والدقة التي أحس بها القدماء أنفسهم ، فجعلوا دراسته بعد النحو لكي ترتاض النفوس عليه ، وتتزود بما يعينها على أغراضه ومعانيه ؛ ولذلك ظل المنهج الصرفي أقل علوم اللغة حظاً من البحث والدراسة ، وأكثر ما امتدت إليه المحاولات النقدية الناجمة عن التأثر بعلم الأصوات الحديث. وقد رأينا أن هذه المحاولات كانت انتقادية أكثر من كونها نقدية فلم تستطع أن تُلغي المنهج الصرفي ولا أن تبني عليه بناءً جديداً راسخاً متماسكاً ؛ لأنه ليس بالضرورة أن يصلح ما في علم الأصوات الحديث لتفسير كل القواعد الصرفية والظواهر الصوتية في العربية ، وليس بالضرورة كذلك أن تصلح كل القواعد والظواهر للتفسير والتعليل ، فقد حار الصرفيون القدماء أنفسهم في تفسير وتعليل بعض الحالات على الرغم من قيام البحث اللغوي على أساس التعليل الذي لديهم منه كثير .

وكان بإمكان البحث أن يكتفي بأساس من أُسس المنهج الصرفي التي درسها الفصل الأول ، أو بمظهر من مظاهره التي درسها الفصل الثاني ، أو بالاتجاه الصرفي الصوتي الحديث في الفصل الثالث ، يتوسع فيه ، ولكن هذا يذهب بالغاية التي وضعناها للبحث وهي تقويم كامل المنهج بشمولية واتساع يستحق بها أن يكون – كما نأمل – بحثاً ذا قيمة وفائدة يُسهم في بيان مواطن القوة والضعف في المنهج الصرفي ويكون لبنة في البناء العلمي اللغوي .

ومن أجل ذلك فقد سبر البحث كثيراً من أغوار كتاب سيبويه واستطلع كامل المنصف والخصائص وكثيراً من سر الصناعة وشروح شافية ابن الحاجب لرضي الدين وركن الدين والنظّام وشرحي مفصل الزمخشري لابن يعيش وابن الحاجب وأجزاءً من الكتب الصرفية الأخرى ، والكتب الجامعة للصرف والنحو مثل ارتشاف الضرب وهمع الهوامع وحاشية الصبان وغيرها . ولم يستغن البحث عن أمات الكتب الأخرى ، ومنها كتب الخلاف ، مثل الإنصاف ، والمعاجم مثل المخصص وغيرها .

ومن أجل بيان حقيقة الاتجاه الصرفي الصوتي الحديث استطلع البحث كتب المستشرقين ولا سيما كانتينو وفليش ، والمتأثرين بهم من الباحثين العرب ، وفي مقدمتهم د. عبد الصبور شاهين ، والطيب البكوش ، وغيرهما من الباحثين وغيرها من المؤلفات في علوم اللغة الأخرى .

وعلى الرغم من كل ما بُذل من الجهد فقد واجه البحث كثير من المصاعب التي تغني الحال فيها عن المقال ، فإن تكن حالت بينه وبين أن يكون أحسن مما كان ، فحسبنا ما بذلنا من الجهد وما حاولنا أن نصل به إليه ، وإن نكن وُفقنا فيه وحققنا ما رجوناه أو بعضاً منه فالفضل لله والحمد له أولاً وأخيراً .

وكان قوام البحث مقدمةً وتمهيداً وثلاثة فصول تليها خاتمة بأهم النتائج . وقد قوّم الفصل الأول (أسس المنهج الصرفي) التي ارتكز عليها ، وانقسم إلى مباحث : إشكالية المصطلح ، والسماع والقياس ، والتعليل ، والاشتقاق ، والموقف من القرآن الكريم ، والأصالة والزيادة ، والإبدال والإعلال ، والميزان الصرفي .

وقوّم الفصل الثاني (مظاهر المنهج الصرفي) التي أمكننا أن نكتشفها بعد طول ملازمة بعض المؤلفات الصرفية كاملةً . وهي مظاهر : الافتراض ، والتعقيد ، وانعدام الخطة ، والخلاف ، وازدواجية التعامل مع الصوت ، والفصل بين الصرف والنحو ، والخلط بين المناهج ، والغموض في زيادة الإلحاق ، وقبول الضرورة الشعرية ، وختمناه بمظهر التناقض والاضطراب لكي نستوفي دراسته في مواضعه قبلُ .

وقوّم الفصل الثالث (الاتجاه الصرفي الصوتي الحديث) ، وانقسم بعد التوطئة التعريفية على المباحث التي انتهت إلى قصور هذا الاتجاه وبعده عن أن يكون صالحاً للعربية ، في الأقل في بعض جوانبه ، أو في بعض جوانبها . وهي مباحث : الأنانية العلمية ، والميزان الصوتي ، والخلاف ، والأخطاء ، وضعف الاستدلال ، والانتقائية ، والموقف المزدوج من الأصل ، وتناقض الباحث مع نفسه ، وادعاء أفكار هي للقدماء ، والموقف من الكتابة .

وقد مال البحث إلى بيان مواطن القصور في المنهج الصرفي ولا سيما في مظاهره أكثر من ميله إلى بيان مواطن الرصانة ، التي حرص على إظهارها كلما كان ذلك ضرورياً ؛ إيماناً منا بأن مواطن الضعف والقصور أولى بالبحث والتقويم ، من أجل وضع الأمور في

نصابها الصحيح ، والمشاركة في سد الخلل ، ليستقيم المنهج الصرفي على أحسن صورة ، تواكب حاجات الاستعمال ، وتحتفظ اللغة فيه بروحها العربية ونَفَسِها القرآني .

وبعدُ ، فأرجو أن ينال هذا البحث من رضا القراء ما ناله من الجهد والتعب ، الذي كلله ما أمده الأستاذ المشرف الدكتور مهدي الشمّري ، من تواضع العلماء وسديد المشورة ، ليس أوان البحث فحسب بل في السنة التحضيرية ، التي كان له فيها فضل منقطع النظير ، له الأثر الأول والأخير في تمكن البحث من الاتجاه الصرفي الصوتي في الفصل الثالث ، وما كان البحث ليستوي على سوقه لولا رعايته العلمية الصادقة والحميمة ، فله كل الشكر والامتنان .

والشكر موصول إلى جميع أساتذة الدكتوراه في قسم اللغة العربية ، لما حظينا به من الرعاية العلمية الأخوية في السنة التحضيرية .

والشكر مني لكل من أسدى إليّ معروفاً ، أو أسهم بشيءٍ في إكمال هذا البحث .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

التمهيد

توصل اللغويون العرب إلى ما يمكن أن يكون نظرية صرفية تقوم على تمييز الصيغ بالأوزان ، وتحديدها بالاشتقاق ، وتحري أصول الأبنية ، وأحكامها ، وتصاريفها ، من حيث الصحة والاعتلال ، والأصالة والزيادة ، وما يطرأ عليها من تغيرات صوتية بالإعلال، والإبدال ، والإدغام ، والوقف ، وتخفيف الهمز ، ونحوها ، وفرز معاني هيئات الأفعال المجردة ، ومعاني صيغ المزيدة منها ، وأنواع المشتقات كذلك .

وقد وضع سيبويه (١٨٠ه) الخطوط العريضة للمنهج الصرفي في كتابه ، وظل مورداً لمن ألفوا بعده ، يدورون في فلك كتابه شرحاً وإعادة صياغة ، حتى قال المازني (٢٤٧ه) : (من أراد أن يصنف كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ)[١] .

ولم يكن للمتأخرين في مادته وأصوله الصرفية جديد سوى التحديد والتصنيف وإرساء القواعد والأحكام والمصطلحات واستدراك بعض الصيغ الصرفية والأمثلة التي فاتته[٢]، وبعض الآراء المخالفة هنا أو هناك والتوسع في الشرح واستزادة بعضهم من الفلسفة والمنطق .

ونقل سيبويه عن النحويين قبله أنهم تداولوا ما كان العرب (لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلاّ نظيره من غير بابه ، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل)[٣]على سبيل التمرين والرياضة . ويبدو أن اللغويين بعد سيبويه قد انقسموا في هذا على مذهبين :

أولاً مذهب الصلابة والتشدد الذي التزم بالكثرة حداً للقياس ، والقلة حداً للسماع ، فيمكن القياس على الكثير والصوغ على منواله ، ولا يمكن القياس على القليل ، والاكتفاء باستعمال ما ورد منه فحسب .

ثانياُ مذهب السماحة والتوسع الذي يرى أن كل ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، الذي نحا إليه المازني والفارسي (٣٧٧ه) وابن جني (٣٩٢ه) . وكانت الغلبة على مايبدو للمذهب الأول . وربما كان هذا مطلوباً لحفظ هيكل اللغة في وقت انتشرت فيه العجمة وما

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي ٤٦٦/١

(٢) ينظر الخصائص ١٨٧/٣ وشرح الشافية لرضي الدين ٥٠/١ وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٣٠-٤٠و١٣٧و١٤٣ و١٥٣وبحث المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه د. خديجة الحديثي مجلة الحكمة ع ١٥ ص٢٩٣

(٣) كتاب سيبويه ٢٤٢/٤

يرافقها من مظاهر الفساد اللغوي[١] .

وبلغ الجهد والفكر الصرفيان من الإحاطة والشمول والاستقصاء مبلغاً يثير الإعجاب والاعتزاز ، بيد أن البحث والتدقيق مثلما يضع اليد على مواطن القوة والصواب والإجادة ، يضعها كذلك على مواطن الضعف والقصور والتقصير .

وارتكز المنهج الصرفي على جملة من الأسس ، وبدت عليه جملة من المظاهر ، التي نحاول دراستها وتقويمها واحداً بعد الآخر في الفصلين الأول والثاني ؛ لأنه ينبغي مراجعة المنهج الصرفي مراجعة منهجية تقويمية .

وقد صرح كثير من المحدثين أنه بالإمكان تغيير أغلب المفاهيم الصرفية في المنهج الصرفي ، واستمدوا من علم الأصوات الحديث ما تصوروا أنهم قادرين به على إحداث مثل هذا التغيير والتطوير ؛ لأن المنهج القديم - في نظرهم – لم يقم على أساس من الدرس الصوتي . وقد قطع بعضهم شوطاً بعيداً في محاولة وضع منهج صرفي صوتي بديل . وسنحاول في الفصل الثالث تقويم هذا الاتجاه لنرى إن كان يستحق أن يكون منهجاً بديلاً .

---

(١) ينظر مقدمة لدرس لغة العرب لعبدالله العلايلي التقديم بقلم إسماعيل مظهر ب- و

منسّق:كشيدة صغيرة، تباعد الأسطر: مفرد

الفصل الأول

أسُسُ المنهج الصرفي

المبحث الأول

إشكالية المصطلح

منسّق:المستوى 1

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، غامق

منسّق:المستوى 1

سار مصطلح التصريف ، وما يدل عليه ، وحدود مسائله ، وما يفصلها عن النحو ، في البحث اللغوي القديم ، في رحلة مستمرة من الغرائب. فيطالعنا في كتاب سيبويه باب سماه (باب مابنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل)[١] ونفهم منه أن مصطلح التصريف كان يُطلق قبل سيبويه على ما سُمي فيما بعد بمسائل التمرين والرياضة ، أي بناء لفظ على مثال كلمة أخرى ، ولا سيما أن السيرافي (٣٦٨ه)قد أبان مراد سيبويهة بهذا المعنى[٢] ، وكذلك قال رضي الدين (والتصريف على ما حكى سيبويه عنهم هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته ثم تعمل في البناء الذي بنته ما يقتضيه قياس كلامهم كما يتبين في مسائل التمرين لنإن شاء الله)[٣] .

- ——— وقد أفاض سيبويه في بحث جميع المسائل الصرفية الأخرى غير التمرين والرياضة ،

لكنه لم يسمها باسم التصريف . أمّا المازني وهو أول من فصل الصرف عن النحو ، فقد سمى كتابه التصريف ، وبحث كل المسائل الصرفية ، بما فيها مسائل التمرين والر ياضة .

وأمّا ابن جني(٣٩٢ه) فتارة يفرق بين التصريف والاشتقاق كما فعل في المنصف فرأى التصريف كما كان عند سيبويه ومن سبقه ، أي بناء لفظ على مثال كلمة أخرى ،والاشتقاق ما يمكن أن يؤخذ من الصيغ من المصدر[٤] .وتارة أخرى يرى التصريف اشتقاقا أي صياغة الأبنية وتحويلها بحسب المعاني[٥]

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، مرتفع

وجعل أبو حيان (٧٤٥ه)في ارتشاف الضرب علم التصريف بحثا في أحكام الكلم العربية في أنفسها حالة الإفراد[٦]وقسّمه إلى قسمين أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، مرتفع

والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها[٧] فأخرج أحكام ما يلحق الكلمة من أولها وهي

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، مرتفع

همزة الوصل من مباحث علم التصريف وأخرج منه كذلك ما يلحقها من آخرها وهي أبواب النسب ونون التوكيد والتقاء الساكنين والوقف[٨] .

منسّق:مرتفع

(١) ٢٤٢/٤ (٢) ينظر أبنية الصرف في كتا ب سيبويه ٢٤ــ (٣) شرح الشافية ٦/١-٧ــ (٤) ينظر المنصف ٣٣-٣٤

منسّق:بلا

ــ (٥) ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٥٥ (٦)ينظرارتشاف الضرب١٣/١ (٧) نفسه١٣/١-٢٣٧

(٨) نفسه٢٧٩/١-٤١١

وقد استقرت مؤلفات المتأخرين على مفارقة غريبة ، فالتصريف عندهم (هو العلم بأحكام بنية الكلمة وبما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك)[١] وينقسم الى قسمين يبحث الأول في تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل والمفعول، وهو ما اصطلح عليه بالمعنى العملي .ويبحث الثاني في تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها كالزيادة والحذف والإبدال والقلب وغيرها وقواعد معرفة ذلك وهو ما اصطلح عليه بالمعنى العلمي. وقد فرق بعض الباحثين بين التصريف مصدرًا واسماً علماً فذكروا أنه يستعمل مصدراً في تغيير الكلمة عن أصل وضعها بنوعي التغيير المذكورين ويستعمل اسما علما في القواعد التي تعرف بها أبنية الكلمة وما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وحذف وإبدال وإدغام وغيرها[٢].وقد جرت عادة المصنفين على ذكر القسم الأول قبل الابتداء بعلم التصريف ، فلا يذكرون مصطلح علم التصريف إلا مع القسم الثاني ، فقال كل من الصبان والخضري بعد تعريف القسم الأول (وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل ابن الناظم وهو في الحقيقة من التصريف)[٣]وقد فعل ابن مالك(٦٧٢ه) هذا في ألفيته فجرت عليها شروحها وحواشي الشروح كشرح ابن عقيل(٧٦٩ه) وشرح الأشموني(٩٠٠ه) وحاشية الصبان(١٢٠٦ه) وحاشية الخضري(١٢٨٧ه) وغيرها.وكذا فعل السيوطي(٩١١ه) في همع الهوامع فذكر أحكام القسم الأول تحت عنواني العوامل والأبنية واستعمل مصطلح التصريف مع القسم الثاني فقط[٤].

منسّق:مرتفع

ولعل مما يزيد الأمر غرابة أن يتعمد ابن عصفور(٦٦٩ه) إهمال القسم الأول من قسمي التصريف فلا يذكره في كتاب ألفه في التصريف حصراً وهو الممتع ، على الرغم من إقراره بأنه من التصريف ، لالشيء إلاّ بناءً على الخطأ الشائع بوضعه في غير موضعه

فيقول(والتصريف ينقسم الى قسمين احدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني .... وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف فلذلك لم نضمنه هذا الكتاب)[٥]

(١) حاشيةالصبان ٣٣٢/٤وحاشية الخضري ٤١٥/٢ (٢) ينظر شرح الشافية لرضي الدين هامش المحققين ١/ ٦
(٣) حاشية الصبان ٣٣١/٤والمعنى نفسه في حاشية الخضري ٤١/٢ (٤) ينظر همع الهوا مع٤٤٧/٣
(٥) الممتع ٣١/١

فأوقع نفسه في تناقض منكر ؛ إذ أقرّ بأن هذا القسم من التصريف ولكنه على الرغم من ذلك أهمله ولم يضمنه كتابه في التصريف لمجرد أن النحويين وضعوه في موضع آخر .

أمّا مصطلح الصرف الشائع الآن فلا نعرف على وجه الدقة متى استُعمل أول مرة ؟ وكيف انفصل عن التصريف ؟ وقد ذكر بعض الباحثين أن متقدمي القدماء كان لهم صرف يعنى بأحوال أبنية الكلمة ، وتصريف في التمرين والرياضة وأن المتأخرين كانوا يجعلون التصريف والصرف بمعنى واحد[١] .

وأول كتاب ظهر مستقلاً بالصرف وحده ، هو كتاب التصريف للمازني الذي اختص في عمومه بالقسم الثاني من موضوعات الصرف أي بالمعنى العلمي ، وكذلك فعل غيره كابن عصفور في الممتع في التصريف ولكننا نجد في نفس العصر الذي ظهر فيه كتاب الممتع كتابا آخر مختصراً يضم في أكثره مسائل القسم الثاني ويحمل اسم الصرف لا التصريف ، وهو مراح الأرواح في الصرف لأبي الفضائل أحمد بن علي بن مسعود . لذلك فإن ما ذهب إليه بعض الباحثين[٢] بتخصيص مصطلح الصرف للمدلول العلمي ، ومصطلح التصريف للمدلول العملي ، ليس له ما يؤيده في التأليف والاستعمال التأريخي .

منسّق:الخط: ١٤ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٤ نقطة، مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

(١) ينظر شرح الشافية لرضي الدين هامش المحققين ٦/١ودروس التصريف ٧والمنهج الصوتي للبنية العربية ٢٣

(٢) ينظر المنهج الصوتي للبنية العربية ٢٣

منسّق:الخط: غامق، بلا تسطير، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

منسّق:متوسط

منسّق:الخط: غامق، بلا تسطير، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

منسّق:يمين، المسافة البادئة: قبل: 0 سم، السطر الأول: 0 سم

منسّق:الخط: غامق، بلا تسطير، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

المبحث الثاني

السماع والقياس

ما يزال الجدل في القياس وعلاقته بالسماع مستمراً إلى عصرنا ، فالقدماء لم يحسموا أمرهم فيه وانقسموا ولم يخلفوا لنا صورة نهائية لما يُقاس وما لايُقاس. والقياس هو (حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)[١]، أو(إلحاق الفرع بالأصل بجامع)[٢] .

وكان القياس في أول أمره بمنزلة تطبيق القاعدة التي وضعت من أجل الاختصار ومن أجلى صورها تطبيق قواعد جمع التكسير ، فالقول بأن ما كان على وزن كذا يُكسّر على كذا لا قيمة له بغير قياس بعض الكلمات على بعضها الآخر ،فسماع المثال يقتضي قياس غير المسموع عليه ،وإلا فإنه ليس لكل القواعد أية قيمة وفائدة من دون هذا التطبيق ؛ لأنه يستوجب ذكر جميع المشتقات والتصاريف التي تشملها القاعدة . وهذا لايعني أن جميع اللغة تُدرك بالقياس لأن منها ما لايؤخذ به[٣].

منسّق:مرتفع

وقد أولى علماء اللغة المتقدمون تطبيق القواعد الصرفية اهتماما ملحوظا ، فكان لهم فضلاً عن العناية بصياغة الأبنية وأحوالها ،تصريف هو مجرد تمارين ورياضة في كيفية تطبيق قواعد الصرف . وليس أدل على قدم هذا الاهتمام من أنه سبق تأليف سيبويه لكتابه فنقله عنهم وقال (هذا ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة وما قيس من المعتل الذي لايتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل)[٤].

منسّق:مرتفع

منسّق:بلا تسطير

منسّق:متوسط

الخلاف في المقيس

واختلف القدماء في المقيس فلم يدّع المتقدمون أن كل ما يحتمله القياس من مسائل التمرين والرياضة يمكن أن يكون داخلا في كلام العرب [٥]. وبقي الأمر في حدود المفاخرة والمباهاة بإتقان القواعد . ويبدو أن الأخفش قد وسّع القياس ليشمل كل ما يطرد وإن كان من غير الوارد وعلى هذا ذهب المازني (٢٤٧ه) الى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم [٦]. وكبرت نزعة القياس عند أبي علي الفارسي (٣٧٧ه) و أعظم أثره في

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥ (٢) لمع الأدلة ٩٣ (٣) ينظر الخصائص ٢/٤٠-٤٣ (٤) كتاب سيبويه ٢٤٢/٤ (٥) ينظر المنصف ١٧٥ (٦) ينظر المنصف ٧١و١٧٥-١٧٧والخصائص ٣٥٧/١

اللغة فقال (أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولاأخطئ في واحدة من القياس) [١]. ولهذاعدّه بعض الباحثين زعيما للمدرسة القياسية في القرن الرابع [٢]. وبلغت هذه النزعة مبلغا لا فرق فيه بين المستعمل والمرتجل ، فقد أورد له ابن جني جوابين عن سؤاله إياه (أترتجل اللغة ارتجالا؟) عن توليد الألفاظ بطريق الإلحاق المطرد الذي ذهب الفارسي الى إجازته أولهما في المنصف (نعم لأن هذا الإلحاق لما اطّرد صار كاطراد رفع الفاعل) [٣] وثانيهما في الخصائص (ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم فهو إذاً من كلامهم) [٤] وبتلفيق الجوابين يكون ارتجال ما لم يرد عن العرب قياسا على ما اطرد عنهم ، ليس ارتجالاً ، وإنما هو حذو العرب فيما يمكن أن يكون من كلامها .

ولعل أغرب ما في رأي الفارسي هذا هو قياس القاعدة الصرفية على قواعد النحو ، على ما بينهما من اختلاف ملحوظ ؛لأنه لا وجه لهذا القياس فرفع الفاعل جاء من موقعه ومعناه وهكذا سائر حركات الإعراب ، وهو أمر يتعلق بطريقة تركيب الكلام العربي ، وليس في توليد ألفاظ على غرار أخرى شيء من ثبوت حركة أو دلالة تركيب على معنى ، حتى يمكن أن يُشبه به . وأغرب من هذا أننا لم نجد لهم تصريحاً بأن هذا القياس يكون للحاجة ،وعلى الرغم من ذلك فقد ذهب بعض الباحثين إلى أنه جاء لتنمية الألفاظ وسد الحاجة اللغوية المستجدة [٥].

وذهب ابن جني هذا المذهب متأثرا بأستاذه ، فرأى أن كل ما يمكن أن يكون من الألفاظ على أمثال كلمات مطردة في السماع ولو كانت من أجل التمرين والرياضة فهي من لغة العرب ،وهذا يعني إمكان القياس على الأبنية المستعملة المطردة وتوليد ألفاظ جديدة فقال

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع

---

(١) الخصائص ٨٨/٢
(٢) ينظر من أسرار اللغة ١٩
(٣) المنصف ٧١
(٤) الخصائص٣٥٩/١ (٥) ينظر من أسرار اللغة١٩

(ومما يدلك على أن ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف نحو قولهم في مثال صَمَحمَح من الضرب :ضَرَبرَب ومن القتل قَتَلتَل ومن الأكل أَكَلكَل ... ونحو ذلك فقال لك قائل بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون ؟ لم تجد بداً من أن تقول بالعربية وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف)[١]

منسّق:مرتفع

مغالاة ابن جني

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، غامق

منسّق:متوسط

وقد غالى ابن جني في ذلك وذهب مذهباً أقرب ما يكون للسرح في الخيال فاشترط التماثل الصوتي القائم على تشبيه متوهم ، فأوجب فيما يبنى على مثل (حبنطى) أن يكون فيه بعد النون صوت من أصوات الإخفاء أو القلب أو الإدغام بغنة التي سماها الأصوات الفموية غير الحلقية ، ليكون فيه مثل غنة النون في(حَبَنطى)، ولا يجوز أن تذهب عنها الغنة في هذا الموضع ؛ لأنها محمولة فيه على حروف اللين ومشابهة لها من مثل الواو في (عَثوثل) والياء في (خَفَيدَد) ونحوها ، ولهذا فإنه يجوز أن يُبنى من ضرب مثل (حَبَنطى)فيقال (ضَرَنبى) ولا يجوز أن يُبنى مثلها من(قرأ) فلا يُقال (قَرَنأى)؛ لان النون تظهر هنا لاتباعها بالهمزة وهي من أصوات الحلق والإظهار ، وكذلك لايجوز بناء أي لفظ على هذا المثال يكون بعد النون فيه صوت من أصوات الحلق ؛ لأنه يؤدي الى زوال شبه النون بأصوات اللين ، وقد زيدت النون ثالثة أصلا لهذا الشبه ،وزاد على ذلك أن من يخفي النون في مثل (مُنخُل ومُنغِل) فإنه يجوز على مذهبه أن يأتي بمثال (حبنطى) ويكون بعد النون فيه خاء أو غين نحو (سَلَنخى)من(سَلخ) و(فَرَنغى) من(فَرغ).[٢] وتخيل أن انعدام هذا التشابه الصوتي المزعوم بين غنة النون وأصوات اللين يؤدي الى امتناع القياس ، فوجود الغنة في

منسّق:مرتفع

(اقعنسَسَ) – لأن بعد النون الساكنة سين- وعدم وجودها في(ارفنعَعَ)-لأن بعد النون الساكنة عين – هو الذي أدّى الى منع قياس(ارفنعع) على (اقعنسس) ورد قول من قال :

ترافعَ العزُ بنا فارفَنعَعا

في مقابل قول العجاج:

تقاعسَ العزُ بنا فاقعَنسَسا

---

(١) الخصائص ٣٦٠/١ (٢) ينظر الخصائص ٣٦٣/١- ٣٦٥

إذ تركت العرب هذا القياس فوجب اتباعها عليه ولا يسع أحدا العدول عنه.[١] وعلى الرغم من أن الأصمعي قد ردّ مثل هذا القياس الذي ذكره الخليل ، لكنه لم يذكر لرده تعليلا ولهذا قال ابن جني (الأصمعي ليس ممن ينشط للمقاييس ولا لحكاية التعليل)[٢] . والحق أن هذا القول يبعث على التساؤل:أليس بإمكان كل باحث في اللغة أن يدرك القياس ؟ فاذا كان الجواب لا كما بدا من كلام ابن جني ، فهذا يعني أن القياس يستوجب امتلاك أدوات ليست في متناول أي باحث ، وإنما هي من اختصاص عالم اللغة الذي ينشط للمقاييس وحكاية التعليل . والأدوات التي تفرق بين هذا وذاك في نشاطه للقياس لا تخرج عن مدى تأثره بالمنطق واعتماده عليه كما يُظهر ذلك قول ابن جني ، وأن مثل هذه العلاقة يمكن معرفتها من مثل هذه الأقوال ، فضلاً عن استنباطها من دلالة النصوص أو موازنتها بالمنطق الأرسطي ، كما فعل بعض الباحثين.[٣]

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، غامق

السماع

وبناء على ما سبق كان القياس من عمل علماء اللغة المتمكنين منه فلا يكون إلاّعن طريقهم ،أمّا متكلم اللغة من فصحاء الناس فيؤخذ منه ما سُمي بالسماع ، ولا يؤخذ منه قياس إلاّ ما كان ابتداءً واستقرت عليه اللغة ، كإعلال الجمع أو تصحيحه حملاً على المفرد ، وإعلال المصدر لإعلا ل فعله وتصحيحه لتصحيحه .والسماع أو النقل هو(الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة)[٤] .

وقد تشدّد البصريون في طريقة الأخذ بالسماع فحددوا حدوداً زمانيةً ومكانيةً لايجوز تجاوزها ، ونشأ في مخيلاتهم ما أحسن د.إبراهيم أنيس حين سماه دكتاتورية الزمان

منسّق:مرتفع

والمكان[٥]. ولعل بعض الدوافع الذاتية اقترنت بالدوافع الموضوعية لتمسك القدماء عامة بالسماع ، فمع تشبعهم بنظرية التوقيف في اللغات والخوف على سلامة العربية من العبث والأهواء والضياع ، لم تكن الأنانية العلمية بعيدة عنهم[٦] لأنهم وضعوا أنفسهم سبيلاً وحيداً للوصول الى الحقيقة اللغوية ، فاللغة ليس ماورد عن العرب بالمطلق بل ما سمعوه هم من

---

(١) نفسه ٣٦٠/١-٣٦٢ (٢) نفسه ٣٦١/١(٣) منهم د. تمام حسان في اللغة بين المعيارية والوصفية ٥٠-٥١ (٤) لمع الأدلة ٨١ والإغراب في جدل الإعراب ٤٥ (٥) ينظر من أسرار اللغة ٣٦ (٦) ينظر مقدمة لدرس لغة العرب ١٩٧-١٩٨

منسّق:مرتفع

العرب ولذلك حذف بعضهم كثيرا من اللغة لأنه لم يسمعه بنفسه[١] .

وهكذا كان اللغويون مصدر اللغة سماعاً وحكمها في تحديد المطرد من غيره قياساً .

وتوسع الكوفيون في السماع وقدموه على ما سواه وأخذوا عمن لايرتضيهم البصريون ، وجعلوا القاعدة تبعاً للسماع وإن قلّ ؛ لأن اللغة كانت ضالتهم يحرصون على كل ما ورد منها ويعتزون به ولا يفرطون ، ويبحثون له عن قواعد ولهذا نُعتوا بما يشبه التهمة بانهم (لو سمعوا بيتا واحدا فيه جوازشيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين)[٢] ؛لأن منهجهم يقوم على تغيير القياس لأجل النصوص ، لاتطويع النصوص للقياس مثلما فعل البصريون الذين تمسكوا بكثرة السماع واطراده ، حتى يُقاس عليه وتكون القواعد والمقاييس مقبولة ومعقولة ، فإن اصطدمت بسماع قليل مخالف حكموا بشذوذه وأهملوه لصالح استقامة الضبط والتقعيد ؛ محاولةً منهم لجعل العربية منطقية في دراستها[٣].لكن منطق اللغة يأبى ذلك فللغة منطقها الخاص[٤]الذي تخرج فيه بعض ألفاظها عن عموميات التقعيد ، ولا توافق المنطق خارجها ، في الأقل في حدود القياس البصري.

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

منسّق:متوسط

الاضطراب والتناقض في القياس

وقد وقع البصريون في تناقض مركب(سيأتي في مبحث التناقض في الفصل الثاني) بين الأخذ عن عرب زعموا أن الفصاحة تنحصر فيهم ووجوب كثرة المأخوذ واطراده من

جهة ، وبين قياسهم على النادر ، كما فعلوا في القياس على تصغير أملح وأحسن الذي لم يرد فيه سواهما [٥] من جهة أخرى .

ولعل من أشكال الاضطراب والتناقض هي ما كان في تقسيمهم للاطراد والشذوذ في

---

(١) ينظر الخصائص ٣١١/٣ (٢) كتاب الاقتراح ١٢٩ (٣) ينظر كتاب الاقتراح١٢٨-١٢٩ ومن أسرار اللغة ٢٥ ومسائل الخلاف النحوي بين الكوفيين٢٠-٢٨ (٤) ينظر من أسرار اللغة ١٣٨ (٥) ينظر مغني اللبيب ٨٩٤/٢

القياس والاستعمال فقد قسمهما ابن جني الى أربعة أقسام ، مقتديا بأستاذه أبي علي الفارسي[١] وهي:

١- مطرد في القياس والاستعمال كرفع الفاعل ونصب المفعول به من ناحية نحوية ، ويمكن تطبيق هذا القسم على أي باب من أبواب الصرف المطردة.

٢- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال كالماضي من(يذر)و(يدع) إذ لايُقال (وذر) ولا (ودع) .

٣- مطرد في الاستعمال شاذ في القياس مثل (استحوذ)و(أغيلت).

٤- شاذ في القياس والاستعمال مثل تتميم صيغة مفعول من الأجوف الواوي نحو (مقوول) و(مصووغ)[٢]

وقد درجت كثيرٌ من الدراسات اللغوية الحديثة على وصف هذا التقسيم بالجامع المانع[٣]مسايرةً للقدماء واعجاباً بجهودهم العظيمة في الاستقراء والتقعيد وتقديراً لما خلفوه لنا من مؤلفات تشهد على هذا .

فإذا تجاوزنا القسم الأول لأنه (الغاية المطلوبة والمثابة المثوبة)[٤] فان القسم الثاني يُظهر اضطراب وتناقض ما ذهب اليه القدماء جميعاً ، وفي مقدمتهم سيبويه[٥]من شذوذ استعمال (وذر)و(ودع) على الرغم من اطرادهما في القياس مع مذهب الفريق المتسامح

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع

في القياس وهم الأخفش والمازني والفارسي وابن جني ، الذين قالوا :(ما قيس على كلام العرب فهومن كلامهم)[٦]فكأن هذا الفريق المتساهل يناقض نفسه حين يقبل بالقياس على

منسّق:مرتفع

(١) ينظر تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات في ضمن دراسة القياس في النحو د.منى الياس ١٧٤ــ ١٨١،٨٠ (٢) ينظر الخصائص ٩٦/١-١٠٠ والمنصف ٢٤٢- ٢٤٣ (٣) ينظر على سبيل المثال حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ١٩٩ (٤) الخصائص٩٧/١ (٥) ينظر كتاب سيبويه ٣٣/٤ (٦) المنصف ١٧٥ والخصائص ٣٥٧/١

كلام العرب ولا يقبل استعمال (وذر)و(ودع) قياساً على نظائرهما الكثيرة ، فضلاً عما ورد فيهما من بعض أمثلة السماع [١]

منسّق:مرتفع

وقد كان تناقض ابن جني مع نفسه في هذه المسألة غريباً ، فقال في المنصف (لا يُقال فيهما وذر ولا ودع) [٢] وقال في الخصائص (انك لو سمعت ظرُف ولم تسمع يظرُف هل كنت تتوقف عن أن تقول يظرُف راكباً له غير مستحي منه . وكذلك لو سمعت سلم ولم تسمع مضارعه ،أكنت ترع أو ترتدع أن تقول يسلم ، قياساً أقوى من كثير من سماع غيره . ونظائر ذلك فاشية كثيرة)[٣]

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

ورأى الأستاذ عباس حسن إجازة استعمال (وذر) و(ودع) قياساً على نظائرهما ومن باب التيسير وتجنب عناء الأقاويل والآراء والخلاف ومساءلة المراجع اللغوية[٤] .

منسّق:مرتفع

وقد اضطرب موقف القدماء مما جعله ابن جني في القسم الثالث(المطرد في الاستعمال الشاذ قي القياس) فلم يُنكر سيبويه السماع بالإعلال فيما جاء صحيحاً مع موجب الإعلال وعلّل تصحيحها بأنه على التشبيه بصيغة (فاعلتُ) من المعتل فهذه الصيغة تعيد الفعل الى ما قبل الإعلال أي إلى التصحيح مثل(قال) المُعل الذي تعيده صيغة (فاعلتُ) الى التصحيح فيقال (قاولتُ) لأن هذه الصيغة لاتحتمل الإعلال فلا يمكن أن يُقال(قاالتُ)باجتماع ألفين ساكنين (بحسب وصفهم)وفي هذه الحال لابد من حذف الساكنين فيعود الفعل الى (قُلتُ) فيحصل لبس بين (قُلتُ) بصيغة (فعلتُ)و(قُلتُ)بصيغة (فاعلتُ) ولذلك لايدخل الإعلال صيغة (فاعلتُ) .ولم يُنكر كذلك إمكان وجود الإعلال فيما لم يُسمع به فقال(وقد جاءت

حروف على الأصل غير معتلة مما أُسكن ما قبله .... شبهوه بفاعلتُ إذ كان ما قبله ساكناً،كما يسكن ما قبل واو فاعلتُ. وليس هذا بمطرد ،كما أن بدل التاء في باب أولجت ليس بمطرد ، وذلك نحو قولهم :أجودت،وأطولت،واستحوذ،واستروح،وأطيبَ،وأخيلت،وأغيلت،

(١) ينظر الخصائص ١/٩٩-١٠٠ولسان العرب مادة ودع ٩/٢٥٤-٢٥٦ (٢) ٢٤٢
(٣) ٣٦٩/١ (٤) ينظر اللغة والنحو بين القديم والحديث ٥٥-٥٦

وأغيمت،واستفيل،فكل هذا فيه اللغة المطردة،إلا أنا لم نسمعهم قالوا إلا استروح إليه،وأغيلت،واستحوذ، بينوافي هذه الأحرف كما بينوا في فاعلت ،فجعلوها بمنزلتها في أنها لاتتغير .... ولايُنكر أن يجعلوها معتلة في هذا الذي استثنينا؛لأن الاعتلال هو الكثير المطرد.)[١]

منسّق:مرتفع

وقال رضي الدين الاستراباذي(وقال سيبويه : سمعنا جميع الشواذ المذكورة معلة أيضاً على القياس إلا استحوذ واستروح وأغيلت ، قال ولامنع من إعلالها،وإن لم يُسمع لأن الاعلال هو الكثير المطرد ،وإنما لم تُعل هذه الأفعال دلالة على أن الإعلال في مثلها غير أصل بل هو للحمل على ما أُعِل)[٢]

منسّق:مرتفع

وقد تجاهل ابن جني ما قاله سيبويه وغيره من ورود السماع بالإعلال في هذا وقال:(والمطرد في الاستعمال الشاذ في القياس قولهم استحوذ وأغيلت المرأة،القياس يوجب إعلالهما لأنهما بمنزلة استقام وأبانت ولكن السماع أبطل فيهما القياس وحكى ابن السكيت أغالت المرأة وأغيلت إذا سقت ولدها الغَيل ولايعرف أصحابنا الاعتلال)[٣]

منسّق:مرتفع

إن ورود السماع بإعلال ما جاء صحيحاً وإمكان وجود ما لم يُسمع منه كما قال سيبويه ورضي الدين ، يدل على أن الإعلال في باب أفعل واستفعل هو الأصل المطرد ، لكن كثرة أمثلة الصحيح في هذين البابين كذلك تدل على واحد من ثلاثة احتمالات:أولها أن تحول اللغة الى الإعلال في الأفعال أو في هذين البابين كان قريباً الى درجة أنه بقي منهما في الاستعمال هذه الطائفة الكبيرة من الأفعال الصحيحة غير المُعلة . والثاني أن

اللغة قد خصت هذه الأفعال الصحيحة بدلالة تختلف عن دلالة المُعلة كما هو واقع فعلاً في بعضها نحو (أحال وأحول)و(أعال وأعول)و(أقال وأقول) ،وأن دلالة الصحيح هي التي شاعت وهجر الاستعمال الدلالة الأخرى فشاعت أبنية الصحيح في هذه الصيغ . والثالث أن هذه الأبنية الصحيحة لغات لأقوام من العرب استخفت النطق بها فقد ورد في

---

(١) كتاب سيبويه ٣٤٦/٤ (٢) شرح الشافية ٣/ ٩٧ (٣) المنصف ٢٤٣

بعضها لغتان كما في (أعاه وأعوه)و(أغامت وأغيمت) و(أفاق وأفوق) .ويمكن أن تشترك هذه الاحتمالات كلها أو بعضها في تفسير التصحيح ، فتكون اللهجة قد اختصت بدلالة معينة فتأخر فيها الإعلال.

وغريبٌ أن يتمسك القدماء بشذوذ (استحوذ)وأمثالها (في القسم الثالث)ويتجاهلوا أثر المعنى في امتناع إعلالها ، على الرغم من أنهم يقرون بهذا الأثر في موضع آخر فيقولون: إن واوي العين من صيغة (افتعل) نحو (اجتوروا)و(اعتوروا)و(اعتونوا)لايُعل لكونه بمعنى (تفاعل) مثل (تجاور)و(تعاور)و(تعاون) ، فإن لم يكن بمعنى (تفاعل) أُعِل نحو (ارتاد)و(اختان)[١]

منسّق:مرتفع

وأغرب من ذلك أن يزيد السيوطي(٩١١ه) على سبعة الأمثلة التي ذكرها ابن جني للمطرد في الاستعمال الشاذ في القياس وهي (أخوص واستصوب واستحوذ وأغيل واستنوق واستتيس واستفيل)، فيحصي منها فضلاً عما ذكره ابن جني على صيغة(أفعل) وحدها (أحوج وأروح وأسود وأحوز وأعور وأحوش وأعوص وأفوق وأشوك وأنوك وأحول وأطول وأعول وأقول وأعوه وأخيلت وأغيمت)[٢]، ولم يذكر مثالين آخرين في كتاب سيبويه على الصيغة نفسها وهما (أجود وأطيب)[٣]. وقد جمع بعض الباحثين مما اطلعنا عليه أكثر من ثلاثين فعلاً آخر[٤]. ولهذا استغرب الأستاذ عباس حسن من ألا يكون ابن جني قد علم بها وبأمثالها التي يمكن العثور عليها في بطون المعاجم ، وتساءل إن

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

كان قد علم بها :ألا يكفي هذا القدر لكي يُقاس عليه؟ !! ورأى أنه لامانع من اتخاذه مقيساً يُرد الى نظائره ، ويُقاس عليه غيره مما لم تنطق به العرب،ولامانع كذلك من الرجوع الى المقيس الأصلي فعند صوغ (استفعل) من (باع)و(دان) مثلاً لنا أن نقول

-(١) ينظر كتاب سيبويه٤/٣٤٦-٣٤٧والمنصف٢٦٠والممتع ٢/٤٧٣-٤٧٤وشرح الشافية لرضي الدين١/١٠٩و٣/٩٩ (٢) ينظر المزهر ١/١٨٣-١٨٤ (٣) ينظر كتاب سيبويه٤/٣٤٦ (٤) ينظر ليس في كلام العرب هامش المحقق٢٤والاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ٢٢٠

(استباع)و(استدان)بالإعلال تطبيقاً للمقيس الأصلي ولنا أن نقول(استبيع)و(استدين) بلا إعلال كما هو شائع اليوم[١] .

منسّق:مرتفع

ونظر عبدالله العلايلي الى الأمر نفسه من وجهة الدلالة فرأى إمكان أن يكون الصحيح مع موجب الإعلال قد اختصّ بدلالة معينة هي غير دلالة المُعل ، فالمُعل يفيد المعنى الطبيعي كما في (طال) فإنه يفيد الطول بنمو طبيعي و(ماد)يفيد التحرك كذلك، والصحيح مع موجب الإعلال(طَول) يفيد التكلف في الطول و(ميد) يفيد التحرك باضطراب أو بتموج ،وهكذا[٢].

منسّق:مرتفع

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، غامق

منسّق:متوسط

سوء فهم عند بعض المحدثين

ولم يكن مصطلح الاطراد عند القدماء يعني الكثرة دائماً ؛ لأنهم يريدون به في بعض الأحيان معنى القياس نفسه ، فيكون المطرد في القياس هو الذي يُقاس على غيره وهذا ما عناه ابن جني بالقسم الثاني من أقسامه الأربعة . أمّا المطرد في الاستعمال فهو الذي لايتخلف وليس هناك استعمال غيره في باب أو قاعدة أوعدد من الكلمات ، وهذا ما أراده ابن جني بالقسم الثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس ، أي أن هذه الكلمات التي ذكرها وردت صحيحة مع موجب الإعلال وليس لها في تقديره استعمال بالإعلال ، فهي مطردة في أنفسها ، وليس الاطراد في بابها أو في القاعدة.ولم يدرك بعض الباحثين هذا المعنى على الرغم من وضوحه ، فاستغرب من تركهم القياس على

منسّق:مرتفع

الاستعمال المطرد [٣] ، وهذاالاستغراب لايُقبل إلا ممن يرى من القدماء في هذه الكلمات كثرةً تُبيح قياساً أو قلةً تستوجب عنايةً وقياساً،لأنه (ليس من شرط المقيس عليه الكثرة) [٤] عندهم ،وكلا الأمرين لايتعلق برأي ابن جني في هذا القسم.

منسّق:مرتفع

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، غامق

منسّق:متوسط

(١) ينظر اللغة والنحو بين القديم والحديث ٥١-٥٨

(٢) ينظر مقدمة لدرس لغة العرب ٢١٧

(٣) ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية٤٦ (٤)كتاب الاقتراح ٧٣

الانتقائية والتعسف

وقال ابن جني في باب تعارض السماع والقياس (إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ماجاء عليه ولم تقسه في غيره وذلك نحو قول الله تعالى {استحوذَ عليهم الشيطان} فهذا ليس بقياس لكنه لابد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم ثم إنك من بعد لاتقيس عليه غيره ؛ألاتراك لاتقول في استقام : استقوم ،ولا في استباع :استبيع)[١].

منسّق:مرتفع

وهذا منطق إن يخلُ من التعسف فلا يخلو من الانتقائية ، لأننا لولا معرفتنا بأنهم يضعون القاعدة بعد الاستقراء ، لقلنا إنهم وضعوها قبله ولم يأبهوا للشواهد الكثيرة . وليس هناك من تفسير لفعلهم هذا سوى أنهم وجدوا في باب (أفعل)و(استفعل) قدراً من الصحيح وأكثر منه من المُعل فبنوا قاعدة الإعلال على الأكثر وحكموا بحفظ ما دونه وعدم القياس عليه . وهذا يعود بنا الى ما قلناه من أنهم جعلوا أنفسهم مصدر القياس الأوحد ، وتناسوا أن السليقة اللغوية ليس في عرفها التحتيم لأن علاقة الاستعمال بالعرف والسليقة والخفة أقوى بكثير من علاقتها بالقاعدة. وعلى هذه العلاقة يمكن أن نفهم جانباً من تجويز أبي زيد(تصحيح باب الإفعال والاستفعال مطلقاً قياساً إذا لم يكن لهما فعل ثلاثي)[٢] ويمكن أن نفهم أيضاً إصرار بعض المحدثين على استعمال(استبين استبياناً) بدلاً من(استبان استبانةً).

منسّق:مرتفع

وفي منطق بعضهم تعسفٌ منشؤه الثقة الزائدة بكمال المعرفة الى درجة توهم الإحاطة بكل ماقيل في اللغة وحصره في كلمات وتعبيرات محددة ، كانت سبباً في كثير من مهاوي الآراء والأقاويل مثلما فعل ابن خالويه (في كتابه (ليس في كلام العرب) فظنّ أنه أحاط بكل كلامهم و(كلام العرب لايُحيط به إلاّ نبي)[٣] وجاء جازماً بغرائب

منسّق:مرتفع

(١) الخصائص ١١٧/١

(٢) شرح الشافية لرضي الدين ٩٧/٣

(٣) الصاحبي ٢٦

ومنها (ليس في كلام العرب فعل صحّ من المعتل ولم يُعلّ إلاّ :استحوذ وأغيمت السماء واستنوق الجمل واستتيست الشاة وأغيلت المرأة)[١] .وقال إنه قد يأتي من ذلك في ضرورة الشعر نحو (أطول وأطيب)[٢] .

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

إنّ حصر الأفعال الصحيحة مع موجب الإعلال بسبعة أفعال ، يدلّ دلالة واضحة على قلة زاد الاستقراء ، ويتناقض تناقضاً صارخاً مع ما يُشعر به عنوان الكتاب من الإحاطة ، ففي كلام العرب من هذه الأفعال أكثر من ذلك بكثير(كما ذكرنا قبل قليل) .وإذا حملنا قوله على أن المقصود منه هو أنه ليس في كلام العرب من الأفعال الصحيحة مع موجب الإعلال التي لم يُسمع لها وجه آخر بالإعلال إلاّ ما ذكره ، فإن ذلك غير صحيح أيضاً ، بناءً على ما فهمنا من كلام سيبويه وتفسير رضي الدين له ،إذ لم يذكر سيبويه من هذه الأفعال بهذا المعنى إلاّ ثلاثة هي :استحوذ واستروح وأغيلت (كما مر بنا) .

إن مسلك القدماء في وجوب حفظ الصحيح من أمثال (استحوذ وأغيل)وعدم القياس عليه ، أخطأ فيما يبدو في تقدير قيمة المستقرأ وليس في الاستقراء- وإن كان بعضهم قد أخطأ في الاستقراء كذلك كابن خالويه – لكنهم وصفوه بالشذوذ إمعاناً في التقليل من شأنه ، وليس تقليلاً لحجمه. ومهما يكن الخطأ في النتيجة أو في السبب المؤدي إليها فإنه يدعونا الى إعادة الاستقراء[٣] وعدم الاعتماد على أقوال القدماء وحدها ، ليس

منسّق:مرتفع

بقصد البحث من جديد عن الكثرة والقلة فحسب بل لنتبين أيّ قدر من اللغة تُجوهِل واستغني عنه بلا مسوغ .

منسّق:الخط: ١٤ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٤ نقطة، غامق
منسّق:متوسط

قصر الاستقراء على الكثرة والقلة

ويُلاحظ على تصنيفهم لكمّ المستقرى أنهم لم يجعلوا وصفاً لما هو بين القليل والكثير ، فهل يُعقل أنه لايوجد في اللغة قدرٌ من الاستعمال بهذا الوصف؟! أم أنهم تجنبوه ليسهل عليهم التحديد القاطع كثرة أو قلة؟! فقد قسّموا درجات المادة اللغوية المستقراة كما

(١) كتاب ليس في كلام العرب ٢٣
(٢) نفسه ٢٤
(٣) لعل أشهر الدعوات بهذا المعنى لإبراهيم أنيس في من أسرار اللغة ٣٠-٣١

ورد في الاقتراح(قال الشيخ جمال الدين بن هشام : إعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً، فالمطرد لايتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقلّ من القليل ، فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسةعشر بالنسبة اليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل ، والواحد نادر ٠٠٠)[١]

منسّق:مرتفع

وحاول أمين الخولي تفسير هذا بالنسبة المئوية عن طريق تقسيم كل عدد من الأعداد التي وردت في النص على العدد النهائي وهو ثلاثة وعشرون، فكانت النتيجة أن المطرد هو ١٠٠% والغالب ٨٦%-٨٧% والكثير ٦٥% والقليل ١٣% والنادر ٤% تقريباً.[٢] وهكذا فإنه ليس هناك وصف لما هو بين القليل وهو ١٣% والكثير وهو ٦٥% وهي مساحة واسعة ، وليس هناك وصف لما هو أقلّ قليلاً من الكثير لأن الابتعاد عن مثل هذا الوصف يتماشى والسلوك المعياري الذي طبع الدرس اللغوي منذ نشأته، فقد أحصى أحد الباحثين ما يقرب من (١٦٠) مائةٍ وستين تعبيراً عما لايجوز أو غير الصحيح في الكلام نحوياً وصرفياً في كتاب سيبويه[٣] ، وهو أول المؤلفات من نوعها .

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع

ومن صور التناقض [٤] في القياس والاستعمال كذلك ما كان بين القسم الرابع من أقسام ابن جني وهو الشاذ في القياس والاستعمال كصيغة (مقوول)و(مصووغ)عند بني تميم وبين قوله إن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ [٥]

منسّق:مرتفع

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، غامق

العلاقة بين المقيس والمقيس عليه

وبعد هذا الاضطراب في اعتماد القياس وفي دقة الاستقراء فإنهم لم يعتمدوا منطقاً موحداً لتحديد العلاقة بين المقيس والمقيس عليه ،وعلامَ يُقاس المقيس؟ فأدى ذلك إلى اختلاف نتائج القياس[٦] فقد قاس البصريون بعض الأفعال مثل (نعم وبئس وأفعل التعجب) على الأفعال فعدوها أفعالاً. وقاس الكوفيون الأفعال أنفسها على الأسماء فعدوها

(١) كتاب الاقتراح٤٧ (٢) ينظر كتاب في أصول اللغة ١٢٩
(٣) ينظر التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب١٥- ٣٤ (٤) ينظر اللغة والنحو بين القديم والحديث٥١-٥٤ (٥) ينظر الخصائص٢/١٠- ١٢ (٦) ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية٤٩

أسماءً[١].

إنّ انعدام الدقّة في تحديد العلاقة بين المقيس والمقيس عليه ، يجعل أركان القياس الأربعة وهي الأصل المقيس عليه والفرع المقيس والحكم والعلة الجامعة مهزوزةً لأن الحكم والعلة الجامعة لا يكونان إلاّ بعد قياس مقيس على مقيس عليه بعينه ، ويختلفان باختلاف المقيس عليه مع ثبوت المقيس ،فضلاً عن التناقض والاضطراب في شروط المقيس والمقيس عليه ، فقد اشترطوا في المقيس عليه ألاّ يكون شاذاً بمعنى ألاّيكون خارجاًعن سنن القياس[٢]التي وضعوها هم ولم تضعها اللغة (كما مرّ في مسألة استحوذ واستصوب وأمثالها الكثيرة) فلم يُجوّزوا القياس عليه ؛ لأن هناك ماهو أكثر منها فقصروا القياس على الأكثر ، وبنوا على ذلك شرطاً مصطنعاً مناقضاً للمنطق العقلي وللواقع اللغوي ، وهو أنه ليس من شرط المقيس عليه الكثرة [٣] ، وجوزوا القياس على ما ورد منه مثالان فقط هما (أميلح وأحيسن) في تصغير أفعل التعجب[٤]. ولم يُجوّزوا قياس ما شذّ في السماع نحو (وذر وودع)على الرغم من ورود كثير من نظائرهما بدعوى أن العرب تحامتهما فلم تستعملهما[٥] .

الخلاصة

إن اهتزاز أركان القياس وتناقض شروطها واضطرابها ، يجعل اعتباره وسيلةً منهجيةً لدراسة ألفاظ اللغة أقلّ فائدة مما يُنتظر منه . وعليه فإنّ منهج البحث في القياس

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، غامق
منسّق:متوسط
منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، غامق

الصرفي ينبغي أن يقوم على الاستقراء الجديد والملاحظة الدقيقة وحاجة الاستعمال وإيلاء الفروق الدلالية ما تستحق من اهتمام بغير مغالاة أو انتقائية أو تعسف أو تحديد مقصور على القلة والكثرة .

---

(١) ينظر الإنصاف١/٩٧-١٤٨ (٢) ينظر كتاب الاقتراح ٧٢

(٣) ينظر الخصائص١/١١٥-١١٦وكتاب الاقتراح ٧٣ (٤) ينظر مغني اللبيب٢/٨٩٤

(٥) ينظر الخصائص١/٩٩وكتاب الاقتراح٧٢-٧٣

منسّق:متوسط

المبحث الثالث

التعليل

التعليل هو الركن الرابع من أركان القياس وهي(أصل وهو المقيس عليه وفرع وهو المقيس وحكم وعلة جامعة)[١] فلا قياس بلا تعليل .

منسّق:مرتفع

ولا نكاد نرى حكماً نحوياً أو صرفياً إلاّ وله تعليل يطول أو يقصر ويعتدل أو يلتوي على حسب تمكن اللغوي من اللغة والجدل ورغبته في التميز وإظهار البراعة ونصيبه من الفلسفة والمنطق [٢] .

منسّق:مرتفع

وكان الصرف في أول أمره جزءاً من النحو وكانت علل الصرف جزءاً من علل النحو التي ظهرت في كتاب سيبويه خالية ً من التعقيد[٣] وإن لم تخلُ من المنطق العقلي ، وأول المؤلفات التي وصلت إلينا مختصة بالصرف وحده كتاب المازني(٢٤٧ه)، الذي يمكن إرجاع أهم العلل التي اعتمدها إلى الاستثقال والاستخفاف ،ودفع الالتباس، والقرب والبعد من الطرف ،والبقاء على الأصل ، والكثرة والقلة في السماع والاستعمال، وحركة الحرف أو سكونه ، والاستغناء بشيء عن غيره ، والأخذ بالنظير ، واجتماع المثلين أو المتقاربين ، وتأثير الكل أشد من الجزء ، وعكس التقدير ،وحمل الأصل على الفرع [٤] .

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع

وقد قسم ابن جني العلل الصرفية إلى واجبة وجائزة [٥] مثلما فعل مع العلل النحوية [٦] وأرجع العلل جميعاً الى التخفيف والفرق [٧] . لكننا سنرى أنهم ابتعدوا بها أبعد بكثير عن مجرد التخفيف والفرق .

---

(١) كتاب الاقتراح ٧١ وينظر لمع الأدلة ٩٣

(٢) ينظر رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية ٥٩

(٣) ينظر المدارس النحوية د . خديجة الحديثي ١١٧ و دراسات في كتاب سيبويه ١٨٦ – ٢١٢

(٤) ينظر درا سات في كتاب سيبويه ١٦٣

(٥) ينظر الخصائص ٨٨/١-٩٥ و١٤٥-١٦٣

(٦) نفسه ١٦٤/١-١٦٦

(٧) نفسه ١٤٤/١ -١٤٥

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، غامق
منسّق:متوسط
منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

أسباب نشوء العلل

وقد خاض كثير من الباحثين في أسباب نشوء العلل ورأوا شتى الآراء التي يمكن أن نرجعها جميعاً الى مذهبين :

١- مذهب القائلين بأصالة العلة (العربية) .

٢- مذهب القائلين بالأثر المباشر للفلسفة والمنطق اليوناني أو غير المباشر عن طريق علم الكلام .

ففي المذهب الأول مَن يُرجع سبب نشوء العلل في الفكر اللغوي الى الأثر العميق الذي تركه الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم في إحساس اللغويين باحترام اللغة إلى درجة تقرب من القداسة ، وتستدعي منهم إبراز خصائصها وتسويغ قواعدها وتصويرها على أنها ترتكز على دعائم ثابتة ومحددة[١]. ومنهم مَن يُرجع ظهور العلة الى الطبيعة الإنسانية الاستعلامية وسؤالها عن الأسباب والنتائج وتتبع الجزئيات وجمع المتشابهات لتعليل الظواهر الطبيعية والعقائدية واللغوية للوصول الى الأحكام[٢].

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع

واجتهد بعضهم ليدفع أثر الفلسفة اليونانية في قيام العلة فقال د. تمام حسان إنهم جردوا العلل تجريداً مرتبطاً بالتأصيل لكي يجعلوا تعدية الأحكام بالعلل معقولاً ؛ لأنها

رابطة عقلية بين المستعمل الحسي والمجرد العقلي تعطي المجرد نوعاً من التفسير والإيضاح الذي به حاجة إليه . وقال إن المشابهة المنهجية بين أصول النحو وأصول الفقه يمكن أن تكون لأنهما يغترفان من معين واحد هو المنهج الإسلامي ، فلكلٍ منهما غايةٌ ، وغاية الفقه المصلحة التي يمكن تلخيصها بلا ضرر ولاضرار ، وغاية النحو الفائدة التي يمكن تلخيصها بلا خطأ ولا لبس ، وإن التحول من الوصف إلى التعليل كان نتيجةً للتحول من البحث إلى التلقين التعليمي ، إذ أخذ متقدمو النحاة عللهم عن الأعراب

(١) ينظر أصول التفكير النحوي د. علي أبو المكارم ١٦١ – ١٦٢

(٢) ينظر دراسات في كتاب سيبويه ١٥٥ والنحو العربي العلة النحوية د. مازن المبارك ٥١

في البوادي ، ولايُنكر أن المتأخرين تأثروا بعد الترجمة بالفكر اليوناني لكن هذا التأثر حصل والنحو هيكل كامل في بناء جامع مانع ، فاقتصر التأثير على الشروح والجدل[١]. وهو في هذا ينقض رأياً سابقاً له يرى فيه أثراً واضحاً للمنطق اليوناني في النحو العربي يعبر عنه تطبيق المقولات الأرسطية العشرة في الفكر النحوي العام وهي : الجوهر والكم والكيف والزمان والمكان والإضافة والوضع والملك والفاعلية والقابلية ، فضلاً عن العلل والأقيسة[٢] .

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

ويبدو أن آراء هذا المذهب اجتهاد فيما ليس بموضع اجتهاد ، ودفع لما لا يُدفع ، فمشابهة المنهج اللغوي لمنهج الفقهاء وغير ذلك من الآراء ،لايعني بحال من الأحوال انعدام تأثره بالفلسفة والمنطق بطريق مباشر أو غير مباشر ،لأن المزالق التي انزلق إليها البحث اللغوي النحوي والصرفي في كثير من الأحيان ليست لغوية ،بل هي فلسفية خالصة ، وأن مطولات الشروح والجدل المشبعة بالفكر الفلسفي لم تُبن على فراغ ، وإنما كانت لها جذور اعتمدت عليها فقد نقلوا عن الخليل قوله (إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم يُنقل ذلك عنها واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه .... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها)[٣] ففتح باب الاجتهاد في التعليل .

منسّق:مرتفع

وعند بدء سيبويه لكتابه وهو أول تأليف نحوي صرفي ، وفي ثاني باب من أبوابه وهو باب مجاري أواخر الكلم في العربية يقول (وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنه ليس في الأسماء جزم ؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال) [٤] فيعلل انعدام وجود الجر في الأفعال المضارعة بشبه خيالي بعيد بالأسماء ، وهو أن الأفعال ليس فيها جرّ والأسماء ليس فيها جزم . ومعلومٌ أنه ليس هناك من علاقة واضحة ومباشرة بين الجرّ والجزم تسوغ هذا التشبيه ، لكنه أراد أن يبني عليه

منسّق:مرتفع

---

(١) ينظر الأصول ١٧٨و٢٠٨و١٨٥و١٨٢على التوالي (٢) ينظر مناهج البحث في اللغة ١٧-٢٣

(٣) الإيضاح في علل النحو ٦٥- ٦٦ (٤) كتاب سيبويه ١٤/١

مابعده وهو أن الجرّ من صفات الأسماء ويكون في الإضافة ومعاقباً للتنوين ، والأفعال ليس فيها إضافة ولاتنوين فليس فيها جرّ .

ويقول في هذا الباب كذلك (والوقف قولهم: اضرب في الأمر ، لم يحركوها لأنها لايوصف بها ولا تقع موقع المضارعة ، فبعدت من المضارعة بُعدَ كم وإذ من المتمكنة)[١] فهو يُعلل بناء الأمر على السكون بعلة مركبة من ثلاث علل ، الأولى عدمية أي لانعدام الوصف به ، والثانية موقعية فلا يقع موقع المضارعة ، والثالثة تشبيهية فبعده عن المضارعة مثل بعد المبنيات عن الأسماء المعربة .

منسّق:مرتفع

ويقول في الباب نفسه (واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى ، وهي أشد تمكناً، فمن ثمّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون ، وإنما هي من الأسماء ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم)[٢] وصار هذا الكلام دستور النحاة في فلسفة الممنوع من الصرف ، على أساس قلة أو كثرة دورانه في الكلام ، فما في الممنوع من الصرف من علل لفظية تجعله ثقيلاً تشبيهاً بالأفعال ، وما فيه من علل معنوية تجعل به حاجة إلى الأسماء كحاجة الأفعال[٣].

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

وترى د.خديجة الحديثي أن الخليل وسيبويه يعللان بتعليلات تعليمية واضحة تجري جرياناً طبيعياً في سهولة وتتابع لااضطراب فيها ولا تعقيد[٤] . وفي هذا الرأي من الدقّة ما لاتُظهره إلاّ ألفة الكتاب وطول رفقته وموازنته بغيره من المطولات والشروح .لكن لايُمكن إنكار الأفكار غير اللغوية إن لم نُسمها عقلية منطقية في تعليلات سيبويه.إذ إنه لم يُعط للمعنى وأثره في الكلام ما يستحق من اهتمام فكان بإمكانه أن يُعلل بناء الأمر على السكون بدلالة الأمر وحسب بدلاً من العلل الثلاث التي ذكرها كما فعل مع المبتدأ فعلل رفعه بالابتداء فحسب إذ قال (وذلك قولك فيها عبدُالله قائماً وعبدُالله فيها قائماً .فعبدُالله

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

(١) نفسه ١٧/١ (٢) نفسه ٢٠/١-٢١

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

(٣)ينظر الخصائص١٧٧/١-١٨٠وشرح المفصل لابن يعيش ٥٧/١-٥٨وهمع الهوامع ٩٤/١

(٤)ينظر دراسات في كتاب سيبويه١٨٦-٢١٢

منسّق:مرتفع

ارتفع بالابتداء)[١]. أمّا ذهابه الى أن الأفعال أثقل من الأسماء وتعليله ذلك بأن الأسماء أشد تمكناً من الإعراب أي تتعاقب عليها حركات الإعراب ، والأفعال لا يلحقها التنوين الذي يلحق الأسماء ويلحقها الجزم والسكون ، والأفعال محتاجة للأسماء فهذه موازنة لاتتناسب والوصف المجرد ، ولا نأتي بجديد إذا قلنا إن حركات الإعراب في الأسماء دوال على معانٍ مقصودة من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها ، فيُميز بين المعاني بالحركات ، وليس للأفعال مثل تلك المعاني أصلاً فليس بها حاجة إلى تعاقب الحركات . وإذا كان التنوين يلحق الأسماء ، فإن الأفعال تلحقها نون التوكيد كذلك عند الحاجة . وإذا كانت الأفعال يلحقها الجزم بحذف حرف العلة أو سكون الحرف الصحيح فكلاهما حذف لحركة قصيرة كما يقال دلالة على القطع وذلك في حدود المضارع المجزوم فقط ، ومن الأسماء ما يُخفف كذلك بحذف التنوين وهي الممنوعة من الصرف ، ولهذا عللوه تشبيهاً بالفعل ، وهو تشبيه لا وجه له بحال فالمسألة صوتية دلالية ، لا دخل لها بهذا التشبيه المزعوم ، وإلاّ كيف يمكن أن يكون الاسم نفسه يُشبه الفعل مرة ولا يُشبهه أخرى كما قالوا (يوسف اسم امرأه أثقل منه اسم رجل)[٢]؟!!. أما حاجة الأفعال إلى الأسماء فتتعلق بمعنى الكلام ، وطريقة تركيبه ، ولا علاقة لها بالثقل والخفة ، فليست الحاجة الى

منسّق:مرتفع

استعمال ما يُستعمل تجعله خفيفاً ، ولا خفة ما يُستعمل تجعل بغيره حاجة إليه، وغاية ما في الأمر أن الخفيف يُستعمل أكثر من غيره.

وفي المذهب الثاني من أرجع ظهور العلة الى تأثير علم الكلام والثقافة البصرية اليونانية منذ زمنٍ مبكر ، أي منذ ظهور الفلسفة الكلامية أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني الهجري[٣] .وفيه من رأى الأثر اليوناني غير مباشر أيضاً، لكن عن طريق السريان ونحوهم ، الذي حذوا فيه حذو اليونان[٤] .

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

---

(١) كتاب سيبويه ٨٨/٢ (٢) الخصائص ١٧٩/١

(٣) ينظر مدرسة الكوفة ٥٩-٦٠ و٣٠٠-٣٠١ (٤) ينظر في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ٢٦و٣٧

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، غامق

منسّق:متوسط

خروج التعليل عن إطاره اللغوي

- وعلى الرغم من تصريح الخليل الواضح بأن العلل النحوية والصرفية من صنع اللغويين وتقديرهم لطباع العرب اللغوية ومواقع كلامهم ، الذي يُقرّ فيه بأن هذه العلل هي مجرد اجتهاد ربما يُصيب وربما يُخطئ ، فإن ابن جني يعود خطوات إلى الوراء ، فينسب العلل للعرب الناطقين لا لعلماء اللغة بوصفها نوعاً من حكمة العرب ، وذلك في باب أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها فقال(اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة ، وللنفس به مُسكة وعِصمة ؛لأن فيه تصحيح ما ندّعيه على العرب : من أنها أرادت كذا لكذا ، وفعلت كذا لكذا . وهو أحزم لها ، وأجمل بها ،وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها)[١]

منسّق:مرتفع

وأطال ابن جني كثيراً في شرح ما قرّره بأن علل النحو والصرف أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء ؛ لأن العلل النحوية والصرفية حسية طبيعية ، وبعض العلل الفقهية جارٍ مجرى العلل النحوية والصرفية ؛ لأن النفس تقبلها والحس يعترف بها ، كحفظ الجار والدفاع عن الذمار ، لكن ليست جميع العلل الفقهية تنقاد هذا الانقياد ؛

لأنها أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا كترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة وغيرها.[٢]

منسّق:مرتفع

وأحسب أن مجرد الموازنة بين العلل النحوية – الصرفية والعلل الكلامية أو الفقهية هي إخراج لهذه العلل اللغوية من حيّزها الطبيعي (اللغوي) إلى خارج حدود اللغة وتضخيم أمرها بما لايتناسب مع الانسجام المطلوب للعلة مع مجمل الدرس اللغوي .وأن تقريب العلل اللغوية إلى علل المتكلمين ، ربما يعني اعترافاً بأنها من العلل المنطقية كذلك لأن علل المتكلمين هي علل منطقية في غالبها. أمّا ادعاؤه بأن علل النحو والصرف حسية طبيعية ، فهذا ينطبق على بعضها وليس على جميعها ،إذ إن هناك كثيراً من العلل

---

(١) الخصائص ٢٣٧/١

(٢) نفسه ٤٨/١- ٩٥

التي يبدو عليها الضعف ليس عند المتأخرين الذين أغرقوا النحو والصرف بالفلسفة والمنطق ، وحولوهما إلى نوع من الدرس الفلسفي بصورة لغوية ، وبلغوا بهما مبلغاً من التعقيد لايختلف عن الإفساد ،بل عند المتقدمين كذلك .

وعموماً يمكننا قبول ما كان متعلقاً بالدلالة أو المعنى والتفسير الصوتي المباشر ، كتحول (الفُتيا)و(التقيا)إلى (الفتوى) و(التقوى) للتفريق بين الاسم والصفة ،حتى إن عدّوها علة ضعيفة غير معتدّة من باب الاستحسان لأن هناك أسماء وصفات لايُفرق بينها كتكسير (حَسَن) على(حِسان) و(جَبَل) على(جِبال)[١]، وإن ألحقوها كذلك بما افترضوه من تخصيص الاسم بالقلب لأن الاسم أخف من الصفة والواو أثقل من الياء فجُعلت في الاسم الذي هو خفيف ولم تُجعل في الصفة لئلا تزداد ثقلاً[٢]. ومن أمثلة العلل المقبولة المتعلقة بالتفسير الدلالي تحريك عين جمع الاسم الثلاثي المختوم بتاء التأنيث وإسكان العين نفسها في جمع الصفة للتفريق بينهما ، فالاسم نحو(قَصْعة- قَصَعات) و(جَفْنة- جَفَنات) و(تَمْرة – تَمَرات) ، والصفة نحو (خَذْلة – خَذْلات) و (سَهْلة – سَهْلات)[٣] .

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

ومن أمثلة التفسير الصوتي المقبول تحول (موزان وموعاد ومُيسر ومُيقن) بالإعلال إلى

(ميزان وميعاد وموسر وموقن) للثقل الواضح فيها الذي يُمكن تحمله لكن بمشقة . وكقلب الألف واواً للضمة قبلها نحو (سائر – سُوَيئر) و(ضارب – ضُوَيرب) وكقلب الألف ياءً للكسرة قبلها نحو (قِرطاس – قراطيس – قُرَيطيس)(٤) وماهو نحو ذلك مما فيه من التحتيم الصوتي ما لايمكن دفعه أو اجتنابه .

منسّق:مرتفع

مناهج البحث اللغوي الحديث والعلة

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، غامق

منسّق:متوسط

استعان بعض الباحثين بمناهج النظر اللغوي الحديث للكشف عن الاتفاق والافتراق بين الفكراللغوي العربي القديم والفكر الحديث عن طريق المقابلة بينهما فيما يمكن أن يكون اتجاهاً تأصيلياً في العلل(٥) .

منسّق:مرتفع

---

(١) ينظر الخصائص ١/١٣٣-١٣٤ والمنصف٤١١ وكتاب الاقتراح ١١٧ (٢)ينظر المنصف ٤١١ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٨/١٠ (٣) ينظر المنصف ٤١١ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٥ وشرح النظّام١٣١

(٤)ينظر الخصائص ٨٨/١ (٥) ينظر نظرية التعليل قي النحو العربي ٢٤١-٢٥١

والعلل الأرسطية :مادية وفاعلية وصورية وغائية ويرى بعض الباحثين في الاتجاه الوصفي التقريري أن العلة الصورية هي ضالة العلوم الطبيعية ومنها العلوم اللغوية ، وأن حقائق هذه العلوم هي وصف للكيفية أي للعلة الصورية ، وأنه ينبغي وصف السلوك اللغوي تحليلاً وتركيباً ووظائف في مرحلة تأريخية واحدة والعزوف عن التعليل والبحث التأريخي ، والتفريق بين منهج البحث العلمي والمنهج التعليمي في استعمال التعليل ونوع العلة ، فلا مناصَ للمنهج التعليمي من استعمال العلة الغائية التي تشرح الغرض والمرمى والحكمة التي وجد الحكم من أجلها لإنجاح التعليم . أمّا في منهج البحث العلمي فإن الوصفيين لايقبلون إلاّ بالعلة الصورية ، ويرفضون العلة الغائية ؛ فالمنهج الوصفي عندهم كفيل بالمعالجة الموضوعية لا الذاتية لمسائل اللغة وقضاياها؛ لأن المنهج العلمي معني بالإجابة عن كيفية حدوث الظواهر ، فإذا تعدّى ذلك إلى تعليلها فقد نزع عن نفسه صفة المنهجية العلمية وتحول إلى الحدس والتخمين. وإن مثل هذا التعليل كان مسؤولاً عن خلق نظرية العامل التي يدلّ الاختلاف فيها بين القدماء أنفسهم على خطأ المنهج الذي لم يسلم من المطاعن قديماً وحديثاً(١) .

منسّق:مرتفع

ويرى التحويليون العرب أن شيوع المنهج الوصفي في البحث الحديث هو ردّ فعل على بعض المآخذ الفلسفية المنطقية في المنهج اللغوي القديم ـ وأنه لاينبغي لعالم اللغة أن يكتفي بالوصف المجرد ويقول هكذا قالت العرب ؛ لأنه أقلّ من وكده والمنتظر منه، بل لابد له أن يعلل ما يمكن أن يُعلل ، فيفسر مثلاً اختلاف النتائج حين تتوحد المقدمات ،من مثل وجود مضارع بالواو وبالياء للماضي الأجوف الألفي نحو(قام يقوم)و(باع يبيع) . وأوجبوا استعمال العلتين الصورية والغائية كلما كان ذلك ضرورياً، حتى يكون الوصف تفسيرياً لا تقريرياً . ورأوا أن اللغويين القدماء لم يجانبوا الصواب في كثير مما اعتبره الوصفيون المحدثون انحرافاً عن المنهج اللغوي السليم وعابوا به النحو والصرف . وذهبوا إلى أن هذه العيوب المزعومة هي ملامح المنهج التحويلي في الصرف والنحو العربي كالتعليل عموماً والتأويل وفكرة الأصل والفرع . وأن افتراض أصل مختلف عن

---

(١) ينظر الأصول١٨٤ واللغة بين المعيارية والوصفية ٤٤و٥٠و٥٥ وفي اللغة العربية وبعض مشكلاتها ٨٥-٨٦ ونظرية التعليل في النحو العربي ٢٢٥-٢٢٨

ظاهر بعض الكلمات يتحول إلى صورها الملفوظة في الإعلال والإبدال من أهم المعالجات التي يتفق فيها المنهج الصرفي العربي القديم مع المنهج التحويلي التوليدي الحديث[١] .

منسّق:مرتفع

رأينا

واستدل د. داود عبده على ضرورة التعليل والوصف التفسيري بعلل مما سبق أن وصفناها بالمقبولة من العلل الصرفية ، وهي المعتمدة على الأسس الصوتية أو الدلالية . وتجاهل أن كثيراً من العلل الصرفية ليست من هذا القبيل ، نحو علل التشبيه والإلحاق والقوة والتوهم أو الغلط والاقتصار والإلزام والأَولى والتحصين والحمل على النقيض والضرورة والعوض وغيرها ، (وقد مرّ الكلام على بعضها في مباحث أخرى كالتشبيه والإلحاق والتوهم والحمل على النقيض والضرورة) .

والتشبيه مثلاً من العلل التي ترددت كثيراً في الدرس النحوي والصرفي واعتمد عليها سيبويه مراراً في كتابه[٢]. والغريب أنهم رأوا في اعتماد الشيه في القياس قياساً بغير مراعاة

منسّق:مرتفع

للعلة ؛ لأنهم قسّموا القياس إلى ثلاثة أنواع : قياس علة وقياس طرد وقياس شبه تبعاً لمراعاة العلة ومناسبتها للقياس ، فإذا روعيت العلة وكانت مناسبة فهو قياس علة ، قال أبو البركات الأنباري(٥٧٧ه) :(اعلم أن قياس العلة أن يُحمل الفرع على الأصل ، بالعلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل ، نحو ما بينا من حمل ما لم يُسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد)[٣] . وإذا روعيت العلة ولم تكن مناسبة فالقياس طرد ، فقال(اعلم أن الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتُفقد الإخالة في العلة)[٤] مثل (أن ليس إنما بُني لأن الأصل في الأفعال البناء)[٤]وإذا لم تُراع العلة فالقياس شبه ، فقال(اعلم أن قياس الشبه أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل ، وذلك مثل أن يدل على إعراب المضارع بأن يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه فكان

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

(١) ينظر دراسات في علم أصوات العربية د. داود عبده ١٥-٢١ وفي الفكر اللغوي ١٨٢-١٨٨ ونظرية التعليل في النحو العربي٢٣١-٢٤١ (٢) أحصت د. خديجة الحديثي للتشبيه والمضارعة وعدم وجود التشبيه في الكتاب ثلاثين موضعاً ينظر دراسات في كتاب سيبويه ٢٠٦ (٣) لمع الأدلة ١٠٥ وينظر في أنواع القياس كذلك كتاب الاقتراح ١٠٠-١٠١

(٤) لمع الأدلة ١١٠

معرباً كالاسم)[١] . وقال(وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمثل به في أوجه الوجهين كقياس العلة)[٢].

فقد اعتبروا قياس الشبه قياساً بلا علة أي أن التشبيه لم يرق في نظرهم إلى مستوى إقناع العلة لأنه مجرد حمل شيء على آخر لوجود وجه للشبه ولكنهم عللوا به في مواضع كثيرة جداً وتعسفوا فيه أحياناً(كما سيأتي في مبحث التعقيد في الفصل الثاني) لأنهم غالوا في البحث عن علة لكل حكم ، فإن أعيت بهم السبل ونفدت قرائحهم وعجزوا عن إيجادها لاذوا بما لم يعتبروه علة أصلاً لأنهم يعلمون بأنهم لو فتحوا باب التعليل بالشبه على مصراعيه لما بقي في اللغة شيء لايمكن تشبيهه بشيءٍ آخر .

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، غامق

منسّق:متوسط

التمسك بالعلة

الغريب أن نظرة القدماء للعلة لم تكن تفسيرية تعليلية تابعة للمعلول ، بل رأوها في أغلب الأحيان إلزامية لامحيد عنها . ويمكننا القول إنهم لم يكونوا يبحثون عن الأحكام

المجردة ، بقدر ماكانوا يبحثون عن الأحكام المعللة . ولم يكن هذا بعد أن اتسع أثر الفلسفة والمنطق في النحو والصرف فحسب ، بل منذ البدء حيث كانت عناية سيبويه بالتعليل لافتة ، فازدحمت به عباراته . وهكذا صار لكل قاعدة علة تقترن بها اقتران الحي بالحياة، فلا قبول للقاعدة بغير علتها .

والأدهى من ذلك أن القائلين بالتوقيف في اللغة يرون العلة اللغوية سابقة للمعلول ؛ لأنها وجه حكمة الباري عزّ وجلّ المخصصة لتلك الحال التي ينبغي البحث عنها ، وأن العجز عن إدراكها فحسب هو الذي يؤدي إلى التذرع بالسماع [٣] .

وبلغ تمسكهم بالعلل مبلغاً خطيراً ، فلايجوز من الكلام عندهم إلاّ ما جازت علله فأخضعوا كل أنواع الكلام والتعبير لقيود العلل وأسرفوا في تضييق الأساليب وتعنتوا في

---

(١) لمع الأدلة ١٠٧-١٠٨

(٢) نفسه ١٠٩ (٣) كتاب الاقتراح ٨١-٨٢

تخطيء الاستعمالات . وكانت الطامة الكبرى حينما اجترأوا على كلام الله عزّ وجلّ فوصموا بعض استعمالاته بمخالفة القياس لأنهم لم يروا فيها من عللهم شيئاً (كما سيأتي في مبحث الموقف من القرآن) في (ما الحجازية) التي ليس عندهم لعملها في القرآن عمل (ليس) إلاّ عامل معنوي ضعيف . وجعلوا عمل اسم الفاعل لشبهه بالفعل المضارع والعكس صحيح فلما اصطدم هذا بوروده في القرآن دالاً على الماضي تأولوه على أنه حكاية حال ماضية . وتمادى ابن جني إلى أكثر من ذلك بكثير فرفض أشهر القراءات القرآنية في موضع من مواضع الإدغام لأنها فضّلت بيان الدلالة على علة الإدغام الواجبة فقال (فأمّا قراءة عاصم : ((وقيل من راقٍ)) ببيان النون من ((مَن))، فمعيب في الإعراب ، معيف في الأسماع ، وذلك أن النون الساكنة لاتوقف في وجوب ادغامها في الراء ، نحو : من رأيت ، ومن رآك)[١] . والمشهور في هذه القراءة سكتة لطيفة على النون قبل (راقٍ) من دون ادغام لدفع اللبس وتوهم (مرّاق) على صيغة فعّال من (مَرَقَ)[٢] .

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

وكثيراً ما لجأوا إلى التأويل لتخريج النصوص التي لاتنسجم مع عللهم وما بنوه عليها من قواعد وأحكام .والتأويل يتناقض مع صحة القياس فإذا كان القياس صحيحاً فليس به حاجة إلى تأويل وإذا لم يكن صحيحاً وكانت به حاجة إلى تأويل لتصحيحه أو لتسويغه ، فليس من مانع يمنع القياس على هذا المؤول الصحيح على أساس التأويل نفسه إلاّ القيود التي وضعوها بتأويل النصوص القديمة الخالية من العلل وعدم جواز القياس عليها[٣]. وليس في ذلك أدنى شك بأن هذه العلل المؤولة هي علل اللغويين لاعلل اللغة .

منسّق:مرتفع

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، غامق

منسّق:متوسط

العلل اللفظية والمعنوية

يقوم التعليل على طريقة فهمهم للأساليب ، وطرق صوغ الكلام وتركيبه ، واستقراء مواقع الكلمات، وطبيعتها اللغوية، وعلى ذلك قسّموا العلل إلى لفظية ومعنوية .

---

(١) الخصائص ٩٤/١ (٢) ينظر هامش المحقق في الصفحة نفسها

(٣) ينظر رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية ٦٩

منسّق:مرتفع

وعلل البصريون بالعامل المعنوي في موضعين هما الابتداء[١] ورفع الفعل المضارع[٢] . وزاد الأخفش العامل في الصفة[٣] . وتوسع الكوفيون في العوامل المعنوية أكثر من البصريين فعللوا بالإسناد والفاعلية والمفعولية والتجرد عن الناصب والجازم والخلاف[٤] .لكنهم ردّوا مذهب البصريين في رفع المبتدأ بالابتداء ردّاً فلسفياً بحسب عبارة الإنصاف ورأوا أن المبدأ والخبر يترافعان[٥] . وكذلك خالف الكسائي(١٨٩هـ) البصريين في عامل رفع الفعل المضارع ورأى أنه حروف المضارعة التي تلحق الفعل في أوله[٦] . ومع ذلك فهي أهون من علل البصريين ولهذا دعا بعض الباحثين إلى الأخذ بالعلل المستنبطة من الدرس الكوفي[٧] .

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

واعتبر القدماء العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي لأن العامل اللفظي يُلفظ باللسان والعامل المعنوي ضعيف يُدرك بالقلب ولا يلفظه اللسان[٨] . وذهب ابن جني إلى أن العامل المعنوي (أشيع وأسير حكماً لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي)[٩] . وقال إنهم فرّقوا بين العوامل ليتبينوا أن

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

بعض العمل يكون نتيجةً للمصاحبة اللفظية وبعضه يكون في لفظٍ مفردٍ عارٍ عن مصاحبة غيره ، وأن العامل اللفظي لا يخلو من اشتمال المعنى عليه فالعامل المعنوي أعمّ من العامل اللفظي[١٠] .

منسّق:مرتفع

(١)ينظر كتاب سيبويه ٨٨/٢ والخصائص ١٠٩/١ والإنصاف ٤٥/١
(٢)ينظر كتاب سيبويه ١٤/١ والخصائص ١٠٩/١ وأسرار العربية ٢٨- ٢٩
(٣) ينظر أسرار العربية ٦٦-٦٧ (٤) ينظر مدرسة الكوفة ٣٣٦-٣٣٧
(٥)ينظر الإنصاف ٤٥/١-٤٦ (٦) ينظر معاني القرآن للكسائي ٦٠
(٧) ينظر مدرسة الكوفة ٣٢٠ (٨) ينظر شرح التسهيل ٣٨/١-٣٩
(٩) الخصائص ١١١/١ (١٠) نفسه ١٠٩/١-١١٠

ويبدو أن التعليل المعنوي أقرب إلى حقيقة العلة النحوية كما وصفها القدماء . أي أنه يمكن إرجاع جميع العلل النحوية إلى المعنى إلاّ القليل المتعلق بالتفسير الصوتي فضلاً عن الدلالي كالممنوع من الصرف ، أو بالتفسير الصوتي وحده كمماثلة الحركة للجوار . أمّا العلل الصرفية فلا يتصل منها بحقيقة التفسير الصرفي إلاّ نوعان وأغلبها من النوع الأول ، وهو العلل الصوتية المتعلقة بالانتقال من المتعذر إلى الممكن ، ومن الثقيل إلى الخفيف ، ومن الحفيف إلى الأخف ، وما تفرضه مخارج الأصوات وصفاتها من علاقات التأثر والتأثير بين أصوات الأبنية ونحو ذلك . والآخر هو العلل الدلالية المعنوية المتعلقة بتحمل الثقل من أجل الدلالة ، كما في المبني للمجهول وفي التفريق بين الاسم والصفة في بعض المواضع .

وبهذا تكون أكثر علل النحو معنوية إلاّ القليل الصوتي ، وأكثر علل الصرف صوتية إلاّ القليل المعنوي ، فيلتقيان في أنواع العلل ويختلفان في كمها بصورة متعاكسة .

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، غامق
منسّق:متوسط

جدوى العلة

خاض كثيرٌ من الباحثين في جدوى العلل والبحث فيها قديماً وحديثاً فدعا ابن مضاء القرطبي(٥٩٢هـ)[١] وأبو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ)[٢] إلى إهمال ما لا فائدة فيه من العلل وكذا ذهب ابن سنان الخفاجي(٤٦٦هـ) من البلاغيين[٣] . ونقل السيوطي عن صاحب (المستوفى) أن من سمّاهم غفلة العوام يرون علل النحو واهيةً ومتمحلةً[٤] .

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع

وتراوحت آراء المحدثين بين من رأى العلل ثُرّهات فاسدة من أساس المبدأ ، ومن رآها أصلاً من أصول العربية لايمكن اقتلاعه وإنما ينبغي إصلاحه بالتذليل والتهذيب ، ومن رآها تخرج عن غاية علوم اللغة وهي صحة النطق إلى فلسفة العلل ، ومن قبل منها ما كان قريب المأخذ ، ومن يرى العلة بنت اللغة المتطورة بتطور المجتمع وليست بنت

---

(١) ينظر الرد على النحاة ٧٢ و٧٦ و١٣٠ و١٤١

(٢) ينظر ابو حيان النحوي ٣٩١-٣٩٦ ودراسات في كتاب سيبويه ١٨٢

(٣) ينظر سر الفصاحة ٣٣ ودراسات في كتاب سيبويه ١٨٥

(٤) ينظر كتاب الاقتراح ٨١

المطلق الثابت فينبغي الاكتفاء منها بما يحقق تعليم اللغة وضبطها ، ومن لم يُنكر إمكان تعليل ارتباط ظاهرة لغوية بأخرى وجوداً وعدماً[١] .

منسّق:مرتفع

ويظهر من هذا أن العلل المقبولة من المحدثين لاتعدو ما قلناه من التفسير الصوتي أو تأثير المعنى ، حتى ما كان منها على شاكلة ارتباط ظاهرة لغوية بأخرى وجوداً وعدماً ، نحو ارتباط جزم الفعل المضارع بوجود أداة الجزم لثبوت اقتران هذه بتلك اقتراناً مطرداً ، إذ يبدو أن هذا الاقتران دليل على المعنى الذي تحمله الأداة من الجزم والقطع ، وتأثيره في الفعل ، وأن جزم الفعل ليس لوجود الأداة نفسها بل للمعنى المقصود بوجودها ، وان الفرق بين قصد المعنى بوجود الأداة وقصد المعنى من غير وجودها ، يظهر حينما يُجزم الفعل وليس معه أداة للجزم في حالات الشرط وجواب الطلب لأن معنى الجزم مقصود في الفعل . وفي بعض كلام ابن جني دليل على هذا إذ قال (لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي)[٢] .

منسّق:مرتفع

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، غامق
منسّق:متوسط

ضعف التعليل

من أكثر مظاهر الضعف في التعليل الصرفي التعليل بالتشبيه فضلاً عن التعليل بالعلل الضعيفة الأخرى (التي ذكرناها فيما سبق) . ومن أمثلة الضعف في التعليل بالتشبيه ما سيرد(في مبحث التعقيد في الفصل الثاني) .

وقد ترسخت فكرة التشبيه في أذهانهم إلى درجة أن تخرج أحياناً عن طابعها اللغوي اللفظي إلى نوع من التشبيه المعنوي القائم على تشابه المعاني خارج اللغة ، فيقول ابن خالويه متصوراً أنه اكتشف ما لم يتنبه إليه الآخرون (ليس في كلام العرب ما قيل في مذكره إلاّ بالضم نحو : العُقربان ذكر العقارب ، والثُعلبان ذكر الثعالب ، والأُفعوان ذكر الأفاعي إلاّ في حرف واحد ، قالوا : الضِبعان ذكر الضباع . ولم يقل أحد:

(١) ينظر ملخص هذه الآراء في دراسات في كتاب سيبويه ١٧٧-١٨٦ وفي نظرية التعليل في النحو العربي ٢١٤-٢٢٢ (٢) الخصائص ١١١/١

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

لم ذلك ؟ وذلك أن الضِبعان مشبه بالسِرحان ، وهو الذئب ، والذئب أيضاً ذكر الضباع ، ويقال لولدها منه : الفُرعُل ، وصُغر تصغيره وجُمع جمعه فقالوا ضُبَيعين كما قالوا سُرَيحين ، وقالوا : ضباعين كما قالوا سراحين . فلما كانا جميعاً ذكور الضبع وُفق بين لفظيهما)[١] . وقد تجاهل ابن خالويه حقيقة اختلاف بناء (ضِبعان) عن أبنية (عُقربان وثُعلبان وأُفعوان) فهو بناء خماسي وهذه الأبنية سداسية ، ولاوجه لموازنته بها على الإطلاق .

منسّق:مرتفع

ومن مظاهر الضعف كذلك التعليل بالتوهم أو ما سمّاه المحدثون القياس الخاطئ ، وقدعلل به سيبويه في بعض المواطن [٢] وعقد له ابن جني باباً في الخصائص هو باب(في أغلاط العرب)[٣] وجعله ابن فارس من سنن العرب (وهو أن يتوهم أحدهم شيئاً

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

ثم يجعل ذلك كالحق)[٤] . وقد علل المازني ورود مثل (تمسكن وتمدرع)بأنه (غلط وليس بأصل)[٥] ووصفه ابن جني بالقلة والشذوذ[٦].

والحق أن كلامهم عن التوهم يبعث على التساؤل إن لم يكن على الاستغراب ، فكان ابن جني قد ذهب إلى أنه يحسن الاستئناس بالتفسير والاحتيال بعد السماع بما يكون فيه العذر ، حتى لايُصار إلى تخطيء المتكلم ما وُجد إلى ذلك وُجيهٌ في سبيل[٧] ولكنه لم يفعل ذلك وذهب كما الآخرين إلى القول بالتوهم والخطأ . وأنه يمكن تفسير بعضٍ مما عللوه بالخطأ والتوهم على أنه نوع من أنواع التغير (التطور) اللغوي في ألفاظ بعينها ، كما في لفظ (بُهماة) الذي اجتمعت فيه علامتا تأنيث هما الألف المقصورة وتاء التأنيث ، وليس كما قال ابن جني (ان الذي أدخل الهاء في بُهماة اعتقد في الألف أنها

---

(١) ليس في كلام العرب ١١٩ (٢) مثلاً ٣٥٦/٤

(٣) ٢٧٣/٣ (٤) الصاحبي ٣٧٧

(٥) ينظر المنصف١٣٨ (٦) نفسه١٣٩

(٧) نفسه ٢٦٣

ليست للتأنيث ، فإمّا أن يكون جعلها بمنزلة ألف قَبَعْثَرى زائدة لغير إلحاق ولاتأنيث)[١] أي لمجرد التكثير والتوسع ، ولاكما نقل عن الأخفش أنه لإلحاق الكلمة ببناء (جُخْدَب)[٢] . وبمثل هذا التطور يمكن تفسير ما جاء على (تَمَفْعَلَ) . وقد ورد عن القدماء أنفسهم إمكان الاشتقاق من الزائد كنوع من التطور اللغوي وللتفريق بين الدلالات[٣] ، ومنها مثلاً (تدرّع) أي :لبس الدرع ،أمّا (تمدرع):فلبس المدرعة وهي ضرب من القمصان ،و(أسلم) : دخل في الإسلام مؤمناً به ، و(تمسلم) تسمى مسلماً ، و(تكحّل) وضع الكُحل في عينيه ، و(تمكحل) أخذ مكحلةً ، وغيرها[٤] .

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:يمين، المسافة البادئة: قبل: 0 سم، مسافة قبل: 0 نقطة، تباعد الأسطر: مفرد، علامات الجدولة: ليس عند 61 سم
منسّق:الخط: ١٤ نقطة
منسّق:الخط: ١٤ نقطة، مرتفع
منسّق:الخط: ١٤ نقطة
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع

(١) المنصف ٦٥-٦٦

(٢) نفسه ٦٦

(٣) ينظر لسان العرب مادة درع ٣/٣٣٨

(٤) ينظر نظرات فاحصة لمحمد بهجة الأثري ١٤٢-١٤٧

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق:الخط: ١١ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١١ نقطة

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

المبحث الرابع

الاشتقاق

منسّق:الخط: ١٨ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٨ نقطة، غامق

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

في اللغة اشتقاق قياسي يُقاس عليه واشتقاق سماعي لايُقاس عليه ، فالقياس هو الذي يُعطي الاشتقاق السند الموضوعي والدليل اللغوي . وما يُهمنا هنا هو الاشتقاق الصرفي الذي يُسمى الصغير والأصغر والعام وهو استخراج لفظ من آخر متفق معه في المعنى وفي الحروف الأصول . أمّا الاشتقاق الكبير والأكبر فليسا بأهميته ولسنا في صددهما .

وقد وضعت اللغة لنفسها سنناً طبيعية لتوليد الألفاظ وتنميتها بالاشتقاق عن طريق قوالب الصيغ التي تنطبق على الجذور اللغوية في ضوابط وشروط تلك السنن . وهذا لايعني بالضرورة استعمال جميع صور تلك الصيغ ، فاللغة وسيلة التعبير عن الحياة ، وطبيعي أن يُستعمل منها ما كانت الحاجة تقتضيه ، ولانتوقع أن تضم معاجم اللغة جميع الصيغ الممكنة لكل جذر لغوي ، بل ما استعمل منها بالفعل .

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

أصل المشتقات

شُغل الصرف بالبحث عن أصل المشتقات ، فزعم الكوفيون أن الفعل هو الأصل ، ولعل من أهم أدلتهم أن المصدر تابع للفعل في الصحة والاعتلال ، فإذا صحّ الفعل صحّ مصدره نحو (قاوم قِواماً ولاوذَ لِواذاً) وإذا أُعلّ الفعل أُعلّ مصدره نحو (قام قِياماً ولاذ لِياذاً)، وأن المصدر يقع مؤكِداً للفعل ، والمؤكَد متقدم على المؤكِد ، وأن الفعل يعمل في المصدر ولا يعمل المصدر في الفعل ، والعامل متقدم على المعمول ، وأن في العربية أفعالاً جامدة ليس لها مصادر نحو (نعم وبئس وعسى وليس وأفعال التعجب) فضلاً عن أن المصدر لايُتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل .

أمّا البصريون فزعموا أن المصدر هو أصل المشتقات لأنه يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين ، والمصدر اسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل ، والمصدر يدل على الحدث المجرد والفعل يدل على الحدث والزمان ، والواحد في هذا أصل للاثنين ، والمصدر لايجري على سنن القياس كاسم الفاعل واسم المفعول ولو كان مشتقاً لجرى مجراهما ، فضلاً عن بقاء زيادة الفعل في مصدره مثل (أكرم إكراماً) فلو كان مشتقاً لوجب

منسّق:مرتفع
منسّق:الخط: دون غامق، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق

أن تُحذف منه الهمزة كما حُذفت في اسم الفاعل والمفعول[١].

منسّق:الخط: ١٤ نقطة
منسّق:الخط: ١٤ نقطة، دون غامق، خط اللغة العربية وغيرها: دون غامق
منسّق:الخط: ١٤ نقطة

وإذا دققنا في أدلة الفريقين يظهر أن أقوى أدلة البصريين قولهم إن المصدر يدل على الحدث المجرد ومطلق الزمان وإن الفعل يدل على الحدث والزمان المحدد ، وهو دليل عقلي معتبر ، وأن أقوى أدلة الكوفيين قولهم إن المصدر تابع للفعل في الصحة والاعتلال وهو دليل صرفي من واقع الاستعمال . وقد حاول أبو البركات الأنباري(٥٧٧هـ)جاهداً أن يبطل هذا الدليل بوجوه ضعيفة من القول فزعم أن المصدر يأتي مُعلاً إذا كانت فيه زيادة وإنما الكلام عن أصول المصادر لاعن فروعها وأن الصحة والاعلال تأتي طلباً للتشاكل[٢]. وهذا

منسّق:الخط: ١٤ نقطة، مرتفع
منسّق:الخط: ١٤ نقطة

يعني أن للمصادر أصولاً وفروعاً بحسب التجرد والزيادة نحو (القدوم والإقدام والاستقدام) وهذه المصادر لايمكن الجزم بتقدم وأصالة أي منها وتأخر وفرعية الآخر إلاّ عن طريق العودة إلى الفعل . أمّا طلب التشاكل فأضعف من سابقه لأن من المفترض أن يُشاكل المتأخرُ

المتقدمَ لا أن يوجد المصدر ثم يوجد الفعل ثم يشاكل المصدرُ الفعلَ ، فهذا يعني أن يولد المصدر على دفعتين إن لم نقل مرتين .

وإزاء ما نراه من تعادل – فكلٌ من الدليل البصري والكوفي لايمكن دحضه بنفسه بل بدليل آخرَ مخالف – يمكن أن نتفهم قول بعض النظّار : الكلم كله أصل ، وما نُسب إلى ابن طلحة بأن المصدر أصل مستقل والفعل أصل آخر مستقل ، وليس أحدهما فرعاً عن الآخر ولا مأخوذاً منه ، وما نُسب إلى السيرافي بأن المصدر أصل للفعل وحده ، والفعل أصل لبقية المشتقات[٣] .

ويمكن أن نلمح في كلام بعض القدماء عن الاشتقاق الكبير والأكبر أو نفهم منه ولاسيما ابن جني أن الأصل الصامتي المكون من الصوامت المجردة هو أصل المشتقات[٤] . وأشهر آراء المحدثين وأولاها بالقبول هو ما بُني على هذا الأساس فيقوم الاشتقاق على مجرد العلاقة بين الكلمات القائمة على هذا الأساس اللفظي بإدخال الصوامت بينها ، فما كانت اشتقاقاته قياسية فهو من مادة مخصبة وما كانت اشتقاقاته غير قياسية فهو مادة عقيمة جامدة.

(١) ينظر الإنصاف ٢٣٥/١-٢٣٨

(٢) نفسه ٢٣٩/١-٢٤٠

(٣) ينظر المزهر ٢٧٦/١ ودروس التصريف لمحيي الدين عبد الحميد ١٦وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٥٤

(٤) ينظر الخصائص ١٣٣/٢-١٣٤ و١٤٥-١٤٨

فالمشتق مايؤخذ من مادته على قياس ، والجامد ما يؤخذ من مادته على غير قياس ، بخلاف تعريف القدماء بأن المشتق ما يؤخذ من غيره ، والجامد ما لم يؤخذ من غيره[١] .

سيطرة فكرة الاشتقاق

سيطرت فكرة الاشتقاق على الفكر الصرفي فبالغ كثير من القدماء في البحث عن أصل لكل الكلمات ، قال ابن فارس(أجمع أهل اللغة - إلاّ من شذّ عنهم – أن للغة العرب قياساً وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض)[٢] . وقال السيوطي(وذهبت طائفة من متأخري أهل اللغة : أن الكلم كله مشتق وقد نُسب هذا المذهب للزجاج)[٣] .

مظاهر ضعف المنهج في الاشتقاق

لعل من أهم مظاهر ضعف المنهج في الاشتقاق أنه لم يقدم طريقة موضوعية واضحة لدراسة وتقعيد مالا يطّرد اشتقاقه من الصيغ على وتيرة واحدة ، كالأفعال المزيدة وصيغ

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:الخط: ١٤ نقطة
منسقة: تعدادات نقطية ورقمية
منسّق:الخط: ١٤ نقطة
منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة
منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة
منسّق:الخط: ١٤ نقطة
منسّق:الخط: ١٤ نقطة
منسّق:مرتفع
منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

المبالغة والصفات المشبهة ، فلا نستطيع أن نجد اختصاص (فَعول) بمن دام منه الفعل ، و(فَعيل) بمن صار له كالطبيعة، و(فِعّيل) بالمولع بالفعل فيديم العمل به ، وكذلك بقية صيغ المبالغة وأكثر الصفات المشبهة ، إلاّ إذا نقبنا في المعاجم وكتب الفروق اللغوية والتفاسير وكتب المتأخرين. فلم يأبهوا كثيراً لاختصاص الصيغ بالمعاني أو لاختلاف صيغ بعض أنواع المشتقات عن بعضها ، كاختلاف صيغ المبالغة وصيغ الصفات المشبهة . وكل ما ظهر في هذا المجال هو اجتهادات فردية لاتقوم على نتائج قاطعة. فقد كان الاهتمام منصباً على تمييز مسموع الصيغ من مقيسها ، وكيفية صوغ المقيس(٤) .

ولم يكن لهم فضل إفادة من منهج تأريخي يُقرن به المنهج الوصفي لمعرفة أصل كثير من الكلمات أو طريقة اشتقاقها التي ظلّت مجرد وجهات نظر وآراء شخصية استسخف القدماء أنفسهم بعضها وكانت موضع سخريتهم ، فاورد السيوطي (قال حمزة بن الحسن

(١) ينظر العربية الفصحى ٥٤ والمنهج الصوتي للبنية العربية ١٠٧-١٠٨ ومناهج البحث في اللغة ١٨١-١٨٢ واللغة العربية معناها ومبناها ١٦٩ وفي اللغة العربية وبعض مشكلاتها ١٢١-١٢٦

(٢) الصاحبي ٥٧

(٣) همع الهوامع ٣/ ٤٥٠ وينظر المزهر ٢٧٦/١

(٤) ينظر معاني الأبنية في العربية ٥-٦ و١١٤-١١٩

الاصبهاني في كتاب الموازنة : كان الزجّاج يزعم أن كل لفظتين اتفقتا ببعض الحروف وإن نقصت حروف إحداهما عن حروف الأخرى فإن إحداهما مشتقة من الأخرى فتقول الرحل من الرحيل والثور إنما سُمي ثوراً لأنه يثير الأرض والثوب إنما سُمي ثوباً لأنه ثاب لباساً بعد أن كان غزلاً ، حسيبه الله ! كذا قال)(١) .

وقد فصلوا في دراسة تطور الصيغ الفعلية عن طريق إضافة حروف الزيادة وأدلة هذه الزيادة ومواضعها ومعانيها ، لكنهم أقحموا شيئاً سموه زيادة الإلحاق ، سيكون لنا معها وقفة إن شاء الله في الفصل الثاني . وعللوا بعض حالات تحول الصيغ الفعلية بكراهة اجتماع ساكنين ، ومن ذلك تحول صيغة (افعالّ) إلى (افعألّ) ، فقال بعضهم (الهمزة التي في اطمأنّ أُدخلت فيها حذار الجمع بين الساكنين)(٢) .

وذهب بعض الباحثين إلى أنهم لم يلتفتوا إلى أثر الوزن الشعري في ظهور بعض الصيغ والاستعمالات ، فأرجع د. رمضان عبد التوّاب ظهور صيغة(افعألّ) في الأفعال إلى

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

منسّق:يمين، المسافة البادئة: قبل: 0 سم، مسافة قبل: 0 نقطة، تباعد الأسطر: مفرد، علامات الجدولة: ليس عند 61 سم

منسّق:الخط: ١٤ نقطة

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

تطورها عن صيغة (افعالّ) لأن الوزن الشعري لايحتمل المقطع المديد المغلق بصامت إلاّ في الوقف على القافية فإذا أراد الشاعر استعمال كلمة فيها هذا المقطع أبدل الألف همزة ، فصارت أمثال(ادهامّ واشمازّ واحمارّ) (ادهأمّ واشمأزّ واحمأرّ) ونحو ذلك. ورأى ما رآه من قبله هنري فليش أن هذه الهمزة تطورت عن طريق المبالغة في تحقيقها إلى عين في أمثال (ابذعرّ وارمعلّ واقشعرّ) ونحوها ، وعن طريق تسهيلها حتى تنقلب هاءً في (اتمهلّ واجرهدّ وادلهمّ) ونحوها[٣] .

منسّق:مرتفع

ورأى بعض الباحثين المهتمين بالدراسة التأريخية المقارنة أن بعض الصيغ الفعلية المستعملة قد تحولت عن صيغ قديمة مهجورة ، فقد كان في القدم صيغة (هَفْعَلَ) بزيادة هاء على أصل الفعل ثم تحولت إلى صيغة (أَفْعَلَ) لأنها تقابل صيغة (هَفعيل) في العبرية ، وأن العربية مازالت تحتوي على آثار من هذه الهاء كما في (أراقَ وهراقَ)و(أزرفَ وهزرفَ) و(أراحَ وهراحَ) . وأنه كانت صيغة للثلاثي المزيد بالسين أو الشين في أوله، تحولت بمرور الزمن إلى صيغة (أفعلَ) أيضاً ، ويدل على ذلك وجود هذه الزيادة بصورة مطردة في بعض

---

(١) المزهر ١/٢٨٠-٢٨١

(٢) لسان العرب مادة طمن ٥/٦٤٦ وينظر تهذيب اللغة المادة نفسها

(٣) ينظر فصول في فقه العربية ١٦٩-١٩٩ والعربية الفصحى ١٥٣

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق:الخط: ١٤ نقطة

منسّق: المسافة البادئة: قبل: 0 سم، مسافة قبل: 0 نقطة، علامات الجدولة: ليس عند 61 سم

منسّق:مرتفع

اللغات السامية ، واحتفاظ العربية ببعض صور هذه الزيادات القديمة نحو (نبسَ وسنبسَ) و(ملقَ وسملقَ) و(نفرَ وشنفرَ) ، فضلاً عن حفظ بعض اللهجات العامية الدارجة لبعض أبنية هذه الصيغ التي هجرتها الفصحى[١] .

وإذا كان لنا أن نقبل بوجود السين أو الشين في أول بعض الأفعال في زمن قديم ، إمّا من باب التأثر باللغات الأخرى ، أو إنها شيء من أثر الزيادة التي استقرت على صيغة (استفعل)، قبل استقرارها أو بعده ، فلا نستطيع أن نقبل بوجود صيغة (هَفْعَلَ) بزيادة الهاء في أول الفعل لأن ورود بعض هذه الأفعال بالوجهين (الهمزة والهاء) كما في (أراقَ وهراقَ) مثلاً ، يدل في أرجح الاحتمالات على تحول الهمزة إلى هاء كما ذكر بعض القدماء وليس العكس ، لأسباب لهجية أو صوتية تتعلق بالتخفيف ، ولهذا احتفظت مصادر اللغة بالوجهين وبأمثلة أخرى لإبدال الهاء من الهمزة مثل (هيّاك) بدلاً من (إيّاك) و(لَهنَّك) بدلاً من (لَإنّك) و(هيا) بدلاً من (أيا) و(هَذا ؟) بدلاً من (أذا ؟) وغيرها[٢] . فضلاً عن هذا فإن احتمال زيادة

منسّق:مرتفع

الهاء ابتداءً في أول الفعل احتمال بعيد لأنه ليس في صوت الهاء قوة الإظهار المطلوبة في صوت يؤتي به أصلاً ليغير صيغة الفعل إلى معنى مخصوص . فالهاء صوت حنجري احتكاكي مهموس[٣] فيه من الضعف ما وصفه الخليل بالهتة أو الههة[٤] على عكس الهمزة فهو وإن كان حنجرياً أيضاً إلاّ أنه انفجاري وقال القدماء إنه مجهور[٥] ، ورأى بعض المحدثين أنه مهموس لأن انطباق الأوتار الصوتية لايسمح بوجود الجهر في النطق[٦] ، ورأى غيرهم أنه لامجهور ولامهموس لأنه يُنطق بمرحلتين متكاملتين لايمكن الفصل بينهما ، ففي المرحلة الأولى ينطبق الوتران الصوتيان وينضغط الهواء من خلفهما فينقطع النفس ، وفي المرحلة الثانية يخرج الهواء محدثاً انفجاراً مسموعاً وتكون الأوتار في غير وضع الجهر والهمس[٧]. ولهذا فإن الهمزة أولى من الهاء بالزيادة في أول الفعل وتغيير الصيغة، واحتمال إبدال الهاء من الهمزة أرجح .

(١) ينظر التطور النحوي لبرجشتراسر ٩٣ وقد أخذ هذا المعنى د.اسماعيل عمايرة وتوسع فيه من دون أية إشارة إلى محاضرات برجشتراسر التي ألقاها عام ١٩٢٩ ينظر معالم دارسة في الصرف ٣١-٤٤

(٢) ينظر سر صناعة الإعراب ٢٠٣/٢-٢٠٦ وشرح الشافية لرضي الدين ٢٢٢/٣-٢٢٤

(٣) ينظر علم الأصوات د.كمال بشر ٣٠٤-٣٠٥ وعلم الأصوات د.بسام بركة ١٢٦

(٤) ينظر العين ٥٧/١

(٥) ينظر سر صناعة الإعراب ٨٣/١

(٦) ينظر مناهج البحث في اللغة ٩٧ (٧) ينظر علم الأصوات بشر ٢٨٨-٢٨٩وعلم الأصوات بركة ١١٧-١١٨

هنري فليش والتحول الداخلي

حاول هنري فليش دراسة تحول الصيغ الاسمية وتوالدها عن طريق التطور الصوتي فحسب فرأى أنها مرت بسبع مراحل :

١- المرحلة الأولى هي الأصول الاسمية الأولى (فَعْل) و(فِعْل) و(فُعْل) بصائت قصير واحد.

٢- المرحلة الثانية وفيها أُضيف صائت قصير آخر إلى كلٍ منها فتحولت (فَعْل) إلى (فَعَل) و(فَعِل) و(فَعُل) ، وتحولت (فِعْل) إلى (فِعَل) و(فِعِل) ، وتحولت (فُعْل) إلى (فُعَل) و(فُعُل) .

٣- المرحلة الثالثة وفيها تطورت (فَعَل) إلى (فاعَل) و(فَيعَل) ، وتطورت (فَعِل) إلى (فاعِل)، وتطورت (فَعُل) إلى (فَوْعَل) ، وذلك بمد الصائت القصير أو الإتيان بنصف صائت .

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق
منسّق:الخط: ١٤ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق
منسّق:متوسط، المسافة البادئة: قبل: 0 سم، مسافة قبل: 0 نقطة، علامات الجدولة: ليس عند 61 سم
منسّق:الخط: ١٤ نقطة
منسّق:الخط: ١٤ نقطة
منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

٤- المرحلة الرابعة وفيها تطورت صيغ المرحلة الثانية عن طريق الإتيان بصائت طويل بعد الصامتين فتولدت عن صيغة (فَعَل) صيغة (فَعال) وعن (فَعِل) (فَعيل) وعن (فَعُل) (فَعول) وعن (فِعَل) (فِعال) وعن(فُعَل) (فُعال) وعن (فُعُل) (فُعول) .

٥- المرحلة الخامسة

٦- المرحلة السادسة وفيهما تولدت بالتضعيف صيغ (فَعَّل) و(فِعَّل) و(فِعِّل) و(فُعَّل) و(فُعُّل) ، ثم صيغ (فَعّل) و(فِعّل) و(فِعِّل) و(فُعُّل) .

٧- المرحلة السابعة والأخيرة وهي تطور للمرحلة الرابعة ، واستعمل فيها الصائت القصير والطويل والتضعيف فظهرت صيغ (فَعّال) و(فَعِّيل) و(فِعِّيل) و(فَعّول) و(فُعّول) و(فُعّال) و(فُعَّيل)[١] .

منسّق:مرتفع

وحاول كذلك تفسير التحول الداخلي في صيغ الأفعال بطريقة مشابهة للأسماء[٢] .

منسّق:مرتفع

ولعل مما يوافق رأي فليش هذا أن ما عدّه مراحل متأخرة كالمرحلتين الخامسة والسادسة ، اللتين عزا تولد صيغهما إلى التضعيف ، يمكن أن يوافق ظهور الجموع في

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

(١) ينظر العربية الفصحى ٧٢-٧٧

(٢) نفسه ١٤١-١٦٠

العربية بوصفه مرحلة متأخرة عن ظهور المفاريد وكثير من صيغ الجموع فيها تضعيف . وكذلك المرحلة السابعة وما فيها من استعمال الصوامت القصيرة والطويلة والتضعيف ، يمكن أن يوافق ظهور صيغ اسم الآلة التي يبدو أنها مرحلة متأخرة فعلاً عن المشتقات الأخرى ، فصيغ (فَعّال) و(فِعّيل) و(فَعّول) و(فُعّال) التي ذكرها في المرحلة السابعة هي من صيغ أسماء الآلة . لكن لايمكن إهمال الأثر الدلالي في تحول الصيغ ،فكثير من صيغ المشتقات تدل على أكثر من معنى ، وتتداخل هذه الصيغ في أبنية المشتقات فتشترك فيها وتتنقل بينها، مما يجعل تصور تطور هذه الصيغ بمجرد التحول الداخلي والتوالد الصوتي بمعزل عن الأثر الدلالي مستبعداً . فصيغة (فَعْل) الأولى تأتي مصدراً مثل (ضَرْب) واسم عين مثل (كَلْب) واسم فاعل مثل (شَهْم) وصفة مشبهة مثل (سَبْط) . وصيغة (فَعَل) في المرحلة الثانية تأتي مصدراً مثل (ظَفَر) واسم عين مثل (ذَقَن) واسم مفعول مثل (سَلَب) وصفة مشبهة مثل (حَسَن) ومبالغة اسم المفعول مثل (هَمَل) . وتأتي صيغة (فَعِل) من

منسّق:مرتفع

المرحلة الثانية كذلك اسم عين مثل (كَتِف) وصفة مشبهة مثل (عَسِر)[١] ومبالغة اسم الفاعل مثل (حَذِر) . أمّا صيغة (فَعال) في المرحلة الرابعة فتأتي مصدراً مثل (بَياض) واسم عين مثل (أتان) وصفة مشبهة مثل (حَصان) ومبالغة اسم الفاعل مثل (فَساق) . ولعل أشهر أمثلة اشتمال الصيغة الواحدة على دلالات متعددة للمشتقات صيغة (فَعيل) التي تأتي مصدراً نحو (رَحيل) واسم عين نحو (رَغيف) واسم فاعل نحو (جَميل) ومبالغة اسم الفاعل نحو (عَليم) وصفة مشبهة نحو (جَميل) أيضاً أو (بَخيل) واسم مفعول نحو(قَتيل) ومبالغة اسم المفعول نحو(حَميد) . وقد رأينا صيغة (فُعْل) من المرحلة الأولى تأتي اسم عين مثل (أُذن) وصفة مشبهة مثل (صُلب) واسم مفعول مثل (خُبز) ومبالغة اسم المفعول مثل (نُكر) ، وحينما تتحول إلى (فُعَل) في المرحلة الثانية لم نرها تأتي لأكثر من مبالغة اسم الفاعل نحو (عُذَر) ، وحينما تتحول إلى (فُعَّل) بالتضعيف في المرحلة الخامسة تبقى على مبالغة اسم الفاعل نحو (زُمَّل) ، وليس من المعقول أن يعطي القالب اللفظي مجموعة من الصيغ وبعد تطوره بإضافة صائت آخر لايعطي إلاّ صيغة واحدة تختلف عن الصيغ السابقة، ولو كانت صيغ المرحلة اللاحقة من ضمن صيغ المرحلة السابقة لقبلنا هذا التطور من حيث المبدأ على

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

(١) جعل بعض القدماء الصفة المشبهة بوزن (فَعِل) بمنزلة اسم الفاعل لكل فعل ثلاثي لازم بوزن (فَعِلَ) نحو (نَضِرَ) فهو (نَضِر) وهو رأي بينا مخالفته لظاهر الاستعمال القرآني في مبحث الموقف من القرآن الكريم

أساس تخصيص الدلالة أي أن القالب اللفظي كان لمجموعة من الصيغ ثم تخصص بصيغة واحدة ، لكن هذه الصيغة مخالفة لصيغ المرحلة السابقة وليست منها ، فضلاً عن هذا فإن صيغة (فُعَل) مثلاً في المرحلة الثانية هي لمبالغة اسم الفاعل ، وتبقى كذلك على الرغم من تضعيفها في المرحلة الخامسة (فُعَّل) ، وكأن التضعيف لم يعط للصيغة أية مزية أو دلالة على الرغم مما فيه من تثقيل لأصله غير المضعف . فقد نقبل بتطور الصيغة عن طريق التضعيف إذا تغيرت دلالتها ، لكن أن تُضعف الصيغة وتبقى على دلالتها الأولى فهذا أمر يصعب قبوله ،إلاّ إذا قُصر على أغراض الدراسة الصوتية المحض المفصولة قصداً عن الدراسة الدلالية لأن الصيغة هيئة تدل على معنى وظيفي وهو ما سماه ابن جني الدلالة الصناعية ، فقال : لكل لفظ (ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه . وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قِبل أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها)[١] .

منسّق:مرتفع

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

الغلو

ولم يسلم الاشتقاق من بعض مظاهر الغلو ، فقد تشدد بعض اللغويين كالجوهري(٣٩٣هـ) والأزهري(٣٧٠هـ) في إنكار المعَرّب في القرآن الكريم والإصرار على وجود أصل عربي لكل ألفاظه ، وكأنهم بمسلكهم هذا قد عطلوا استعمال الاشتقاق وسيلة لتمييز الأصيل من الدخيل[٢] . وأسرف بعضهم في ذلك فأرجع بعض الكلمات المعَرّبة غير الواردة في القرآن الكريم والمستعملة في لغة التداول إلى أصول عربية ، ومن ذلك اشتقاق كلمة (المِسك) على (فِعْل) من أمسكتُ الشيء وكأنه لطيب رائحته يمسك الحاسة عليه ولا يعدل بها صاحبها عنها . ومنه اشتقاق (الرطل) الذي يوزن به من (رطّل شعره) إذا أطاله فاسترخى[٣] . وكلا اللفظين فارسي معَرّب[٤] .

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

مقاييس غير لغوية

ولم يسلم الاشتقاق كذلك من تأثير المنطق والنظر غير اللغوي، فحينما يتردد اشتقاق كلمة بين أصلين محتملين تتحكم بعض المقاييس غير اللغوية في ترجيح أحد الاحتمالين[٥]

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

منسّق:مرتفع

---

(١) الخصائص ٩٨/٣ (٢) ينظر دراسات في فقه اللغة د.صبحي الصالح ١٧٧-١٨٠ (٣) ينظر الخصائص ١١٨/٢-١٢٠ ومقدمة محققيه ٣٤ (٤) ينظر الصحاح مادة مسك والخصائص مقدمة المحققين ٣٤ والتطور النحوي لبرجشتراسر ٢١٥ (٥) ينظر دراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح ١٨٥

ومن ذلك مثلاً أن ابن سيده (٤٥٨ه) يجزم بأن أصل لفظ (عُراعِر) من (عُرْعُرة) وهو معظم الجبل بدلاً من الرجل الشريف ، فكأن إرجاع اللفظ إلى رفعة الجبل وقوته أفضل عنده من إرجاعه إلى الشرف والسؤدد على الرغم من قياسية الجمع عليه فقال (صاحب العين .... والعَرارة السُّودَد والعُراعِر الرجل الشريف وأنشد :

خلعَ الملوكَ وسارَ تحتَ لوائه شجرُ العُرى وعُراعِرُ الأقوامِ

قال علي ((ويعني نفسه)) ليس العُراعر من لفظ العَرارة وإنما العُراعر اسم لجمع عُرعُرة وهو معظم الجبل شُبهت السادة به وقد رواه ثعلب وعَراعر الأقوام على تكسير عُرعُرة على القياس)[١]. وهكذا يجعل (عُراعِر) جمعاً غير قياسي ل(عُرعُرة) لأن الجمع القياسي لها هو (عَراعِر) وعلى الرغم من ذلك يعدل عن الجمع القياسي إلى الجمع غير القياسي في تحديد الأصل لينسب الاشتقاق إلى معنى الرفعة والقوة بدلاً من الشرف والسؤدد . فقد قال ابن منظور عن (عُراعِر) المذكورة في البيت (والعُراعر هنا اسم للجمع وقيل هو للجنس ويروى

منسّق:مرتفع

عَراعر بالفتح جمع عُراعر وعَراعر القوم ساداتهم مأخوذ من عُرعُرة الجبل، والعُراعر السيد والجمع عَراعر)[٢].

منسّق:مرتفع

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

منسّق:الخط: ١٦ نقطة

الخلاصة

وعلى ضوء ما درسناه في مبحث (السماع والقياس) فإن القدماء لم يحسموا أمرهم في تحديد ما يُقاس على المسموع فيُشتق منه ، وما لا يُقاس على المسموع لقلته فلا يُشتق منه . وإن بعضهم قد فتح باب الاشتقاق على مصراعيه فقال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم كالمازني والفارسي ، ومنهم من فتحه على مصراع واحد فتردد بين قبول اشتقاق صيغ غير مستعملة ولا حاجة لها ، ورفض الاشتقاق قياساً على المستعمل بحجة أنه شاذ وقليل في الاستعمال كابن جني . وقد رأينا في مبحث (السماع والقياس) أن قوله هذا ليس دقيقاً . وعموماً فقد غلبت كفة الذين قرنوا الاشتقاق بما يُقاس على المسموع المطّرد أو الكثير.

وقد ظهرت دعوات متعددة في العصر الحديث للتوسع في الاشتقاق، منها دعوات للقبول بقياسية جميع الصيغ والاشتقاق عليها[٣]. ومنها دعوات للتسامح في السماع والتوسع

منسّق:مرتفع

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

(١) المخصص ١٦٤/٢ (٢) لسان العرب ١٦٨/٦

(٣)ينظر حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث د.محمد ضاري ٢٦١-٢٦٦ ففيه مورد لأشهر هذه الدعوات

في الاشتقاق لتلبية حاجات العصر واعتماد الذوق والحس اللغوي[١].

منسّق:مرتفع

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة

والقبول بقياسية جميع الصيغ والقياس عليها ، سيثقل متن اللغة حتماً، لكن لايبدو أن فيه شيئاً مما يُخشى منه على اللغة ؛ لأن الاستعمال سيُثبت ما تدعو إليه الحاجة ويترك ما عداه لرفوف المهجور، وهذا لايتنافى وقرار مجمع اللغة المصري (ليس من الخير الموافقة جملة على قياسية الصيغ ، والمجمع يُقرّ منها ما تقتضيه الحاجة للتوسع وتيسير الاشتقاق)[٢] فلو فتحنا باب الاشتقاق وقياسية الصيغ فلن يُستعمل منها إلاّ ما تقتضيه الحاجة فعلاً .

منسّق:الخط: ١٤ نقطة

منسّق:مرتفع

منسّق:كشيدة صغيرة، تباعد الأسطر: سطر 5.1

منسّق:كشيدة صغيرة، تباعد الأسطر: سطر ١,٥، تعداد رقمي + المستوى: ١ + نمط الترقيم: 1، 2، 3، ... + بدء الترقيم بـ: ١ + المحاذاة: أيمن + محاذاة عند: 36.0 سم + علامة جدولة بعد: 72.1 سم + مسافة بادئة: 72.1 سم، الحدود: أسفل: (بلا حدود)

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

(١) نفسه ٢٥٢-٢٦٠

(٢) كتاب في أصول اللغة مجموعة قرارات المجمع المصري ٧٠

منسّق:الخط: ١٨ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٨ نقطة، غامق

المبحث الخامس
الموقف من القرآن الكريم

منسّق:الخط: ١٤ نقطة

قال الإمام علي(عليه السلام) : (وعليكم بكتاب الله فإنه الحبل المتين والنور المبين والشفاء النافع والرَّي الناقع والعصمة للمتمسك والنجاة للمتعلق لا يعوج فيُقام ولا يزيغ فيُستعتب ولا تُخلقه كثرة الرد وولوج السمع . من قال به صدق ومن عمل به سبق)[١] وقال فيما يستوجب من حال القرآن الكريم التمسيك به وتعظيمه في خطبة منها (ثم أنزل عليه الكتاب نوراً لا تُطفأ مصابيحه ،وسراجاً لايخبو توقّده ، وبحراً لا يُدرك قعره ..... جعله الله رياً لعطش العلماء وربيعاً لقلوب الفقهاء ..... وهدى لمن ائتمّ به ،وعذراً لمن انتحله ،وبرهاناً لمن تكلم به ،وشاهداً لمن خاصم به ،وفلجاً لمن حاج به ....)[٢] وقال في غيرها (ظاهره أنيق وباطنه عميق لا تفنى عجائبه ولا تنقضي غرائبه ولا تُكشف الظلمات إلا به)[٣] وقال في أخرى (فالقرآن آمر زاجر وصامت ناطق حجة الله على خلقه أخذ عليهم ميثاقه

منسّق:دون مرتفع/ منخفض

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

وارتهن عليه أنفسهم . أتم نوره وأكمل به دينه وقبض نبيه صلى الله عليه وآله وقد فرغ إلى الخلق من أحكام الهدى به فعظّموا منه سبحانه ما عظّم من نفسه)[٤] .

وهكذا نشأت الدراسات اللغوية تعظيماً لشأن القرآن الكريم ولاستكشاف غوامضه واستجلاء معانيه واستيضاح أسراره واقتباس أنواره لغةً وإعجازاً وأحكاماً. فاختلطت هذه الدراسات في بدئها وتداخلت إذ لم تكن لها في أول أمرها حدود تفصل العلوم عن بعضها كشأن كل علم يبدأ عاماً ثم يتخصص .

ولما كان القرآن الكريم بعض العربية ، فقد تصدى جماعة من العلماء لجمع لغة العرب التي نزل بها القرآن الكريم ، يدفعهم الخوف على مصيرها من العبث والفساد والضياع والقلق على وثاقة صلتها بالبيان القرآني ، بعد أن دبّ اللحن وانتشرت العجمة .

---

(١) نهج البلاغة شرح محمد عبده ٢٨٩ وتحقيق صبحي الصالح ٢٧٤

(٢) نهج البلاغة شرح محمد عبده ٤١٧- ٤١٨ وتحقيق صبحي الصالح ٣٩٧-٣٩٨

(٣) نهج البلاغة شرح محمد عبده ٥٥ وتحقيق صبحي الصالح ٤٩

(٤) نهج البلاغة شرح محمد عبده ٣٥١ وتحقيق صبحي الصالح ٣٣٤

اختلاف التنظير عن التطبيق في جمع اللغة

لعل أولى المفارقات التي تعترض أمام البحث ، اختلاف التنظير عن التطبيق في جمع اللغة ، فقد تواترت الروايات بأن القرآن الكريم نزل بلغة قريش ، ودلّ على ذلك في قوله تعالى (فإنما يَسَرناه بلسانك) مريم٩٧والدخان٥٨ . فلسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي تُشير إليه الآيتان هو إمّا لسان قريش الذي نزل به القرآن الكريم فتوحدت العربية عليه ، وإمّا اللسان العربي المشترك على فرض وجود لغة مشتركة عملت على تكوينها عوامل دينية واجتماعية واقتصادية قبل نزول القرآن الكريم ، فلا بد أن تكون في أغلبها من لغة قريش إن لم تكن كلها منها للعوامل المذكورة .

وقد ظهر بما لايدع مجالاً للشك أنهم أخذوا اللغة من قريش ، فذكر ذلك سيبويه في عشرات المواضع من كتابه ، واعتبرها في مواضع أخرى أعلى اللغات وأفصحها وأقدمها[١]. وقال الفرّاء(٢٠٧ه) : (كانت العرب تحضر الموسم في كل عام وتحج البيت

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

منسّق:مرتفع

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

في الجاهلية وقريش يسمعون لغات العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به فصاروا أفصح العرب وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ)[٢] . وأورد ابن فارس(أجمع علماؤنا.....أن قريشاً أفصح العرب ألسنةً وأصفاهم لغةً.وذلك أن الله جلّ ثناؤه اختارهم من جميع العرب واصطفاهم واختار منهم نبي الرحمة محمداً صلى الله عليه وآله وسلم. فجعل قريشاً قُطّان حرمه وجيران بيته الحرام.....ولم تزل العرب تعرف لقريش فضلها عليهم وتسميها: أهل الله.....وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامها وأشعارها أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم. فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طُبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب.....ألا ترى أنك لاتجد في كلامهم عنعنة تميم ولا عجرفية قيس.....)[٣].

وبناءً على كلام سيبويه ذهب بعض الباحثين إلى أن علماء اللغة جعلوا سنن العرب في كلامها ما سنته قريش أو تمثلته وأخضعوا مقاييسهم لما سمعوه من ألفاظها وتراكيبها[٤].

(١) ينظر كتاب سيبويه ٢٧٨/٣ و٤٧٣/٤ و٤٣٧ و ٤٨٢ ودراسات في كتاب سيبويه ٧٢

(٢) المزهر ١٧٥/١

(٣) الصاحبي ٣٣-٣٤

(٤) ينظر دراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح ٢٨و١١١

وهذا رأي بعيد عن الواقع ، فإذا كان سيبويه يجنح إلى ترجيح لغة قريش إذا اختلفت اللغات كما في فك إدغام فعل الأمر والفعل المجزوم[١]مثلاً. فإن هذا لم يصبح قاعدة وحيدة ، بل استقرت القاعدة على جواز الفك والإدغام في الحالتين[٢]على الرغم من أن القرآن الكريم نزل بفك الإدغام فحسب في فعل الأمر كما في قوله تعالى(واغضُضْ من صَوتِك) لقمان١٩ و(واحلُلْ عُقدَةً من لِساني) طه٢٧ . ومن ناحية أخرى فعلى الرغم من تفضيل سيبويه لغة قريش على غيرها واعتباره إياها أعلى اللغات وأفصحها، فإنه كان يرى القياس في غيرها من اللغات أحياناً كما في إعمال (ما) عمل (ليس)[٣] مثلما سيأتي .

وهذا من حيث التطبيق . أمّا من حيث التنظير فالمشهور هو ما حدده الفارابي(٣٣٩هـ) في فصل(حدوث الصنائع العامية) وهو الفصل الثاني والعشرون من كتابه (الحروف) وذهب فيه إلى أن اللغة ينبغي أن تؤخذ من البدو وسكان البرية الذين تمكنت عاداتهم الكلامية من ألسنتهم وأنفسهم على طول الزمان تمكناً يحصنها عن تحصيل ألفاظ سوى المركبة من

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

حروفهم، فضلاً عن أن غيرهم لا يخالطهم لتوحشهم وجفائهم . أمّا سكان المدن والقرى وبيوت المدر فهم أشد انقياداً لتفهم ما لم يتعودوه وألسنتهم أطوع للنطق بما لم يتعودوه[٤].

منسّق:مرتفع

وقال(وكان الذي تولّى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة من أهل العراق فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم من سكان البراري مَن كان في أوسط بلادهم ومن أشدهم توحشاً وجفاءً وأبعدهم إذعاناً وانقياداً وهم قيس وتميم وأسد وطيّ ثم هُذيل فإن هؤلاء هم معظم من نُقل عنه لسان العرب والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم..)[٥] .

منسّق:مرتفع

ويُلاحظ أن الفارابي لم ينصّ على أنهم أخذوا اللغة عن قريش ولم يذكرها لامن قريب ولا من بعيد ؛ لأن ذلك يتناقض وأساس فكرته التي ذكرها بأن الفصاحة والحصانة اللغوية

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

(١) ينظر كتاب سيبويه ٤٧٣/٤

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٥٩١/٢ وشرح الشافية لرضي الدين ٢٤٦/٣ وهمع الهوامع ٤٨٦/٣ وحاشية الصبان٤٩٥/٤

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٥٧/١

(٤) ينظر كتاب الحروف بتحقيق إبراهيم شمس الدين٨٣-٨٤

(٥) نفسه٨٤-٨٥ وللكتاب نشرة أخرى أقدم من هذه بتحقيق محسن مهدي يبدوأن هذا النص ليس فيها ينظر فصول في فقه العربية ٨٥

مرتبطة بالبداوة وأن أهل الحضر والمدر أقلّ حصانةً لغويةً من البدو . وقريش هم أهل مكة وأكثر القبائل تحضراً .

ونقل السيوطي كلام الفارابي وأضاف له ما لم نجده في نصّ الفارابي عن لغة قريش فقال (وقال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف :كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانةً عما في النفس.والذين عنهم نُقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم)[١]. وذكر بعد هذا القبائل التي لم يؤخذ منها وأسباب ذلك . ولو افترضنا أن نصّ الفارابي في كتابه الحروف لم يصل إلينا كما وصل إلى السيوطي بصورة صحيحة وكاملة- وهذا الافتراض أكثر احتمالاً- فليس في النص الذي ذكره السيوطي

منسّق:مرتفع

تصريح واضح بأنهم أخذوا اللغة عن قريش على عكس الوضوح والتحديد في الأخذ عن القبائل الأخرى. وحتى إن دلّ على الأخذ عن قريش بصورة ضمنية وغير مباشرة فإن التناقض بين الأخذ عن قريش الحضرية وارتباط الفصاحة بالبداوة يكون في هذه الحالة ظاهراً لكل عيان . وفضلاً عن هذا أورد السيوطي قول أبي عمرو بن العلاء(أفصح العرب عُليا هوازن وسُفلى تميم) وقول أبي عُبيد أفصح هؤلاء بني سعد بن بكر لما ورد في الحديث الشريف بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان مُسترضعاً فيهم[٢] .

وغريب أن يعتمد باحث مثل د.تمام حسان على التنظير ويتجاهل التطبيق فيدعي (أن النحاة لم يأخذوا اللغة عن قريش)[٣] وكأنه لم يطلع على كتاب سيبويه في الأقل .

ولم يأبه الباحثون في حدود ما نعلم لهذا التناقض بين التنظير والتطبيق ، فذهب بعضهم إلى أن القدماء أخذوا عن قريش وما هي من البداوة في شيء لما يحيطونها به من التقديس والتعظيم كشأن كل قديم عزيز ، فضلاً عما ذكره ابن خلدون (٨٠٨هـ) من مزايا الطبيعة التي جعلت قريش بعيدة عن بلاد العجم من جميع الجهات[٤] . وقد تناسى ابن خلدون أن مكة

(١) المزهر ١٦٧/١ وكتاب الاقتراح ٤٤

(٢) المزهر ١٦٦/١-١٦٧

(٣) الأصول ١٠٦ (٤) ينظر دراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح ١١١-١١٢

موطن قريش كانت حاضرة العرب الأولى والمركز الديني والتجاري الأول إن لم يكن الوحيد لكل العرب فضلاً عما اشتُهر به أهلها من السفر للتجارة والاختلاط مع الأجانب في الشام واليمن ، وهو ما يجعلهم من أكثر العرب اختلاطاً بغيرهم من الأجانب والعرب المشكوك في فصاحتهم .

وقد اعتمد باحثون آخرون على ادعاء آخر لابن خلدون أيضاً خالف فيه كلام الفارابي ورواية السيوطي له ، فذهب إلى أن الفصاحة على مرتبتين الأولى لقريش فهي أفصح العرب ، والثانية لحلقة القبائل التي اكتنفتها وهي ثقيف وهُذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم ، أمّا الحلقة الثانية من القبائل حول قريش فلا حظّ لها في الفصاحة لمخالطتها الأعاجم ، فكان الاحتجاج بلغات هذه القبائل على نسبة قربها من قريش والحكم بفسادها على نسبة بعدها عنها[١].

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

ويُلاحظ على هذا الرأي أنه لم يذكر قبائل قيس وطيِّئ من القبائل الفصيحة وذكر ثقيف بوصفها أول القبائل الفصيحة بعد قريش ومنها خزاعة وغطفان كذلك ، فناقض كلام الفارابي ورواية السيوطي له التي نصّ فيها على أنهم لم يأخذوا عن ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم التجار المقيمين عندهم[٢] . وفضلاً عن هذا لم نجد في كتاب سيبويه ذكراً للغة ثقيف ولا للغة خزاعة ولا غطفان . وهذه محاولة من ابن خلدون لإقحام العامل الجغرافي في الفصاحة وكأنها تنطلق في أقوى صورها من مكة إلى جميع الاتجاهات التي تسكنها القبائل العربية وتضعف كلما ابتعدت إلى أن تنتهي . وهذه المحاولة مجرد اعتقاد لم يصح لا في الواقع ولافي فكر اللغويين القدماء ومسلكهم ولم يأخذوا به ؛ لأن تفضيلهم لغة قريش على غيرها كان اعتبارياً أكثر من كونه فعلياً (كما سنرى بعد قليل). وفضلاً عنه فإن اعتماده على العامل الجغرافي كان يقوم على تخمين لايستند على حقائق جغرافية ، فقبيلة تميم التي أخذت لغتها مساحة واسعة من اهتمام القدماء ولاسيما سيبويه وكثيراً ما وازن بينها وبين لغة الحجاز كانت أبعد من أن تكون من القبائل المحيطة بقريش مباشرةً[٣]، وعلاوةً على هذا فإن سيبويه حكى بعض النصوص لقبيلة بكر بن وائل وهي من أبعد القبائل عن قريش من

(١) ينظر مقدمة ابن خلدون ٥٧٤ (٢) ينظر المزهر ١٦٨/١ وكتاب الاقتراح ٤٥

(٣)تنظر خريطة توزيع القبائل العربية القديمة في الجزيرة العربية في لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة١٣

جهة الشرق[١] .

وقدجمع هؤلاء الباحثون بين رواية السيوطي عن الفارابي وادعاء ابن خلدون لتحديد رأي القدماء في الفصاحة ، فوضعوه في أساسين متناقضين لايجتمعان بحال وهما :

١- قرب القبيلة من مكة أو بيئة قريش .

٢- قدر توغلها في البداوة[٢] .

ولايخفى أن التوغل في البداوة يناقض القرب من مكة والحواضر جميعاً، فلا يمكن أن تكون القبيلة موغلة في البداوة وقريبة من الحواضر في الوقت نفسه ، فضلاً عن أن بعض القبائل القريبة من مكة كثقيف لم يؤخذ عنها لمخالطتها التجار المقيمين فيها (كما مرّ بنا)، ولا يمكن أن تكون الفصاحة بحسب اعتقاد القدماء في القرب من الحاضرة وأهل المدر لما عرض للغتهم من الاختلال والفساد والخطل كما يقول ابن جني[٣] .

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسقة: تعدادات نقطية ورقمية
منسّق:مرتفع
منسّق:الخط: ١٦ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة
منسقة: تعدادات نقطية ورقمية
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

الخلاصة

والخلاصة التي يمكن الخروج بها بعد هذا أن اللغويين القدماء قد حرصوا على أمرين أولهما أخذ لغة النثر الفصيحة من مصادرها المباشرة وهي القبائل الضاربة في الصحراء التي تقلّ احتمالات اختلاطها بالأعاجم ؛ لأن ذلك الاختلاط هو مظنة اللحن والفساد اللغوي وذهاب الفصاحة ، وثانيهما أخذ اللغة عن قريش أيضاً لأنها اللغة التي نزل بها القرآن الكريم إن لم يكن كله فأغلبه . وقد تغاضى اللغويون في لغة قريش عن شرط العزلة والبداوة وانعدام الاختلاط لأن ماكسبته لغة قريش من نزول القرآن الكريم بها أكثر مما يمكن أن تكون فقدته من الاختلاط والتحضر. وفضلاً عن هذا فإن الحدود التي رسمها المحددون فيما بعد لم تكن قاطعة عند المتقدمين من القدماء ، فقد ذكر سيبويه لغة بكر بن وائل في عدة مواضع من كتابه (كما ذكرنا)، وهي من القبائل التي ذُكر فيما بعد أنها لم يؤخذ عنها لأنها مجاورة للنبط والفرس[٤] .

منسّق:مرتفع

أمّا الشعر فقد أخذوه عن جميع القبائل دون استثناء فاستشهد سيبويه مثلاً بشعر معظم

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

(١) ينظر كتاب سيبويه ٥٣٥/٣ و١٠٧/٤و١١٣و١٩٧

(٢) ينظر في اللهجات العربية ٤٥ وفصول في فقه العربية ٨٧

(٣) ينظر الخصائص ٥/٢

(٤) ينظر المزهر ١٦٧/١ وكتاب الاقتراح ٤٥

القبائل العربية ممن توافر فيها شرط الفصاحة في لغة النثر فحُكي عنها، وممن لم يتوافر فيها هذا الشرط فلم يُحكَ عنها[١]، وربما كان ذلك لأن الشعر أبعد عن التأثر باللحن والعجمة في حينه من لغة النثر وهي لغة الحياة اليومية .

منسّق:مرتفع

وظهرت الرسائل اللغوية نتيجة لجمع اللغة وابتعدت الدراسات اللغوية عن القرآن الكريم شيئاً فشيئاً ، فلم تول هذه الرسائل - على كثرتها وتنوع أغراضها – الاستعمال القرآني اهتماماً مناسباً ، فعلى سبيل المثال لم يستشهد كلٌ من الأصمعي والزجّاج وابن فارس والاسكافي ممن كتبوا في خلق الإنسان بآية واحدة من القرآن الكريم[٢] على الرغم من كثرة الألفاظ القرآنية في خلق الإنسان .

منسّق:مرتفع

ويبدو أن الدراسات اللغوية أخطأت الغاية من حيث لم تُرد لأنها أخطأت الوسيلة ، وهي دراسة العلاقة الحقيقية بين القرآن الكريم واللغة العربية ، ولهذا ذهب بعض الباحثين

إلى أن دافع خدمة القرآن الكريم تضاءل وكاد يختفي في بعض الدراسات مثل كتب الحيوان والنبات وما شاكلها لأنها تطلب اللغة لذاتها[٣]

منسّق:مرتفع

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

الابتعاد عن القرآن الكريم والاعتزاز بالمحكي والمروي

انجرف اللغويون في الابتعاد عن القرآن الكريم وطلب اللغة ، ربما من حيث لايشعرون وبلغوا مبلغاً خطيراً سماعاً وقياساً حين جعلوا كلام البشر حَكَماً على كلام الله سبحانه وتعالى وهذه مفارقة أخرى وكبرى . فلم يكن الجامعون الذين أخذتهم الموجة من الحكمة وسداد الرأي ليتنازلوا عن شيءٍ مما جاءوا به مخالفاً لظاهر القرآن الكريم في لفظ أو قاعدة ، وقد أمضوا السنين الطوال يجوبون الصحارى والقفار ليكون لكل منهم مصدر فخر واعتزاز لايدانيه ما جمع الآخرون ، ولهذا حذف بعضهم كثيراً من اللغة لأنه لم يسمعه بنفسه (كما مرّ سابقاً). وبلغ أمرهم من إعلاء شأن المسموع على حساب النص القرآني أن يقول الأصمعي عن نصب خبر (ما) الوارد في القرآن الكريم في قوله تعالى(ما هذا بشراً)يوسف٣١و(ما هُنَّ أُمهاتِهم)المجادلة٢ ، إنه لم يسمعه في شيءٍ من أشعار العرب[١]، ولو أنه سلّم بأن لكلام الله تعالى شأن المسموع المروي من كلام الناس - من حيث تأريخ نزوله في الأقل - لما جزم بعدم السماع .

منسّق:مرتفع

وتحول هذا الفخر والاعتزاز بالمجموع من اللغة إلى فخر واعتزاز بحفظ ماجُمع وصُنف ، وصل طرف منه إلى أبي العلاء المعري(٤٤٩ه) إذ جعل معرفة مرادفات كلمة فحسب مفخرةً وجهلها معرةً ، فقد رُوي أن رجلاً عثر به في مجلس الشريف المرتضى فقال : من هذا الكلب ، فقال أبو العلاء : الكلب من لايعرف للكلب سبعين اسماً[٢] . ويبدو أن هذا صار شأن بيئة الدرس اللغوي حينئذٍ .

منسّق:مرتفع

المنطق اللغوي غير القرآني

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

ولعل المفارقة الثالثة أن يدخل ما يمكن أن نصطلح عليه بالمنطق اللغوي غير القرآني في الدرس النحوي والصرفي منذ البدء ، فقبل أن يظهر كتاب سيبويه إلى الوجود ذكرت

---

(١) ينظر فصول في فقه العربية ٨٥ وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ٢٩٩-٣٠٢

(٢) ينظر كتب خلق الإنسان مع تحقيق غاية الإحسان للسيوطي د.نهاد حسوبي المقدمة ٥١

(٣) ينظر الدراسات اللغوية عند العرب ١٤٦ ومصادر التراث العربي ١٣٣

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

المصادر أن القياس وجد مع ولادة النحو، فقال ابن سلام الجمحي (٢٣٢ه) : (وكان أول من أسس العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها ، أبو الأسود الدؤلي)[٣] . وإلاّ ينبغي أن نتصور قياس أبي الأسود (٦٩ه) بمعناه فيما بعد ، فقد قالوا إن عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي المتوفى سنة (١١٧ه) أي قبل أن يولد سيبويه[٤] (كان أول من بعج النحو، ومدّ القياس ، وشرح العلل)[٥]، فلما جاء كتاب سيبويه مكتملاً شاملاً لكل أبواب النحو والصرف مستوياً على سوقه ، كان لابد أن يحوي شيئاً من ذلك القياس ، وإن بقدر لايراه بعض الباحثين معيباً[٦]، لكنه قياس غريب على أية حال فقد قال سيبويه عند تعرضه لإعمال الحروف المشبهة بليس (وذلك الحرف ما. تقول : ما عبدُالله أخاك ، وما زيدٌ منطلقاً. وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهل ، أي لا يُعملونها في شيء . وهو القياس ، لأنه ليس

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/١

(٢) ينظر تعريف القدماء بأبي العلاء ٤٢٩

(٣) طبقات الشعراء ١٢/١

(٤) ترى د. خديجة الحديثي أنه وُلد سنة ١٣٥ه على وجه التقريب ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٤٥

(٥) طبقات فحول الشعراء ١٤

(٦) ينظر المدارس النحوية د. خديجة الحديثي ١١٧-١١٨

بفعلٍ وليس ما كليس ، ولايكون فيها إضمارٌ)[١] ، أي أنه جعل القياس في لغة تميم المخالفة للغة القرآن الكريم ، بمعنى أن لغة القرآن الكريم في قوله تعالى (ماهذا بشراً) و(ماهنَّ أمهاتِهم) مخالفة للقياس الذي وضعه هو ومن قبله ، فلم ير علة ولا شبهاً يمكن أن يجمع بين عمل (ما) وعمل الفعل فيُقاس عليه ، ولا شبهاً لفظياً بين (ما) و(ليس) يمكن القياس عليه ، وكذلك لأن (ما) حرف و(ليس) فعل ، فضلاً عن أنه لايجوز إضمار ما بعد (ما) بخلاف (ليس) التي يجوز إضمار اسمها .

وعجيبٌ ألاّ يرى شبهاً بين (ما) والفعل ويرى مثل هذا الشبه بين (إنَّ) والفعل فتكون (إنَّ) بمنزلة الفعل[٢]، وغريب أن يتجاهل أثر المعنى في القياس وهو الأثر الذي علل به لغة القران الكريم والحجاز فقال (وأمّا أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها)[٣] لأنهم رأوا المعنى عاملاً ضعيفاً على الرغم من استعماله القرآني وكأن هذا الاستعمال لم يعطه شيئاً من القوة ترفعه إلى مَصَف العامل اللفظي .

منسّق:مرتفع

ورأى الفرّاء أن أقوى الوجهين هو الرفع[٤] على غير ما ورد في القرآن الكريم ، أي أن لغة القرآن الكريم أضعف من لغة تميم . ومن هنا ذهب بعض الباحثين إلى أن الحكم على كلام الله تعالى بمقتضى كلام البشر قد ابتدأ من هذا المذهب لسيبويه والفراء[٥] .

منسّق:مرتفع

وهكذا انحدر الفكر اللغوي في الاعتبار من القرآن الكريم والنظر إليه . فاتسعت بمرور الزمن مساحة المنطق غير اللغوي وقياساته العقلية المبنية على استقراء غير دقيق لكلام العرب (مر الكلام عليه) بمعزل عن النص القرآني الذي صار عندهم شاهداً من شواهد القاعدة ودليلاً عليها إذا كان موافقاً لها ن وإلاّ تأولوا النص القرآني وأبقوا على القاعدة . فقد تحول ما قاله سيبويه في قياسية لغة تميم في هذا الموضع بخلاف لغة القرآن الكريم وعلله بانعدام الشبه بين (ما) والفعل عامةً وبين (ما) و(ليس) خاصةً ، تحول عند المتأخرين إلى كون (ما) حرف غير مختص فقياسه ألاّ يعمل لأنه يدخل على الأسماء والأفعال وما يدخل

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

(١) ٥٧/١

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٥٩/١ و١٣١/٢

(٣) نفسه ٥٧/١

(٤) ينظر معاني القرآن ٤٢/٢

(٥) ينظر النحويون والقرآن ٣٠١

عليهما لايعمل مثل (همزة الاستفهام وهل) اللتين تدخلان على الاسم والفعل فلا تعملان لأن العمل للمختص ، في هدى قاعدة علاقة الاختصاص بالعمل التي تنص على أن : المختص يعمل وغير المختص لايعمل . وهي علاقة غير لغوية ، إن لم تكن من نتاج المنطق العقلي غير اللغوي ففي الأقل لاتقوم على استقراء دقيق لأن هناك من الحروف ماهو غير مختص وعامل في الوقت نفسه ،ف(لا) التي تدخل على الأفعال وتعمل الجزم تدخل على الأسماء أيضاً فتكون نافية للجنس وتعمل عمل (إنَّ) ، فلما وجدوا أن هذه العلاقة أو القاعدة التي وضعوها تتناقض و(لا)وعملها في الأفعال والأسماء احتالوا لذلك بقولهم : إنها عملت هنا مع الأسماء في النكرات لعلة عارضة ، وهي مضارعتها (إنَّ) كما أعملت (ما) في لغة القرآن الكريم والحجاز لمضارعتها (ليس)[١] وتناسوا قولهم : لغة القرآن الكريم والحجاز في عمل (ما) غير قياسية . وما وجدوا لتسويغ قياس (لا) النافية للجنس التي غرضها توكيد النفي على (إنَّ) التي غرضها توكيد الإثبات وهذا التضاد الكامل بين غرضيهما ، إلاّ القول بأنه قياس

منسّق:مرتفع

نقيض[٢] . وقد أخذ المتأخرون مسألة اختصاص الحروف بالعمل هذه من سيبويه [٣] لكنه لم يطلقها اطلاق المتأخرين .

مساواة لغة القرآن الكريم بغيرها من اللغات

وقد نرى ابن جني يبيح القياس على لغة القرآن الكريم في إعمال (ما) فيقول (اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك)[٤] وقد يتبعه في هذا غيره[٥] ،لكن ليس لأنها لغة القرآن الكريم بل لأنها لغة من لغات العرب ولغات العرب كلها حجة ،(فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها)[٤] ، وكأن الحجازية ليست لغة القرآن الكريم . وهو لم يترك الأمر إلى هذا الحد فحسب ، بل ذهب في موضع آخر إلى أنك إذا تكلمت ب(ما) الحجازية و القرآنية ويُمكن أن يريبك فيها (رَيب من تقديم خبر، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلى التميمية ؛ فكأنك من الحجازية على حَرْد ، وإن كثرت في النظم والنثر)[٦] .

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٢

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/١ وهمع الهوامع ٥٢٢/١

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٥/٣ و١٠

(٤) الخصائص ١٠/٢ (٥) ينظر كتاب الاقتراح ١٢١ (٦) الخصائص١٢٥/١

محاولات للترقيع

وربما أحس بعض المتأخرين بخطورة مثل هذا المسلك ، فحاولوا ترقيع مذهبهم بوجوه من القول لاتغير من الحقيقة في شيء ، فقال ابن يعيش مثلاً عن لغة تميم ولغة القرآن الكريم في استعمال (ما) : (فاللغة الأولى أقيس والثانية أفصح)[١] ، فكان تبرير الخطأ خطأً مثله ، فوقع في تناقض بيّن، إذ لايمكن أن يجتمع النقيضان في لغة واحدة وهما الفصاحة وضعف القياس لأن القياس من شروط الفصاحة ، صحيحٌ أنهم استثنوا ما ثبت استعماله عند العرب فأقروا فصاحته ، لكنهم جعلوا مقياس الفصاحة كثرة الدوران وسعة الانتشار، أورد السيوطي (قال الجاربردي في شرح الشافية :فإن قلت :ما يُقصد بالفصيح؟ وبأي شيءٍ يُعلم أنه غير فصيح وغيره فصيح ؟ قلت أن يكون اللفظ على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدور واستعمالهم لها أكثر)[٢] . وقد مرّبنا قول الأصمعي إنه لم يسمع بلغة القرآن الكريم والحجاز في إعمال (ما) في شيء من أشعار العرب .

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسقة: تعدادات نقطية ورقمية
منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق
منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، غامق
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

مخالفة الاستعمال القرآني

وبعدت عليهم شقة الرجوع إلى كلام الله تعالى بعد أن وضعوا الأقيسة ، فمنع بعضهم ما وصفه بعضٌ آخر بالقلة والشذوذ في استعمالات جاءت في القرآن الكريم مخالفة لقواعدهم ، فاضطروا إلى اللجوء لتأويلات توفق بين الاستعمال القرآني والقاعدة وتقرب الاستعمال القرآني من القاعدة . ونكاد نجزم بأن كل التأويلات التي من هذا النوع متكلفة أن لم نقل متعسفة . فمن ذلك أن الفعل المضارع جاء في القرآن الكريم مؤكداً بنون التوكيد بعد لا النافية في قوله تعالى (واتقوا فتنةً لاتُصيبَنَّ الذين ظَلموا منكم خاصّةً)الأنفال٢٥ ، فانبغى عليهم أن يجوّزوا مثل هذا الاستعمال بناءً على النص القرآني[٣]لكنهم بنوا قاعدة مخالفة لهذا الاستعمال تأرجح فيها مثل هذا الاستعمال بين القلة والمنع . فقال ابن مالك :

منسّق:مرتفع

وقلّ بعد ما ولم وبعد لا ....

وقال الأشموني(٩٠٠ه): (ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جني . والجمهور على

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

(١) شرح المفصل ١٠٨/١

(٢) المزهر ١٤٩/١

(٣) ينظر النحويون والقرآن ٥٣-٥٤

المنع ولهم في الآية تأويلات :فقيل لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة فتكون نظير :

جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئبَ قطْ

وقيل لا ناهية وتم الكلام عند قوله فتنة ،ثم ابتدأ نهي الظَلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة ،فأخرج النهي عن إسناده للفتنة فهو نهي محوّل ،كما قالوا لا أرينك ههنا ،وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء. وقال الأخفش الصغير :لاتصيبنَّ هو على معنى الدعاء. وقيل جواب قسم والجملة موجبة والأصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره ، ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لأن الإشباع بابه الشعر . وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيهاً بالموجب كما دخلت في قوله :

تالله لايحمدنَّ المرءُ مجتنباً فعل الكرام.....

وقال الفراء : الجملة جواب الأمر نحو قولك انزل عن الدابة لاتطرحنك ، ولا نافية ، ومن منع النون بعد لا النافية منع انزل عن الدابة لاتطرحنك)[١] .

أمّا الأشموني نفسه فمنع مع المانعين فقال عن توكيد الفعل بنوني التوكيد (ولايجوز توكيده بهما إن كان منفياً نحو ((تالله تفتأُ تذكر يوسف)) إذ التقدير لاتفتؤ)[٢] . فاستدل بهذه الآية من سورة يوسف (٨٥) ، وتجنب الآية السابقة التي أُكد الفعل فيها بعد لا النافية ،فاختار واحداً من دليلين متساويين في الدرجة استعمالين قرآنيين لأنه يعزز القاعدة التي بنوها قياساً على كلام العرب وترك الدليل القرآني الآخر لأنه يخالفها . وفي هذا إهمال لسياق الحال ، ومقام الخطاب ، والسياق اللغوي وحاجة المعنى إلى توكيد ، التي تستدعي توكيد فعل وترك غيره من دون توكيد ، وفيه إجبار للمتكلم على استعمالٍ بعينه حتى وإن كان على غير مراده ، وتحجير للغة في قوالب جامدة ، يجعل الاستعمالات اللغوية مجردة من الروح والحياة ، ويخرج اللغة عن طوع المتكلم .

ومن ذلك أيضاً إنهم جعلوا عمل اسم الفاعل لأنه مشبه للفعل المضارع لفظاً ومعنى ،فلا بد أن يدل على الحال والاستقبال ، ولا يجوز أن يعمل في الماضي لأن الشبه اللفظي يزول منه وإن بقي الشبه المعنوي[١] .فلما اصطدم مذهبهم هذا بورود اسم الفاعل في القرآن الكريم دالاً على الزمن الماضي في قوله تعالى (وكَلْبُهُم باسِطٌ ذِراعَيه بالوَصِيد)الكهف ١٨ ، وفي قراءة (فالِقُ الإصْباحِ وجاعِلُ الليلِ سَكَناً والشَمسَ والقَمَرَ حُسْباناً)الأنعام٩٦ ، خرّجوا الآية الأولى على أنها حكاية حال ماضية والثانية على تقدير فعل مدلول عليه باسم الفاعل . ولم يتعرض سيبويه فيما نعلم للآية الأولى وقال عن الثانية (أنه على معنى جعلَ)[٢] . وذهب الكسائي إلى جواز إعمال اسم الفاعل إذا دل على المضي مع زوال الشبه اللفظي مستدلاً بالآيتين وبما حكاه بعض العرب(هذا مارٌّ بزيدٍ أمس)و(هذا معطي زيدٍ درهماً أمس) . وقيل إن هشاماً شاركهُ في هذا الرأي ووافقهما عليه آخرون[٣].لكن أكثرهم على الرأي الأول كما يقول ابن يعيش الذي حاول تسويغ حكاية الحال الماضية بأن نقل الماضي إلى الحاضر بحكاية الحال الماضية هو مثل نقل الحاضر إلى الماضي عن طريق الإشارة إلى الماضي

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/٣٢٣-٣٢٤

(٢) نفسه ٣/٣١٨

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق:الخط: ١٤ نقطة

منسّق:مرتفع

منسّق:الخط: ١٤ نقطة، مرتفع

منسّق:الخط: ١٤ نقطة

منسّق:الخط: ١٤ نقطة

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

ب(هذا) ، والإشارة ب(هذا) إنما تكون إلى الحاضر ، وذلك كما في قوله تعالى(ودخلَ المَدينَةَ على حِينِ غَفْلَةٍ من أَهْلِها فَوَجَدَ فيها رَجُلَين يَقْتَتِلان) وذلك أمرٌ حصل في الماضي ، أمّا قوله تعالى(هذا مِن شِيعَتِهِ وهذا مِن عَدُوِّهِ)القصص١٥ ، فهو إشارة إلى الحاضر[٤] .

وقد ساوى ابن يعيش في هذا بين أمرين غير متساويين لأن نقل الماضي إلى الحاضر ليس مثل نقل الحاضر إلى الماضي ؛ لما في الأول من إضفاء صفات الحياة والحركة والحيوية على المعنى بعكس الثاني الذي يفيد القطع والجزم والتأكيد على حدوث الفعل[٥] .

وكذا ذهب ابن الحاجب(٦٤٦ه) وابن عقيل ورضي الدين الإستراباذي[٦]. وقال ابن مالك إنه لايجوز التسوية بين عمل اسم الفاعل المقصود به معنى المضي وعمل اسم الفاعل المقصود به معنى المضارع مثلما لا يجوز التسوية بين الفعلين الماضي والمضارع

(١) ينظر كتاب سيبويه ١م١٣٠و١٧١

(٢) نفسه ٣٥٦/١

(٣) ينظر همع الهوامع ٧٠/٣

(٤)ينظر شرح المفصل ٧٧/٦-٧٨

(٥) ينظر معاني النحو ٢٧٠/٣-٢٧١ و٢٨٥-٢٨٧

(٦) ينظرالإيضاح في شرح المفصل ٦٤١/١ وشرح ابن عقيل١٠٦/٢-١٠٧وشرح الرضي على الكافية ٤١٨/٣-٤١٩

وإن اسم الفاعل محمول على الفعل المضارع في العمل لأن الفعل المضارع محمول عليه في الإعراب أمّا الماضي فلم يُحمل على اسم الفاعل في الإعراب ولذلك لم يُحمل اسم الفاعل عليه في العمل[١] .

وهكذا ابتعدوا عن كتاب الله تعالى الذي (لايَأتيهِ الباطِلُ مِن بَينِ يَدَيْهِ ولا مِن خَلْفِهِ) فصلت٤٢ ، وكان بإمكانهم أن يجعلوه مصدر قياسهم الأول إن لم يكن الوحيد . فليس هناك ما يمنع أن يعمل اسم الفاعل الدال على الماضي قياساً على الاستعمال القرآني مثل الدال على المضارع ويُترك التفريق بين معنييهما للسياق والقرائن ، كما هو حال بعض الألفاظ التي تشترك في صيغتها أبواب اسم المفعول والمصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان نحو (مُنْصَرَف)و(مَسْتَقْبَل)و(مَجْرى)و(مَرْقى) وغيرها فيُفرّق بينها بالسياق والقرائن .

ولم يترددوا في وصف بعض الاستعمالات القرآنية بالقلة والشذوذ موازنة بما استقروه من كلام العرب ، ومن ذلك ما ذكره ابن عقيل من أن اسم الفاعل من (فَعِلَ) مكسور العين اللازم على (فاعل) قليل والقياس الذي يعني الأكثر أن يكون إمّا على (فَعِل) نحو (نَضِرَ فهو

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة
منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة
منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة
منسّق:مرتفع

نَضِر) و (بَطِرَ فهو بَطِر) ،أو على (فَعلان) نحو (عَطِشَ فهو عَطشان) و(صَدِيَ فهو صَديان) ، أوعلى (أفعَل) نحو (سَوِدَ فهو أسود) و(جَهِرَ فهو أجهَر)[٢] .وقد ورد اسم الفاعل من (نَضِرَ) في القرآن الكريم على صيغة فاعل في قوله تعالى (وُجوهٌ يَوْمَئذٍ ناضِرةٌ) القيامة ٢٢ ، وفضلاً عن ذلك فقد أحصى د. خليل بنيان الحسون من أسماء الفاعلين للفعل الثلاثي اللازم المكسور العين في القرآن الكريم : آمِن وضاحِك وعاجِل وفاكِه ولابِث[٣] .

ومن ذلك أيضاً مذهبهم في شذوذ بعض الجموع في القرآن الكريم إذ قالوا إن ما كان من الأسماء على وزن (فَعْل) يُجمع جمعَ قلة غالباً أو باطراد على(أفعُل)وجمع كثرة كذلك على (فِعال) أو (فُعُول) ولم يذكروا لها جمع كثرة على (أفعال) وقالوا إن جمعها جمعَ قلة على (أفعال) لا يأتي إلا نادراً ولا يُقاس عليه[٤] . وقد ورد جمع (حَمْل) على (أحمال) دالا على الكثرة [١]في قوله تعالى (وأولاتُ الأحْمالِ أجَلُهُنَّ أن يَضَعْنَ حَملَهُنَّ)الطلاق ٤ .

ومن ذلك قولهم بورود بعض صيغ الجمع في القرآن الكريم على سبيل الاستغناء بصيغة جمع الكثرة عن صيغة جمع القلة [٢]كالاستغناء عن أقراء بقروء في قوله تعالى (والمُطَلَقات يتربّصْنَ بأنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُروءٍ)البقرة ٢٢٨ ، فجاء بصيغة جمع الكثرة بدلاً عن جمع القلة ، والغريب أن سيبويه لم يأبه لورود ثلاثة قروء في القرآن الكريم فقال (وقالوا : ثلاثة قروء فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرؤٍ) [٣] لأنهم قالوا إن ما كان على وزن (فُعْل) يجمع جمع قلة على(أفعال) وجمع كثرة على (فِعال)و(فُعُول)[٤] .

إن وصف ما جاء في القرآن الكريم بالقلة وفي غيره من كلام العرب بالكثرة لا يخرج عن أمرين ، أولهما أن استقراءهم لكلام العرب لم يكن كاملاً ، وإذا افترضنا أنه كان كاملاً فثانيهما أنهم لم يحسنوا الوقوف أمام كلام الله تعالى ، فركبهم الهوى والغرور بما جمعوه ووضعوا عليه من مقاييس لأن كلام الله تعالى لايُقاس بكلام البشر قلة وكثرة بل بمجرد وروده في القرآن الكريم[٥] ، فلو كان في القرآن الكريم ما يخالف المشهور من كلام العرب

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٤٠٢/٢ -٤٠٣

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ١٣٥/٢

(٣) ينظر النحويون والقرآن ١٢٤-١٢٦

(٤) ينظر كتاب سيبويه ٥٦٧/٣- ٥٦٨ وشرح الشافية لرضي الدين ٩٠/٢- ٩١و١١٧ وهمع الهوامع ٣٤٨/٣و ٣٥٥و ٣٤٩ وحاشية الصبان ١٧٢/٤ و١٨٨ و١٧٦

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

لعابه به الكافرون الذين تحداهم الله سبحانه أن يأتوا بمثله أو ببعضه ، فضلاً عن ادعاء استعمال القرآن الكريم للقليل والنادر والشاذ في اللغة يتنافى ومعنى البيان والإبانة الذي قرنه الله تعالى بكتابه العزيز فقال (لِسانُ الذي يُلحِدونَ إليه أعجَمِيٌّ وهذا لِسانٌ عَرَبِيٌّ مُبينٌ)النحل١٠٣ ، وقال(نَزَلَ بهِ الرّوحُ الأمينُ على قَلبِكَ لِتَكونَ مِنَ المُنذِرين بِلِسانٍ عَرَبِيٍّ مُبينٍ)الشعراء١٩٣-١٩٥ ،وقال (كِتابٌ أُحكِمَتْ آياتُهُ ثُمَّ فُصِّلتْ مِن لَدُنْ حَكيمٍ خَبيرٍ) هود١، فإحكام آيات القرآن الكريم يعني إتقانها على أتم الوجوه وأكملها إحكاماً مطلقاً ، ومن وجوهه الإحكام اللغوي ألفاظاً وصرفاً ونحواً واسلوباً[٦] .

منسّق:مرتفع

ولو افترضنا أن المزعوم من القلة والشذوذ في القرآن الكريم لاينافي الفصاحة والبلاغة وأن طريقة الاستعمال القرآني لهذا القليل والشاذ هي وجهٌ من وجوه إعجازه كما هو قصدهم

(١) ينظر من أسرار اللغة ٩

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

(٢) ينظر من أسرار اللغة ١٥٣-١٥٤ والنحويون والقرآن ١١٩

(٣) كتاب سيبويه ٥٧٥/٣ وينظر ارتشاف الضرب ٣٦٠/١

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

(٤) ينظر كتاب سيبويه ٥٧٦/٣ وشرح الشافية لرضي الدين ٩٤/٢

(٥) ينظر من أسرار اللغة ٩ والنحويون والقرآن ١١٥

(٦) ينظر تفسير الفخر الرازي ١٨٥/١٧

فعلاً ، أو كما ينبغي أن نحمل كلامهم عليه ، فكان الأحرى بهم أن يقدموا الاستعمال القرآني على غيره من استعمالات البشر ويجعلوه أساساً لها لا أن يكون عكس ذلك ؛ لأن القرآن متقدم في تأريخ نزوله عما جمعوه من اللغة وقعدوا عليه ، فكان حرياً بهم أن يعكفوا عليه ويضعوا القواعد والأصول منه فحسب ويردوا السماع المختلف إليه مع الاستئناس بغيره من كلام العرب ويقيسوا عليه كل ما يخضع للقياس[١] . وفي أهون الأمرين أن يضعوا الأحكام على القرآن الكريم وكلام العرب ، لا أن يجعلوا القرآن الكريم تابعاً في هذا لكلام العرب وما وضعوه من أقيسة لأن هذا الفعل أدّى في كثير من الأحيان إلى أن يتناقض ما وضعوه من قواعد وما تمسكوا به من أحكام وآراء والاستعمال القرآني تناقضاً صريحاً . فوجب عليهم أن يعيدوا النظر في الأحكام التي نقضتها مخالفتُها للقرآن الكريم لكنهم لم يفعلوا .

منسّق:مرتفع

وهذا الذي ذكرناه غيضٌ من فيض مسلكهم مع القرآن الكريم ، وقد آثرنا أمثلة قليلة لمشاهيرهم وتركنا من هم أقل شهرة أو ما انفرد واحد منهم فيه برأي أو ما حملوه على محامل أخرى غير المنع والقلة والشذوذ كالحمل على الضرورة أوالتوهم أو غيرها[٢] .

منسّق:مرتفع

أمّا وقد فرّطوا في الاستفادة من المادة القرآنية من حيث لايشعرون أو من غير قصد ، فكان الأمثل بهم في الأقل أن يُحلوا القرآن الكريم منزلته ، فينظروا إلى ما جاء منه بخلاف ما عندهم من كلام العرب بأنه من خصائص أسلوبه أو من أسراره ودلائل إعجازه من دون خوض في تأويلات تقرّب النصّ القرآني من أحكامهم وآرائهم ولا تقربها منه[٣] .

ولهذا فإنه من الخير المحض أن نختار لغة القرآن الكريم واستعمالاته ، وأن نراجع ما خلفه لنا أسلافنا من نحو وصرف ونعرضه على كلام الله تعالى ، فنبقي ما يوافقه ونُهمل ما يخالفه ولانرضى بتأويل أو تخريج لكلام الله تعالى يضعه في قوالب صنعها علماء اللغة[٤] .

وعلى هذا ينبغي إعادة النظر في القياس الصرفي والاشتقاق وعرض المسموع على القرآن الكريم واعتبار ماورد فيه من الصيغ والتصاريف قياسيا يُقاس عليه غيره ، وإهمال وصفهم لبعض صيغه بشذوذ القياس .

---

(١) ينظر نحو القرآن ٨-٩ والنحويون والقرآن ٢٩٥

(٢) ينظر النحويون والقرآن ففيه أمثلة وافية لأنواع مسلك القدماء مع القرآن الكريم

(٣) نفسه ٢٩٥

(٤) ينظر اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٠٨-١٠٩

المبحث السادس

الأصالة والزيادة

أدلة معرفة الزائد

يقوم المنهج الصرفي على قضية أساسية هي قضية الأصلي والزائد وتطبيقاتها المختلفة ، فحصر أبنية الأسماء والأفعال وهو مساحة واسعة من العلم الصرفي ، الغرض الأول منه معرفة الأدلة التي يُميز بها الأصلي من الزائد؛ لأن أغلبها متعلقة بهذه المعرفة . وهذه الأدلة أو الطرائق هي[١] :

١- الاشتقاق : وهو(ردّ كلمة إلى كلمة لنوع من الاشتراك بينهما) [٢] فهو يُبيّن ما ظهر من حروف الزيادة زائداً عن الأصل المأخوذ عنه إذا رجعنا بالاشتقاق في طريق عكسي أي إذا تساءلنا مم اشتق هذا اللفظ ؟ فنحكم بزيادة الألف والنون في (عَفَرْنى)

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:الخط: ١٨ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٨ نقطة، غامق
منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسقة: تعدادات نقطية ورقمية
منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

لأنه من الأسد المعفِّر لفريسته ، وبزيادة الهمزة والنون في (إنقَحل) لأنه من الشيخ القَحِل أي اليابس وهكذا .

لكننا نجد أن هذه المعرفة خاضعة لوجهات النظر الشخصية أكثر من خضوعها لقانون محدد ثابت . وأغلب الظن أن ذلك يعود إلى غياب الأثر التأريخي الذي يمكن أن يعتمده الصرفيون في تحديد أصول الكلمات ومسيرتها الطويلة عبر الزمن قبل أن تصل إليهم على صورتها الأخيرة المعروفة في زمنهم ، ولهذا فهم لم يجدوا سبيلاً غير الاحتمالات ، يقول رضي الدين (إنما كان ألنَدَد أفنعَلاً لأن ألَنْدَداً ويلَنْدَداً بمعنى الألدّ ، وهن مشتقات من اللدَد ، وهو شدة الخصومة ، ولولا ذلك لقلنا : إن فيه ثلاثة أحرف غالبة زيادتها في مواضعها:الهمزة في الأول مع ثلاثة أصول ، والنون الثالثة الساكنة ، والتضعيف ،فلنا أن نحكم بزيادة اثنين منها : إمّا الهمزة والنون فهو من لدد، وإمّا النون وأحد الدالين فهو من ألد ، وإمّا الهمزة وإحدى الدالين فهو من لند ؛ لكنا اخترنا الوجه الأول لما ذكرنا من الاشتقاق الواضح)[٣] .

منسّق:مرتفع

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

(١) ينظر الممتع ١/٣٩-٥٩ وارتشاف الضرب ١٣-١٧ وشرح الشافية لرضي الدين ٢/٣٥٨-٣٩٧ وهمع الهوامع ٣/٤٥٠-٤٥٢

(٢) شرح الشافية لركن الدين ٢/٥٧٩ (٣) شرح الشافية لرضي الدين ٢/٣٣٥

ولعل صعوبة تحديد الأصل عندهم تظهر بصورة واضحة في تقسيمهم لحكم الاشتقاق يقول رضي الدين (وتقسيمه أن يُقال: إن كان في الاسم اشتقاق فهو إمّا واحد أو لا، والواحد إمّا ظاهر أو لا ، والذي فوق الواحد إمّا أن يكون الجميع ظاهراً أو الجميع غير ظاهر، أو بعضه ظاهراً دون الآخر)[١] .

منسّق:مرتفع

وإذا سرنا مع الاشتقاق في طريقه الطبيعي أي من الأصل إلى ما يُشتق منه رأينا الاشتقاق نفسه هو إضافة زوائد إلى الأصل تستوجبها الصيغ على طرائقها المطردة كالذي يُضاف على الأصل عند اشتقاق اسم الفاعل أو اسم المفعول ، وعلى هذا فإن قول القدماء بأن الاشتقاق من أدلة معرفة الزائد هو أحد وجهي الحقيقة وإن وجهها الآخر هو أن الاشتقاق نفسه يُضيف زوائد إلى الأصل مما تستوجبها الصيغ .

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

٢- التصريف : ويختلف عن الاشتقاق في أمرين أولهما أن الاشتقاق يكون برد الفرع إلى أصله فيُحكم بزيادة الهمزة في (أحمر)و(أصفر) لأنهما مأخوذان من

(الحمرة)و(الصفرة) وهما الأصل . أمّا التصريف فيكون الاستدلال على الزيادة فيه بالفرع مثل زيادة الألف في (قَذال) والياء في (كثيب) والواو في (عجوز) لأنها تسقط في الجمع فيُقال (قُذُل)و(كُثُب)و(عُجُز) والجمع فرع والإفراد أصل . وثانيهما أن الاشتقاق مختص بما استعملته العرب والتصريف عام لما استعملته ولما يمكن أن يُقاس عليه مما لم تستعمله ولو كان على سبيل الافتراض نحو البناء من (ضرب) على مثال (جعفر) فيقال (ضَرْبَب) .

٣- الكثرة : أي كثرة وجود الحرف في موضع ما زائداً فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف وقلة وجوده فيه أصلياً ، فيُحمل فيما لا يُعرف له اشتقاق أو تصريف على الأكثر ، فالهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف فهي زائدة كما في (أحمر)و(أصفر) فتُحمل عليها الهمزة في (أفكَل) الذي لايُعرف له اشتقاق ولا تصريف ، ولا يُحمل على القليل الذي تأتي فيه الهمزة أصلية وهو كلمات يسيرة منها (أرطى)و(إمّعة) .

٤- لزوم الحرف للزيادة في موضع بعينه فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف ، فإن ورد ما لايُعرف له فيهما شيءٌ حُكم عليه بالزيادة حملاً على ما ثبتت زيادته ، فتُحمل النون

(١) شرح الشافية لرضي الدين ٣٣٥/٢

في (عَفَنْقَس) على النون في (جَحَنْفَل)و(حَبَنْطى) في زيادتها لأنها زائدة في هذا الموضع .

٥- لزوم حرف الزيادة للبناء: أي أنه لايأتي في محله حرف أصلي نحو (حِنْطَأو)و(كِنْتَأو) بوزن (فِنْعَلْو) فالنون زائدة فيهما إذ لم يأتِ مكان النون في نحو هذا البناء حرف أصلي .

٦- الحمل على النظير : إذا كان في الكلمة لغتان في إحداهما حرف زائد وفي الأخرى يحتمل الزيادة والأصالة فيُحكم عليه في الثانية بالزيادة حملاً على الأولى فالتاء في (تَتْفُل) زائدة لأنه لايوجد بناء (فَعْلُل) فتُحمل التاء في (تُتْفَل) عليها ويُحكم عليها بالزيادة على الرغم من وجود أمثالها نحو (بُرْثُن) .

٧- الخروج عن النظير : أي يُحكم على الحرف بما لايُخرجه عن النظير أصالة أو زيادة نحو (غِزْويت) فالتاء زائدة على وزن (فِعْليت) وهو موجود في الكلام ومنه (عِفْريت) ولو حكمنا بأصالة التاء لكان على وزن (فِعويل) وهو غير موجود في كلام العرب .

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

٨- الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير : أي أنه إذا خرج الحرف بالأصالة أو الزيادة على كلام العرب في الحالتين فيُحكم عليه بالزيادة لأن أبنية الأصول قليلة وأبنية المزيد كثيرة منتشرة ، ومن ذلك النون في (كَنَهْبُل) فبحمله على الأصالة يكون على وزن (فَعَلُّل) وعلى الزيادة يكون على وزن (فَعَنْلُل) وكلاهما غير موجود في كلام العرب فيُحمل على الزيادة لأنها أوسع البابين .

٩- الزيادة لمعنى نحو حروف المضارعة وياء التصغير وألف فاعل وتاء الافتعال ونحوها .

١٠- وزاد بعضهم اختلاف اللهجات نحو (أيطل) ومرادفه (إطل) دليلاً على زيادة الياء .

وهذه الأدلة كما هو واضح خلاصة استقراء مهما بلغ من اتساع المدى فلم يُحط بكل الأوزان المستعملة ويظل احتمال القصور وارداً وفي هذا المعنى يقول رضي الدين(ربما تخرج الكلمة عن الأوزان بنظر جماعة من المستقرئين ، ولا تخرج في نفس الأمر ؛ إذ ربما لم يصل إليهم بعض الأوزان ، وبتقدير الخروج عن جميع الأوزان يجوز أن تكون الكلمة شاذة في الوزن ، وكذا مخالفة غلبة الزيادة لاتؤدي إلى مستحيل ، بل غاية أمرها الشذوذ ومخالفة الأكثر ، وكذا مخالفة كون أصل الحروف الأصالة)[١] .

منسّق:مرتفع

ويلاحظ على أغلب هذه الأدلة أنها تقوم على موازنة اللفظ بغيره موازنة تفترض وحدة زمن الوضع وهذا أمر لايمكن إثباته أو الجزم به[٢] .

منسّق:مرتفع

مباحث الزيادة

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

ومن أوسع مباحث هذا الموضوع مبحث أماكن زيادة الحروف وهو على سعته ليس فيه فائدة مباشرة سوى معاني حروف الزيادة ، ويمكن بكل بساطة دراسة صيغ المزيدات على أنها صيغ قائمة بذاتها تؤدي فيها الحروف مجتمعةً الأصلي منها والزائد وظيفة ومعنى .

تطبيقات الأصالة والزيادة

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

ويترتب على موضوع الأصالة والزيادة بعض التطبيقات الجزئية في التصغير والتكسير ؛ لأنهما محك الرد إلى الأصل فقد اشتُهرت عندهم عبارة :التصغير والتكسير

يردان الأشياء إلى أصولها، لكننا إذا نظرنا بعمق إلى قيمة مفهوم الأصلي والزائد في التصغير والتكسير نجد أنها لاتستحق كل ذلك الجهد والعناء الذي بُذل من أجل معرفتها والتمييز بينها وذلك لما يأتي :

١- الحروف الأصول قد تُحذف في التصغير والتكسير كما في حذف الحرف الأخير من (سَفَرْجَل) و(فَرَزْدَق) فيقال في تصغيرهما (سُفَيرج وسُفَيريج) و(فُرَيزد وفُرَيزق) وفي جمعهما (سَفارج وسَفاريج) و(فَرازد وفَرازق)(٣) .

٢- الحرف الزائد لايُحذف في التكسير دائماً ، بل قد يُضاف إلى الاسم زوائد أخرى كما في (قِنْديل – قَناديل) و(غُرنَيق- غَرانيق) .

٣- ربما يقلب الحرف الزائد في التكسير إلى غير أصله فيُقال في (عُصفور – عَصافير) بقلب الواو ياءً وفي (سِرداح- سَراديح) بقلب الألف ياءً(٤).

٤- في ضوابط حذف الزوائد في جمع التكسير ثمة ضابط معنوي وآخر لفظي ، أمّا

(١) شرح الشافية لرضي الدين ٣٥٦/٢

(٢) ينظر تأصيل الجذور السامية (رسالة دكتوراه) ٦٧

(٣) ينظر همع الهوامع ٣٦٨/٣-٣٦٩

(٤) ينظر شرح الشافية لرضي الدين ١٨٢/٢-١٨٣ وهمع الهوامع ٣٦٩/٣

المعنوي فهو بقاء ما له مزية ودلالة من ناحية المعنى ، فـ(مُنْطَلِق)و(مُسْتَخرج) تُجمعان على (مَطالِق)و(مَخارج) فتبقى الميم على الرغم من أنها زائدة ، وتُحذف اللام من (مُنطلق) على الرغم من أنها أصلية ؛ لأن الميم تقع في الصدارة وتدل على معنى يخص الأسماء في اسمي الفاعل والمفعول مثلاً . وأمّا اللفظي فمتعلق بالنظير وانعدام النظير ، فيقال :جمع (استخراج) مثلاً هو على (تَخاريج) بحذف السين لا التاء لأنه في بقاء التاء يكون للكلمة نظير على (تَفاعيل) مثل (تماثيل) و(تصاوير) ، بخلاف السين ، فلو أبقيت وقلنا (سَخاريج) لما كان لها نظير إذ لاوجود في العربية ل(سَفاعيل)(١) .

وهذا الضابط اللفظي وضع بعد السماع ، إذ لا فضلَ لأحد الحرفين على الآخر فإذا كانت التاء في (استخراج) متحركة ، والسين ساكنة ، فإن السين متقدمة والتاء متأخرة . أي أن المسألة سماعية خالصة لا دخلَ فيها للنظير وانعدام النظير ، لأن اللغة عموماً وجموع التكسير منها على وجه الخصوص سماعية أولاً ويجري القياس فيها على ما ورد . وعلى

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

العموم فإن كلا الحرفين الباقي والمحذوف زائد ، أي أن من الحروف الزائدة ما يبقى ومنها ما يُحذف في الكلمة نفسها .

واصطدم ما وضعوه لحذف الزوائد في جمع التكسير بصيغ خالفت القواعد ، فالساكن عندهم أولى بالحذف من المتحرك ، والمتقدم أولى به من المتأخر، لكن ورد في جمع (سَرَندى) و(عَلَندى) (سَرادٍ)و(عَلادٍ) بقلب الألف المقصورة ياءً وحذف النون الساكنة . وورد كذلك (سَراند)و(عَلاند) بحذف الألف وإبقاء النون ، فقالوا ذلك لأن الحرفين الزائدين- النون والألف- متكافئان . لكن يكون هذا التكافؤ والأول متقدم والثاني متأخر ؟! فلم يجدوا غير أن يقابلوا سكون الأول المتقدم بشيءٍ يساوي الحركة فقالوا إن في الألف المتأخرة نية الحركة أو التمكن من تقدير الحركات الثلاث[٢] ، ولذا كان التخيير في الجمع بين حذف الأول أو حذف الآخِر لما كان من هذا التكافؤ الذي افترضوه . لكن هذا يناقضه أنهم أنفسهم قالوا : حروف المد حركات مشبعة[٣] فكيف يمكن تقدير الحركات الثلاث على حركة مشبعة !!؟؟

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

---

(١) ينظر همع الهوامع ٣٦٦/٣-٣٦٧

(٢) نفسه ٣٦٧/٣

(٣) ينظر سر صناعة الإعراب ٣٣/١و٣٤و٣٨و٤٣

٥- عند تصغير المزيد بالألف والنون يُنظر إلى ما يُجمع عليه لا إلى الزيادة نفسها فيُقال في تصغير (سكران) و(عطشان) :(سُكيران) و(عُطيشان) لأن جمعهما على (سُكارى) و(عُطاشى)، أمّا (سُلطان) و(سِرحان) فيصغران على (سُلَيطين) و(سُرَيحين) لأن جمعهما على (سَلاطين) و(سَراحين) قياسي . أي أن الألف التي تُقلب في التكسير ياءً تُقلب في التصغير كذلك ، والتي لاتُقلب في التكسير لاتُقلب في التصغير [١] كنوع من الارتباط بين التصغير والتكسير حافظت العربية عليه إلاّ في حدود ضيقة جداً .

منسّق:مرتفع

٦- لعل من أجلى أمثلة الرد إلى الأصل فيما كان ثلاثياً فما فوق وثانيه حرف مد (أو لين بحسب تعبيرهم هنا)، غير أن هذا الرد خلافي بين البصريين والكوفيين ، فقال البصريون في نحو (قيمة)و(ماء):إنهما يُصغران على (قُوَيمة) و(مُوَيه) لأن أصلهما (قومة) و(مَوه) فالياء في (قيمة) منقلبة عن واو ، والألف في (ماء) منقلبة عن واو كذلك . والملاحظ أن القلب إلى الواو لايقتصر على هذا النوع بل يشمل كذلك ما كانت الألف فيه للصيغة أو ما

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

أطلق عليها بالزيادة لمعنى في نحو (ضارب) فيُصغر على (ضُوَيرب) وكذلك الألف المجهولة في نحو (صاب) و(عاج) فيُصغران على (صُوَيب) و(عُوَيج) ويمكن تصغيرهما بالياء لخفتها على رأي الأخفش[٢] .

وأجاز الكوفيون إبدال الألف التي أصلها ياء واواً نحو (ناب- نُوَيب) وأجازوا كذلك إبدال الياء الأصلية واواً في نحو (شَيخ- شُوَيخ) لأنه سُمع عن العرب في (بيضة) (بُوَيضة)[٣] . وذهب إلى ذلك ابن مالك أيضاً [٤]، وقال رضي الدين (وبعض العرب يجعل المنقلبة عن الياء في مثله واواً أيضاً حملاً على الأكثر فإن أكثر الألفات في الأجوف منقلبة عن الواو)[٥] . وقد فضّل بعض المحدثين مذهب الكوفيين لخفة النطق بالواو بعد الضمة ، واستثقال النطق بالياء بعدها ؛ لتجانس الضمة والواو وتنافر الضمة والياء . وقد وافق المجمع المصري على استعمال المذهب الكوفي[٦] .

(١) ينظر التكملة للفارسي ٤٩٥-٤٩٦ وشرح ابن عقيل ٤٨٣/٢ وشرح الشافية لرضي الدين ٢٠١/١

(٢) ينظر شرح الشافية لرضي الدين ٢٠٩/١

(٣) ينظر همع الهوامع ٣٨٠/٣

(٤) ينظر تسهيل الفوائد ٣٠٦

(٥) شرح الشافية ٢٠٩/١

(٦) ينظر كتاب في أصول اللغة (مجموعة قرارات المجمع المصري) ١٥٦ و١٥٤

ومن ذلك أيضاً أنه إذا كان ثاني الاسم حرف لين منقلباً عن همزة قبلها همزة فلا يرجع إلى أصله ، بل ينقلب واواً نحو (آدم- أُوَيدِم) ، وقالوا إنه إذا كان الحرف الثاني ليناً مبدلاً من حرف صحيح غير همزة نحو (دينار) و(قيراط) أو مبدلاً من همزة غير مسبوقة بهمزة نحو (ذيب) و(ريم) ، فالواجب إرجاعه إلى أصله ، وقالوا : أصل (دينار) و(قيراط) هو(دِنّار) و(قِرّاط) بدليل جمعهما على (دَنانير) و(قَراريط) ، فيُقال في تصغيرهما : (دُنَينير) و(قُرَيريط) بإرجاع ثانيهما وهو الياء إلى أصله النون في (دينار) والراء في (قيراط)[١] .

وربما لايكون في تصغير (ذيب) و(ريم)على (ذُؤَيب) و(رُؤَيم) أي إرجاع للأصل لأن الياء فيهما هي تسهيل للهمزة التي عادت في التصغير . أمّا في (دينار)و(قيراط) فإن القول بأن النون والراء أصل للياء فيهما يحتاج إلى مزيد من الإقناع ؛ لأنه من الصعوبة تصور تحول الكلمة من الخفيف السهل إلى ما هو أثقل منه من دون سبب ظاهر، فـ(دِنّار) و(قِرّاط) أخف من (دينار) و(قيراط) ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لاتبدو دلالة التصغير

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة
منسّق:مرتفع

والتكسير لازمة على الإبدال في المفرد ، وربما كان العكس هو الصحيح أي أن الإبدال حصل في التصغير والتكسير وليس في المفرد فصعوبة تصغير وتكسير (دينار) على (دُيَيْنير - دَيانير) و(قيراط) على (قُيَيْريط- قَياريط) ربما هي التي جعلت العرب تعدل عنه إلى (دُنَيْنير - دَنانير) و(قُرَيريط –قَراريط)، لكثرة الاستعمال .

٧- وإذا كان آخر الاسم حرف لين منقلباً عن أصل فربما لم يعد هذا الحرف إلى أصله بل يُقلب عنه إلى غيره كما في (مَلهى) وتصغيرها على (مُلَيهي) بإرجاع الألف إلى الواو وهي أصلها ثم قلب الواو ياءً لتطرفها بعد كسرة .

٨- وإذا وقع بعد ياء التصغير حرف مد وكان ألفاً أو واواً فيقلب ياءً ويدغم في ياء التصغير نحو (كتاب – كُتَيِّب) و (عَجوز – عُجَيِّز) [٢] .

٩- واختلفوا فيما حُذفت بعض أصوله فبقي على ثلاثة نحو (هارٍ)و(ميت)و(خير)و(ناس)، فمذهب سيبويه أنه لايُرد الأصل المحذوف فيقال في تصغيرها (هُوَير)و(مُيَيْت)و(خُيَيْر)و(نُوَيس) ، ونُقل عن أبي عمرو رد الأصل المحذوف فيقال

(١) ينظر شرح الشافية لرضي الدين ٢١١/١-٢١٣ وهمع الهوامع ٢٨٤/٣-٣٨٥

(٢)ينظر شرح الشافية لرضي الدين ٢٢٦/١-٢٣٠ و٢٤٩-٢٥٠ وهمع الهوامع ٣٧٩/٣-٣٨٠

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

(هُوَيِّر)و(مُوَيِّت)و(أُخَيِّر)و(أُنَيِّس)[١] .

منسّق:مرتفع

وهكذا فإن كل ما قيل عن أن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها ، وإن كان صحيحاً إلاّ أنه ليس حقيقة مطلقة ، فبعض الحروف تُرد إلى مثل هذه التي تُسمى أصول وهي ليست أصولها كتصغير (ضارب) على(ضُوَيرب) ، وإن هذا الرد لايقع إلاّ في صيغ قليلة ومواطن محدودة ، وقد علمنا مواضع الخلاف فيما يُسمى بالرد إلى الأصل بين البصريين والكوفيين ،وإن قول الكوفيين بجواز عدم الرد إلى الأصل أحياناً أقرب إلى التجانس الصوتي والخفة من قول البصريين باطراده .

تصغير الترخيم وحذف الزوائد

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

لكن يبقى موضوع تصغير الترخيم وهو تصغير الأسماء المزيدة بعد تجريدها من حروف الزيادة ، وله وزنان هما (فُعَيل) للثلاثي و(فُعَيعِل) للرباعي والخماسي بعد تجريدها

فيقال في تصغير (حامد- حُمَيد) و(حكيم- حُكيم) و(أزهر- زُهير) و(قرطاس- قُرَيطِس) و(عصفور-عُصَيفِر)، وإن كان المصغر عارياً من التاء ، وجب دخول التاء فيُقال في (زينب – زُنَيبة) و(سُعاد- سُعَيدة) و(حُبلى- حُبَيلة)[٢] .

وقال رضي الدين عن هذا التصغير إنه (شاذ قليل)[٣] ، ويمكن القول : هذا التصغير يُقصد به المعنى المتصل بالأصل الثلاثي أو الرباعي ،وأراني استحسن مذهب الفرّاء وثعلب اللذين ذهبا إلى أنه يختص بالأعلام نحو (حارث) و(أسود) فيُقال فيهما (حُرَيث) و(سُوَيد) بخلافهما وصفين فلا يُقال إلاّ (حُوَيرث) و(اسَيود أو أسَيِّد) لأن فيما بقي من العلم بعد تصغير الترخيم دليل على ما ذهب منه لشهرته[٤] .

الخلاف في الأصالة والزيادة

ولا بد من الإشارة إلى أن الكوفيين كانوا يرون الحروف الثلاثة الأولى من اللفظ أصولاً وما زاد عليها فهو زائد ، ولهذا ذهب بعضهم إلى وزنه بلفظه فيقول في (جعفر)(فَعْلَر) وفي (سفرجل)(فَعَلْجَل)، ومنهم من لايزن من ذلك شيئاً[٥] .

(١) ينظركتاب سيبويه ٤٥٦/٣ وهمع الهوامع ٣٨٢/٣ (٢) ينظر التكملة ٥٠٤-٥٠٥ وشرح الشافية لرضي الدين ٢٨٣/١-٢٨٤ وهمع الهوامع ٣٩٢/٣ (٣) شرح الشافية ٢٨٤/١ (٤) ينظر شرح الشافية لرضي الدين ٢٨٣/١ وهمع الهوامع ٣٩٢/٣ (٥) ينظر الممتع ٣١٢/١ وهمع الهوامع ٤٥٢/٣

منهج البحث والأصالة والزيادة

وهناك ملاحظة أخرى جديرة بالاهتمام وهي أن علماء اللغة لم يكن المنهج التأريخي من اهتماماتهم المباشرة ؛ فنظروا إلى الألفاظ كما هي أمامهم ، وتعاملوا معها على ما انتهى إليه بناؤها في زمنهم ، فكان تأصيل الكلمة قائماً على أساس وصفي ، ولم يكن يعتمد الأساس التأريخي[١] إلاّ فيما يبدو أنه نظر إلى الجذر القديم وحين تتوافر الشواهد على الاستعمال الأول . ولذلك فإن بعضاً مما عدّوه أصلياً يمكن أن يكون في حقيقته زائداً، ومن ذلك أنهم عدّوا العين في (عُصفور) أصلياً[٢]، وهو يمكن أن يكون زائداً .فقد احتملت الدراسات الحديثة المعتمدة على المنهج التاريخي المقارن أنه كان في مرحلة ما (أُصفور) على (أُفْعول) من صفرَ الطائر، ثم أبدلت الهمزة عيناً فكلاهما صوت حلقي فصارت (عُصفور) وذلك مقارنة باللغات السامية الأخرى ، فمادة (صفر) تدل على الصفير في العبرية والأكدية والجعزية، بل

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق
منسّق:مرتفع
منسقة: تعدادات نقطية ورقمية
منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، غامق
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع

دلت العبرية على العصفور بدون عين (sipppor) وكذلك السريانية (sefra) . ومثل ذلك يمكن أن يُقال عن (العُصفر) وهو النبتة الصفراء التي تُصبغ بها الثياب. وينطبق أيضاً على العين في كلمة (عِربيد) التي عدّوها أصلية ، وهي يمكن أن تكون زائدة منقلبة عن الهمزة في (إربيد) وهي صيغة (إفعيل) من (رَبَدَ) . وكذلك الهاء في (هِجرَع) و(هِبلَع) و(هِركولة) التي اختلفوا على أصالتها أو زيادتها[٣]، والسين في (سَلقى) التي لم يختلفوا على أصالتها ، وكلا الحرفين في النظر التأريخي المقارن زائد ، فالهاء من حروف الزيادة في بدء الكلمة في العبرية والآرامية وحتى العربية الجنوبية (السبئية)، والسين من حروف الزيادة في بدء الكلمة في الآرامية والسريانية[٤] .

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

(١) هناك المزيد في مبحث الخلط بين المناهج في الفصل الثاني

(٢) ينظر المزهر ٤٢/٢

(٣) ينظر سر صناعة الإعراب ٢٢٠/٢-٢٢١ وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٠ وشرح الشافية لركن الدين مقدمة المحقق ١٢٠/١

(٤) ينظر علم اللغة العربية مدخل تأريخي مقارن د. محمود فهمي حجازي ٢٠٩ وتطبيقات في المناهج اللغوية د.اسماعيل عمايرة ٩٧-٩٨و١٢٧و١٣١

المزيد من أصل الوضع

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، غامق

وهكذا فإن البحث العريض في موضوع الأصالة والزيادة هو عناء نظري في أكثر أحواله ، قائم على درجة الثبات في الاشتقاق ، فما ثبت كان أصلياً وما لم يثبت كان زائداً ، وبينهما الأصلي الشبيه بالزائد[١] . وهذا الأمر وإن كان يبدو أنه يعتمد الأساس التأريخي المجرد القائم على الأصل الثلاثي القديم الذي سُمي بالجذر اللغوي إلاّ أن اعترافهم بأن هناك ما هو مزيد من أصل الوضع لم يُستعمل جذره اللغوي المجرد[٢] وهو ما فسره سيبويه بالاستغناء بالمزيد عن المجرد يجعل مفهوم الأصالة والزيادة قلِقاً ، ويُظهر التناقض بين قِدَم الجذر الثلاثي وقِدَم المزيد عليه من أصل الوضع كذلك ، وبين كون الزيادات تأتي على الجذر الأصلي مع المشتقات بالاستعمال وكون الزيادة جاءت أولاً مع الجذر من أول استعمال في بعض الكلمات إذ قال (ولم نسمعهم قالوا : فَقُر ، كما لم يقولوا في الشديد شَدُد ، استغنوا باشتدَّ وافتقر كما استغنوا باحمارَّ عن حَمِر...ولم نسمعهم قالوا : رَفُعَ وعليه جاء

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

رَفيعٌ وإن لم يتكلموا به ،واستغنوا بارتفع)[٣] . لكن وجود هذه الأصول المجردة في المعاجم يجعل احتمال استعمالها بعد سيبويه وارداً[٤]وعموماً فالمهم أنها جاءت زائدة من أصل الوضع .

وقال رضي الدين في الإعلال (وإنما لم يُعل نحو عَوِرَ وحَوِلَ لأن الأصل في الألوان والعيوب الظاهرة باب افْعَلَّ وافْعالّ .... فالثلاثي – وإن كان أصلاً لذوات الزيادة في اللفظ- لكن لما كان هذان البابان أصلين في المعنى عُكس الأمر ؛فأجري الثلاثي مجرى ذي الزيادة في التصحيح تنبيهاً على أصالته في المعنى المذكور . ولم يُعل في اسْوَدَّ واعْوَرَّ واصْيَدَّ لأن إعلال نحو أقْوَمَ واسْتَقْوَمَ مع كونه خلاف الأصل إنما كان حملاً على الثلاثي المعل ، ولاثلاثي معلاً ههنا)[٥] . ونفهم من كلامه إمكان أن يكون كلٌّ من الثلاثي المعل والمزيد

(١) الأصلي الشبيه بالزائد على نوعين : الأول الذي يكون لفظه لفظ الزائد لكنه ليس بزائد لعدم انطباق صفة الزائد وموضعه عليه مثل النون في (خَوَرنَق) لأن النون الزائدة يغلب عليها أن تكون في الآخر مثل(غضبان) أو في الوسط مثل(عَضَنفر) . والثاني أن يكون مخالفاً للزائد لكن موضعه في النطق هو موضع الزائد مثل الدال في (فرزدق) فهي ليست زائدة لكنها قريبة في النطق من التاء الزائدة ، ينظر شرح الشافية لرضي الدين ٢٠٥/١ والنحو الوافي ٦٦٠/٤

(٢) ينظر المنصف ٤٤-٤٥ (٣) كتاب سيبويه ٣٣/٤ وينظرفي هذا المعنى الخصائص ٢٦٩/١

(٤) ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه ١٠٧-١٠٨ (٥) شرح الشافية ٩٨/٣-٩٩

عليه كذلك أصلاً لأنه يعلل إعلال كلٍ منهما بإعلال الآخر الذي يكون أصلاً ، أي أن الأصل يمكن أن يكون ثلاثياً مجرداً ومزيداً عليه كذلك . وهذا لايستقيم إلاّ إذا كان معناه إمكان أن يكون المزيد مزيداً من أصل الوضع شأنه شأن الثلاثي المجرد[١] .

احتمال كون الفكرة تأثراً بالمنطق

وربما كانت علاقة الأصالة بالثبات ، والزيادة بالتغير جانباً من جوانب تأثر الفكر اللغوي العربي ولاسيما الصرفي منه بالفلسفة اليونانية وبخاصة مقولة الجوهر عند أرسطو فيكون للكلمة جوهر هو حروفها الأصول التي تثبت في جميع الاشتقاقات ، وما يلحق بها من حروف الزيادة هو عرض غير ثابت[٢] .

الصيغة والدلالة

وبعد هذا فإن وجود اللغة رهن بوجود المعنى ، والعكس صحيح أيضاً ، فلا وجود للمعنى خارج اللغة ، وإن علاقة اللفظ بالمعنى ثلاثية الأبعاد ، فاللفظ رمز دال والمعنى

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق
منسّق:مرتفع
منسّق:الخط: ١٦ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة
منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

المفهوم أحد وجوه المدلول ، فربما كان للفظ أكثر من مدلول ، والعلاقة أو الارتباط بين اللفظ والمعنى هي الدلالة[٣]. وإن هذه العلاقة في المزيدات ليست مخصوصة بحرف دون آخر، فليست هناك أي إمكانية لتجزيء معنى الكلمة إلى مجرد ومزيد لأنه مرتبط بصيغة الكلمة المكونة من كل حروفها .

ولم يكن هذا المعنى بعيداً عن إدراك اللغويين القدماء ، وقد تنبه بعض الباحثين إلى اعترافهم غير المباشر بقيمة الصيغ المؤلفة من الأصلي والزائد مجتمعَين فيما أطلقوا عليه معاني صيغ الزوائد ، فجعلوا الصيغ هي التي تُفيد المعاني لا الزوائد فحسب ، وأن المعنى الوظيفي الصرفي لصيغ المزيد يُنسب إلى الصيغ المزيدة كلها لا إلى زوائدها ؛ لأن نسبته إلى الزوائد يُخرج هذه الزوائد من الزيادة إلى الإلصاق ، وأن عزل الزائد عن الكلمة إذا كان مقبولاً في السين والتاء وتاء الافتعال ، فليس مقبولاً في التضعيف والتكرار إذ يصعب نسبة الزيادة إلى أحد المكررين دون الآخر ، وأن حروف الزيادة ليست قاصرة عند حدود

---

(١) ينظر هامش المحققين على كلام رضي الدين في شرح الشافية ٩٨/٣

(٢) ينظر مناهج البحث في اللغة ١٨ وفي اللغة العربية وبعض مشكلاتها ٩٦

(٣) ينظر فقه اللغة وخصائص العربية محمد المبارك ١٦٨ وعلم اللغة العام دي سوسير ٨٤-٨٩ والمنطق لمحمد رضا المظفر ٢٦/١

(سألتمونيها) بل تصلح كل الحروف للزيادة ، بدليل (قَلَبَ- شَقلَبَ)و(دَرَجَ- دَحرَجَ)و(غَرَدَ- زَغرَدَ)و(عَرَدَ- عَربَدَ)[١]، ونحو ذلك مما ذكر منه ابن فارس في(مقاييس اللغة) [٢].

ولهذا فإن دلالة الكلمة على معناها نابعة من صيغتها لأن مفهوم زيادة المعنى لزيادة المبنى الذي يمكن أن يُفهم منه إمكان تفكيك الصيغة إلى أجزاء ذات معانٍ مستقلة أو متداخلة[٣] ليس أمراً مطرداً. فهناك من الأفعال ما أضيف إلى الحدث المجرد فيه معنى التعجب من دون أية زيادة ، بل دلّ على المعنيين بصيغته المجردة (فَعُلَ)[٤] .

وقد فصّل بعض البلاغيين في علاقة زيادة المبنى بزيادة المعنى فذهبوا إلى أن زيادة المبنى لاتقتضي زيادة المعنى على وجه الإطلاق بل بشروط ، أولها أن تكون الصيغة منقولة من صيغة أقل بناءً إلى صيغة أكثر بناءً لكي تفيد المبالغة أو التوكيد وإلاّ فلا. أي إن لم تكن منقولة من أقل إلى أكثر فلا تفيد المبالغة أو التوكيد فمثلاً (كَلَّمَ)و(رَتَّلَ) ليسا منقولين عن (كَلَمَ)و(رَتَلَ) فلا يكونان للمبالغة أو التوكيد بل لمجرد المعنى المعجمي . وثانيها أن يكون

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة

العدول فنياً مقصوداً ، وثالثها أن يكون فيما يتضمن معنى الفعلية ولذلك لايُعدّ التصغير زيادة في المعنى على الرغم من زيادة المبنى لأنه ليس فيه معنى الفعلية .والأسماء التي لامعنى فيها للفعل إذا زيدت استحال معناها(٥) ، ورابعها وأهمها أن تكون زيادة المعنى لزيادة المبنى مشروطة باتفاق الصيغة التي عُدل عنها والصيغة التي عُدل إليها في معنى واحد ومادة واحدة ، فزيادة المبنى بين (عَلِمَ)و(استَعلَمَ) ليس فيها زيادة معنى لأن صيغة الأول لمجرد إثبات الحدث وصيغة الثاني لطلب العلم(٦) .

والغريب أن يأتي هذا التفصيل من البلاغيين وليس من الصرفيين مع أنها مسألة صرفية بالدرجة الأولى .

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

(١) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٢-١٦٢

(٢) ينظر دراسات في فقه اللغة د.صبحي الصالح ٢٥٠-٢٥١

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٦٨/٤ والخصائص ١٥٣/٢- ١٥٦ و٢٦٨/٣ حيث بالغ ابن جني في فصل معاني الزوائد عن معاني الأصول في الأفعال، ومن ذلك قوله (إذا أخبرت بأنك سعيت فيها وتسببت لها ، وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول في مُثُلها الدالة عليها أحرفاً زائدة على تلك الأصول تكون كالمقدمة لها ، والمؤدية إليها) ١٥٤/٢

(٤) ينظر شرح ابن عقيل ٥٩٩/٢-٦٠٠

(٥) ينظر المثل السائر ٢٤٦/٢ (٦) ينظر عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص٩١/١ والإعجاز الصرفي في القرآن الكريم ٣٨-٤٦

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

بين الأصلي والزائد

ولعل مما يقلل من قيمة التفريق بين الأصلي والزائد ، وجود أمثلة مما سُمي بتوهم أصالة الزائد في الاستعمال نحو (تمنطق)و(تمندل)و(تمدرع)، التي وافق المجمع المصري على إقرارها باعتبار توهم أصالة الحرف الزائد(١) .

بين الإضافة والزيادة

وبعد هذا أليس من المفارقة أن يُسمى الحرف الذي يُضاف إلى الأصل زائداً ويُسمى الاسم الذي يُضاف إلى اسم آخر مضافاً ؟!! فتكون الإضافة في الأسماء والزيادة في حروف الكلمة الواحدة، قال ابن يعيش (اعلم أن إضافة الاسم إلى الاسم إيصاله إليه من غير فصل وجعل الثاني من تمام الأول يتنزل منه منزلة التنوين)(٢) . فهل إضافة الاسم إلى الاسم أكثر تماماً من إضافة الحرف إلى الكلمة ؟!! ثمّ إن معنى كلام ابن يعيش أن الإضافة الاسمية وتمام معناها لكون الثاني بمنزلة التنوين الذي يلحق الأول ، أي أن تمام إضافة الاسم إلى

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

منسّق:متوسط، المسافة البادئة: قبل: 0 سم، مسافة قبل: 0 نقطة، علامات الجدولة: 7.5 سم، يمين + 8 سم، متوسط + ليس عند 61 سم

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

الاسم لكونه يُشبه إضافة الحرف إلى الاسم أو يتنزل منزلتها ، مع أن هذه الإضافة لاتغير شيئاً من معنى الأول بل تضيف إليه شيئاً جديداً .فكيف تكون إضافة الحرف إلى أصل الكلمة اسماً كانت أو فعلاً مجرد زيادة وهي إضافة تغير المعنى في أغلب الأحوال ؟!!

---

(١) ينظر كتاب في أصول اللغة (مجموعة قرارات المجمع المصري) ٤٤- ٤٨

(٢) شرح المفصل ١١٨/٢

منسّق:الخط: ١٨ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٨ نقطة، غامق

المبحث السابع

منسّق:الخط: ١٨ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٨ نقطة، غامق

الإبدال والإعلال

أولاً : الإبدال

أحاط الصرفيون بإبدال الحروف في العربية إحاطة شاملة ، وفصلوها تفصيلاً منقطع النظير ، فقد بيّنوا ما يأتي منها أصلاً وبدلاً وزائداً ، ومواضع كل ذلك . وذكر سيبويه حروف الإبدال على وجه الإجمال[1]. وأوفى ابن جني هذا الأمر ايفاءً في سر صناعة الإعراب ، وأتى على حروف المعجم حرفاً حرفاً وبين ما يُبدل منها وما يُبدل اليه ومواضع كل ذلك ، وجاراه ابن عصفور في الممتع ، وكذا فعل شرّاح الشافية وشرّاح المفصل وغيرهم . ويقول ابن جني عن حرف الهمزة مثلاً (هو في الكلام على ثلاثة أضرب : أصل وبدل وزائد .... والبدل : أن يُقام حرف مقام حرف إمّا ضرورة وإمّا استحساناً

وصنعة)[٢]ويقول (وأمّا البدل : فقد أبدلت الهمزة من خمسة أحرف ، هي الألف والياء والواو والهاء والعين)[٣] ثم يفصل ذلك تفصيلاً ، وهكذا يفعل مع جميع الحروف .

الاضطراب في وضع المصطلحات وتحديد الحدود

الإبدال : (جعل حرف مكان حرف غيره)[٤]' فهو يشمل الإعلال بالقلب لأن الإعلال هو (تغيير حروف العلة للتخفيف ويجمعه القلب والحذف والإسكان وحروفه الألف والواو والياء)[٥]. لكن الاضطراب غير بعيد عن وضع المصطلحات وتحديد الحدود ، فيقول رضي الدين (اعلم أن لفظ الإعلال في اصطلاحهم مختص بتغيير حروف العلة : أي الألف والواو والياء ، بالقلب أو الحذف أو الإسكان . ولا يُقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة : إعلال ، نحو راس ومَسَلَةٍ والمرَاة ؛ بل يُقال : إنه تخفيف للهمزة ، ولا يُقال أيضاً لإبدال غير حروف العلة والهمزة)[٦] . فخرجت الهمزة بهذا من الإعلال . ثم يقول (ولفظ القلب مختص في

(١) ينظر كتاب سيبويه ٢٣٧/٤-٢٤٢

(٢) سر صناعة الإعراب ٨٣/١

(٣) نفسه ٨٦/١

(٤) شرح الشافية لرضي الدين (متن ابن الحاجب) ١٩٧/٣

(٥) نفسه (متن ابن الحاجب)٦٦/٣

(٦) نفسه ٦٦/٣-٦٧

اصطلاحهم بإبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض ، والمشهور في غير الأربعة لفظ الإبدال ، وكذا يستعمل في الهمزة أيضاً)[١]. فجعلوا هنا ما يجري للهمزة قلباً وليس إعلالاً مع أن الإعلال يشمل القلب فضلاً عن الحذف والإسكان ، وجعلوه إبدالاً أيضاً فترددت الهمزة بين القلب والإبدال على الرغم من الفرق الدقيق بينهما ، إذ يقول ابن سيده (والفرق بين البدل والقلب في الحروف أن القلب يجري على التقدير في حروف العلة ومناسبة بعضها لبعض وشدة تقاربها ، فكأن الحرف نفسه انقلب من صورة إلى صورة ، إذا قلت قام والأصل قَوَمَ فكأنه لم يؤت بغيره بدلاً منه ولم يخرج عنه لأن شدة المقاربة للنفس بمنزلة النفس ، فهذا في حروف العلة ، فأمّا في غيرها فيجري على البدل لتباعد ما بين الحرفين .... فيقتضي الخروج عنه في التغيير)[٢].

وقال الأشموني : الإبدال (يشمل القلب إذ كل منهما تغيير في الموضع ، إلاّ أن الإبدال إزالة والقلب إحالة ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة لأنها تقارب حروف العلة بكثرة

التغيير)[٣]. وجعل لباب الإبدال أربعة أحكام هي (الإبدال والقلب والنقل والحذف)[٣]، وأهمل مصطلح الإعلال . وكذا فعل غيره كالسيوطي في(الهمع) [٤] .

أمّا القلب فللصرفيين في تفسيره ثلاثة مذاهب :

الأول : جعل حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض ويشمل تخفيف الهمزة وهو ما ذكرناه لرضي الدين قبل قليل .

الثاني : جعل حرف مكان حرف العلة للتخفيف ، فيخرج منه تخفيف الهمزة ، ويدخل فيه نحو قلب الواو تاءً في (اوتعد) وهو تفسير ابن الحاجب .

الثالث : جعل حروف العلة بعضها مكان بعض ، فيخرج منه تخفيف الهمزة وقلب حرف العلة حرفاً صحيحاً ، ويدخل هذان النوعان في الإبدال ، وهذا تفسير المتأخرين كالزمخشري وابن مالك[٥].

---

(١) شرح الشافية ٦٧/٣

(٢) المخصص ٢٦٧/١٣

(٣) حاشية الصبان ٣٩٢/٤

(٤) ينظر همع الهوامع ٤٦٦/٣-٤٨١

(٥) ينظر شرح الشافية لرضي الدين هامش المحققين ٦٩/٣

أنواع الإبدال

قال بعضهم : حروف البدل الشائع اثنان وعشرون حرفاً من ضمنها حروف الإبدال الصرفي الذي سماه بعضهم الضروري أو اللازم ، وهي حروف (طويت دائماً)، وما تبقى من حروف المعجم وهي الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والغين والقاف ، فالإبدال فيها شاذ[١]. وعلى هذا يكون الإبدال إمّا صرفياً لازماً أو شاذاً أو قسماً ثالثاً تردد عندهم بين التفسير باختلاف اللهجات وتسجيل الإبدال والسكوت عنه . وذهب بعض الباحثين إلى أن كثيراً من هذا القبيل هو أثر من آثار التطور الصوتي[٢] . والإبدال بصورة عامة يحدث على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة لتحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النطق[٣].

أدلة معرفة الإبدال

ذكر الصرفيون أدلة معرفة الإبدال ، وحصروها بالاشتقاق ، وقلة الاستعمال ، وزيادة الحرف في الفرع إذا كان زائداً في الأصل نحو الواو في (ضُوَيرِب) وهو الفرع فهي مبدلة

من ألف (ضارب) وهو الأصل . وبأصالة الحرف في الفرع نحو (مُوَيه) وهو فرع والواو والهاء فيه أصل لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها فهما مبدلتان من الألف والهمزة في (ماء) المكبر وهو الأصل . وبلزوم بناء مجهول فلو لم نجعل الهاء في (هراقَ) بدلاً من الهمزة ، والطاء في (اصطبرَ) بدلاً من تاء (افتعلَ)، والدال في (ادّاركَ) بدلاً من تاء (تفاعلَ) ، للزم وجود أبنية (هفعلَ)و(افطعلَ)و(افّاعلَ) وهي مجهولة قليلة الوجود ، والكثير (أفعلَ)و(افتعلَ)و(تفاعلَ)[٤] .

ويستوقفنا الدليل الثاني من هذه الأدلة وهو قلة الاستعمال أي كون الحرف في الأقل استعمالاً بدلاً منه في الأكثر استعمالاً ، ومن أشهر الأمثلة التي مثلوا لها به (الثعالي والثعالب) فـ(الثعالي) قليلة الاستعمال فتكون الياء فيها بدلاً من الباء في (الثعالب) الكثيرة الاستعمال . وقد أخذوا هذا المثال عن سيبويه الذي أورد البيت :

لها أشاريرُ من لحمٍ تُتَمِّرُهُ من الثَّعالي وَوَخزٌ من أرانيها

وقال (فزعم أن الشاعر لما اضطر إلى الياء أبدلها مكان الباء كما يبدلها مكان الهمزة)[٥] .

---

(١) ينظر تسهيل الفوائد ٣٠٠ (٢) ينظر من أسرار اللغة ٧٨-٧٩ (٣) ينظر المنهج الصوتي للبنية العربية ١٦٨

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٣٩١/٢ وشرح الشافية لرضي الدين ١٩٧/٣-١٩٩وشرح الشافية لركن الدين ٨٤٨/٢-٨٥٢ وشرح النظام ٣١٥-٣١٦ (٥) ٢٧٣/٢

ويبدو الحكم بدلالة الاستعمال في مثل هذه المسألة ضعيفاً إذ لايمكن الاطمئنان إلى صحة مثل ذلك الحكم ، فربما كان العكس هو الصحيح ، وأن (الثعالب) متحولة عن (الثعالي) فشاعت الصورة الجديدة وانتشرت (كما سيأتي في مبحث الخلط بين المناهج في الفصل الثاني) . وفضلاً عن هذا فقد قال ابن جني عن الشاهد الذي أورده سيبويه (ويُحتمل عندي أن تكون الثعالي جمع ثُعالة وهوالثعلب ، وأراد أن يقول ثعائل فقلب ، فقال ثعالي كما قال :

وكأن أولاها كِعابُ مُقامِرٍ ضُرِبتْ على شُزُنٍ فهنّ شواعي

أراد شوائع)[١] .

(١) سر صناعة الإعراب ٣٧٣/٢

ثانياً : الإعلال

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

أصل الفكرة

منسّق: المسافة البادئة: قبل: 0 سم، مسافة قبل: 0 نقطة، علامات الجدولة: ليس عند 61 سم

توصل اللغويون القدماء إلى ما خفي من بعض أصول اللغة بالتحليل والاستنباط والتقدير عن طريق الظاهر من مثيلاتها فقدروا تلك الأصول الخافية للمعلات بتصورها لو جاءت مجيء الصحيح ، فقال ابن جني (هذا الموضع كثير الإيهام لأكثرَ من يسمعه ،لاحقيقة تحته.وذلك كقولنا: الأصل في قام قوَم ،وفي باع بيَع ،وفي طال طوُل ، وفي خاف،ونام،وهاب خوف ،ونوم ،وهيب..... وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعَلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا)[1] . وهذا نوع من التفكير التركيبي والنظر الشمولي ، فللصحيح والمُعَل بناء صوتي متشابه في الأصل لكن ضرورات

منسّق:مرتفع

التخفيف اقتضت الإعلال في المعلات ، ولذلك يعود بعضها إلى أصله عند الضرورة وفي ذلك تنبيه على هذا الأصل ودلالة على حاله الأولى كما في قول الشاعر :

صَدَدتِ فأطولتِ الصدودَ وقلما وصالٌ على طول الصدودِ يدومُ

فعادت (أطال) إلى أصلها القديم فقال (أطوَلتِ)[٢] .

منسّق:مرتفع

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

اعتماد التقدير دون منهج تأريخي

لكن اعتمادهم على الحس والتقدير وعدم توافر وسائل البحث التأريخي المقارن لديهم لم يجعلهم يعتقدون بوجود حقيقي لهذه الأصول القديمة واستعمالها قبل الإعلال ؛ فذهبوا إلى أن مثل هذا الاعتقاد هو وهم وذلك لثقل بعضها وتعذر النطق ببعضها الآخر ، فقال ابن جني (فأمّا أن يكون استُعمِل وقتاً من الزمان كذلك، ثم انصُرِف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لايعتقده أحد من أهل النظر)[٣] ، ويقول (ومن أدلّ الدليل على أن هذه الأشياء التي ندّعي أنها أصول مرفوضة لايعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة ما تعرضه

منسّق:مرتفع

---

(١) الخصائص ١/٢٥٦-٢٥٧ وينظر المنصف ١٨٢و٢٨٦

(٢) ينظر الخصائص ١/٢٥٧ و١٤٣ والمنصف ١٨٣

(٣) الخصائص ١/٢٥٧

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

الصنعة فيها من تقدير ما لا يطُوع النطق به لتعذره . وذلك كقولنا في شرح حال الممدود غير المهموز الأصل ؛ نحو سماء وقضاء ..... واعلم مع هذا أن بعض ما ندعي أصلّيته من هذا الفن قد يُنطق به على ما ندعيه من حاله – وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصوّر الأحوال الأُوَل.... ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين ؛ نحومبيع ، ومخيط ، ورجل مَدِين ، من الدَين . فهذا كله مغيّر . وأصله مبيوع ، ومديون ، ومخيوط ، فغُيّر على ما مضى)[١] .

منسّق: المسافة البادئة: قبل: 0 سم، مسافة قبل: 0 نقطة، علامات الجدولة: ليس عند 61 سم

منسّق:مرتفع

وهذا المعنى غريب ؛ فهم قد أجمعوا أن غرض الإعلال هو التخفيف وعرفوه بتغيير حروف العلة للتخفيف[٢] ، فلا يستقيم ولايسوغ أن يكون وجود المخفف من الثقيل سبباً في رفض وجود الثقيل الذي خُفف عنه ، إلاّ أن يُقال إنه خُفف في لحظة ولادته ووضعه ، وهذا بعيد لأن الثقل يظهر بالاستعمال ويختلف من زمن لآخر . أمّا ما تعذر نطقه فدل على وهم

منسّق:مرتفع

تصور الأصول قبل الإعلال فهو في الحقيقة وهم في تفسيرهم له فجعلوا من ذلك مثلاً تفسير قلب الواو والياء في (سماو) و(قضاي) إلى همزة على أنها قُلبت أولاً ألفاً في اللفظين فصارتا (سما) و(قضا)، وهذا ما يتعذر نطقه فقُلبت الألف الثانية فيهما واواً في الأولى وياءً في الثانية . ولا أدري ما الذي منعهم من تصور انقلاب الواو والياء همزة مباشرة من دون المرور بمرحلة الانقلاب ألفاً . وللمحدثين تفسير يقوم على صعوبة الوقوف على المقطع المفتوح فأُبدلت الواو والياء همزة[٣] .

منسّق:مرتفع

وعلى الرغم من كل هذا التفصيل يعود ابن جني فيناقض نفسه ويقر بوقوع الإعلال في اللغة[٤] . وهكذا أوقعهم رفض الوجود الحقيقي لما توصلوا إليه بالتقدير وجعلوه أساساً من أسس البناء الصرفي للعربية ، أوقعهم في الخطأ والتناقض والاضطراب ، وعلى الرغم من ذلك فإن الإعلال من أرقى ما توصل إليه الفكر اللغوي العربي ، وقد جعله اللغويون حقيقة دراسية وإن لم يقبلوه حقيقة لغوية .

---

(١) الخصائص ١/٢٥٩-٢٦٠

(٢) نص على ذلك ابن الحاجب فذكرته شروح الشافية كشرح رضي الدين ٣/٦٦ و٦٨ وشرح ركن الدين ٢/٧٢٠ وشرح النظّام ٢٧١ والمعنى نفسه في شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٥٤-٦٤ وهمع الهوامع ٣/٤٦٦- ٤٦٨

(٣) ينظر المنهج الصوتي للبنية العربية ١٧٦-١٧٧

(٤) كما سيأتي في مراحل الإعلال ص ٩٤

منسّقة: تعدادات نقطية ورقمية

المنهج التأريخي المقارن والأصول اللغوية

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، غامق

ولعل عدم توافر أدوات البحث التأريخي ، هو الذي جعلهم يعزفون عنه ثم لايستطيعون تأكيد ما توصلوا إليه تقديراً من الأصول اللغوية قبل الإعلال ، التي دلّ البحث التأريخي المقارن على وجودها فيما سُمي اللغات السامية ؛ لأنهم لم يعرفوا أكثر من مجرد الشبه بين العربية وبعض تلك اللغات ، ومن ذلك قول الخليل عن الكنعانيين (وكانوا يتكلمون بلغة تقارب العربية)[١] ، لكن ابن جني لم ير التشابه بين العربية وغيرها إلا بالتوافق والنقل واستبعد الأصل المشترك فقال (ويبعد في نفسي أن يكون في الأصل للغةٍ واحدة ، ثم نُقل إلى جميع اللغات ، لأنا لانعرف له في ذلك نظيراً)[٢] . وهذا لايعني أن التطور اللغوي كان بعيداً

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

عن إدراكهم وإن صرفوا جهدهم لدراسة العربية فحسب دون موازنة بغيرها من اللغات فقد كان لهم كثير من التصريحات والتلميحات عن التطور اللغوي[٣] .

ونقل بعض الباحثين عن المستشرقين المهتمين بالدراسات التأريخية المقارنة التي تسمى علم الساميات ، أن الأصل القديم لبعض الأفعال العربية هو نفسه في بعض اللغات السامية الأخرى ، فقد احتفظت الحبشية بالأصل القديم لكل الأفعال الناقصة ، وبعض الأفعال الجُوف فالفعل تلا مثلاً هو في الحبشية تَلَوَ talawa ورمى رَمَيَ ramaya وعند إسناد الفعل إلى الضمائر يكون مع تاء التأنيث تَلَوَت talawat ورَمَيَت ramayat ومع واو الجماعة تَلَيو talayu ورَمَيو ramayu فحافظت الحبشية على الأصل التأريخي من دون أي قلب أو تغيير . أمّا الآرامية فحافظت مثل العربية على الفتحة التي تسبق الياء المحذوفة في رَمَيَ عند إسنادها إلى واو الجماعة remaw . أمّا العبرية فحذفت الفتحة التي تسبق الياء المحذوفة ramu . واحتفظت الحبشية من الأصل القديم ببعض الأفعال منها مثلاً dayana أي دان و bayana بمعنى تحقق . وتحولت الواو القديمة في الافعال الأخرى إلى واو ممالة بين الألف والواو ، كما في qoma قام ، وتحولت الياء القديمة في الأفعال اليائية إلى كسرة طويلة ممالة[١] . وفضلاً عن ذلك فإن اللغات السامية تتشابه في اشتقاق اسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم الآلة وغيرها[٢] .

اختلاف المحدثين في الإعلال

اختلف المحدثون في الإعلال اختلافاً جذرياً ، بين قبوله حقيقةً لغويةً وتأريخيةً[٣]، ورفضه من الأساس . وجاء هذا الرفض نتيجة التقليل من شأن الدراسات التأريخية المقارنة من جهة ، ومن القول بثنائية اللغة من جهة أخرى .

وحاول بعض الباحثين الاعتراض على نتائج مثل هذه الدراسات ، فقال إن ما وُجد في لغة الحبشة ليس دليلاً قاطعاً ؛ لأن تحريك عين الجوف هو تطور من المضعف وليس أصلاً

(١) العين ٢٠٣/١ وعرف غيره كذلك شيئاً من هذا الشبه ينظر المدخل إلى علم اللغة د. رمضان عبد التواب ٢٠٢ وعلم اللغة مدخل تأريخي مجمود فهمي حجازي ١٢٣

(٢) الخصائص ٢٨٦/٣

(٣) على سبيل المثال كلام ابن جني عن أن أصل اللغات الأصوات المسموعات كدوي الريح وحنين الرعد في الخصائص ١/ ٤٦-٤٧ وقوله إن لهذه اللغة أصولاً وأوائل قد تخفى عنا ١٤٦/٢ وما عقده من باب لتدريج اللغة ٣٤٧/١-٣٥٦ وما نقله عن الأخفش في تطور بعض الاستعمالات ١٦/٢

منسّق:مرتفع

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق:مرتفع

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق:مرتفع

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، دون غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة، دون غامق

محفوظاً من القديم ، كما إن الحبشية منعزلة عن بقية الساميات ، ومحاطة بلهجات كثيرة غير سامية ، وإن ماجاء بالألف في العربية من الثلاثي الذي قيل إنه دخله الإعلال ، يمكن أن يُفسر بأنه كان يُنطق قديماً بالهمز وسُهلت الهمزة فيه ، وأمّا ما ورد عنهم وصحت فيه الواو والياء مع موجب الإعلال ، وهو تحركها وانفتاح ما قبلها ، فهو مما جاءت الواو والياء فيه أصلاً غير مهموز(٤) .

ومثل هذا الاعتراض في غير محله ؛ لأن انعزال الحبشية عن بقية الساميات أدعى لأن تحتفظ بأصولها القديمة ، لا أن يكون عكسه ، فالاختلاط قرين التأثر والتأثير ، ومن ثم يكون التغيير. ولعل في ابتعاد الحبشية عن بقية الساميات ما جعلها تحتفظ بتلك الأصول ولاتتطور تطور الساميات الأخرى . أمّا إحاطة اللهجات غير السامية بالحبشية فلم يصل إلى علمنا أن في هذه اللهجات ما يمكن أن تكون الحبشية أخذت أصولها القديمة منها ، فضلاً عن اختلاف البناء الصوتي والصفات العامة بين الحبشية واللغات واللهجات غير السامية المحيطة بها . أمّا ادعاء تحول المضعف إلى الأجوف الواوي أو اليائي فهو أبعد ما يكون عن التصور ؛

(١)ينظر المدخل إلى علم اللغة د. رمضان ٢٦٧-٢٩٨ والتفكير اللغوي د . كمال بشر ٢٧٢ وتطبيقات في المناهج اللغوية ١٢٩- ١٣٠

(٢) ينظر التطور النحوي ١٠٤ وتطبيقات في المناهج اللغوية ١٦٤-١٧٦(٣) ينظر مقدمة لدرس لغة العرب ١٨٤-١٨٥ (٤) ينظر الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني د.حسام سعيد النعيمي ٣٦٦-٣٦٧

فإذا كان هناك احتمال افتراضي لتحول المضعف إلى الأجوف الألفي أو الناقص الألفي نحو(غبّ ـــــ غاب) و(صرّ ـــــ صار) و(كنّ ـــــ كان أو كنى) و(مطّ ـــــ مطى) و(نبّ ـــــ نبى) ، فإن احتمال تحول المضعف إلى الأجوف الواوي أو اليائي بعيد جداً؛لأن الأولى بالفتحة في الحرف المشدد أن تتحول إلى ألف المد عن طريق الإشباع لا أن تتحول إلى واو أو ياء لأنه ليس من مسوغ صوتي لتحول الفتحة إلى واو أو ياء ، مثلما ليس من مسوغ لبقاء الفتحة على حالها والإتيان بواو أو ياء بعدها لمجرد التخلص من التضعيف ؛ لأن المضعف أخف من الأجوف الواوي أو اليائي ، فلا يحتاج المرء إلى أي عناء ليميز الخفة في (دنّ) من الثقل في (دَيَنَ) أو (دَيْنَ) . فإن ادعاء تحول (دَيَنَ) أو (دَيْنَ) و(بَيَنَ) أو(بَيْنَ) وأمثالهما في الحبشية عن (دنّ) و(بنّ) وأمثالهما غير وارد ؛ لأن اللغات تتحول من الثقيل إلى الخفيف وليس عكسه ، وعليه يمكن اعتبار مثل هذا الاعتراض من الباحث مثالاً

منسّق: المسافة البادئة: قبل: 0 سم، مسافة قبل: 0 نقطة، الحدود: أسفل: (خط متصل فردي، تلقائي، 57.0 نقطة عرض الخط، اعتباراً من النص: 2 نقطة تباعد الحدود:)، علامات الجدولة: ليس عند 61 سم

للأفكار الصرفية غير المعتمدة على الأدلة الصوتية كذلك .فإذا نُحي احتمال تحول المضعف إلى الأجوف الواوي أو اليائي جانباً دل وجود الأجوف الواوي واليائي قديماً على ولادة الأجوف الألفي منها ، وعلى صحة الإعلال فيهما كما وصفه القدماء ولم يبق إمكان للقول بأن الأجوف الألفي كان مهموزاً وخُفف فيما بعد .

وفضلاً عن هذا يقول د. داود عبده : إن اللغوي الذي يُصر على أن أصل (قام)و(باع) لايختلف عن ظاهر اللفظ – ونزيد عليه أو كان مخففاً من المهموز – عليه أن يقدم تفسيراً لوجود ضمة طويلة في مضارع (قام) وأمثالها وكسرة طويلة في مضارع (باع) وأمثالها ، ووجود الواو في مصادر الطائفة الأولى والياء في مصادر الطائفة الثانية فالقول بالإعلال يفسر ذلك على أنها موجودة في الأصل فتعود إلى أصلها . أمّا في ادعاء كون المضعف أصلاً في اللغة فيقول : إن للمضعف صورتين هما الفك والتضعيف وإن اعتبار المضعف هو الأصل لايستطيع تفسير اختلاف حركة أول المضعفين بين الفتح والكسر والضم في (مَدَدْتُ)و(وَدِدْتُ)و(حَبُبْتُ) ، فلا مناص من القبول بقول القدماء إن الأصل فك التضعيف إذ يمكن به تفسير اختلاف الحركة على أنها في الأصل هكذا

(مَدَدَ) و(وَدِدَ) و(حَبُبَ)[١] .

وكان لإهمال المنهج التأريخي أو استعماله بصورة انتقائية أثر في رفض أساس الإعلال على النحو الذي حدده القدماء ، ومن ذلك ما رآه د. إبراهيم السامرائي إذ رفض مثل ذلك الإعلال وأرجع رفضه إلى أربعة أسباب : أولها الفرق الكبير بين حرف المد الألف في (قال) و(باع) مثلاً بعد الإعلال والواو المتحركة في (قَوَلَ) والياء المتحركة في (بَيَعَ) قبل الإعلال ، وثانيها وجود الصحيح مع موجب الإعلال نحو (استحوذ) و(أغيلت) ، وثالثها ورود بعض الصيغ بالإعلال وبغيره كاسم المفعول من (باع)وهو (مَبيع)و(مبيوع)، ومعنى هذا أن الصيغتين وجدتا في وقت واحد وليست (مبيوع) أصلاً ل(مبيع) ، ورابعها أن الفعل الأجوف وُلد من الفعل المضعف على طريقة الإبدال والتعويض ، وأن من الأفعال الناقصة

منسّق: المسافة البادئة: قبل: 0 سم، مسافة قبل: 0 نقطة، الحدود: أسفل: (خط متصل فردي، تلقائي، 57.0 نقطة عرض الخط، اعتباراً من النص: 2 نقطة تباعد الحدود:)، علامات الجدولة: ليس عند 61 سم

منسّق:مرتفع

ما وُلد من المضعف أيضاً ، فمن الأول (كنّ)و(غبّ)و(صرّ) ولدت (كان)و(غاب)و(صار) ، ومن الثاني (كنّ) أيضاً و(مطّ)و(ربّ) ولدت (كنى)و(مطى)و(ربى)[٢].

وبناءً على ماسبق نقول : إن الفرق بين صوت المد الألف وكلٍ من الواو والياء لايمنع إعلالهما ، وإذا كان القدماء قد قالوا إن الإعلال يكون في مثل (قال)و(باع) بقلب الواو والياء ألفاً ، فإن المحدثين قالوا إنه يكون بحذفهما ومد الفتحة قبلهما حتى تصير ألفاً ، ولذلك من الغريب أن يكون اختلافنا مع القدماء في تفسير الإعلال سبباً في رفضه ورده . أمّا وجود الصحيح مع موجب الإعلال فهو أقل بكثير من المُعَل ، وهو إمّا من بقايا المرحلة الزمنية السابقة للإعلال – فظاهرة لغوية واسعة مثل الإعلال لايمكن أن تحدث بصورة عامة وشاملة ونهائية في وقت واحد – أو أن اللغة خصته بدلالة تختلف عن دلالة المعل[٣]، وهو في الحالتين أدعى لأن يكون دليلاً على وجود الإعلال وليس لرفضه باعتباره مرحلة سابقة للإعلال . وأمّا ورود بعض الصيغ بالإعلال وبغيره نحو (مبيع)و(مبيوع) ووجودهما في وقت واحد ، فلا يمنع من كون الإعلال مرحلة متأخرة عن الصحيح غير المعل لأن إتمام اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء لغة خاصة ببني تميم وليست لكل العرب ، وربما تخطوا الياء إلى الواو وأخرجوا اسم المفعول من المعتل العين بالواو على أصله كذلك

(١) ينظر دراسات في علم أصوات العربية ١٦-١٧

(٢) ينظر الفعل زمانه وأبنيته ١١٠-١٣١

(٣) ينظر شرح الشافية لرضي الدين ١٠٩/١ و٩٩/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١٠-٧٥

على الرغم من ثقله فقالوا (ثوب مَصوون)و(فرس مَقوود) و(رجل مَعوود من مرضه)[١].

فلا يمكننا تصور الإعلال الذي مرت به العربية بأنه جرى على وتيرة واحدة وفي جميع المناطق الجغرافية ؛ فمن الطبيعي أن تتفاوت القبائل في مقدار ما تصيبه من التطور الذاتي والتماس الخفة في النطق . وإذا اعتبرنا الاختلاط والتداخل بين قبائل العرب كان كبيراً فيقول ابن جني عن مدى تأثير هذا الاختلاط في تغير لغات القبائل وتطورها (واعلم أن العرب تختلف أحوالها في تلقي الواحد منها لغة غيره ؛ فمنهم من يخفّ ويسرع قبول ما يسمعه ، ومنهم من يستعصم ويقيم على لغته البتة ، ومنهم من إذا طال تكرر لغة غيره عليه لصِقت به ، ووجدت في كلامه)[٢] . لكن الدلائل التأريخية واللغوية تدل على أن مثل هذا التداخل والاختلاط كان ضئيلاً قبل الإسلام . فليس هناك من مشكلة في أن يكون بنو تميم لم يصلوا

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق: المسافة البادئة: قبل: 0 سم، مسافة قبل: 0 نقطة، علامات الجدولة: ليس عند 61 سم
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع

في الإعلال وتخفيف صيغة اسم المفعول من معتل العين بالياء أو الواو إلى ما وصلت إليه قبائل العرب الأخرى من تلقاء أنفسهم أو أنهم استعصموا بلغتهم ولم يخفوا ويسرعوا قبول لغة غيرهم حتى ينبري أحد الباحثين من أجل هذا إلى وصفهم بجفاء الطبع وثقل الحس[٣] .

أمّا ادعاء تحول المضعف إلى الأجوف وإلى الناقص فقال به قبله أكثر من باحث ممن تبنوا ثنائية اللغة[٤] .على أنه يمكن أن يكون ما حصل هو عكس ذلك تماماً . فقد ذهب عبدالله العلايلي إلى أن العرب قصدوا في أدوارهم الأخيرة إلى تقليل المعلات وإماتتها ومما توسلوا به إلى ذلك حذف لام الفعل الناقص وتضعيف عينه ف(نبى) صارت (نبّ) و(بصا) صارت (بصّ) وهكذا[٥] .

ومما يُلاحظ على كلام د. السامرائي أنه لم يعتمد المنهج التأريخي المقارن إلا بصورة انتقائية ، ليدعم رأيه في ادعاء تحول المضعف إلى الأجوف والناقص ، لكنه تغاضى عن أن هذا المنهج نفسه يؤدي إلى القول بصحة الإعلال بوصفه نتيجة نهائية سواء حصل للكلمة مرة واحدة أو على مراحل .

---

(١) ينظر الخصائص ١/٢٦٠-٢٦١

(٢) نفسه ١/٣٨٣

(٣) ينظر الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ١٩٧ حيث وصفهم د. حسام النعيمي بهذا الوصف

(٤) ينظر نشوء اللغة ونموها واكتهالها لانستاس ماري الكرملي ١٤٠ وبحث الثنائية والألسنية السامية لمرمرجي الدومنكي مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج١١ لسنة ١٩٥٩ ص ٣٨٠

(٥) ينظر مقدمة لدرس لغة العرب ١٣٣-١٣٤ و٢٠١

هفوة من برجشتراسر

وعلى الرغم من الجهود العظيمة التي بذلها المستشرقون في الدراسات السامية المقارنة ولاسيما برجشتراسر فإنه يقع أحياناً في شيء من الاضطراب ، فيقول (ومما يدل على حداثة وزن أفعل أن حروف العلة تبقى سالمة فيه نحو أبيض وما أحوجه إلى ذلك فلو أن الوزن عتيق لكان الأحرى أن تعتل بعض الإعتلال وتكون: ahaga مثلاً بدل :أحوج)[١] . ففاته – ربما في هذه الملاحظة وحسب – أن التصحيح مرحلة متقدمة على الإعلال فينبغي أن تكون صيغة (أفعل) قديمة وليست حديثة وفضلاً عن هذا فأن أولى قواعد قلب الواو والياء ألفاً أن يتحرك حرف العلة وينفتح ما قبله ، وما قبل حرف العلة في هذه الصيغة ساكن ، وهذا يعني أنه ليس هناك من مسوغ لإعلال الصيغة ، لكن ورود أكثر أبنية هذه الصيغة الفعلية مُعلة

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة
منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة
منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق
منسّق:مرتفع

نحو (أقال وأبان وأخاف) وأقل منها صحيحة نحو (أطول وأخوص وأغيلت وأغيمت) يدلُ على دخول الهمزة قبل الإعلال كما نص على ذلك سيبويه فقال (انهم أرادوا أن تعتل وما قبلها إذا لحق الحرف الزيادة ،كما اعتل ولا زيادة فيه)[٢] .فالزيادة تدخل قبل الإعلال وليس بعده ؛ لأن هناك صيغ مزيدة يعيدها الإعلال إلى أصلها المجرد فلذلك لاتعل وهي صيغ (فاعلَ)و(تفاعَلَ)و(فَعّلَ)و(تَفَعّلَ) من (قلتُ) و(بعتُ) مثلاً[٣] ، فدل هذا على قدم صيغة (أفعل) الفعلية وهي تأتي بنوعين : مُعلة وصحيحة ، فمن باب أولى أن تكون صيغة (أفعل) الاسمية قديمة أيضاً ، ولاسيما أنها تأتي صحيحة من دون إعلال .

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

تطبيق مفاهيم دي سوسير على الإعلال

منسّق:مرتفع

ذهب بعض الباحثين إلى أن الزعم بأن العرب كانوا ينطقون شيئاً ثم أبدلوا به شيئاً آخر أو أعلوه أبعد ما يكون عن الصواب[٤] . وقال د. تمام حسان إن أصول الكلمات المعلة من اختراع النحاة بنوها على علاقة التقاطع بين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة فهي إطار من أطر اللغة لاعمل من نشاط الكلام[٥] .

منسّق:مرتفع

(١) التطور النحوي ١٠٥

(٢) ٣٤٥/٤

(٣) نفسه

(٤) ينظر دراسات في علم أصوات العربية د.داود عبده ١٧-٢١

(٥) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٧٥ والأصول ١٥٠

وهذا الرأي ناتج عن التفريق بين اللغة والكلام ، فاللغة نظام ساكن صامت ينشد الاطراد والاطلاق ، وهذا عام في الإعلال وغيره ، وهو يوافق قول القدماء بجري المعتل مجرى الصحيح ، والكلام هو التطبيق الفعلي المتحرك لهذا النظام[١] . أي أن النظام اللغوي هو الذي ينشد اطراد الصحيح والمعتل على وتيرة واحدة ، والكلام لادخل له في هذا الافتراض. وغير خافٍ تأثر هذا الرأي بتفريق دي سوسير بين اللغة والكلام أو هو محاولة لتطبيق هذا التفريق من بين أمور أخرى على الإعلال في العربية ، وهي محاولة ابتعدت هي عن الصواب وليس ما رفضته من زعم ، وإلاّ كيف نفسر وجود الصحيح مع موجب الإعلال إن لم يكن هناك قديم متروك ؟! فإن افترضنا أن القواعد الصوتية للمعل في النظام اللغوي تختلف عنها في الصحيح مع موجب الإعلال ، فهذا يناقض قوله بأن النظام اللغوي ينشد الاطراد والاطلاق .

منسّق:مرتفع

فضلاً عن أنه ليس هناك من شيء مهما كان بسيطاً يمكن أن نلمس به ظاهرة مقطعية في سياق الكلام توجب التفريق أو التمييز بين الصحيح مع موجب الإعلال نحو(استحوذ) وما يدخله الإعلال نحو (استقوم) التي تتحول إلى (استقام) . أمّا ما يكون من اختلاف في الدلالة بين الفعل نفسه صحيحاً ومعلاً نحو(حال وحول)و(عار وعور)، فلايكون في المعل الذي ليس له صحيح مستعمل أو العكس . وبعد هذا كيف يمكن تفسير وجود الأصول القديمة لبعض الأفعال العربية في لغات سامية أخرى ؟؟!!

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

المنهج التحويلي والإعلال

وحاول بعض الباحثين إلباس الإعلال ثوب المنهج التحويلي التوليدي الحديث لأن الأصل المقدر للمُعل في نظرهم هو البنى العميقة بمفهوم هذا المنهج ، وعليه فإن منهج الصرفيين العرب القدماء في معالجة الإعلال والإبدال هو عندهم منهج تحويلي توليدي لأنه يدرس القوانين التي تحكم البنى العميقة للصور التصريفية والاشتقاقية . وان هذا الوصف التفسيري الصحيح يتطلب رد كثير من الكلمات إلى هذا الأصل أو هذه البنية . فليس مطلوباً من علم اللغة أن يقدم وصفاً تقريرياً خاليا من التفسير الذي يُسمى من أجله علماً[٢].

منسّق:مرتفع

ولا يخفى أن هذا الفهم قائم على تقدير الأصول وليس على وجودها الحقيقي كما هو بالفعل.

(١) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٦٢ و٢٩٨

(٢) ينظر دراسات في علم أصوات العربية د.داود عبده ١٦ و٢٧ و١٣٩ وفي الفكر اللغوي د.محمد فتيح ١٨٢-١٨٨

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

منسّق: المسافة البادئة: قبل: 0 سم، مسافة قبل: 0 نقطة، علامات الجدولة: ليس عند 61 سم

قناعتنا بالإعلال

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

أن قناعتنا بوجود الأصل القديم قبل الإعلال في مرحلة زمنية سابقة لمرحلة الإعلال والمُعل مردها ما تفرضه حقيقة التطور اللغوي وسنة اللغات جميعاً في التحول من حال إلى حال . فمن المنطقي أن نتصور تطور أصوات العلة في الكلمات المُعلة عنها فيما قبل الإعلال لأن أصوات العلة من أكثر الأصوات تعرضاً للتغير والتحول كما هو معروف . وليس من قانون ثابت يحكم هذا التغير ؛ ولذلك فمن الصعب أن تكون وتيرته واحدة ، وربما احتاجت ظاهرة من ظواهر التطور إلى مراحل .

مراحل الإعلال

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

وقد عاد ابن جني فأقرّ بوقوع الإعلال وتصور أنه لم يحصل في اللغة على مرحلة واحدة ، بل مرّ بمرحلة بين الصحيح والمعل هي مرحلة إسكان حروف العلة فقال (ومن ذلك قولهم : إن أصل قام قَوَمَ، فأبدلت الواو ألفاً. وكذا باع أصله بَيَعَ ، ثم أبدلت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها . وهو - لعمري- كذلك ، إلاّ أنك لم تقلب واحداً من الحرفين إلاّ بعد أن اسكنته استثقالاً لحركته فصار إلى قَوْمَ وبَيْعَ)[1] . وهو تصور يناقض قوله السابق، لكنه ينمّ عن عمق في معرفة طبيعة التطور اللغوي ، غير أنه لايليق به قوله التالي(ثم انقلبتا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن)[1] . لأن الأصل يؤثر في نوع القلب حين يتحول ألف الأجوف مثلاً في الماضي إلى واو أو ياء في المضارع تبعاً لأصله ، لكن الأصل لايؤدي إلى القلب أو عدمه لأن القلب مرتبط بحركة الحرف نفسه وحركة ما قبله لحظة القلب لا ما كان عليها قبلها . وربما استقرّ في قرارة ابن جني ألاّ يخرج عن علة الإعلال الشهيرة وهي تحرك الحرف وانفتاح ما قبله ، فرأى في حركة الحرف – ولو كانت في الأصل – وانفتاح ما قبله مسوغاً مقبولاً للإعلال . وهذا مثال آخر من أمثلة الابتعاد عن التعليل الصوتي . إذ يمكن تفسير ذلك على أنه حالة من حالات المماثلة من أجل التخفيف فبدلاً من المقطع الهابط واختلاف الحركتين الفتحة (الصائت القصير) ونصف الصائت وهو الواو في (قَوْمَ) والياء في(بَيْعَ) جرت مماثلة الحركات فمُدت الفتحة إلى صائت طويل وأسقط حرف العلة هكذا :

منسّق:مرتفع

منسّق:مرتفع

(١) الخصائص ٢/٤٧١-٤٧٢

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

ق ـَـ و ل ـَـ ق ـَـ ل ـَـ

ب ـَـ ي ع ـَـ ب ـَـ ع ـَـ

ويمكن القول – بتعبير القدماء – إن الواو والياء قُلبتا ألفين لتماثل كلٌ منهما الفتحة السابقة لها ، وهم يتصورون وجود فتحة سابقة للألف على كل حال . وهذا بالطبع إذا وافقنا ابن جني على وجود هذه المرحلة .

وقد جعل تصور ابن جني لهذه المرحلة الإعلال عنده على ثلاث مراحل هي : مرحلة الصحيح قبل الإسكان ، ثم مرحلة إسكان حرف العلة ، فمرحلة الإعلال الأخيرة .

وقد حددت بعض الدراسات الحديثة مراحل الإعلال في العربية بأربع : الأولى هي مرحلة الصحيح القديم ، والثانية مرحلة إسكان حروف العلة كما قال ابن جني ، والثالثة مرحلة انكماش صوت الواو والياء الساكنتين وتحولهما إلى الإمالة قبل أن تتحول إلى مرحلة الإعلال الرابعة والأخيرة[١] .

منسّق:مرتفع

(١) ينظر المدخل إلى علم اللغة د. رمضان عبد التواب ٢٩١-٢٩٨

منسقة: تعدادات نقطية ورقمية

منسّق:الخط: ١٨ نقطة، غامق، خط اللغة العربية وغيرها: ١٨ نقطة، غامق

المبحث الثامن

الميزان الصرفي

منسّق:الخط: ١٦ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة

مزايا الميزان

استعمل الميزان الصرفي أكثر الحروف مناسبة لكل كلمة يُراد وزنها ، وهي حروف (ف ــ ع ــ ل) لأنه تركيب مشترك يعم الأحداث جميعاً في الأفعال والأسماء المتصلة بها ، إذ يصدق على كل حدث أنه فعل[١] ، فضلاً عن أن مادة (ف ــ ع ــ ل) تشتمل على أنواع

منسّق:مرتفع

المخارج المختلفة ، فالفاء من الشفة والعين من الحلق واللام من اللسان[٢] ، على وفق تصنيف سيبويه[٣] .

وقد حفظ الميزان الصرفي الأقيسة المستعملة في كلام العرب ، وميّز الأبنية المستعملة من غير المستعملة ، واطّرح كثيراً من الأبنية ، بعد أن بين غرابتها وخروجها عن مألوف الاستعمال العربي[٤] .

تجاوز صورة البناء الصوتي من أجل الدلالة

ويبدو أن الميزان الصرفي :

١- يختلف باختلاف الصيغة على الرغم من اتحاد البناء الصوتي نحو (عَضَّ) التي تأتي بصيغتين فيكون لها وزنان ، الأول (فَعَلَ) إذا كانت فعلاً ماضيا ، والثاني (إفْعَلْ) إذا كانت فعل أمر . وكذلك بناء (يَفعلون) من الناقص الواوي نحو (يغزون) و(يدعون) و(يسمون) التي تأتي مرة بوزن (يَفْعون) إذا كانت الواو للجماعة وليست لام الفعل ، أي على صيغة الأفعال الخمسة ، ومرة بوزن (يَفْعُلْنَ) إذا كان الفعل منسوباً للنسوة فالواو لام الفعل وليست للجماعة ، أي على صيغة (يَفْعُلْنَ) .

٢- يختلف في الصيغة الواحدة لاختلاف البناء الصوتي ، كما في صيغة فعل الأمر من (ضرب) (إضْرِبْ) فهي على وزن (إفْعِلْ) ، ومن (نصر) (أُنْصُرْ) على وزن (أُفْعُلْ) ، ومن (فتح) (إفْتَحْ) على وزن (إفْعَلْ) ، ومن (وقى) (ق) على وزن (ع) ، أي أنه جاء من صيغة (إفْعَلْ) أوزان (إفْعَلْ) و(إفْعِلْ) و(أُفْعُلْ) و(ع) .

ويظهر من هذا أنهم اختاروا في بعض الأحيان تجاوز الصورة النهائية للبناء الصوتي التي آلت إليها الكلمة من أجل ربط الوزن بدلالة الكلمة ربطاً وثيقاً ، ولعل ذلك الحرص على ربط المبنى بالمعنى ؛ جعل وزن بعض الكلمات شيئاً تصورياً بعيداً كل البعد عن نطق الكلمة وبنائها الصوتي ، فالوزن الصوتي لـ(عضّ) هو (فَعْلَ) لكنه جُعل في الميزان (فَعَلَ) إذا كان فعلاً ماضياً مسايرةً لأمثاله مما ليس فيها إدغام ، وجُعل (إفْعَلْ) إذا كان فعل أمر بزيادة حرف على الوزن مسايرة لأمثاله كذلك . وهكذا كان الميزان الصرفي حريصاً على عمومية

(١) ينظر الممتع ٣١٠/١-٣١١ وشرح الشافية لرضي الدين ١٢/١-١٣ وشرح الشافية لركن الدين ١٧٤/١

(٢) ينظر دروس التصريف ٣٠ وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٨٨

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٤٣٣/٤ (٤) ينظر مثلاً الممتع ٥٨/١ و٥٩ و ٢٢٩ و٢٥٦ و٢٦١ و٢٧٨ و٢٨٩ و٢٩٧

منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:مرتفع
منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق
منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق
منسّق:الخط: ١٤ نقطة
منسّق:الخط: ١٤ نقطة
منسّق: المسافة البادئة: قبل: 0 سم، مسافة قبل: 0 نقطة، الحدود: أسفل: (خط متصل فردي، تلقائي، 57.0 نقطة عرض الخط)، علامات الجدولة: ليس عند 61 سم
منسّق:الخط: ١٦ نقطة، خط اللغة العربية وغيرها: ١٦ نقطة

الأبواب واطراد الأوزان ، فاعتمد في طلبه الاطراد على دلالة صيغة البناء أكثر من اعتماده على البناء نفسه وتكوينه الصوتي . وعليه يمكن أن نفهم الوزن الصرفي على أنه مزيج من المبنى الصوتي والدلالة المعنوية للصيغة المقصودة ، فيكون في الوزن ذاته دلالة على معنى الصيغة وبالعكس أي في معنى الصيغة دلالة على الوزن .

الوزن

المبنى الصوتي ـــــــــــــــــــــــــــ المعنى

دلالة

دال ـــــــــــــــــــــــــــ مدلول

منسّق:الخط: غامق، خط اللغة العربية وغيرها: غامق

الإعلال والقلب في الميزان

ويلاحظ على الميزان الصرفي أنه ينظر إلى ظاهرتي الإعلال والقلب نظرة مزدوجة ، ففي الإعلال لايراعي القلب إذا حصل وحده في الكلمة ، ويراعيه إذا حصل مع النقل ، ويراعي النقل وحده ، والحذف وحده كذلك . فيزن ماحصل فيه إعلال بالقلب على صورته الأخيرة بعد الإعلال ، فوزن (قال)و (صال) و (باع)و(بان) (فَعَلَ) على الرغم من أن أصل الألف في (قال)و (صال) واو وفي (باع) (بان) ياء . ويزن (استقام) و(استبان) على (إسْتَفْعَلَ) على الرغم من أن أصلهما (استقوَمَ) و(استبيَنَ) كذلك . فلا يراعي القلب لأن الوزن هنا في الإعلال بالقلب هو الصورة الأخيرة للبناء الذي آلت إليه الكلمة .

وعلى هذا كان من المفترض أن يكون ما حصل فيه إعلال بالنقل أو بالنقل والقلب معاً أن يوزن على صورته الأخيرة بعد الأعلال أيضاً ، ولكن الميزان الصرفي جاء في هاتين الحالتين على ما كانت عليه الكلمة قبل الأعلال ، فوزن (يصونُ) و(يقومُ) من المُعل بالنقل هو (يَفْعُلُ) ووزن (يبينُ) و(يميلُ) هو (يَفْعِلُ) ، وكان من الاتساق مع المعل بالقلب أن يكون وزن هذه الأفعال على غير ذلك ، فإذا اعتبرنا الواو والياء صورة من صور الألف في (قال)و(باع) مثلاً التي وزنت على (فَعَلَ) فإنه يجب أن يكون وزن (يصونُ) و(يقومُ) هو (يَفُعْلُ) ووزن (يبينُ) و(يميلُ) هو (يَفِعْلُ) ، إذا لم نقل : وزنها هو (يَفولُ) و(يَفيلُ) .ووزن

(يخافُ) و(يهابُ) من المعل بالنقل والقلب هو (يَفْعَلُ) على أصلهما (يَخْوَفُ) و(يَهْيَبُ) وكان من المفترض أن يكون على (يَفَعْلُ) إن لم يكن على (يَفالُ) موازنة بوزن المعل بالقلب . وقد تجاوز الميزان الصرفي هنا الصورة الأخيرة لأبنية هذه الكلمات التي طالما أراد بيانها ؛ من أجل فكرة العموم والاطراد لأنه يزن بموازاة الصحيح والأصل ولايفرع فأجرى المعتل مجرى الصحيح لهذا الغرض .

وفي الإعلال بالحذف يراعي المحذوف فيقال في وزن (عِدْ) و(صِلْ) و(صِفْ) وأمثالها (عِلْ) ، فأسقطت فاء الوزن لسقوط الواو من أول هذه الأفعال ، وفي (عِدة) و(صِلة) و(زِنة) وأمثالها (عِلَة) لسقوط الواو من أوائلها ، وفي (يَجِدْ) و(يَزِنْ) و(يَصِلْ) وأمثالها (يَعِلْ) لسقوط الواو منها كذلك . واتفق القدماء على مراعاة الحذف إذا اجتمع مع النقل فيوزن مثل (مَقول) و(مَبيع) على صورتهما الأخيرة بعد الإعلال ، لكنهم اختلفوا في الوزن ، تبعاً للاختلاف في المحذوف ، فوزن (مَقول) (مَفُعْل) و(مَبيع) (مَفِعْل) عند الخليل وسيبويه لأن أصلهما (مَقوول) و(مَبيوع) ، وحُذفت الواو الثانية وهي واو المعنى أو واو الصيغة لأنها حرف زائد أولى بالحذف . ووزنهما عند الأخفش (مَفول) لأن المحذوف هو عين الكلمة لا واو الصيغة . ورجح المازني وابن جني رأي الأخفش[1] .

وتعامل الميزان الصرفي مع القلب بطريقة متناقضة (مزدوجة) كذلك فراعى القلب

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٣٤٨/٤ والمنصف ٢٤٨-٢٥١ وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٩٢-٩٣ و١١٦-١٢٠

المكاني ولم يراع القلب في الإعلال إذا حصل وحده كما ذكرنا . فكان للكلمة التي حصل فيها قلب مكاني وزن مبني على ما حصل لحروف أصولها من تقديم وتأخير وهو غير وزن الأصل الذي انقلبت عنه ، فوزن الأصل (نأى – ينأى) هو (فَعَلَ – يَفْعَلُ) ووزن (ناءَ – يناءُ) المقلوب عن الأصل هو (فَلَعَ – يَفْلَعُ) بناءً على التقديم والتأخير الذي حصل في حروف الأصل .

ولم نر من سبب يقتضي وزن المقلوب بحسبما يُفترض أنه حصل له من تغير إلاّ بيان طريقة التغير المفترض وحسب . فالأكثر تصرفاً أو اشتقاقاً أو استعمالاً في رأيهم هو أصل للآخر فـ(يئس) أَصل و(أيس) مقلوب عنه ؛ لأن المصدر (اليأس واليآسة) من (يئسَ) وليس من (أيسَ) ، فضلاً عن أن تصحيح (أيسَ) مع موجب إعلالها دليل على أنها مقلوبة عن

(يئسَ) . و(راءَ) مقلوب عن (رأى) لأن (رأى) أكثر استعمالاً . وهناك دليلان آخران يتعلقان بترك القلب ، أحدهما عند الخليل وهو إذا أدّى ترك القلب إلى اجتماع همزتين كما في اسم الفاعل من (جاء) (جائئ) ويتحول إلى (جائي) بوزن (فالِع) ثم (جاءٍ) بوزن (فالٍ) . وثانيهما إذا أدّى ترك القلب إلى منع الصرف بغير علة عند الخليل وسيبويه ، كما في (أشياء) فهي بوزن (لَفْعاء) لأنها ممنوعة من الصرف بغير علة فهي منقلبة إذن عن (شيئاء) بوزن (فَعلاء) غير المصروفة ك(حمراء)[١] .

ومن هذا الفهم للمقلوب أصروا على بيان طريقة القلب في الميزان ، على الرغم من أن أدلة معرفة القلب هذه ليست قطعية في بيان الأصل والمقلوب . وحتى إن كانت قطعية فليس هناك ما يوجب أن تظهر طريقة القلب المزعومة في الوزن ، لأن المقلوب مستعمل كأصله المزعوم كذلك ، فوجب أن يوزن بالطريقة نفسها ، وليس هناك من ضير ألاّ يكون له مصدر أو أن يكون الاشتقاق منه ناقصاً ، شأنه شأن كثير من مواد اللغة . فإذا كان الوزن الصرفي هو الصورة الأخيرة لبناء الكلمة الصوتي ، فلا مسوغ لأن يبيّن الوزن صورة الأصل الذي يُزعم أنه انقلب عنه ، ولاسيما أن هذا الأصل مجرد زعم ، فالكسائي مثلاً يرى (أشياء) أصلاً غير مقلوب[٢] .

(١) ينظر كتاب سيبويه ٤٦٥/٣-٤٦٨ و٣٧٧/٤-٣٨١ والخصائص ٦٩/٢-٨٢ وشرح الشافية لرضي الدين ٢٣/١-٣٢ والإنصاف ٨١٤/٢-٨١٨ وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ١٢١-١٢٦

(٢) ينظر الإنصاف ٨١٤/٢ وشرح الشافية لرضي الدين ٢٩/١

فإذا أريد للأسس التي يستند إليها الميزان أن تكون مطردة ، فلا بد من وزن الكلمات على صورتها الأخيرة ، وإذا أريد البحث عن أصول المقلوبات فبالإمكان إجراء مثل هذا البحث بعيداً عن الوزن الصرفي .

وقد ورد عن عبد القاهر الجرجاني(٤٧١ه) أنه جوّز وزن المُعل بالقلب على الحرف البديل لاعلى أصله فيُقال في وزن (قالَ) (فالَ)[١] ، لكن ليس بين أيدينا كثير مما يمكن أن نعرف منه أساس هذا الرأي وتطبيقاته .

الميزان الصوتي

وقد دعا بعض المحدثين إلى وزن الكلمة على ما هي عليه ، في صورتها النهائية وما تبقى من عناصرها بعد التحولات الصوتية ، التي يمكن أن تكون جرت عليها . وذلك انطلاقاً

من مفاهيم النهج الصوتي الحديث الذي لايُقرّ بالقلب ويرى أصوات المد حركات طويلة لما قبلها من الصوامت ، ويجب أن تكون كذلك في الميزان الصوتي ، (وهذا ما سنبحثه في الفصل الثالث إن شاء الله) .

الميزان المنشود

ويقوم الميزان الصرفي أساساً على فكرة الأصالة والزيادة أو هو تطبيق عملي لهذه الفكرة . وإذا فكرنا في ميزان يراعي اتحاد صورة أصوات المد واللين في الأصلي والزائد فإننا سنصطدم بالفروق الدلالية فينعدم التفريق الدلالي بين الكلمات ، مثلما فعل دعاة النهج الصرفي الصوتي الحديث حينما وزنوا (يدعون) مثلاً في عبارتي (الرجال يدعون) و(النساء يدعون) على (يَفْعون)[٢] ، في حين كان وزن الأولى في الميزان الصرفي (يَفْعون) ؛ لأن الواو للجماعة ، ووزن الثانية (يَفْعُلْنَ) ؛ لأن الواو لام الفعل وليست للجماعة. ولهذا فإن بنا حاجة إلى ميزان :

١- لا يفرق بين الصور المتطابقة للصوت الواحد التي فرّق الميزان الصرفي بينها لا لشيء إلاّ لأجل التمييز بين الأصلي والزائد .

٢- يفرق بين الدلالات كما هو شأن الميزان الصرفي بالفعل .

٣- يبين آخر صورة صوتية لبناء الكلمة ولايهملها من أجل الاطراد .

---

(١) ينظر شرح الشافية لرضي الدين ١٨/١

(٢) ينظر المنهج الصوتي للبنية العربية ٩٣ وأبحاث في أصوات العربية ٥١

ويبدو مثل هذا الميزان صعب المنال لأن تحقيق أي مطلب من المطالب الثلاثة المذكورة يتناقض تماماً مع المطلبين الآخرين . ولهذا لم ير الكوفيون في الميزان الصرفي دلالة التمثيل فذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة ، وحكموا بزيادة ما زاد على الثلاثة ، واختلفوا فيه ، فمنهم من يزنه كوزن البصريين مع اعتقاده بزيادته، ومنهم من يزنه بلفظه فوزن (جعفر) (فَعْلَر) ، ووزن (سَفَرجل) (فَعَلْجَل)، ومنهم من لا يزن من ذلك شيئاً[١] .

ولكي تتحقق كل هذه الأغراض المذكورة لايمكن للميزان إلاّ أن يكون مركباً تصحب الصيغةُ فيه الوزن الصوتي، وربما احتاج الوزن الصوتي فضلاً عن ذكر الصيغة شيئاً من الشرح والإيضاح . وإلى أن يتحقق مثل هذا الميزان المركب لابد

من استعمال الميزان الصرفي الذي وضعه القدماء على علاته فهو أفضل بجميع المقاييس من الميزان الصوتي الذي يدعو إليه كثير من المحدثين (كما سيأتي في الفصل الثالث إن شاء الله) ؛ لأنه يحافظ على جوهر الكلمة الذي يمكن أن يتشكل بمختلف الأبنية (الصور الصوتية) .

(١) ينظر الممتع ٣١٢/١ وهمع الهوامع ٤٥٢/٣

منسّق:الخط: ١٢ نقطة، لون الخط: تلقائي، خط اللغة العربية وغيرها: ١٢ نقطة

الفصل الثاني

مظاهر المنهج الصرفي

المبحث الأول
الافتراض

مسائل غريبة

مما يدعو إلى الاستغراب خوض القدماء في مسائل أطلقوا عليها مسائل التمرين والرياضة ، وهي تمارين تخييلية مصطنعة ، بعضها لايمكن تصور وجوده في اللغة ، كقولهم (لو تخيلنا كلمة جميع حروفها همزات)[١] ، والبعض الآخر من العسر على الناطق بحيث أن العرب لم تتكلم بما هو أخف منها ، ولذا فإن سرد مثل هذه الألفاظ وتقليب وجوهها المفترضة هو مضيعة للوقت ، فضلاً عما فيها من التنفير والتعسير كقول ابن جني (تقول في مثل ثُرتُمٍ من آءةٍ : أُوءٍ .... وأصلها أوْؤُؤٌ)[٢]، وكقوله (لوبنيت من الآءة مثل مطمئن على تمثيل أنه لو جاء كيف كان يكون سبيله لقلت مُؤْوَأْيئ مثل مُعْوَعْيِع ..... فإن خففت الأولى .... فتقول موَّأْيِئ مثل مُوَّعْيِع ..... فإن خففت الثانية أيضاً قلت مُوَّايِئ ..... فإن خففت الآخرة أيضاً في الرفع قلت مُوَّايِؤ ...)[٣] . ويقول أبو حيان الأندلسي (وإذا بنيت من الهمزة مثل أُتْرُجّة قلت : أُأأأأة فتبدل من الهمزتين واواً فتقول : أوأوأة فلو سهلت الثانية المحققة نقلت حركتها إلى الواو فقلت أووأة أو الثالثة المحققة قلت : أوْأوَة أو كليهما قلت : أُوُوَّة)[٤] .

وواضح من هذا وأمثاله[٥] أن الصرفيين يصفون للناطق طريقة نطقه ويضعون احتمالات فيما لو جاءت مثل هذه الألفاظ فكيف يُنطق بها . وفي ذلك خروج عن طبيعة الدرس الصرفي القديم نفسه الذي وُجد ليعلل ما ورد في اللغة ويفسره وما أكثره !! لا أن يضيف إلى متن اللغة ألفاظاً مصطنعة إذا جاءت كيف يمكن أن تكون ؟!

وصف العدم

وغريب أن يوقعوا أنفسهم في مثل هذا التناقض ولاسيما حين يصدر من عقليات علمية

---

(١) المنصف ٦٤٥

(٢) نفسه ٦٤٠

(٣) نفسه ٦٤١

(٤) ارتشاف الضرب ١٣٢/١

(٥) ينظر كذلك الممتع ٧٣٧/٢-٧٦٩ وشرح الشافية لرضي الدين ٢٩٤/٣-٣١١

حصيفة ورصينة مثل سيبويه وابن جني وأبي حيان ورضي الدين ، فتجمع بين المتناقضين ففي المنصف نفسه الذي جاء فيه ابن جني بمسائله المصطنعة المتخيلة هذه ، يقول (وليس لأحد أن يقول : هلاّ جاء في الأمثلة ما لم يجئ ؟ لأن هذا كان يكون باباً غير مدرك وإنما سبيله أن يذكر ما جاء ويُضرب عما لم يجئ فلا يُذكر إلاّ أن يكون امتناعهم عنه لعلة ، لأنك إنما تفسر أحكام لغتهم ، لا ما لم يجئ عنهم ، ولأنك لو ذهبت تذكر أحكام ما لم يجئ لكنت قد شرعت في تفسير ما لم ينطق به عربي . وكان ذلك يكون تخليطاً وهوساً ؛ لأن فيما خرج إلى الوجود شغلاً عما هو باقٍ في العدم إلا ما علته في الامتناع من النطق به قائمة)[١] .

مذاهبهم في المفترضات

ولهم في أمثال هذه المفترضات المتخيلة ثلاثة مذاهب ، أولها مذهب من لم يجوز ذلك ويرى أنها على سبيل فيما لو جاء فكيف يكون حكمه ، والثاني مذهب من يجوز على كل حال ، والثالث مذهب من فرّق بين ما اطرد في كلام العرب وتكلمت بمثله فجوّزه ، وبين ما لم يطرد مثله فلم يجوزه[٢] .

ونقل رضي الدين عن الجرمي (٢٢٥هـ) أنه (لايجوز بناء ما لم تبنه العرب لمعنى كضربٍ ونحوه)[٣] . وكان من الأحرى بهم أن يستفيضوا في إيراد الأمثلة للقواعد المطردة بدلاً من الاكتفاء بالقليل ثم افتراض ألفاظ أخرى غير موجودة لترسيخ تلك القواعد .

مفاخرة ومباهاة

إن بعضاً مما تصوروا إمكان أن يُقال هو أقرب إلى الاستحالة منه إلى الإمكان فلا نستطيع أن نتصور كيف يمكن أن ننطق (أأاوِئُ) وأمثالها من عويص التصريف في درج الكلام . ولعل في اعتراف القدماء بأنها من عويص التصريف ما يخفف شيئاً من نقدنا لهم ، ويدخله في باب المفاخرة والمباهاة بالعلم والمعرفة بقواعد وأصول الصرف ومحاولة لتمثيلها ولو في صور متخيلة عسيرة ، حريٌ بالصرف العربي أن يستغني عنها ، وعن كل ما كان على شاكلة (لو بنيت مثل كذا لكان كذا)[٤] وهو كثير . ومن ذلك ما جرى بين أبي علي الفارسي وجماعة من أصحاب أبي بكر بن الخيّاط حين سأل الفارسي أكبرهم (كيف تبني من

---

(١) المنصف ١٧٦ (٢) ينظر الخصائص ٤٨٧/٢ والممتع ٧٣١/٢-٧٣٢

(٣) شرح الشافية ٢٩٥/٣ (٤) ينظر المنصف ٦٤٠-٦٨٢ و١٨٥ و٣١٢ و٤٠٨ والممتع ٧٣٧/٢-٧٦٩ وشرح الشافية لرضي الدين ٢٩٤/٣- ٣١١ و٦٣/٣ وشرح الشافية لركن الدين ٩٧١/٢-٩٩٤

سفرجل مثل عنكبوت ؟ فقال سَفْرَرُوت) فقال الفارسي (فلما سمعت ذلك قمت في المسجد قائماً وصفقت بين الجماعة : سفرروت ! سفرروت ! فالتفت إليهم أبو بكر فقال : لاأحسن الله جزاءكم ! ولا أكثر في الناس مثلكم !)[١]؛ لأن الصواب في مثل هذا الافتراض (سَفْرَجوت) .

الافتراض والتصريف عند متقدمي القدماء

ويبدو أن هذا كان المفهوم القديم الأول لما سُمي بالتصريف وهو ما نقله سيبويه عن قدامى النحويين فقال (هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة ، وماقيس من المعتل الذي لايتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلاّ نظيره من غير بابه ، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل)[٢] ، أي ما سُمي فيما بعد بمسائل التمرين والرياضة عن طريق تغيير الكلمة حتى تصير على مثال كلمة أخرى على وفق ما يقتضيه القياس ، أي أن يؤخذ من الكلمة المنطوقة المستعملة لفظ غير منطوق على وزن الكلمة المنطوقة ثم يُعمل في هذا اللفظ ما يقتضيه القياس من إعلال وإبدال وإدغام ؛ ولهذا يمكن أن تكون مسائل التمرين أو عويص التصريف هذه عند المتأخرين هي تطبيق للتصريف بالمعنى القديم ، حتى إن خالفهم المتأخرون ، وأصبح التصريف والصرف عندهم بمعنى واحد وهو علم بأبنية الكلمة وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإبدال وإدغام وإمالة ، وما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء في الوقف ، وغير ذلك[٣] .

قواعد الصرف والمفترضات

وتعدى الأمر إعمال ما يقتضيه القياس في الألفاظ غير المستعملة لمجرد التمرين والرياضة إلى إدخال هذه الألفاظ في القواعد الصرفية ، وكأنها جزء من الواقع اللغوي ، يقول رضي الدين (وقولهم لايجمع بين إعلالين في كلمة واحدة فيه نظر ؛ لأنهم يجمعون بين أكثر من إعلالين في كلمة ، وذلك نحو قولهم من أوَيتُ مثل إجرد : إيٌّ ، وذلك ثلاث إعلالات ، كما يتبين في مسائل التمرين)[٤] . فهو يقبل وجود أكثر من إعلال في الكلمة

---

(١) الخصائص ٣٠١/٣ وينظر هامش المحقق

(٢) ٢٤٢/٤

(٣) ينظر شرح الشافية لرضي الدين ٦/١-٧ ودروس التصريف ٧ وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٤

(٤) شرح الشافية ٩٣/٣

الواحدة اعتماداً على لفظ مفترض ولا أحسبه مستعملاً ، وهذا مثال من أمثلة كثيرة غيره يغني التمثيل عن استقصائها .

إن من المؤسف حقاً أن يضع الصرفيون جانباً حقيقة مهمة من حقائق اللغة فلا يأبهون لها وهي أن القواعد لاتصنع اللغة ، بل على العكس من ذلك ، اللغة هي التي تصنع قواعدها، وعلى الصرفي أن يبحث عن هذه القواعد فيما يُقال لا فيما يمكن أن يُقال ، وكان الأولى بالذين صرفوا جهدهم لتقعيد اللغة وتطويع شواردها للدرس أن ينزهوا أقلامهم عن مثل هذا التخيل والافتراض .

وفي هذا السياق يرون أن (عصا) و(دلو) مثلاً تجمعان جمع كثرة على (فُعول) فتنتقلان من (عصوو) إلى (عِصي) ومن (دلوو) إلى (دِلي)[١]. وغريب هذا التمسك بعمومية أوزان الجموع إذا كان هناك جموع هي في حقيقتها على أوزان أخرى . فلم لايكون وزن (عِصي)و(دِلي)و(دمِي) هو(فِعِلّ) بدلاً من افتراض مراحل وتعقيدات لاداعي لها سوى محاولة التعميم ؟!! أي حصر الجموع في أوزان عامة ولو بالقسر والتعنيت ، يقول ابن يعيش بعد ان يفترض (عصو)و(دلو) : (إن الواو الأولى مدة زائدة لم يعتد بها فاصلة فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة وصار في التقدير عصو ودلو فقلبت الواو ياءً على حد قلبها في أدلٍ وأحقٍ ثم اجتمعت هذه الياء المنقلبة عن الواو مع الواو التي قبلها للجمع وهي ساكنة فقلبت الواو ياءً وادغمت في الياء الثانية)[٢] .

إن مثل ذلك الافتراض لمرحلة من القلب في هذه الجموع يصطدم بورود ألفاظ من المفرد مثلها من دون قلب نحو (معزو)و(مدعو) ، فلم يجدوا غير القول إن المفرد أخف من الجمع ، فيقول ابن يعيش (ولو كان مثل عصو ودلو اسماً واحداً لا جمعاً لم يجب فيه القلب لخفته ألا تراك تقول معزو ومدعو وعتو)[٢] .والحق إن اعتبار الجمع أثقل من المفرد والمفرد أخف من الجمع ولا سيما جمع التكسير هو اعتبار افتراضي ، لاقيمة له في الواقع اللغوي فلا نتصور أن هناك من يقرّ بأن (دَلو) أخف من (دِلِي) أو (أبيض) أخف من (بِيض) فضلاً عن أن من الجموع ما لم يُعل على الرغم من إعلال مفرده ، وهذا يدل على أن هذا النوع من الجموع ليس ثقيلاً إلى درجة يحتاج فيها إلى الإعلال على العكس من مفرده ، مثل (صائم)

---

(١) ينظر المنصف ٣٨٢-٣٨٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٥

(٢) شرح المفصل ٣٥/٥

و(قائم) و(نائم) من المفاريد المُعلة ، وجمعها على (صُوّام)و(قُوّام)و(نُوّام) وهي جموع غير معلة[١]، ومدار الإعلال أو علته هو طلب الخفة كما قالوا[٢] .

افتراضات تجر إلى غيرها

وقد يجر الافتراض إلى آخر وثالث وهكذا ؛ لأن إعمال الفكر لتفسير بعض الظواهر الصرفية من دون دليل مساعد يمكن الاعتماد عليه يؤدي إلى اللجوء إلى التخمين والافتراض . ومن ذلك وجود همزة الوصل في عشرة الأسماء المعدودة المخصوصة ، فافترضوا أن الأسماء أقوى من الأفعال وأقعد وأثبت ، لكن الأسماء لاتتقار على حال واحدة ويدخلها الحذف والتصغير والتكسير والترخيم والنسب وهذا ما يقاربها من الفعل ؛ ولهذا اجترأوا على أسماء محصورة فأسكنوا أوائلها وألحقوها همزة الوصل . فالأسماء هنا محمولة على الأفعال ؛ لأن هذه الأسماء سقطت أواخرها لكثرة الاستعمال فأسكنوا أوائلها وألحقوها همزة الوصل لتكون عوضاً مما سقط منها لما أصابها من الوهن[٣] .

وهذه سلسلة افتراضات بدءاً من افتراض سقوط أواخر هذه الأسماء لكثرة الاستعمال ثم افتراض إسكان أوائلها ، وما هي علاقة سقوط الأواخر بإسكان الأوائل ؟! فتلك مفارقة غريبة أن يكون الإسكان عوضاً عن الحذف في الكلمة نفسها . فربما يكون الإتيان بحرف عوضاً عن المحذوف مقبولاً ، لا أن يُسكن حرفٌ عوضاً عن حذف آخر . أمّا إذا كانت همزة الوصل هي العوض عن الحرف المحذوف ، فلم كان إسكان أوائل هذه الأسماء قبل دخول همزة الوصل ؟! وهل يحتاج كل ما سقط إلى تعويض ؟! قد أجابوا على ذلك بالنفي بدليل (يدٍ) و(غدٍ)[٤] . وإذا كان ما بقي على حرفين بعد سقوط آخره يحتاج إلى همزة وصل مثل (ابن) و(اسم) و(است) و(ايم) ، فهل يحتاج (اثنان) و(اثنتان) إلى هذه الهمزة ، وقد جاء بعد المحذوف حرفان هما الألف والنون ؟! ألا يكفيان للتعويض عن حرف محذوف حتى يؤتى بهمزة الوصل ؟! ولاسيما أنه قد استعمل (ثنتان) من دون همزة وصل . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنهم قالوا: من هذه الأسماء العشرة ما لم يُحذف منه شيءٌ وهو (امرؤ)و(امرأة)

---

(١) ينظر المنصف ٢٩١

(٢) ينظر مثلاً شرح الشافية لرضي الدين ٦٦/٣-٦٧

(٣) ينظر المنصف ٨١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٩ وشرح الشافية لرضي الدين ٢٥١/٢-٢٥٢

(٤) ينظر شرح الشافية لرضي الدين ٢٥١/٢-٢٥٢

واختلفوا في لام (ابنم) أهي محذوفة أم لا ؟[١] وهذا ينسف افتراضاتهم المتقدمة من أساسها ، فعادوا إلى الافتراض مرة أخرى ، فافترضوا أن دخول الألف واللام عليهما وكثرة الاستعمال أديا إلى أن تتبع العين حركة اللام وأن كثرة الاستعمال بعد هذا الإتباع أدت إلى إسكان الحرف الأول منهما ومجيء همزة الوصل ، فكأن كثرة الاستعمال كانت في (امرئ) و(امرأة) على مرحلتين[٢] . وقبل كل هذا كان افتراض مشابهة هذه الأسماء للأفعال .

والافتراض في كثير من أحواله نتاج التفكير اللغوي المتأثر بالمنطق الفلسفي فكثيراً ما نرى البحث الصرفي وكأنه إجابات عن أسئلة مفترضة لا وصف لواقع لغوي مستعمل على سبيل فإن قلتَ أو إن قيل كذا فالجواب كذا وهو ما نحته بعض المحدثين فأطلق عليه أسلوب الفنقلة[٣] .

---

(١) ينظر المنصف ٨٧ وشرح الشافية لرضي الدين ٢٥٢/٢

(٢) ينظر المنصف ٨٦-٨٧

(٣) ينظر تطبيقات في المناهج اللغوية ١١٧

المبحث الثاني

التعقيد

الصرف والعَوَص

بلغ علماء العربية ولا سيما الصرفيين منهم غاية ما يمكن من شمولية المنهج في ضبط الألفاظ العربية وطرائق تحولها ، فطلبوا الأبنية حتى حصروها فيما سموه الأبنية المستعملة الواردة في كلام العرب ، بدقة وتفصيل يثير الإعجاب والإجلال ، لكن مما يستوقف الباحث أن يصرح علماء الصرف بأن هذا العلم فيه من العَوَص ما يجعله صعباً وغامضاً ، كثيراً ما ينزلق وارده في مهاوي الخطأ والوهم والتخليط ، ولا تسلم مؤلفاته من كل هذا[١] .

المنهج والتعقيد وصور منه

ولعل من المفروض أن يكون علم الصرف في نظرة أولية أقل علوم اللغة حظاً من الاجتهاد ؛ لأنه يبحث في صيغ الأبنية وطرائق اشتقاقها والقياس على ما يُقاس منها ، وكل ذلك فيما هو وارد عن العرب ومستعمل بالفعل . فلا يحتاج الأمر إلى أكثر من وصف القواعد التي حددتها اللغة للاستعمال . فأين يكون التعقيد الذي تحدثوا عنه ؟؟ أحسب أنه يكمن في منهجهم وأسس وضعهم للقواعد الصرفية وليس في القواعد الصرفية أنفسها . وبعض ذلك يعود إلى شمولية المنهج ، فربط الجزئيات ببعضها ، وإن كان من محاسن المنهج الصرفي إلاّ أنه كثيراً ما كان سبباً في تعقيد يسهل إدراكه . فمن ذلك مثلاً قولهم : جمع (أداوة)و(غباوة)و(شقاوة) على (أداوى)و(غباوى)و(شقاوى)، وليست الواو في الجمع هي واو المفرد ، بل هي بدل من الهمزة التي هي بدل من ألف (أداوة)و(غباوة)و(شقاوة) ؛ لأن المتكلم لما أراد أن تظهر واو المفرد في الجمع أبدل الهمزة التي جاءت في الجمع ياءً فصارت (أدائي) فجرى عليها ما يجري على (خطايا) من التغيير والقلب حتى صارت (أداوى)[٢] .والذي يجري على خطايا وأمثالها طويل يشعر المازني بأنه مستنكر فيقول (فلا تستنكر هذا التفسير وتطويله فإن الباب يدور على هذا)[٣] .

ولكن أليس بالإمكان أن نقول بدلاً من كل التعقيد السابق : جمع هذه الألفاظ يكون

---

(١) ينظر المنصف ٣٢-٣٤ والممتع ٢٩/١ ومقدمة في أصول التصريف لابن بابشاذ ٢٦

(٢) ينظر المنصف ٣٣٤-٣٣٥

(٣) نفسه ٣٢٧ وللمزيد عن مراحل جمع خطيئة على خطايا وأمثالها ينظر مبحث ضعف الاستدلال في الفصل الثالث

بتغيير تاء التأنيث إلى ألف تفيد الجمع والتأنيث معاً - فالجمع يُكسب الاسم تأنيثاً كما قالوا هم أنفسهم[١]- مع بقاء بناء المفرد على حاله ، أي (أداوة – أداوى) بتغيير التاء علامة التأنيث إلى ألف التأنيث والجمع فحسب ، دون ربط لهذه الألفاظ بغيرها ؟ .

ومن صور التعقيد كذلك أنهم يجعلون ألف التأنيث المقصورة في مثل (صحرى) تنقلب الى همزة في (صحراء) لأثبات أن الهمزة هي علامة التأنيث وأنها ليست أصلية لأنها لا تثبت في الجمع فلا يُقَال (صحاريء) فهي منقلبة إذن عن ألف (صحرى) وليس عن واو ولاعن ياء [٢] .

إن ذلك تجنب للسهل الواضح وتوجه مباشر الى الصعب الملبس فكيف تكون الألف في (صحرى) علامة التأنيث ثم تكون الهمزة في (صحراء) هي علامة التأنيث والألف نفسها موجودة ؟!. إننا لانريد القول : الألف في (صحراء) هي علامة التأنيث ، والقدماء قد رفضوا هذا وقالوا : إنها صارت مجرد حرف مد ، وإن بقاء الألف وانقلاب الهمزة واواً في الجمع (صحراء – صحراوات) يدل على أن الهمزة هي علامة التأنيث ، لكننا نريد أن نضع اليد على أن الربط بين الصيغ ليس صحيحاً دائماً ف(صحرى) هي (صحرا) ثم جاءت الهمزة . فربما نقبل بأن الهمزة للتأنيث في مقابل الألف المقصورة ، لكن من الصعوبة أن نقبل بأن الهمزة منقلبة عن الألف المقصورة ، والألف نفسها موجودة لم تغير مكانها ، حتى إن تغيرت قيمتها الصوتية ، لكن ربما تركت إفادة التأنيث إلى الهمزة الواردة لاحقاً .

التعقيد والغرابة

ومن الصور التي يقترن فيها التعقيد بالغرابة ما جاء في الممتع عن التاء في (كلتا) بأنها منقلبة عن الواو التي انقلبت عنها ألف (كلا)، وكأن الواو التي انقلبت الفاً في (كلا)، انقلبت مرتين في (كلتا)، مرة تاءً ، وأخرى ألفاً ، وهذه الواو المفترضة محمول عليها الألف حملاً لأن الأكثر في أصل الألف أن تكون واواً، فقال ابن عصفور عن هذه التاء إنها مبدلة (لأنه لا يتصور أن تكون أصلاً لحذفها في كلا ولا زائدة للتأنيث لسكون ما قبلها وهو حرف صحيح ولكونها حشواً ولا زائدة لغير التأنيث لأن التاء لاتُزاد حشواً . فلم يبق إلاّ أن تكون مما

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٥

(٢) ينظر المنصف ١٥٨-١٥٩ وسر صناعة الإعراب ٩٨/١-١٠٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٩١/٥و١٠٧ والممتع ٣٢٩/١-٣٣١ وشرح الشافية لرضي الدين ١٩٤/١

انقلبت عنه ألف (كلا) وهو الواو ، لأن الألف إذا جُهل أصلها حُملت على الواو لأنه الأكثر وأيضاً فإن إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء)[١] .فهو يرفض كل الاحتمالات الواردة في أصل تاء (كلتا) ليقرّ ما لا يُعدّ احتمالاً بل هو شيء أقرب ما يكون إلى الوهم والخيال غير العلمي ؛ لأنه لا يمكن أن نتصور وبأي منطق كان أن تتحول واو إلى ألف وتاء في كلمة واحدة .

تعسف في التعليل بالتشبيه

ومن صور التعقيد التفسير بالتشبيه ، فقد فسروا بقاء الألف على حالها في بعض الأسماء والصفات المزيدة بالألف والنون عند تصغيرها ، نحو (عثمان) علماً على (عُثَيمان) و(عَطشان) صفةً على (عُطَيشان)، وانقلابها ياءً عند تصغير أسماء أخرى نحو (عثمان) إذا كان لفرخ الحبارى على (عُثَيمين) و(سَعدان) لنبت على (سُعَيدان). فكان التفسير عن طريق استيحاء فكرة امتناع اجتماع علامتي تأنيث في الكلمة الواحدة ، وتشبيه الألف التي لاتنقلب ياءً بألف التأنيث ؛ لأن ما فيه ألف التأنيث أو ما يُشبهها لايمكن أن تدخله تاء التأنيث ، والعكس صحيح ، على قاعدة أنه لايجتمع في الاسم علامتا تأنيث ، فيقول رضي الدين (وإنما لم تقلب الألف التي قبل النون الزائدة ياءً تشبيهاً لها بألف حمراء .... فإذا أردت تمييز ما يُقلب ألفه ياءً مما لا تُقلب فاعلم أنهما إذا كانا في علم مرتجل نحو عُثمان وعِمران وسَعدان وغَطَفان وسَلمان ومَروان شابهتاها ، لأن تاء التأنيث لا تلحقهما .... فعلى هذا تقول عُثَيمان وعُمَيران وسُعَيدان وغُطَيفان وسُلَيمان ومُرَيّان ؛ وأمّا عُثمان في فرخ الحبارى على ما قيل وسَعدان في نبت فتصغيرهما عُثَيمين وسُعَيدين)[٢]. والصفة التي لاتحتمل دخول تاء التأنيث عليها مثل (جوعان)و(سكران) في نظر المتشددين تشبه الألف فيها ألف التأنيث كذلك فلا تُقلب ياءً فتصغر على (جُوَيعان)و(سُكَيران).

وعندما يصطدم كل هذا بأن الصفة التي تدخلها تاء التأنيث مثل (عُريان)و(نَدمان) لا تنقلب الألف فيها ياءً عند التصغير وتبقى على حالها فتُصغر على (عُرَيّان)و(نُدَيمان) فينتقض هذا البناء الذي بنوه لم يكن بد من الرجوع إلى التفسير بالتشبيه مرة أخرى على أساس مجرد التشابه في الوصفية (لكونها صفات مثله وإن لحقتها التاء)[٣] .هكذا وبكل

---

(١) الممتع ٣٨٥/١ (٢) شرح الشافية لرضي الدين ١٩٦/١-١٩٧

(٣) نفسه ١٩٧/١

بساطة . ويظهر من هذا أنه وإن كان الشبه من عللهم[١] إلاّ أن ما سبق أقل ما يُقال عنه إنه تعسف في استعماله إن لم يكن خطأ استعماله أصلاً .

وعندما يصطدم هذا الشبه مرة أخرى بما يناقضه نرى نوعاً من التفسيرات الساذجة فيقول رضي الدين عن الألف والنون في (ظَرِبان)و(سَبُعان) :(تُشَبَّه الألف والنون فيها بالألف والنون في باب سكران ، فلا نقلب الألف ياءً ، نحو ظُرَيبان وسُبَيعان في تصغير ظَرِبان وسَبُعان ،وإنما جاز تشبيههما بها هنا في التصغير ولم يجز ذلك في الجمع فلم يقل ظرابان بل ظرابين لتمام بنية التصغير قبل الألف والنون)[٢]. وهكذا كان اكتمال بنية التصغير على (فُعَيل) قبل الألف تعليلاً كافياً عندهم لامتناع قلبه ياءً ، وكأن صيغة (فُعَيل) لم تكتمل قبل ما قُلبت ألفه ياءً نحو(سُلَيطين)و(سُرَيحين). ، وكان تفسير انقلاب الألف ياءً في تكسير (ظَرِبان) على (ظرابين) مثلاً على أن أصلها ألف التأنيث ، وألف التأنيث نفسها تُقلب ياءً في نحو (الدعاوي)و(الحبالي)و(الصحاري) ، فقلب الألف وهي مع النون أولى من قلبها وحدها ، فيقول رضي الدين بعد النص السابق (وإذا جاز لهم لإقامة بنية الجمع الأقصى قلب ألف التأنيث وهي أصل الألف والنون كما في الدعاوَى والفتاوى والحبالَي في المقصورة والصحارَى في الممدودة كما يجيء في باب الجمع فكيف بالألف والنون)[٢].

وعجيبٌ تحول الشبه إلى أصل ، فقد أشبهت ألف (ظرِبان) ألف (سكران) التي شُبهت هي أصلاً بألف التأنيث ؛ لأنها لاتُصغر بالياء ، وبقدرة قادر تحول هذا الشبه إلى أصل ، فصارت ألف (ظرِبان) في التكسير ألف تأنيث انقلبت ياءً مثلما تنقلب في (دعاوي)و(صحاري) .

ومن صور التعقيد في التصغير والتكسير أيضاً ، تعليل حذف الحرف الأخير من أمثال (سفرجل) في التصغير والتكسير بأن ذلك ليصير على أربعة أحرف مثل الفعل الرباعي الأصول ؛ لأن التصغير والتكسير ضرب من التصريف ، والتصريف أولى بالأفعال ؛ لأنها أحق بالزوائد ، وليس هناك فعل خماسي الأصول حتى يُحمل الاسم الخماسي(سفرجل) وأمثاله عليه ، أي أن تحمل الفعل للزيادة يقابل دخول التصغير والتكسير على الاسم الذي هو بعدد حروفه يقول ابن جني (وسألت أبا علي فقلت له : هلاّ حقروا سفرجلاً وكسّروه ولم يحذفوا من آخره شيئاً ؟ فقال : لم يجز ذلك ؛ لأن التحقير والتكسير ضرب من التصرف

(١) ينظر كتاب الاقتراح ١٠٠

(٢) شرح الشافية ١٩٨/١

وأصل التصرف للأفعال ؛ لأنها بالزوائد أحق ، فلما لم يكن لهم فعل خماسي لم يُكسر نحو سفرجل ولا حُقر إلاّ بحذف حرف ليصير إلى باب دَحْرَجَ فيمكن فيه التصريف ، فهذا قول حسن سديد ، وهو تلخيص قول سيبويه)[١] . وهذا منتهى التعقيد . فالأمر لايتعدى الصعوبة والثقل الذي طالما عللوا به في مواضع متفرقة . وهذا الثقل هو الذي يؤدي إلى قلب بعض الحروف في الخماسي ليكون على صيغة (فُعَيعيل) عند التصغير نحو (سِرحان – سُرَيحين)و(عُصفور – عُصَيفير) ، فإذا كان الاسم خماسي الأصول يُحذف منه الحرف الحرف الأخير لأن الخماسي ثقيل أصلاً والتكسير يزيده ثقلاً بإضافة ألف الجمع ولهذا كان تكسير الخماسي مكروهاً في رأي بعض القدماء فيُحذف منه حرف ويُرد إلى الأربعة[٣] .

---

(١) المنصف ٦٢

(٢) ينظر شرح الشافية لرضي الدين ٢٠٢/١

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٥

المبحث الثالث

انعدام الخطة

اختلال الترتيب

من العسير علينا أن نُلم بشتات المنهج الصرفي القديم فنضعه على هيكله الذي أراده له الصرفيون إلاّ بعد جهد كبير وعناء شديد . فلا نكاد نجد خطة واضحة محكمة ومتناسقة بطريقة تربط المقدمات بالنتائج . وقلما يظل البحث محصوراً في موضوع لايتعداه إلى غيره مما يقرب أو يبعد . وقد وسم الصرفيون أنفسهم منهجهم باختلال الترتيب وتداخل التبويب[١] .

وقد نشأ الصرف مسائلَ متفرقة في كتاب سيبويه ، فكان فريداً في كل شيء ، لغتهِ وأسلوبهِ وعرضهِ وأمثلتهِ ومصطلحاته وخطته ؛ لأنه نقطة البدء ، وطبيعيٌ أن يكون فيه شيءٌ من الخلط واختلال الترتيب . وربما كان بعض هذا لأن سيبويه انتقل إلى جوار ربه قبل أن يضع كتابه على صورته الأخيرة التي أرادها له ، وعلى الرغم من هذا الاضطراب فقد جاء الكتاب متكاملاً شاملاً لكل ما ضم النحو والصرف من أبواب ، ولم يُهمل إلاّ ما لا خطر له كما قالوا ، لكنه لم يفصل الصرف من النحو .

ثم جاء المازني بتصريفه ، ولم يُضف كثيراً إلى ما جاء به سيبويه ، وكان عمله أشبه بالتلخيص وإعادة الترتيب لما جاء به سيبويه ، فلا نجد إلاّ خطوطاً عامة من الأبواب تضطرب موضوعاتها اضطراباً مربكاً ، إلاّ أنه فصل الصرف عن النحو وهو أحسن ما فعل.

أمّا ابن جني فكان أحسن ترتيباً وتبويباً ولاسيما في التصريف الملوكي الذي حاول أن يُقرر فيه قواعد الصرف العربي وأصوله[٢] .

وبتقدم الزمن تتجمع الموضوعات لتنضم إلى بعضها منفردة في كتب الصرف أو متداخلة مع الموضوعات الأخرى ، كما في مفصل الزمخشري(٥٣٨ه) وشرحه لابن يعيش مثلاً إلاّ أن سوء الترتيب يظل ملازماً أغلبها ، ففي شرح المفصل لابن يعيش تأتي أبواب

---

(١) ينظر الممتع ٢٢/١

(٢) ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٧-٤٠ و٦٩

جمع التكسير والتأنيث والتصغير والمشتقات قبل أبنية الأسماء والأفعال ومواضع زيادة الحروف ، على الرغم من انبناء الأبواب المتقدمة على فكرة الأصالة والزيادة في الأبواب المتأخرة .

وحاول بعض متأخري القدماء ربط الأسباب بالنتائج كما فعل ابن عصفور في الممتع فجاء بأبنية الأسماء والأفعال قبل حروف الزيادة وأماكن زيادتها ؛ لأن هذه الأبنية من أدلة معرفة الأصلي والزائد كما قال[١] . والغريب أنه بحث بعد ذلك في الميزان الصرفي وحروف الإبدال ولم يأتِ على المشتقات وطرائق اشتقاقها .

ويمكن القول إن الصرف أخذ شكله النهائي على يد ابن الحاجب(٦٤٦ه) الذي هذب مسائله ورتب أبوابه في الشافية، وجاراه ابن مالك في كتبه[٢]، إلاّ أن بعض الاضطراب يشوب ذلك الترتيب كذلك ، فهو يفصل بين الزيادة في الأفعال والزيادة في الأسماء بمباحث كثيرة ، وبين القلب المكاني والإبدال كذلك ، ويذكر أبنية الأسماء وما فيها من زيادة قبل حروف الزيادة بكثير، وغير ذلك .

وقد ابتكر أبو حيان الأندلسي(٧٤٥ه) ترتيباً فريداً لمباحث الصرف ، فابتدأ كتابه ارتشاف الضرب بالكلام عن مخارج الحروف وصفاتها ، ثم صدر المباحث الصرفية بالكلام عن أحكام الكلم العربية حالة الإفراد وقسم هذه الأحكام إلى ثلاثة أنواع سماها أقساماً ، الأول ما يكون لها في أنفسها وهذا بدوره ينقسم إلى قسمين أولهما ما يتعلق بجعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني وينحصر في التصغير والتكسير والمصدر واسمي الزمان والمكان واسمي الفاعل والمفعول والمقصور والممدود ، وقد أخّر هذا القسم عن القسم الآخر وهو فيما يتعلق بتغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام في الكلمة الواحدة . والغريب أنه جعل بين هذين القسمين موضوعات الإمالة وتغليظ اللام وترقيق الراء التي استكمل بها ما كان بدأه من موضوعات صوتية عن مخارج الحروف وصفاتها. والنوع الثاني من أحكام الكلمة المفردة ما يلحقها من أولها وهي همزة الوصل . والنوع الثالث ما يلحق الكلمة من آخرها وخلط فيه الموضوعات الصرفية والنحوية . ثم جاء بأحكام الكلمة حالة التركيب فخلط الموضوعات الصرفية مع

---

(١) ينظر الممتع ٥٩/١

(٢) ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٣٩- ٤٠

النحوية كذلك .

المعاجم ومباحث الصرف

ولم تخلُ معاجم اللغة من البحث الصرفي ، وتفرد المخصص لابن سيده (٤٥٨ه) بعناية شديدة بهذا البحث ، فقد ضم القسم الأول منه وهو القسم الدلالي المعجمي كثيراً من الملاحظات الصرفية الخالصة ، بلغت سبعاً وخمسين ومائتي ملاحظة[١] . واشتمل أغلب القسم الثاني على مباحث صرفية ضمت أمشاجاً من الأبواب وأخلاطاً من الموضوعات غير المترابطة ، على عكس القسم الدلالي المعجمي الأول ، وكأن مباحث الصرف ليست بها حاجة إلى حسن الترتيب والتبويب كشأن مباحث الدلالة والمعنى .

النقل والأمانة العلمية

ولا بد من الإشارة إلى مسألة النقل النصي المباشر في بعض كتب الصرف من بعضها دون إشارة إلى هذا النقل مباشرة أو غير مباشرة . فمن ذلك ما نقله ابن سيده في المخصص من أبواب كاملة عن التكملة لأبي علي الفارسي ابتداءً من أبواب المذكر والمؤنث ، بدأها بقوله قال الفارسي لكنه لم يؤكد هذا النقل بل لم يبيّنه في الأبواب الأخرى التي بلغت خمسة عشر باباً[٢] . وربما كانت إشارته إلى هذا النقل في أول باب فقط نوعاً من إبراء الذمة .

ونقل ابن عصفور كثيراً من كلام ابن جني دون تصريح أو تلميح إلى النقل ، وردّ أقوالاً للمتقدمين كان ابن جني قد ردها من قبل ورفضها وأكثر فيها الكلام ، إلاّ أن ابن عصفور لايذكر إلاّ خلاصة هذا الرد وكأنه لم يطلع على كلام ابن جني كما فعل في رفض رأي المازني وتصحيح رأي الأخفش في اسم التفضيل من (أمّ) إذ قال المازني هو (أيمُّ) وقال الأخفش (أومُّ) وقد فصل ابن جني الكلام في ذلك تفصيلاً[٣] . وطالما نقل ابن عصفور عن ابن جني لكنه لا يذكر ذلك النقل[٤] إلاّ حينما يُخالفه الرأي[٥]، وهذه المخالفة تُظهر التدليس في الموافقة لأنهما من كتاب واحد وهو المنصف . فضلاً عن أنه أخذ عن غيره من كتب ابن جني بالطريقة نفسها[٦] .

---

(١) ينظر ابن سيده آثاره وجهوده في اللغة ١٣٨ (٢) ينظر المخصص ٧٩/١٦- ١٠٨ وكتاب التكملة ٢٩٣- ٣٧٠
(٣) ينظر المنصف ٥٣٦- ٥٤٠ والممتع ٣٦٦/١- ٣٦٧ (٤) ينظر على سبيل المثال نقله لفقرة كاملة بدءاً من الشروى إلى الفتى والفتاء المنصف ٤١١-٤١٢ والممتع ٥٤٣/٢ (٥) ينظر الممتع ٢٦٤/١ و٢٦٦ و٢٧٧ على سبيل المثال
(٦) ينظر الخصائص ١٩٥/٣-١٩٦ والممتع ١٢٨/١

وما ذكرناه عن النقل النصي المباشر من دون إشارة لايعني انعدام الأمانة والاعتراف بالفضل ، فكثيراً ما نجد ذلك في كلامهم ، وأمانة نقل سيبويه عن الخليل لاتحتاج إلى تمثيل . وقد فعل ابن جني أكثر من مجرد أمانة النقل ، فكان يُبيّن إن كان نقله عن أبي علي الفارسي باللفظ أم بالمعنى ، فبعد أن يُطنب في شرحه وتفسيره لحروف المعجم مثلاً فيما يُقارب سبع الصفحات يقول (وهذا كله رأي أبي علي وعنه أخذته وقد أتيت في هذا الفصل من الاشتقاق وغيره بما هو معاني قوله وإن خالفت لفظه وهو الصواب)[١] .

الأمثلة الصرفية

والحديث عن انعدام الخطة يجرنا إلى الحديث عن جفاف الصرف وانقطاع صلته بالحياة ولغتها المستعملة واكتفائه بالقواعد النظرية المجردة في أغلب الأحيان ، وإن ذُكرت أمثلتها فهي أمثلة مكررة كأنما جيءَ بها على مضض ، ويؤدي الإصرار على تكرارها إلى توهم حدود أقل من الواقع لحجم اللغة ، وربما يستقر في الظن أنه ليس في متن اللغة من أبواب بعينها إلاّ هذه الأمثلة الصرفية المحدودة ، فتبدو القواعد الصرفية وكأنها مقصورة على هذه المثلة لاتتعداها إلى غيرها .

اللغة الصرفية

وتنوعت اللغة المستعملة في الصرف ، فلسيبويه لغته الخاصة التي تنصع بكل وضوح أحياناً ، وتزدحم بالدلالات والإشارات والأحكام باختصار شديد أحياناً أخرى ، مع التواء وغموض يستدعي التدقيق وإمعان الفكر في أحيان ثالثة . وهناك لغة المتون وما فيها من كزازة وإيجاز[٢] كشافية ابن الحاجب ومفصل الزمخشري الذي يقول عنه ابن يعيش (انه مشتمل على ضروب منها لفظ أغربت عبارته فأشكل ، ولفظ تتجاذبه معان فهو مجمل ، ومنها ما هو بادٍ للأفهام إلاّ أنه خال من الدليل مهمل)[٣] . وهناك اللغة التي تجمع بلاغة العبارة وحسن تصريف الكلام والإبانة عن المعاني بأحسن وجوه الأداء[٤] مع شيء من التجريد الفلسفي كلغة ابن جني . ولايخلو التأليف الصرفي من اللغة الواضحة السهلة المباشرة مع الإيجاز والإفهام كلغة النظّام .

---

(١) سر صناعة الإعراب ٥٣/١ (٢) ينظر اللغة والنحو بين القديم والحديث ٢١٥ وسيبويه إمام النحاة ١٥٥-١٥٦ والمدارس النحوية د.خديجة الحديثي ١٠٨- ١٠٩

(٣) شرح المفصل ٢/١ (٤) ينظر الخصائص مقدمة المحقق ٢٧/١

المبحث الرابع

الخلاف في الآراء والاختلاف في التطبيق الصرفي

الخلاف صفة لازمة للمنهج اللغوي القديم في جميع فروعه ولاسيما نحوه وصرفه . وقد يسوغ لنا أن نقبل بالخلاف في النحو لأنه يتعلق بتركيب الكلام ، وبالأحوال المختلفة للألفاظ وهو أمر ربما لاتتطابق فيه الآراء ووجهات النظر ؛ نظراً لاتساع مادة العربية والطبيعة الاجتهادية لدراستها ، إلاّ أننا لانستطيع فهم الخلاف في الصرف ؛ طالما كان متعلقاً بالأحوال الثابتة للألفاظ التي يُفترض ألاّ يكون فيها خلاف ، ولاسيما حين تخضع للوصف والتقعيد .

اختلاف الدرس البصري عن الكوفي

ويختلف الدرس الصرفي عند البصريين عنه عند الكوفيين – إذا شئنا التعميم – إذ يعتبر الكوفيون باللفظ الشاذ عند البصريين ويبنون عليه من غير اكتراث بقلة أو ندرة مع توسع في الرواية ، وقد جاء في الاقتراح (الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين)[١] . وقد رأينا فيما مرّ إجازتهم تصغير (شيخ) على (شُوَيخ) بناءً على مثال واحد مسموع وهو تصغير (بيضة) على (بُوَيضة) .

أمّا البصريون فلا يعتبرون إلاّ بالشائع المطرد اطراداً يؤهله عندهم للقياس ، واعتصموا بالكثرة وتزمتوا في حدودها ، فلم يجوز سيبويه مثلاً جمع (مَفعول) على (مفاعيل) على الرغم من الأمثلة التي ذكرها فقال(والمفعول نحو مضروب ، تقول : مضروبون . غير أنهم قد قالوا : مكسورٌ ومكاسيرُ ،وملعونٌ وملاعينُ ، ومشئومٌ ومشائيمُ ، ومسلوخةٌ ومساليخُ ، شبهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن .... فأمّا مجرى الكلام الأكثر فأن يُجمع بالواو والنون ، والمؤنث بالتاء)[٢] وقد تبعه في هذا التشدد والتضييق آخرون ، فقال الزمخشري: هو مما (يُستغنى فيها بالتصحيح عن التكسير)[٣]، وقال ابن يعيش: التكسير(شاذ في مفعول)[٤]، وقال رضي الدين(كل ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى)[٥]، وقال الصبان (لايُجمع جمع تكسير نحو

---

(١) ١٢٩ وينظر ١٢٨

(٢) ٦٤١/٣

(٣) شرح المفصل ٦٦/٥

(٤) نفسه ٦٨/٥

(٥) شرح الشافية ١٨٠/٢

مضروب ومكرم ، وشذ ملاعين جمع ملعون)[١].

وظن د. أحمد مختار عمر أن سيبويه قد أباح في هذا جمع التكسير لأن في قوله (مجرى الكلام الأكثر أن يُجمع بالواو والنون) دلالة على أن مجرى الكلام الكثير أن يُجمع جمع تكسير[٢]. وهذا بعيد لسببين أولهما أن الأكثر في مفهوم القدماء هو أكثر من القليل ، وليس أكثر من الكثير ؛ لأنه ليس عندهم وصف لما هو بين القليل والكثير كما مر في مبحث (السماع والقياس)، ولو كان أكثر من الكثير لقال (الأغلب) بدلاً من (الأكثر)، وثانيهما ما ذكرناه من آراء كبار اللغويين الذين ذهبوا موافقين لسيبويه إلى شذوذ جمع (مفعول) جمع تكسير ، ولم يصرح أحد منهم بأن هذا خلاف رأي سيبويه .

وقد أورد انستاس الكرملي عشرات الأمثلة على تكسير (مفعول) على (مَفاعيل) من عصور الفصاحة ؛ ولذلك وافق المجمع المصري على صحة هذا الجمع[٣] .

ومن هذا التشدد أيضاً ما مرّ علينا في مبحث (السماع والقياس) من قولهم بشذوذ الصحيح مع موجب الإعلال ، على الرغم من وجود أكثر من ستين فعلاً ، مما عثرنا عليه فقط .

درجات الاختلاف

وتتفاوت درجات الاختلاف بين ما هو خلاف نظري في التفسير والتعليل ، لايتعلق به شيء من التطبيق الصرفي ، وبين ما هو اختلاف تطبيقي ناتج عن الاختلاف النظري .

فمن الخلاف النظري الخلاف في أصل المشتقات أهو الفعل أم المصدر؟[٤]، والخلاف في أصل الألف المنقلبة عن التنوين في الاسم المقصور حال الوقف في أحواله الثلاث نحو (عصا)و(رحى)و(مسمى) أهي الألف الأصلية في الأحوال الثلاث كما قال المبرد ؟ أم الألف المبدلة من التنوين في الأحوال الثلاث كما قال المازني ؟ أم الألف المبدلة من التنوين في حال النصب ، والألف الأصلية في حالتي الرفع والجر كما قال سيبويه ؟[٥] . ومن هذا الخلاف أيضاً الخلاف في وزن بعض الألفاظ نحو (إنسان)و(أشياء) وغيرها[٦] .

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢١٢/٤ (٢) ينظر العربية الصحيحة ١٠٩-١١٤

(٢) ينظر النحو الوافي ٦٦٦/٤-٦٦٧ (٤) ينظر الإنصاف مسألة ٢٨ ص ٢٣٥/١-٢٤٥

(٥) ينظر شرح الشافية لركن الدين ١١٣/١ (٦) ينظر الإنصاف المسألة ١٧ ص ٨٠٩/٢ والمسألة ١٨ ص ٨١٢/٢ وشرح الشافية لركن الدين ١١١/١-١١٥

أمّا الاختلاف فيما هو نظري أيضاً لكن يتعلق به تفسير لبناء ما ، فمنه الاختلاف بين الخليل ويونس في الزائد من المضعّف ، فمذهب الخليل أن الزائد هو الأول سواء أكان المضعف ثانياً كما في (سُلّم) أو ثالثاً كما في (بَلِزّ) لأن الأول ساكن ويقع موقعاً تكثر فيه أمهات الزوائد وهي الألف والياء والواو ، حيث تأتي زائدة ثانية في مثل (حَومل)و(صَيقل)و(كاهل)، وزائدة ثالثة في نحو (كتاب)و(عجوز)و(قضيب)، والزوائد في هذه الأمثلة ساكنة أيضاً . ومذهب يونس أن الزائد هو الثاني فاللام الثانية في (سُلّم) هي الزائدة لأنها متحركة وتقع موقع الياء من (عِثيَر) والواو من (جَهوَر)، والزاي الثانية من (بَلِزّ) هي الزائدة لأنها تقع موقع الياء من (عِفريَة) والواو من (كَنَهْوَر) وهما متحركتان مثلها[١] . وصوب سيبويه كلا المذهبين فقال (وكلا الوجهين صوابٌ ومذهب)[٢]. وأيد ابن الحاجب مذهب يونس . أمّا ابن عصفور فصحح مذهب الخليل[٣]، واستدل بدليلين أحدهما ما ننقله عنه أنموذجاً لاختلاف التفسير بينه وبين الزجاج كما ذكر فقال (انهم لما صغروا صَمَحْمَحاً قالوا صُمَيْمِح فحذفوا الحاء الأولى ، ولو كانت الأولى هي الأصلية والثانية هي الزائدة لوجب حذف الثانية ، لأنه لايُحذف في التصغير الأصلُ ، ويبقى الزائد . فإن قال قائل : فلعل الذي منع من حذف الحاء الأخيرة ، وإن كانت هي الزائدة ، ما ذكره الزجّاج ، من أنك لو فعلت ذلك لقلت صُمَيْحِم ، ويكون تقديره من الفعل فُعَيْلِع وذلك بناء غير موجود . فالجواب أن هذا القدر ليس بمسوغٍ حذفَ الأصلي وترك الزائد ، لأن البناء الذي يؤدي إليه التصغير عارض لايُعتد به)[٤] .

ويبدو أن كلام ابن عصفور يحمل معه ضعفه ، فكيف يكون التصغير عارضاً لايُعتد به وقد بنى هو وغيره أساس المنهج الصرفي على الأصالة والزيادة ، وجعلوا التصغير ميزاناً ومقياساً لها ؟ !!. والغريب أن يكون إثبات موضع الحرف الزائد عنده أهم من إثبات البناء المستعمل والإصرار على هذا الموضع حتى إن أدى التصغير إلى تقدير بناء غير مستعمل وكأن التصغير ليس من كلام العرب .أما أدعاؤه بأن التصغير عارض لا يعتد به فما أكثر الأعلام التي جاءت على صيغة التصغير وبقيت أعلاماً على مر العصور. وكلام ابن

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٣٢٩/٤ والخصائص ٦١/٢-٦٣ والممتع ٣٠٣/١-٣٠٤ وشرح الشافية لرضي الدين ٢٥٩/١-٢٦٢ و٣٦٥/٢-٣٦٦ (٢) كتاب سيبويه ٣٢٩/٤ (٣) ينظر الممتع ٣٠٣/١-٣٠٤ وشرح الشافية لرضي الدين ٣٦٥/٢-٣٦٦
(٤) الممتع ٣٠٦/١

ابن عصفور وإن كان أنموذجاً للخلاف ، فهو أنموذج للتناقض مع النفس أيضاً .

اختلاف التطبيق

ولعل أشد درجات الخلاف ضرراً الاختلاف فيما يتبع الفكرة الصرفية من تطبيق لفظي ، فمن ذلك ما نقله المازني عن الأخفش في أفعل التفضيل من(أمَّ) على قوله (هذا أوَمُّ من هذا) وفي تصغير (أيمة) على (أوَيِمة) فجعل الهمزة واواً حين تحركت بالفتح . أمّا المازني نفسه فالقياس عنده (هذا أيَمُ من هذا) بإبدال الهمزة ياءً وتصغير (أيمة) على (أيَيِّمَة) ؛ لأن الياء فيها تجري مجرى الياء غير المنقلبة[١] .

والتصغير من أكثر الأبواب الصرفية التي كان فيها اختلاف ، ومنه على سبيل المثال الاختلاف في بقاء همزة الوصل أو حذفها في تصغير الأسماء المبدوءة بها ، فمذهب سيبويه ومن تابعه كالفارسي حذفها لزوال الحاجة إليها بتحريك أول المصغر ، ففي تصغير (ابن واسم وافتقار وانطلاق واشهيباب واعديدان واقعنساس واعلواط واضطراب) يُقال (بُنَي وسُمَي وفُتَيقير ونُطَيليق وشُهَيبيب وعُدَيدين وقُعَيسيس وعُلَيِّيط وضُتَيريب) ومذهب ثعلب إثبات همزة الوصل فيقال في (اضطراب) مثلاً (أُضَيريب) بحذف الطاء لأنها بدل من تاء الافتعال والهمزة تفضل الطاء بالتقدم . أمّا المازني فمنع تصغير ماليس له مثال في الأسماء فيُحذف منه حتى يصير إلى مثال الأسماء فيُقال في (انطلاق)(طُلَيق) وفي (افتقار)(فُقَير)[٢] .

الخلاف العلمي والخلاف اللغوي

ونظراً لهذا السجل الطويل في الخلاف والاختلاف ، فربما يستقر في ذهن قارئ الصرف القديم أن الصرفيين يرتجلون بعض الألفاظ ارتجالاً ، ويضعونها على أساس من آرائهم الشخصية ، لا كما نطقت العرب بالفعل ، فعباراتهم تدل على مثل هذا كقولهم (أقول كذا) أو (القياس عندي أن أقول كذا)[٣] .

وتوقفنا عبارة في الخصائص على حقيقة مهمة ، فقد قال ابن جني (فالخلاف إذاً بين العلماء أعمّ منه بين العرب . وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه ،كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيه ، وكلٌّ ذهب مذهباً ، وإن كان بعضه قوياً ، وبعضه ضعيفاً)[٤] . إذ من المفروض أن يكون الخلاف العلمي أقل من الخلاف اللغوي ،

---

(١) ينظر المنصف ٥٣٤-٥٣٧ (٢) ينظر كتاب سيبويه ٤٣٣/٣-٤٣٥ وكتاب التكملة ٤٩٨ وهمع الهوامع ٣٨٢/٣

(٣) ينظر مثلاً المنصف ٥٣٥-٥٣٧ (٤) ١٦٨/١

ولاسيما فيما اتفقت عليه العرب وورد على وجه واحد .لكن اصطباغ العلوم اللغوية من الوهلة الأولى بالطابع الشخصي والاجتهادي الناتج في جانب منه عن ضعف الاستقراء الذي أدى إلى قياس ما لم يُسمع على ما سُمع لتعميم القواعد ، قد قلب كل الموازين ، فاختُلف فيما اتفقت عليه العرب فضلاً عما اختلفت فيه . فكان الخلاف العلمي أكبر من الخلاف اللغوي ، وهذه قضية تبعث على الأسف مثلما تبعث على العجب .

المبحث الخامس

ازدواجية التعامل مع الصوت

لما كان بحث علم الصرف في أبنية الألفاظ فلايمكن أن يخرج عن حدود الأصوات وحقائقها ؛ لأنه ليس هناك من شيء يتحكم في طريقة بناء الكلمات صيغاً وأبنيةً إلاّ قيم الأصوات وخصائصها ومخارجها وتأثرها ببعضها عند تركبها في الكلمات . وعليه فإن الدراسة الصرفية لا بد أن تقوم على الأسس الصوتية وتعتمد على معطيات الدرس الصوتي، ولهذا قال فيرث (لاوجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات)[١] .

ولم يكن هذا بعيداً عن إدراك الصرفيين العرب منذ النشأة الأولى للصرف ، ابتداءً من كتاب سيبويه ، فقد ذكر مخارج الأصوات وصفاتها المختلفة مقدمةً لموضوع الإدغام ثم قال (وإنما وصفتُ لك حروفَ المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسنُ فيه الإدغام وما يجوز فيه ، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه ، وما تُبدله استثقالاً كما تُدغم ، وما تُخفيه وهو بزنة المتحرك)[٢] . وذهب هنري فليش إلى أن العرب لم يدرسوا علم الأصوات لذاته بل لكي يستطيعوا تفسير الإدغام[٣]وإلى مثل هذا ذهب د.تمام حسان فرأى أن تجويد القرآن الكريم كان هو الدافع الذي أوحى اليهم بدراسة أصوات اللغة العربية والاعتماد عليها في فهم بعض الأمور الصرفية والنحوية[٤]‘لكنه ناقض نفسه حين ادعى أنهم كانوا يبحثون أوان البحث في نصوص مكتوبة وليست منطوقة[٥].

القصور الصوتي في المنهج الصرفي

ولم يأخذ اقتران الدرس الصرفي بالدرس الصوتي مداه المطلوب ولم تكن له النتائج المرجوة . ولعل من أولى درجات القصور في المنهج الصرفي أنه نظر إلى الكلمات بوصفها

---

(١) علم الأصوات د. كمال بشر ٦٠٦

(٢) ٤٣٦/٤

(٣) ينظر بحث التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب مجلة مجمع اللغة العربية ج٢٣لسنة ١٩٦٨ ص ٥٣

(٤) ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية ١٦٠

(٥) ينظر الأصول ٩٧

كلاً متكاملاً ، فإذا جُزئت فإلى الحروف والحركات من دون أي اعتماد على الإيقاع التنفسي الذي سماه المحدثون المقطع . وتشاغل القدماء بمحل الحركة من الحرف[١]، ولم يأبهوا للقيمة الصوتية الناشئة من امتزاجهما بالطريقة التي تتفق مع تأليف الصيغ والأبنية في اللغة، وتعتمد على إيقاع النفَس . وعلى الرغم من أن بعضهم كالفارابي قد عرف المقطع عن طريق اقتران ماسماه غير المصوت بالمصوت فإذا كان المصوت قصيراً فالمقطع قصير وإذا كان طويلاً فالمقطع طويل[٢] . لكنهم زهدوا فيه ولم يُغرهم وتمسكوا بالحرف المتحرك والساكن بديلاً ناسب تعليلاتهم .

وليس يهمنا من التنويه إلى دراسة النسيج المقطعي في العربية التمييز بين النسيج العربي والنسيج الأجنبي لمعرفة الأجنبي من الألفاظ عن طريق المقاطع الممتنعة كما قال بعض المحدثين[٣] ، وإنما إمكان الاستفادة من التقطيع المقطعي في التفسير والتعليل اعتماداً على المنطوق الفعلي . وليس ذلك من قبيل تصور ما هو متقدم على زمانه لأن العلاقة بين الحرف والحركة (موضع يُتحاكم فيه إلى النفس والحس)[٤]، كما قال ابن جني ، والمقطع لايعدو هذه العلاقة بكثير .

أنواع التعامل مع الأصوات

وتعامل اللغويون مع الصوت في التفسير والتعليل الصرفي تعاملاً غريباً ، فقد تجاهلوه تماماً في مواضع ، واعتمدوه مقترناً بالاستعمال في أخرى ، وعللوا به في غيرها . وليس تفسيرهم به بالشيء القليل إذا تتبعناه ، ولعل أشهر أمثلتهم في ذلك ما كان من التعليل بالخفة والثقل والقلب والإبدال في مواضع يصعب حصرها والإحاطة بها ، وقد أرجع ابن حني جميع العلل إلى التخفيف والفرق[٥] .

وقد اقترن التفسير الصوتي في كثير من المواضع بالتوجيه الدلالي ، وكلما كان ذلك ضرورياً ومؤثراً . فكان تجنب الالتباس واختلاط الدلالة فيصلاً في الحكم على بناء الكلمة ،

---

(١) ينظر الخصائص ٣٢١/٢-٣٢٧ وسر صناعة الإعراب ٤٣/١-٤٦ وهمع الهوامع ٧٦/١-٧٧

(٢) ينظركتاب الموسيقى الكبير ١٠٧٦-١٠٧٩

(٣) ينظر الأصوات اللغوية ١٣٤-١٣٧ ومناهج البحث في اللغة ١٤٤

(٤) الخصائص ٣٢٦/٢

(٥) نفسه ١٤٤/١-١٤٥

فمن ذلك على سبيل المثال تصحيح الواو والياء في نحو (الكَرَوان)و(النَّفيان) على الرغم من تحركهما وانفتاح ما قبلهما لأنهما لو قُلبتا ألفين وبعدهما ألف صيغة (فَعَلان) لوجب حذف إحدى الألفين فيصيران (كَران)و(نَفان) فيلتبسان ب(فَعال) مما لامه نون . ومثلهما نحو (رميا)و(غزوا) لو قُلبت لالتبس المفرد بالمثنى فتُرك القلب مخافة الالتباس[١] .ومن ذلك ترك الأخف إلى الأثقل في نحو (الفتوى) بدلاً من (الفتيا) للتفريق بين الاسم والصفة[٢] .

والغريب أن يقرن بعضهم الأثر الصوتي بدرجة الاستعمال كما فعل رضي الدين في واحد من أهم تطبيقات مفهوم الخفة في الصرف العربي ، وهو موضوع الإعلال فيُرجع الإعلال إلى الطلب المطلق للخفة في حروف العلة ولو لم تكن ثقيلة فضلاً عن أن كثرة استعمالها في الكلام تجعل فيها ثقلاً يستوجب التخفيف فيقول (وتغيير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها بحيث لاتحتمل أدنى ثقل ، وأيضاً لكثرتها في الكلام ؛ لأنه إن خلت كلمة من أحدها فخلوها من أبعاضها – أعني الحركات – محال ، وكل كثير مستثقل وإن خف)[٣]. والحق أن هذا القول يستدعي النظر ، فكيف يستقيم منطقياً أن يكون الخفيف ثقيلاً لكثرة استعماله ؟! إذ إن من الطبيعي والمنطقي أن يكثر في الكلام الخفيف المستحب ، فكل كثير خفيف وليس العكس ، فقد تجنبت العرب الغريب والحوشي والمستكره فقل استعماله حتى هُجر ولم يظل منه إلاّ أثرٌ في معاجم اللغة بعد عين ، ولهذا كان أحد شروط فصاحة الكلمة عند البلاغيين خلوصها من الكراهة الناجمة عن الثقل ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن ما ذهب إليه رضي الدين يناقض تماماً فلسفة الممنوع من الصرف ، فقد فسروا ما جاء في اللغة من الأسماء ممنوعاً من الصرف على شبه هذه الأسماء بالأفعال ، والأفعال فرعٌ عن الأسماء من جهتين ، إحداهما معنوية وهي حاجة الفعل إلى الاسم الفاعل دائماً ، واقترانه به واستغناء الاسم عن الفعل في كثير من الأحيان ؛ ولهذا فالاسم أكثر استعمالاً في الكلام وعلى عكس ما قال رضي الدين قال ابن يعيش (وإذا كثر استعماله خف على الألسنة لكثرة تداوله)[٤] . أمّا الجهة الأخرى فهي لفظية وهي كون الفعل فرعاً عن

---

(١) ينظر المنصف ٣٩٢-٣٩٣ والخصائص ١٤٦/١

(٢) ينظر الخصائص ١٣٣/١-١٣٤

(٣) شرح الشافية ٦٨/٣

(٤) شرح المفصل ٥٧/١

الاسم في الاشتقاق ، لكن هذا الأمر خلافي بين البصريين والكوفيين كما هو معروف ، إذ يرى الكوفيون أن الفعل أصل المشتقات ؛ ولذا فإن هذه الجهة لاتتأتى على رأيهم[١]،وعليه لم يبق من فلسفة منع الصرف في العربية موضع إجماع القدماء إلاّ فرعية الفعل عن الاسم من الجهة المعنوية ، ومدارها العلاقة الطردية بين الخفة وكثرة الاستعمال ، فما لم يُشبه الفعل من الأسماء وكثر استعماله فهو خفيف يحتمل التنوين والحركات الثلاث ، وما أشبه الفعل منها يسري عليه ثقل الأفعال فلا يُنون ولا يُجر بالكسرة بل بالفتحة بدلاً عن الكسرة[٢] تخفيفاً له ليضاف في حالة الجر إلى الأسماء المفتوحة الآخر ، والفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب فتناسب في الإعراب الفضلات وهي المفاعيل الخمسة والحال والمستثنى والتمييز ، وهي أكثر من العُمد التي تناسبها الضمة لأنها ثقيلة[٣]. فالكثير إذن خفيف وبالعكس ، والقليل ثقيل وبالعكس كذلك ، وهذا كله على عكس ما قال رضي الدين .

أسباب تجاهل الأثر الصوتي ومظاهره

وكان تجاهل الصرفيين للتفسير الصوتي في كثير من المواطن يعود في أغلبه إلى تحكيم المنطق العقلي في المنطق اللغوي الصوتي ، واعتماد الثاني نتيجة للأول . وقد أدى هذا التجاهل إلى الاضطراب والتناقض وضعف التعليل فضلاً عن الافتراض (وقد جعلنا لكلٍ منها مبحثاً خاصاً). ومن هذا التجاهل مثلاً أن بعضهم يُرجع قياس أداة التعريف (أل) إلى حرف واحد وهو اللام ؛ لأن التعريف نقيض التنكير ، والتنكير على حرف واحد وهو التنوين ، فالتعريف إذن على حرف واحد وهو اللام لأنه يجري مجرى نقيضه . وهكذا أُهمِل الأثر النطقي والتفسير الصوتي المترتب على هذا الزعم وبدلاً منه راح بعضهم يزيد مفهوم إجراء الشيء مجرى نقيضه بياناً عن طريق اشتراك بعض الصفات والأفعال المتناقضة في الوزن نحو (طويل وقصير)و(خفيف وثقيل)و(قائم وقاعد)و(نهضَ وجلسَ)[٤]. وقد قال السيوطي عن إجراء الشيء مجرى نقيضه بأنه غير لازم والاختلاف أولى بالمتناقضات وإذا جاز فشرطه أن يتعذر الحمل على النظير[٥] . وعلى العموم فكلامهم هذا جزء من خلاف

---

(١) ينظر همع الهوامع ٩٤/١

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/١-٥٨

(٣) ينظر همع الهوامع ٨١/١

(٤) ينظر المنصف ٩٤

(٥) ينظر همع الهوامع ٣٠٨/١

بين مذهبين في أداة التعريف أحدهما أنها (أل) بجملتها ، والآخر أنها اللام فقط والهمزة وصل اجتُلبت للابتداء بالساكن ، وفُتحت على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال. ولو تتبعنا ذلك الخلاف الذي لخصه السيوطي في الهمع ونسب القول باللام فقط إلى سيبويه ونقل عن أبي حيان أنه لجميع النحويين إلاّ ابن كيسان[١] فلا نجد فيه ما يمكن أن يرقى إلى دليل صوتي معتبر، وقال أبو حيان عن ذلك الخلاف إنه (لايجدي شيئاً ولا ينبغي أن يُتشاغل به)[٢].

ومن الأمثلة الأخرى على تجاهل التفسير الصوتي ما ذهب إليه ابن جني في تفسير توالي الضمتين في نحو(طُنُب)و(عُنُق)و(حُشُد)و(جُمُد)و(سُهُد) على تشبيهه بتواليهما في الجملة نحو (زيدٌ قائمٌ) لما بين المفرد والجملة من الأشباه والمقاربات التي منها وقوع الجملة موقع المفرد في الصفة والخبر والحال ، واحتياج الجملة إلى الجملة احتياج المفرد إلى المفرد وذلك في الشرط وجزائه والقسم وجوابه ، ووقوع المفرد موقع الجملة في بعض المواضع[٣]. ولا أجد وصفاً لتشبيه ابن جني هنا بين الجملة والمفرد أكثر دقة من أنه أقرب إلى الخيال منه إلى أي شيء آخر .

أمثلة أخرى لتجاهل الأثر الصوتي

ويعطينا أول أمثلة الخلاف في كتاب الإنصاف أنموذجاً لمستوى قلة اهتمامهم بالدليل الصوتي وقلة تعاطيهم مع المؤثرات الصوتية مقارنة بغيرها من الأدلة الأخرى . فينسب أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين أنهم يرون لفظ (اسم) على وزن (إعل) لأنه مشتق من (الوسم) الذي حُذفت منه الواو وعُوض بالهمزة في أوله ، لكن من دون دليل يدل على هذا الحذف سوى أن الاسم وسم على المسمى وعلامة يُعرف بها ،وأورد لهذا قول ثعلب (الاسم سمة توضع على الشيء يُعرف بها)[٤] . وكأن المعنى المحمول على أصل الاشتقاق وتعريف ثعلب يكفيان دليلين معتبرين وحدهما ، وليسا دليلين معضدين للدليل الصوتي . وأمّا قول الأنباري(هذه صناعة لفظية ، فلا بد فيها من مراعاة اللفظ)[٥]، فإن كان حجة له في رد

---

(١) ٣٠٦/١-٣٠٨

(٢) نفسه ٣٠٨/١

(٣) ينظر الخصائص ١٧٧/٣-١٧٩

(٤) الإنصاف المسألة الأولى ٦/١

(٥) نفسه ٨/١

الرأي الكوفي وتصويب الرأي البصري فإنه حجة عليه كذلك ؛ لأنه اعتمد بعضاً من الأدلة الصوتية في الحكم بصواب الرأي البصري ولم يعتمد أي دليل صوتي للكوفيين[١]. ونسب إلى البصريين أن (الاسم) من(السمو) ومنه سميت السماء لعلوها ، والاسم يعلو على المسمى ويدل على ما تحته من المعنى ، وقد حُذفت الواو من أصله (سمو) وعُوض عنها بالهمزة في أوله فصار على وزن (إفع) . أمّا الأدلة التي صوب بها رأي البصريين فهي موضع تعويض الحرف المحذوف ، وصيغة الفعل منه ، وتصغيره ، وتكسيره ، وما ورد فيه من لغات . وإذا صلحت هذه الأدلة للحكم بصواب الرأي البصري ، فإنها تصلح للحكم بصواب الرأي الكوفي كذلك ، إذا كان في الكلمة قلب مكاني[٢] .

وهكذا نرى في طريقة تعامل الأنباري مع الرأي الكوفي صورة من صور الاستخفاف بالدليل الصوتي حين أهمل هذا الدليل تماماً في نقله للرأي الكوفي . وفي نظرة عجلى على أدلة الأنباري في المسائل الصرفية من كتابه الإنصاف رأينا أن الأدلة غير الصوتية تزيد على الأدلة الصوتية بمقدار الضعف تقريباً . وهذه دلالة أخرى على قلة الاهتمام بالدليل الصوتي في الصرف .

المعيار المزدوج

وقد تعامل الصرفيون مع الصوت بمعيار مزدوج ، فتجاهلوه قي كثير من المواطن في حين كان لابد لهم أن يعتمدوه ، وأدخلوا في ضمن مباحث الصرف بعض المباحث الصوتية التي ليس لها علاقة مباشرة بالصرف في الحين نفسه . إذ إن الإمالة وأكثر أنواع الإدغام هي من الأمور الصوتية الخالصة ، ويصعب أن نعزوها إلى المباحث الصرفية في كتاب سيبويه نظراً لتداخل أبوابه وموضوعاته ، وقد أخرجها المازني من الصرف وجعلها مما يخص قراءة القرآن الكريم وتجويده فقال عن التصريف (وإنما هو والإدغام والإمالة فضل من فضول العربية . وأكثر من يُسأل عن الإدغام والإمالة القرّاء للقرآن)[٣] .

ولم يحذ المتأخرون حذو المازني في تشذيب الصرف من المباحث الصوتية الزائدة ، فعادت الإمالة والإدغام وكثير من حالات الإبدال غير الصرفي والقلب كذلك ومخارج

---

(١) تنظر المسألة كاملة ١/٧-١٦

(٢) هذا رأي محقق الإنصاف في هامش ص ١/١٠

(٣) المنصف ٥٥٣ وينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٣١

الحروف (الأصوات) في كتب المتأخرين كمفصل الزمخشري وشافية ابن الحاجب وممتع ابن عصفور وغيرها .

وإذا كانت محاولتهم جمع كل ما يتعلق بموضوع ما تحت عنوان واحد هو الذي أدى إلى جمع ما هو صوتي خالص مع ما هو صوتي صرفي في المباحث الصرفية كما في الإدغام والإبدال والقلب ، فإن اشتمال الصرف على ما هو صوتي خالص لاعلاقة له بالصرف كالإمالة ومخارج الحروف لانستطيع أن نجد له مسوغاً مقبولاً .

المبحث السادس

الفصل القسري بين الصرف والنحو

درج اللغويون على درس الموضوعات النحوية بمعزل عن الصرفية وبالعكس . وقلما نجد تصريحاً بضرورة أن تكون الدراسة متكاملة ومتوازية في أبواب بعينها . ونجد عندهم مفهوماً متداولاً بأن دراسة الصرف ينبغي أن تأتي بعد دراسة النحو لأن الدراسة الصرفية من الصعوبة والعوَص والدقة بمكان يجعل الابتداء بالنحو موطئاً للدخول فيها[١] . لكن هذا الفصل ووضع الحدود لايستقيم دائماً حتى لأغراض الدراسة المحض ، فبعض أبواب النحو كباب الممنوع من الصرف وأبواب إعمال المشتقات لايمكن فهمها فهماً دقيقاً من دون دراسة صرفية أولاً . وقد جعلوا باب الممنوع من الصرف مثلاً مع الأبواب النحوية ، وإن كانت أغلب مسائله في صميم الصرف ، من قبيل علل منع الصرف ، كالعدل والتركيب والتأنيث والعجمة ووزن الفعل . ويمكن اعتبار هذا الباب أنموذجاً للتداخل والارتباط الصرفي النحوي ولتأثير بنية الكلمة على إعرابها ؛ ولهذا كان ينبغي أن يُسبق بدراسة صرفية أولاً ، إذ لايمكن أن يُعرف تأثير هذه العلل على إعراب الكلمة من دون معرفة هذه العلل معرفة دقيقة ؛ لأنها موضوعات صرفية مؤجلة إلى الصرف . ولم تأخذ أبواب إعمال المشتقات حظها من الدراسة المشتركة ، فبقيت رهينة النحو المجرد ، فالخوض في اشتقاقاتها وأنواعها مؤجل إلى الصرف ، مفصول عن النحو ، والخوض في إعمالها مفصول عن الصرف متروك للنحو ، في إصرار على الفصل بينهما بحدود قلما تُتخذ ظِهريا .

إن دراسة الصرف بعد النحو تذهب بالغرض الأساس من دراسة الصرف وهو التوظيف الصرفي في المعنى النحوي[٢]. وإذا كان جزء من هذا التوظيف يمكن إدراكه بالدراسة الصرفية المجردة دون حاجة ماسة إلى قرنها بالدراسة النحوية وذلك في بعض الأبواب الصرفية كأبواب التصغير والنسب وبعض المشتقات كاسم الآلة مثلاً ، فإن الجزء الآخر لابد أن تكون الدراسة فيه مشتركة أو في الأقل أن تسبق الدراسةُ الصرفية الدراسةَ النحوية .

وكان متقدمو اللغويين أكثر إدراكاً لهذا الارتباط والاقتران من لاحقيهم لأن الدراسة

---

(١) ينظر المنصف٣٤ ومقدمة في أصول التصريف لابن بابشاذ ٢٦ والممتع ٣٠-٣١

(٢) ينظر التفكير اللغوي د. كمال بشر ٢٤٣

اللغوية كانت على بساطتها الأولى ، ولم تهتم كثيراً لمسألة التقسيم والتحديد ، فكان الصرف عندهم جزءاً من النحو لأن النحو هو العلم الذي تُعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً أو هو العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى أحكام أجزائه التي ائتلف منها أو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه وإعرابه وغيره[١]. ويمكن أن يُفهم من كل هذا شيء من التكامل الصرفي النحوي عند المتقدمين ، حيث تدل ثنائية البناء الصرفي والتركيب النحوي على مدلول هذا التركيب المؤلف من أجزائه ، ولاسيما في الدراسات القرآنية الأولى كمعاني القرآن للفراء مثلاً .

وتصور بعض المتأخرين علاقة الصرف بالنحو مجرد إكمال لاتكامل ، فقال رضي الدين (واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة)[٢]. فشرحه للشافية لايعطينا غير هذه الصورة .

وجعل أغلب المتأخرين الصرف قسيم النحو لا قسماً منه[٣]. وعلى هذا فإن لكل منهما تعريفاً مستقلاً . فقد أورد السيوطي عن المتأخرين أن (النحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتُعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى فيُتوصل بإحداهما إلى الأخرى) أو هو (صناعة علمية يُعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف ليُعرف الصحيح من الفاسد)[٤]. وهذا وغيره يُفهم منه دلالة النحو على التركيب والتأليف حتى إن اشتملت بعض التعريفات الأخرى عند المتأخرين على العناية بالكلمة المفردة وكان موضوع النحو في الاصطلاح النظر في الكلمات العربية حال الإفراد وحال التركيب[٥]. فإن البحث والنظر الفعلي كان يفصل بينهما بحدود واضحة ، والتصريف عندهم (علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك)[٦] .

---

(١) ينظر الخصائص ٣٤/١ وكتاب الاقتراح ٢٢-٢٣

(٢) شرح الشافية ٦/١

(٣) نفسه ٦/١ هامش المحققين

(٤) كتاب الاقتراح ٢٣-٢٤

(٥) ينظر حاشية الصبان ٤٧/١ وحاشية الخضري ٢١/١

(٦) ينظر همع الهوامع ٤٤٩/٣

إن الفصل بين الصرف والنحو يتعارض وما قاله بعضهم (التصريف واسطة بين اللغة والنحو يتجاذبانه)[١]، فاقتران البحث في أحوال الكلمة المفردة من حيث التبدلات والتغيرات الصوتية التي يُعنى بها الصرف بالبحث في الدلالة المعجمية ، يجعل المعنى المعجمي للأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة التي ينحصر فيها الدرس الصرفي غير مفصول عن صيغها وصورها الصرفية ؛ وعليه فإنه من باب أولى أن يقترن الدرس الصرفي بالدرس النحوي ، ولا سيما في الأبواب التي ذكرناها قبل قليل ، لكي يكون الصرف في موقعه الطبيعي وسطاً بين المعجم والنحو ورابطاً بين الإفراد والتركيب ، فمثلما يجذبه المعجم لمعاني كلماته يجذبه النحو كذلك لمعاني التركيب .

(١) مقدمة في أصول التصريف لابن بابشاذ ٢٧

المبحث السابع

الخلط بين المناهج

قد يساعد اختلاف مناهج دراسة الصرف واعتماد أكثر من منهج في معرفة أصول الكلمات واشتقاقاتها وما طرأ عليها من تغيرات صوتية صرفية ونحو ذلك . فتنوع النظر المنهجي كفيل باستكشاف وجوه الظاهرة اللغوية أو الحقيقة اللغوية إذا كان محسوباً على وفق تخطيط علمي يراعي طبيعة المادة المدروسة وحاجتها إلى أكثر من منهج محدد .

انعدام الخلط المفيد المحسوب

ولاحظنا أن هذا الخلط المفيد المحسوب لم يحصل في أهم المفاهيم الصرفية التي كانت بها حاجة إليه وهو مفهوم الأصالة والزيادة ، فقد كان النظر إلى هذا المفهوم يعتمد المنهج الوصفي القائم على درجة الثبات في الاشتقاق أكثر من اعتماده على القدم التأريخي فما ثبت في الاشتقاق كان أصلياً ، وما لم يثبت كان زائداً حتى إن بدا الأصل هو الجذر القديم ، إلاّ أننا لم نر شيئاً من التتبع التأريخي لهذا الجذر . فضلاً عن أن البصريين كانوا يرون المصدر أصل المشتقات . ومعروف أن بعض صيغ المصادر تشتمل على حروف زائدة ، وقد أحصى السيوطي ثمانية أنواع يزيد فيها المصدر وهو الأصل عما يُشتق منه من ضمن خمسة عشر نوعاً من التغيرات بين المصدر وما يُشتق منه[١] . وعلى هذا تكون الزوائد قديمة أيضاً مثل الأصل . والزائد عندهم يلحق الأصل ويجب أن يكون متأخراً عنه ، فالأصل موجود بالبداهة قبل ما يُزاد عليه .هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المصادر التي تعود إلى جذر واحد تتعدد وتختلف باختلاف الأفعال أو فلنقل باختلاف الزوائد على هذا الجذر مثل (قيام)و(إقامة)و(استقامة) التي تعود إلى الجذر الأصلي (قَوَمَ) . وأمّا قولهم إن للمصادر أصولاً وفروعاً[٢]، فلا يمكنه إلاّ أن يدل على تقدم الأصل زمنياً هنا عن الفرع .

ويدل كل هذا على اضطراب المنهج الصرفي في هذا المفهوم لأنه لم يعتمد المنهج التأريخي مع المنهج الوصفي للوقوف على حقيقة الأصلي والزائد . فكان المنهج الوصفي

---

(١) ينظر المزهر ٢٧٦/١-٢٧٧

(٢) ينظر قول الأنباري في الإنصاف ٢٣٩/١ (والكلام إنما وقع في أصول المصادر لا في فروعها)

الذي يؤول إلى منهج معياري هو المعول عليه .

الخلط غير المفيد

وعلى العكس من انعدام الخلط المفيد بين المناهج أو استبعاده في مسائل معينة ، فقد حصل هذا الخلط في مسائل أخرى لايصلح خلط المناهج فيها للإفادة ، وقد يؤدي إلى نتائج غير صحيحة أو مخطوءة تماماً . ومن ذلك الخلط بين المنهج الوصفي والمنهج التأريخي لتفسير ظاهرة القلب المكاني . فقد اعتمد بعضهم الشيوع وكثرة الاستعمال وكون أكثر التصريف من أحد وجهي المقلوب أدلة على الأصل التأريخي للكلمة وحكماً في تحديد الوجه الأول القديم ، وتقرير انقلاب الوجه الثاني عنه[١] . كما في كون (لعمري) أصلاً و(رعملي) مقلوباً عنه ؛ لأن الأول أكثر استعمالاً ، ومنه (نأى – ينأى) فهي أصل و(ناء- يناء) مقلوب عنه لأن الأول أكثر ، وكما في (شوائع) فهي أكثر تصريفاً من (شواعي) إذ يُقال (شاع يشيع فهو شائع) فهي إذن أصل و(شواعي) مقلوب عنه . ومنه (الوجه)و(الجاه) ف(الوجه) أصل و(الجاه) مقلوب عنه ؛ لأن تصاريف (الوجيه والتوجيه والتوجه ووجّه وتوجّه) راجعة للوجه[٢] .

ولابد من الإشارة إلى أن رضي الدين قد رفض بعض هذا في القلب وقال (كثرة الاستعمال .... لاتدل على كون القليلة الاستعمال مقلوبة)[٣]، لكنه عاد فأقرّ قول ابن الحاجب بأن قلة الاستعمال من أدلة معرفة المبدل فقال (إذا كان لفظان بمعنى واحد ولافرق بينهما لفظاً إلاّ بحرف في أحدهما يمكن أن يكون بدلاً من الحرف الذي في الآخر فإن كان أحدهما أقل استعمالاً من الآخر فذلك الحرف في ذلك الأقل استعمالاً بدل من الحرف الذي في مثل ذلك الموضع من الأكثر استعمالاً)[٤].

رأينا

وهذا التفسير الناتج عن الخلط غير الموفق للمناهج اللغوية لايمكن أن يصمد أمام احتمال

---

(١) ينظر تطبيقات في المناهج اللغوية د. اسماعيل عمايرة ١٢٢-١٢٥

(٢) ينظر الخصائص ٧٠/٢ والممتع ٦١٧/٢-٦١٨ وشرح الشافية لرضي الدين (المتن) ٢١/١ وشرح الشافية لركن الدين ١٨٥/١-١٨٧

(٣) شرح الشافية ٢٤/١

(٤) نفسه ١٩٧/٣-١٩٨

آخر فإن مجرد انتشار الكلمة وشيوعها ليس مسوغاً كافياً ومقنعاً للقول بأنها هي الأصل والوجه الآخر مقلوب عنه ، إذ يظل الاحتمال الآخر وارداً ، وهو أن يكون ما عدوه مقلوباً هو الأصل القديم المهجور ، وما انقلب عنه أي ما عدوه أصلاً هو الذي كُتب له الشيوع .والدليل إذا دخله الاحتمال بطل به الاستدلال[١] كما يُقال . وعليه فلا يمكن القطع بواقع الاستعمال في مسألة تأريخية . وهذا ينطبق أيضاً على اعتبارهم قلة الاستعمال دليلاً على إبدال الحرف في قليل الاستعمال منه في كثيره .

ولعل اشتمال الدراسة التأريخية على قدر من التخمين هو الذي أدى إلى مثل تلك النتائج عندهم ؛ ولهذا نرى بعض الباحثين المعاصرين يطلق مصطلح الاتجاه الفلسفي اللغوي على الاتجاه التأريخي[٢] ؛ لما فيه من تخمين وتصور وافتراض .

---

(١) ينظر كتاب الاقتراح ٥٨

(٢) ينظر اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي د. رياض قاسم ٣٩-٩٢

المبحث الثامن

الغموض وانعدام الدقة في زيادة الإلحاق

مفهوم الإلحاق

نظر الصرفيون إلى بعض أبنية الأسماء والأفعال التي وردت فيها أحرف زائدة على الأصل لاتفيد تغييراً في المعنى غالباً ، فقالوا : هذه الزيادة إمّا أن تكون لإلحاق الثلاثي بالرباعي والخماسي ، أو لإلحاق الرباعي بالخماسي والسداسي وذلك لضرب من التوسع في اللغة(١). فالفعل المزيد للإلحاق يلحق فعلاً آخر في وزنه ويتصرف تصرفه في المصدر والمشتقات الأخرى . والاسم يلحق باسم آخر في وزنه ويتبعه في أحكام التصغير والتكسير والنسب إن لم يكن الملحق به خماسياً(٢) .

وقسموا الإلحاق إلى قسمين : مطرد(قياسي) ، وغير مطرد(سماعي) . فالمطرد في صيغ معينة مثل تكرير اللام في الثلاثي الملحق بالرباعي ، فمن الأفعال نحو (جَلْبَبَ)و(شَمْلَلَ) الملحقين ب(دحرجَ) ، ومن الأسماء نحو (مَهْدَد)و(قَعْدَد) الملحقين ب(جعفر). وفي الرباعي الملحق بالخماسي نحو(قَفَعْدَد)و(سَبَهْلَل) الملحقين ب(سَفَرْجَل) ، وكذلك صيغة (فَعَنْلَل) نحو (عَفَنْجَج) وصيغة (فَعَنْلى) نحو (حَبَنْطى)(٣) . ومن الجدير بالذكر أن سيبويه لم يذكر لهذه الصيغ قياساً(٤) .

أمّا غير المطرد فهو ما كان بالواو والياء والألف نحو (حوقلَ)و(بيطرَ)و(سلقى) من الأفعال ، و(كَوثَر)و(صَيرَف)و(مِعزى) من الأسماء(٥) .

---

(١) ينظر المنصف ٦٣

(٢) ينظر شرح الشافية لرضي الدين ٥٢/١

(٣) ينظر المنصف ٧٠-٧١ ومن الجدير بالذكر أنه جاء في كلام محققي شرح الشافية لرضي الدين في هامش ص ٦٥/١ مانصه (ولكنك إذا رجعت إلى كلام أبي الفتح ابن جني في عدة مواضع من شرحه على تصريف المازني ومن كتابه الخصائص تبين لك أنهم لايعدون من الإلحاق قياساً إلاّ ما كان بتكرير اللام سواء أكان ثلاثي الأصول وأريد إلحاقه بالرباعي أم كان رباعي الأصول وأريد إلحاقه بالخماسي ؛ فليس لك أن تزيد للإلحاق أي حرف ما لم يكن من جنس اللام إلاّ أن تريد التمرين كأن تقول : ابن من خرج على مثال كوثر أو جهور أوبيطر أو عنسل أو نحو ذلك .

(٤) ينظر كتاب سيبويه ٤٢٤/٤-٤٢٦ وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ١١٢ (٥) ينظر المنصف ٦٧-٧١

وكعادتهم في التعمية على استقراء القواعد ولا سيما الصرفية منها ، لم يبينوا لنا مدى الكثرة في الإلحاق المطرد القياسي ، والقلة في الإلحاق غير المطرد وغير القياسي . فأينما بحثنا لا نكاد نجد غير (جلببَ)و(شملَلَ) من نوعه .

إن الموازنة الصوتية المجردة بين ما عدوه قياسياً مطرداً وما عدوه غير قياسي وغير مطرد تظهر لنا أن النتيجة ينبغي أن تكون معكوسة تماماً . صحيحٌ أن للغة منطقها لامنطقنا لكن منطق اللغة لايخرج عن قانون الخفة والثقل إلاّ في أضيق الحدود ، كما بين ذلك القدماء أنفسهم في مواضع كثيرة

صور من التناقض

ومما يدعو إلى الاستغراب أن ابن جني يجعل ميزان الاطراد وعدمه انقضاء الحروف الأصول في الكلمة نحو (جلببَ)و(مهددٍ) فيقول (وينبغي أن تكون الزيادة عند انقضاء حروف الكلمة الأصول ، ولا تجيء الزوائد قبل أن نستوفي ما له من الأصول ؛ لأنه كان يكون حكمك لو فعلت ذلك ، حكم من له دراهم فاحتاج إلى إنفاقها فتركها بحالها لم يعرض لها وذهب يدّانُ غيرها فينفقه)[١]. ومع ذلك يوافق الفارسي في أن أمثال (ضرنبى) مطرد ، والنون جاءت فيه قبل انقضاء حروفه الأصول فيقول (وسألت أبا علي .... فقال : لو اضطر شاعر الآن ، لجاز أن يبني من ضرب اسماً وفعلاً وصفة وما شاء ذلك .... وكذلك كل مطرد من الإلحاق نحو هذا رجلٌ ضرنبى لأن هذا الإلحاق مطرد .... وهذا من طريف ما علقته من أبي علي)[٢].

وفي كلام رضي الدين صورة أخرى للتناقض فيقول (وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع)[٣]، ويقول (ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين زيادة غير مطردة في إفادة معنى ..... ولا نحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهم ، كيف وإن معنى حَوْقَلَ مخالف لمعنى حَقِلَ ، وشَمْلَلَ مخالف لشمل معنى وكذا كَوْثَرٌ ليس بمعنى كثر)[٣] . وهذا التناقض يدعو إلى الاستغراب ، فكيف يُحتاج في كلمة ما إلى زيادة ثم يكون معنى الكلمة مع تلك الزيادة مخالفاً للمعنى

---

(١) المنصف ٧٠

(٢) نفسه ٧١ (٣) شرح الشافية ٥٢

الأصلي الذي زيد عليه لا لشيء إلاّ لأنها ملحقة بكلمة أخرى في وزنها ؟!!

الغموض وتصور القصدية في اللغة

ولم يأبه الصرفيون لاحتمال أن تكون أنصاف الصوائت الملحقة زائدة من أصل الوضع أو بعد الوضع شأنها شأن الحروف الزائدة الأخرى ، لكن ليس على سبيل الإلحاق ، ولا سيما فيما قيل ليس له معنى قبل الإلحاق نحو (زينب) فهي قبل الإلحاق (زنب) لا معنى لها، و(كوكب) قبل الإلحاق في أحد رأيين (ككب) لا معنى لها[١] . فهم قد أبعدوا احتمال أن يكون الملحق من الأسماء والأفعال أصلاً قائماً بنفسه لمجرد تشابه الملحق من الأفعال في المصدر والمشتقات الأخرى مع ما زعموا أنه ملحق به ، وتشابه الملحق من الأسماء مع الملحق به صيغ التصغير والتكسير والنسب ، وكأنهم جعلوا الإلحاق مقصوداً إليه قصداً ، وفي هذا مثلاً يقول النيسابوري النظّام (وإنما حُكم بأن دال قَرْدَد للإلحاق لأنه لا معنى لزيادته إلاّ صيرورته على مثال جعفر)[٢] . وأحسب أن هذا بعيد وأن كلام الصرفيين عن الإلحاق عموماً فيه شيء من الغموض .

وينبغي إعادة النظر في مسألة الأصول والزوائد في الأبنية على وفق منهج تأريخي يتتبع أصول هذه الكلمات لمعرفة علاقة أصوات اللين (أنصاف الصوائت) في هذه الأبنية الملحقة بالأصوات الأخرى ، وهل كانت هذه الأبنية خلواً منها أول الأمر أو أنها دخلتها ابتداءً ؟ أمّا الملحق بطريقة التضعيف فتحوله عن الأصل غير المضعف على سبيل تغير الدلالة غير بعيد .

الإلحاق والتأنيث

وذكر الصرفيون أن بعض الأسماء والأفعال تُزاد بالألف في آخرها للإلحاق ، فقال سيبويه عن زيادة هذه الألف في الأسماء (وتلحقُ رابعةً لا زيادةَ في الحرف غيرها لغير التأنيث فيكون على فَعلى : نحو عَلْقَى وتَتْرَى وأرطى. ولا نعلمه جاء وصفاً إلاّ بالهاء ، قالوا: ناقةٌ حَلْباةٌ رَكْباةٌ)[٣]. ونفهم من قوله (ولانعلمه جاء وصفاً ..... إلى آخره) أنه جعل تأنيث هذه الألفاظ بالتاء دليلاً على أن الألف المقصورة فيها للإلحاق وليست للتأنيث ، وهذا ما ذهب إليه

---

(١) ينظر شرح الشافية لرضي الدين ٥٤/١ وهامش المحققين في الصفحة نفسها . وورد في لسان العرب الزَّنَب السمين

(٢) شرح النظّام ١٩٢

(٣) ٤ /٢٥٥

الصرفيون بعده ، فضلاً عن أن مثل هذه الألفاظ ينصرف فيُنون ولو كانت الألف فيها للتأنيث لما انصرفت[١] .

ولا يستقيم في تنظيرهم أن يجتمع في اللفظ علامتا تأنيث ، فيذكرون أنه يُقال (ناقة حَلباة رَكباة) لأن الألف فيها للإلحاق وليست للتأنيث ، كما فهمنا من عبارة سيبويه ، وكما نصوا على ذلك فقالوا (لا تجتمع في الاسم علامتا تأنيث)[٢]، فلا يُقال (سَكراة)ولا(حُبلاة) لأن الألف في (سَكرى)و(حُبلى) للتأنيث ؛ ولهذا فإن (سِعلاة)و(عِزهاة)و(جَلعباة)و(صَلخداة) الألف في أواخرها للإلحاق . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ذكروا أن ثمة ألفاظاً تأتي الألف فيها مرة للإلحاق وأخرى للتأنيث مثل(عَلقى) من بناء (فَعلى) و(ذِفرى) من بناء (فِعلى)[٣]،وهذا يعود إلى أنهم وجدوا أمثال هذه الألفاظ منونة مرة ، وغير منونة مرة أخرى ، فعدوا الألف في المنونة لغير التأنيث أي للإلحاق ، والألفاظ منها منصرفة ، وعدوها في غير المنونة للتأنيث والألفاظ منها غير منصرفة ؛ لأن التأنيث من علل منع الصرف[٤]، وقالوا إنه قد تمنع ألف الإلحاق في (عَلقى) وأمثالها من الصرف إذا اجتمعت مع العلمية أي إذا صارت علماً مسمى به[٥] .

وإذا كانت (العلقى) تأتي للجمع والمفرد كما قالوا فيمكن أن تكون الألف في الجمع للتأنيث لأن الجمع يُكسب الاسم تأنيثاً[٦]، وفي المفرد للإلحاق ، لكن هذا يناقضه أن العرب قالت (علقاة) للمفرد[٧]، وأمّا (ذِفرى) فلم تأتِ إلاّ بمعنى المفرد[٨] . فكيف تكون الألف فيها مرة للتأنيث وأخرى للإلحاق ؟!! ولهذا رأينا أبا عبيدة (٢١٠هـ) يتعجب من رأي النحويين هنا وادعائهم امتناع اجتماع علامتي تأنيث فيقول(ما رأيت أطرف من أمر النحويين يقولون : إن علامة التأنيث لاتدخل على علامة التأنيث وهم يقولون علقاة)[٩]. وهو ما يعزز عدم قناعتنا

---

(١) ينظر المنصف ٦٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٥ والممتع ٨٨/١

(٢) المنصف ٦٥ وكذلك ١٥٨ وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٥

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٢٥٥/٤ والممتع ٨٨/١

(٤) ينظر الخصائص ٢٧٢/١

(٥) ينظر شرح ابن عقيل ٣٣٤/٢

(٦) ينظر الخصائص ٢٤١/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٥

(٧) ينظر لسان العرب مادة علق ٤٠٦/٦ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٥

(٨) ينظر لسان العرب مادة ذفر ٥١٠/٣

(٩) الخصائص ٢٧٢/١

بموضوع الإلحاق عامة .

الإلحاق والتوسع

وقد حار الصرفيون في نحو ألف (قَبَعْثَرى)و(ضَبَغْطَرى)و(كُمَّثْرى) مما قالوا هو قليل وألفه ليست للإلحاق لأن غاية أصول الكلمة خمسة أحرف ، فليس هناك سداسي الأصول حتى تُلحق به ، وهي ليست للتأنيث لأن هذه الألفاظ تنصرف فتنون فهي إذن لضرب من التوسع بتكثير الكلمة[١]. وقالوا : الإلحاق هو لضرب من التوسع أيضاً (كما مر بنا) .

ويسوغ لنا بناءً على ذلك أن نفهم التوسع بالإلحاق وبغير الإلحاق ، ويمكن لذلك أن يكون الإلحاق توسعاً غير مقصود لجعل بناء ما مثل بناء آخر ، لمّا كان هذا التوسع بالإلحاق وبغيره .

وقد يتبادر إلى الذهن أن الصرفيين حصروا في ضمن باب الإلحاق ما أرادت العرب أن تتوسع فيه فتجعل بناء مثل آخر في حدود الأبنية المنطوقة المستعملة في اللغة ، لكن وجود مثل (قَبعثرى)و(ضَبغطرى)و(كُمثّرى) يمنع مثل هذا الفهم ويجعلنا نميل إلى أن الإلحاق هو لمجرد التوسع، لا لإلحاق بناء ببناء آخر، فهذه الألفاظ لم تُلحق بشيء من وزنها كله أصول وعليه يكون الأمر الطبيعي هو التوسع في اللغة بما سماه الصرفيون الإلحاق وبغيره كذلك .

وأحسب أن هذه الألف الداخلة على (قَبعثرى)و(ضَبغطرى) لها قيمة صوتية تفخيمية تفيد التهويل والتضخيم لمعاني القوة والشدة والطول والغلظة والضخامة وما شاكلها ، فقد ورد في المعاجم أن :(البَلَنْدى) هو الضخم ، و(الدَلَنْطى) السمين من كل شيء ، و(الزِبَعْرى) الضخم مع هَبل ، و(السَرَنْدى) الشديد ، و(الصَلَخْدى) القوي الشديد ، و(الجُحادى) الضخم، و(قَبَعْثرى) الجمل العظيم ، و(ضَبَغْطرى) الشديد والأحمق وكلمة يُفزع بها الصبيان[٢] .

ويبدو أن الصرفيين لم يلحظوا مثل هذه الفائدة في هذه الألف المزيدة فقال ابن عصفور (وإذا أمكن أن تجعل الزيادة لفائدة كان أولى من حملها على التكثير إذ لا فائدة في ذلك)[٣].

---

(١) ينظر المنصف ٧٧ وسر صناعة الإعراب ٣٣٢/٢ والخصائص ٣١٩/١- ٣٢٠ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٥ و١٤٣/٦ والممتع ٢٠٦/١ وشرح الشافية لرضي الدين ٥٢/١

(٢) ينظر المخصص ٨٢/٢ و٧٨ و٨١ و٩٢ و٩٥ ولسان العرب مادة قبعثر ٢٢٧/٧ ومادة ضبغطرى ٤٦٠/٥

(٣) الممتع ٢٠٦/١

فورود الألف وهو صوت المد المفتوح خامساً أو سادساً في نهاية الكلمة ، يعطي مساحة صوتية مناسبة للتعبير عن هذه المعاني لايمكن أن تتوافر في أي صيغة أخرى ؛ ولذلك يبدو أن هذه الألف لم تأت لمجرد المصادفة من أجل التكثير ، بل هي مقصودة لإفادة المعاني المذكورة . وإن موازنة صوتية نطقية يسيرة بين (البَلَندى) و(الضخم) أو بين (الدَلَنطى) و(السمين) أو بين (السَرَندى) و(الشديد) كافية لمعرفة الفرق بين هذه الألفاظ في التعبير عن المعنى بأفضل صورة ، فالكلمات المنتهية بألف المد وما يرافقها من انفتاح جهاز النطق عند النطق بها ، أكثر ملاءمة للمعاني المذكورة ؛ لما تعطيه هذه الألف من إيحاء ودلالة صوتية مناسبة للمعنى المقصود .

ولهذه الألف المتطرفة علاقة مع معاني الكثرة وما يشاكلها تمتد إلى أكثر من صيغة ، وإن عدها الصرفيون أحياناً للتأنيث . وقد علمنا ما بين الجمع والتأنيث من اقتران يمكن أن ينسحب إلى علاقة الارتباط بين الكثرة وما شاكلها وبين الألف المتطرفة . ويمكننا أن نرى في كلام سيبويه دلالة واضحة على هذا المعنى إذ قال في باب ما جاء من المصادر وفيه ألف التأنيث (وأمّا الفِعِّيلى فتجيء على وجهٍ آخر تقول : كان بينهم رِمِّيَّا ، فليس يريد قوله : رمْياً ، ولكنه يريد ما كان بينهم من الترامي وكثرة الرَّمْي ، ولا يكون الرِّمِّيَّا واحداً . وكذلك الحِجِّيزى . وأمّا الحِثِّيثى فكثرة الحثِّ كما أن الرِّمِّيَّا كثرة الرَّمْي ، ولا يكون من واحد . وأمّا الدِّلِّيلى فإنما يُراد به كثرة علمه بالدَّلالة ورسوخه فيها . وكذلك القِتِّيتى ، والهجِّيرى : كثرة الكلام والقول بالشيء . والخِلِّيفى : كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها)[١] .

ولم تأتِ المعاني التي ذكرناها في اللغة بهذه الألفاظ فحسب ، بل جاءت بألفاظ ليست منتهية بالألف ، وقد يكون الناطق العربي قصد التعبير عن أنواع وأشكال ودرجات من هذه المعاني بألفاظ مختلفة ، وإذا كانت كلها مترادفات بمعنى واحد فالدلالة الصوتية ترجح كفة الألفاظ المنتهية بالألف في التعبير عن هذه المعاني . أمّا اندثار هذه الألفاظ أو انحسارها فربما يعود لطولها مقارنة بالكلمات التي صمدت وانتشرت نحو(الضخم)و(الغليظ)و(الشديد).

(١) ٤١/٤

الإلحاق والدلالة

ولعل ما يتبع فكرة الإلحاق عندهم من تعليلات وتطبيقات صرفية ، فضلاً عما سبق هو الذي يستدعي أن نعيد النظر بأصل الفكرة فمن ذلك مثلاً قولهم : (ابياضَضَ) و (اسوادَدَ) و(اشهابَبَ) وأمثالها يُدغم فيه المثلان فتصير (ابياضَّ) و(اسوادَّ) و(اشهابَّ) لأنها ليست ملحقة بشيء ، لكن (اقعَنْسَسَ) لا يُدغم فيه المثلان لأنه ملحق ب(احرَنجَمَ) فلا يتحول إلى (اقعَنَسّ) ، وكذلك (جَلْبَبَ) يمتنع فيه الإدغام فلا يكون (جَلَبَّ) لأنه ملحق ب(دَحرجَ)[١] .

وأزعم أنه يمكن تفسير ذلك بعيداً عن الإلحاق ، فالثقل الواضح في (ابياضضَ) وأمثالها وتتابع الحركات المتشابهة سوّغ اللجوء إلى الإدغام وإسكان أحد المثلين . ولعل هذا الثقل نفسه سوّغ طرح الألف من هذه الأفعال كما قال سيبويه (وقد يُستغنى بافعالَّ عن فَعِلَ وفَعُلَ وذلك نحو ازراقَّ ، واخضارَّ ، واصفارَّ ، واحمارَّ ، واشرابَّ ، وابياضَّ ، واسوادَّ . واسوَدَّ وابيضَّ واخضرَّ واحمرَّ واصفرَّ أكثر في كلامهم ، لأنه كثُر فحذفوه والأصل ذلك)[٢] ونفهم منه أن حذف الألف كان تخفيفاً لكثرة الاستعمال .

أمّا (اقعَنسَسَ) فليس فيها ثقل (ابياضَضَ) ، ففي (ابياضَضَ) خمس حركات تُختزل إلى أربع في (ابياضَّ) ، وفي (اقعنسَسَ) أربع حركات تبقى على حالها لو دخلها الإدغام فصارت (اقعنسَّ) ، هكذا :

ابياضَضَ	ء ـِـ ب | ي ـَـ |ض ـَـ | ض ـَـ	٥ حركات
ابياضَّ	ء ـِـ ب | ي ـَـ ض|ض ـَـ	٤حركات
اقعنسَسَ	ء ـِـ ق| ع ـَـ ن| س ـَـ | س ـَـ	٤ حركات
اقعنسَّ	ء ـِـ ق | ع ـَـ | ن ـَـ س | س ـَـ	٤ حركات كذلك

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فعلى الرغم من أن التضعيف يثقل على ألسنتهم كما يقول سيبويه[٣] ، فإنهم لم يدغموا في (اقعنسسَ) لا لئلا يزول المثال المحتذى والغرض المطلوب كما زعموا[٤]، لأنهم لو أدغموا فقالوا (اقعنسَّ) فلن يختلف في بنائه الصوتي

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٤/٤٢٥-٤٢٦ والمنصف ١٠٢-١٠٦ وشرح الشافية لرضي الدين ١/٥٥ و٦١-٦٤

(٢) ٤/٢٦

(٣) ينظر ٤/٤١٧

(٤) ينظر كتاب سيبويه ٤٢٥/٤ والمنصف ٥٢٥ و١١٠-١١١ والممتع ٢٠٧/١

النطقي عن أمثال (اطمأنَّ)و(اشرأبَّ)و(ادلهمَّ)و(اقشعرَّ) ، فإن قيل إن النون في (اقعنسَّ) - لو أدغمت - زائدة وهي تقابل الهمزة في (اطمأنَّ) والهمزة أصلية فقد قال الصرفيون : هذه الهمزة غير معروفة الأصل وحُكم عليها بالأصالة لأن زيادتها في غير أول الكلمة قليل[١] .

ويبدو أنهم لم يدغموا لأن بناء (اقعنسَسَ) مقصود لذاته لسببٍ دلالي وهو توكيد الامتناع ولا سيما أن الأمر متعلق بالبعير الذي طالما كان سهل الانقياد عند العربي ، فحينما يمتنع عن الانقياد أي (يقعنسسُ) يكون ذلك مخالفاً لعادته المعروفة[٢]. وهذا الأثر الدلالي المقصود في البناء هو الذي أدى أن تكون (جلبَبَ) و(شملَلَ) من دون إدغام ، وليس لإلحاقهما ببناء (دحرج) ، فلا يخفى الاختلاف في الدلالة بين (جلبَ) و(جلبَبَ)[٣]، إذ جاءت الباء الثانية لتفيد معنى مخصوصاً وتؤدي دلالة لا تؤديها الباء المشددة فيما لو أُدغمت لقربها صوتياً من (جلبَ) ، إذ لايكون الاختلاف إلاّ في الحرف الأخير المشدد حيث يأتي الصوتان (الحرفان) الأول والثاني العين والفاء متشابهان في (جلبَ) و(جلبَّ) أمّا الصوت (الحرف) الثالث المشدد فيرتفع اللسان عنه رفعة واحدة على حد تعبير سيبويه في الإدغام[٤]. وإن هذا يختلف عن بناء (جلبَبَ) الذي تكون عينه ساكنة ، فيتغير البناء المقطعي تغيراً كاملاً هكذا :

ج ـَـ | ل ـَـ | ب ـَـ جَلَبَ

ج ـَـ | ل ـَـ ب | ب ـَـ جَلَبَّ فيما لو أدغمت

ج ـَـ ل | ب ـَـ | ب ـَـ جَلْبَبَ

والغريب أن يذهب ابن جني إلى أن تكرير اللام في (اقعنسَسَ) و(اسحنكك) ليس لغرض دلالي بل لمجرد الإلحاق لأن التكرير جاء في الحرف الأخير بطريقة سماها صناعية ، أمّا تضعيف العين في الفعل فهو لغرض دلالي بطريقة سماها معنوية لإفادة التوكيد . وأغرب من هذا أن يقول في الموضع نفسه أن لام الكلمة يمكن أن تتبع عينها في التكرير لقصد المبالغة كما في (دَمَكْمَك)و(صَمَحْمَح)، ويمكن أن تدل اللام وحدها إذا ضُعفت على المبالغة في نحو (عُثُلّ)و(صُمُلّ)و(قُمُدّ)و(حُزُقّ)، فيدل تضعيف اللام عنده على المبالغة أمّا تكرارها

(١) ينظر الممتع ٢٣٠/١

(٢) ينظر لسان العرب مادة قعس ٤٣٨/٧

(٣) نفسه مادة جلب ١٥٩/٢-١٦١

(٤) ينظر كتاب سيبويه ٤/٤١٧-٤١٨

فلا يدل على المبالغة[١]. وفي هذا من التناقض ما لا يخفى .

الإلحاق وتوليد الألفاظ

وبعد هذا فإن دعوة بعض المحدثين إلى فتح باب الإلحاق بإضافة صيغ عرفية جديدة لإدامة حياة اللغة وتطورها[٢]، لا ينافي ما ذهبنا إليه من وجوب إعادة النظر في تفسير ورود بعض الصيغ والأبنية على أساس الإلحاق . فمن الممكن الاستفادة من الإلحاق في التوليد والتطوير ، وتجنبه في التعليل والتفسير .

---

(١) ينظر الخصائص ٢/١٥٥-١٥٦

(٢) ينظر المنهج الصوتي للبنية العربية ٧٤-٧٧ واللغة العربية معناها ومبناها ١٥٣ ومدخل إلى دراسة الصرف العربي ٤١-٤٢

المبحث التاسع

قبول الضرورة الشعرية

تجميل الأخطاء

يلفت انتباهنا قول بعض أصحاب الضرائر (إن الشعر لما كان كلاماً موزوناً يُخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن ويحيله عن طريق الشعر أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام)[١]. وهذا القول لايحتاج معناه إلى توضيح أن إقامة الوزن والقافية ربما يستدعي التضحية بإقامة القواعد الصرفية ، بل واطراحها جانباً وتجاوزها بشتى الطرائق .

ويُلاحظ على كثير من الشعر القديم أن الشعراء كان همهم الأول فيه إقامة الوزن والقافية ، فإذا اضطروا إلى خرق قواعد اللغة فضلاً عن قواعد اللغويين ، خرقوها بدون تردد ، ولعل أوضح مثال على ذلك قول الفرزدق حين خطّأه عبدالله ابن أبي إسحاق الحضرمي في قوله :

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروانَ لم يدع من المالِ إلاّ مُسحتاً أو مُجلفُ

(علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا)[٢]. وهذا ماكان بالفعل ، فالشعراء يقيمون الشكل الشعري في كثير من الأحيان على حساب قواعد الصرف ، وفي أحيان أقل على حساب قواعد النحو ويلتمسون الوجوه الممكنة واللغات واللهجات ، أو يتأول لهم اللغويون ما يُخطئون فيه متعمدين ، فيطعن بعضهم في الرواية ويغيرها ليُجنب الشاعر الخطأ كما كان يفعل المبرد(٢٨٥ه)[٣]، ويبحث بعضهم الآخر عن كل ما يمكن أن يصل إليه التفكير أو يقدح في الذهن من المعاذير المحتملة والمرامي البعيدة والمراكب الصعبة التي أحس بها بعضهم ورأوا أن ذلك يعود إلى إعظام القدماء والتزام نصرتهم[٤].

وكان مسلك اللغويين هذا بناءً على الأساس الذي وضعوه لأنفسهم حين حصروا الفصاحة في بيئة معينة كانت واحدة زمنياً في الشعر والنثر ، واتسعت مكانياً في الشعر عن

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣

(٢) ينظر نزهة الألباء ١٣

(٣) ينظر شرح شواهد الشافية للبغدادي (مطبوع مع شرح الشافية لرضي الدين) ١٨٤/٤-١٨٥

(٤) ينظر الوساطة بين المتنبي وخصومه ٩

النثر ، فكان أغلب الرواية شعراً ، فالاعتراف بأن في هذا الشعر أخطاء يناقض أساس بنائهم، فضلاً عن أنهم نظروا إلى هذا المروي من الشعر والمحكي من النثر بعين التقديس الذي يساوي تقديس القرآن الكريم ، بل يدل مسلكهم في بعض الأحيان على زيادة في الاعتزاز بالمروي والمحكي على حساب القرآن الكريم .

وقد مال اللغويون إلى الاعتماد على الشواهد الشعرية اعتقاداً منهم بأن رواية الشعر أدق من رواية النثر ، وأن حفظ المنظوم وتذكره أيسر من المنثور ، فاحتمال التبديل والتغيير في الشعر أقل منه في النثر . وتوارث المتأخرون تلك الشواهد بالإعظام والإجلال ، وأفردوا لها المؤلفات المستقلة في النسبة والشرح والتحليل والتفسير والتأويل[١].

ومن الأمثلة على تبرير الأخطاء الشعرية وتأويلها أن ابن جني يذكر قول جرير :

فيوماً يُجارينَ الهوى غيرَ ماضيٍ ويوماً تُرى منهن غولُ تغوَّلُ

ويقول(هذا على لغة من يقول هذا ماضيٌ وهو يمضيُ)[٢]. أفكانت هذه لغة تميم قوم الشاعر؟ أم هو نحل الشاعر لغات لايتكلم بها نوعاً من استغلال الفرص لتبرير الخطأ ومجرد تسويغ من ابن جني لايعلم الشاعر عنه شيئاً ؟!!

وفضل العجّاج موسيقى القافية على حركة الإعراب فكسر المرفوع وقال :

أطرباً وأنت قِنَّسْرِي والدهرُ بالإنسانِ دواريّ

فلم يعدم هذا الخطأ من يسوّغه للصواب فقال الأشموني(٩٠٠ه) عن الياء في (دواريّ) : هي (زائدة زيادة عارضة)[٣]، وقال الصبان(١٢٠٦ه) : (قال الدماميني : يُحتمل كون الياء فيه لتأكيد المبالغة كالتاء في علامة)[٣]. وهناك أمثلة لتأويل أخطاء الشعراء فيها من التذاكي والتكلف ما يبعث على الضحر ويُقلي المتتبع في المواصلة[٤]. وفضلاً عن هذا ذهب بعض الباحثين إلى أن الإقواء خطأ نحوي يرتكبه الشاعر حرصاً على القافية ، وأن نقاد الشعر قد وهموا فعكسوا المسألة لتصحيح الإعراب[٥] .

---

(١) ينظر من أسرار اللغة ٣٤٢-٣٤٣

(٢) المنصف ٣٧٤ وفي رواية سيبويه ترى منهن غولاً بالنصب ينظر كتاب سيبويه ٣١٤/٣

(٣) حاشية الصبان ٢٨٥/٤

(٤) ينظر مثلاً الخصائص ٩٥/٣ في نصب المجزوم (لم يقدرَ)

(٥) ينظر فصول في فقه العربية ١٤٣-١٤٥

فإن أعيتهم السبل ولم يجدوا ما يتأولون به لجأوا إلى الضرورة . فقد حفل كتاب سيبويه بالضرورة فجاءت في عشرات المواضع منه ، ولا نغالي إذا قلنا إنه جعل اضطرار الشاعر قاعدة من القواعد اللغوية السائرة ، ومبرراً مقبولاً لكثير من الأخطاء حتى ولو كان ذلك عن طريق قلب الكلمة رأساً على عقب ، مثل قلب (اليوِم) إلى (اليَمي) في قول الشاعر :

مروانُ مروانُ أخو اليوم اليَمِي

قال سيبويه (وإنما أراد اليومُ فاضطُر إلى هذا)[١]. وقد ذكر بعض الباحثين أن للروايات التي أوردها سيبويه في مواضع الضرورة من كتابه روايات أخرى تُخرجها من مجال الضرورة ، ومع ذلك لم يذكر سيبويه شيئاً من تلك الروايات[٢] .

وهكذا أصبحت الضرورة شيئاً سائغاً مقبولاً ، ولا سيما إذا كانت مما سُمي بالضرورة الحسنة ، كصرف الممنوع ، وإسكان المتحرك ، وحذف ياء فعاليل ، ونحو ذلك ، فالشاعر مرخص فيه . وإذا اضطُرّ إلى عدل الأسماء عن وضعها الأصلي بزيادة أو نقصان فلا ضير في ذلك ، حتى وإن كان مما تستوحش منه النفس كما قالوا[٣]. فعلى الرغم من أن التلاعب والتحريف في الأبنية اللغوية وصل إلى درجة لايقبلها الذوق ، فلم يعترض اللغويون عليه ، ولم يتساءلوا عن جدوى إغراق الصرف والنحو بمثل هذه الضرائر ، لا لشيء إلاّ لأنها وردت على لسان شاعر فصيح مقبولة أخطاؤه .

وقد ذهب بعض الباحثين إلى تجميل صورة الضرورة عند القدماء بزعم أن لها حدوداً تنتهي إليها ، بما يسمح به تخفف الشعر من سنن النثر وقوانينه[٤] . ويقوض هذا الرأي أن هذه الحدود هي جميع ما وصل إلينا من أخطاء شعراء عصر الفصاحة ، ولو كان في شعرهم من الأخطاء ما هو أكثر قبحاً من الضرائر القبيحة لدخلت معها ، لكن لحسن الحظ أن الشعراء لم يرفعوا المنصوب أو ينصبوا المرفوع على نطاق واسع ، ولو فعلوا لما عدموا من يدافع عنهم ويسوّغ لهم كما حصل مع العجاج .

وقد شعر ابن جني بأن أكثر الضرائر هي من قبيل الأخطاء الناتجة عن الارتجال ، لكنه

---

(١) ٣٨٠/٤

(٢) ينظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٣٧

(٣) ينظر همع الهوامع ٢٧٣/٣-٢٧٥ والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ٢٠-٢١

(٤) ينظر سيبويه والضرورة الشعرية ٥٠

تابع أستاذه أبا علي الفارسي في جواز متابعة القدماء في ضرائرهم ، بل زاد عليه أن استعمال المولدين للضرورة في الشعر أسهل وهم فيه اعذر[١] .

وصارت الضرورة واقعاً لغوياً ، فجوزها أغلبهم مطلقاً أي إذا كان للشاعر عنها مندوحة أم لا ، وحددها ابن مالك فيما إذا لم يمكن الإتيان بغيرها[٢] . إلاّ أنها ظلت مقياساً لقوة الشعر وشاعرية الشعراء ، فالشاعر المجيد لا يرتكب الضرائر أو يرتكب منها أقل القليل ، وعلى الرغم من ذلك فلم يُنظر إليها على أنها خطأ بل على أنها رخصة تتعارض مع قوة الشاعرية[٢] .

وقد أحس ابن فارس بأن بعض الضرورات أكبر من التأويل والتخريج فقال في أقوال الشعراء :

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنمي

لما جفا إخوانُهُ مصعباً

قفا عند مما تعرفان رُبوعُ

(فكله غلط وخطأ . وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّون الخطأ والغلط فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود)[٣]. لكن ما وصفه بالخطأ والغلط لم يعدم من يُخرجه بوصفه من الضرورات المقبولة[٤]. بل إن سيبويه قد قال عن البيت الأول (أنشدنا من نثق بعربيته

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنمي بما لاقتْ لَبونُ بَني زِيادِ

فجعله حين اضطُرّ مجزوماً من الأصل)[٥]، أي جارياً في الجزم على الأصل بحذف الحركة لا الحرف[٦] .

وقد نلمح عند ابن جني كذلك إحساساً بخطورة ارتكاب الضرائر على أبنية اللغة وصيغها فقال معتذراً عن سيبويه في بعض الأمثلة التي فاتته بأن منها ما (لم يُسمع إلاّ في الشعر ،

---

(١) ينظر الخصائص ٣٢٣/١-٣٢٩

(٢) ينظر همع الهوامع ٢٧٣/٣

(٣) الصاحبي ٤٦٩

(٤) ينظر كتاب سيبويه ٣١٦/٣ وشرح شواهد الشافية ٤٠٧-٤٠٨ والصاحبي هامش المحقق ٤٦٨-٤٦٩

(٥) ٣/٣١٥-٣١٦

(٦) ينظر ما نقله المحقق عن السيرافي في الصفحة نفسها

والشعر موضع اضطرار وموقف اعتذار ، وكثيراً ما يُحرف فيه الكلم عن أبنيته وتُحالُ المُثُلُ عن أوضاع صيغها لأجله)[١]

دخول الضرورة في المنهج الصرفي

وعلى الرغم من ذلك دخلت الضرورة في المنهج الصرفي ، ومن الأمثلة على هذا تقسيم ابن عصفور للقلب على قسمين قسم للضرورة وآخر لغير الضرورة إذ قال (فالمقلوب على قسمين قسم قُلب للضرورة نحو قولهم شواعي في شوائع في الشعر قال :

وكأنّ أولاها كِعابُ مُقامرٍ ضُرِبَت على شُزُنٍ فهنَّ شَواعي

يريد شوائع أي متفرقات . ونحو قول الآخر :

مَروانُ مَروانُ أخو اليَومِ اليَمي

يريد اليَومِ أي الشديد لأنه مشتق من اليَوم لكنه قَلَب .

وقسم قُلب توسعاً من غير ضرورة تدعو إليه ، لكنه لم يطرد عليه فيقاس ، وذلك نحو قولهم لاثٍ وشاكٍ والأصل شائك ولائثَ)[٢]

ولهذا نستغرب من الاستغراق في بحث الشواهد الشعرية ذوات الضرائر في المنهج الصرفي لأنها ببساطة خروج عن قواعد ذلك المنهج . فهي ببحوث الشعر والعروض ألصق وأولى .

الضرورة والصيغة

تعامل المنهج الصرفي مع الأبنية اللغوية المستعملة حتى إن كانت محورة أو محرفة عن صيغها القديمة. لكن الغريب أن بعض الصيغ التي لم ترد منها أبنية إلاّ في الشعر ، ولم تُسمع في النثر جعلت الصرفيين في حيرة من أمر إقرارها صيغاً صرفية ؛ لاحتمال أن يكون البناء الوارد في الشعر محرفاً عن صيغة أخرى من باب الضرورة ، فيقول ابن عصفور في أبنية الخماسي المزيد (وأمّا سَمَرْطول من قوله :

على سَمَرْطولٍ نِيافٍ شَعْشَعِ

فلا يثبت به فَعَلُّولٌ لأنه لم يُسمع قطُّ في نثر . وإنما سُمع في الشعر ، وهم مما يحرّفون في الشعر ، إذا اضطروا إلى ذلك . قال :

(١) الخصائص ١٨٨/٣

(٢) الممتع ٦١٥/٢-٦١٦

بسَبْحَلِ الدَّفَّينِ عَيْسَجورِ

وإنما هو سِبَحْل بمنزلة قِمَطْر فكذلك سَمَرْطول يمكن أن يكون محرفاً من سَمْرَطول كعَضْرَفوط)[١] .

الضرورة والدلالة

ربما كونت دالة الضرورة دلالة جديدة فأخرجت معنى البيت الشعري عن مدلوله المقصود ، قال ابن سيده (ومذهب سيبويه أن كل همزة متحركة إذا كان قبلها فتحة ، جاز قلبها ألفاً في الشعر وإن لم يكن مسموعاً في الكلام ، وكل همزة متحركة وقبلها كسرة يجوز قلبها ياءً في الشعر وإن لم يكن مسموعاً في الكلام)[٢]. والغريب أن ابن سيده نقل هذا القول بعد قليل من باب سماه باب ما يُهمز فيكون له معنى فإذا لم يُهمز كان له معنى آخر[٣] وذكر أمثلة كثيرة منها فيما يخص معنى قول سيبويه (ذرأ اللهُ الخلقَ يذرؤهم – أي خلقهم ، وقد ذَرا الشيء ذَرواً – نَسَفه ، وقد ذرا يذرو أيضاً بغير همز إذا أسرع في عدوه .... وقد نَزَأَ الشيطان بينهم إذا ألقى بينهم الشر ، وقد نزا الدابةُ نَزواً ونُزِاءاً .... وقد هَرَأَه البردُ إذا اشتدَّ عليه حتى كاد يقتله ، وقد هَراه بالهِراوةِ هَرواً وتَهَرّاه إذا ضربه بها .... وقد حَشَأته بسهم – إذا أصبتَ به جَوفه ، وقد حَشا الوِسادة حَشواً .... وقد صَبَأ يَصْبَأ – إذا خرج من دينٍ إلى دينٍ ، وقد صَبا يَصْبو من الصِّبا .... وقد بَكَأت الشاةُ - إذا قلّ لبنُها .... وقد بَكَى يَبْكي .... وقد زَكَأ الرجلُ صاحبَه - إذا عجَّل نَقدَه ، وقد زَكَا الزَّرعُ زَكاءً وكذلك العملُ ، وقد جَأبَ يَجْأبُ جَأباً إذا كسَبَ .... وجابَ يَجوب – إذا خَرَق وقَطَع .... ويُقال قد ابتأرَ فلانٌ عند اللهِ خيراً – إذا ادَّخره ، وقد ابتارَ الرجلُ الناقةَ وبارها – إذا نظر إليها ألاقِحٌ هي أم غيرُ لاقحٍ ، وقد بأرَ فلانٌ بئراً إذا حَفَرها ، وقد بارَ فلانٌ ما عند فلان)[٤]. أي أن كل فعل من الأفعال المذكورة يتغير معناه إذا ألجأت ضرورة الوزن الشاعرَ إلى تخفيف الهمزة أو إبدال الهمزة ألفاً أو ياءً .

إن نتيجة البحث عن الضرائر واستقصائها لاتتعدى الإرباك والإبهام والتفريع العقيم واختلاف وجهات النظر بين اللغويين والتقديرات التي يبنونها على الشواهد ، بل ربما تعدى

---

(١) الممتع ١٦٤/١-١٦٥

(٢) المخصص ١٤/١٤ وينظر كتاب سيبويه ٥٥٣/٣-٥٥٤

(٣) المخصص ٢/١٤

(٤) نفسه١٤ /٣-٦

ذلك إلى وضع الأبيات المشتملة على الضرائر كنوع من المباهاة المزيفة بالعلم والمعرفة . فمن ذلك مثلاً في حذف نون الوقاية من (عن)و(من) قول الشاعر الذي أورده صاحب الضرائر :

أيها السائلُ عنهُ وعني لستُ من قيسٍ ولا قيسُ مني [١]

قال الآلوسي (قال ابن هشام : وفي النفس من هذا البيت شيء لأنا لانعرف له قائلاً ولا نظيراً لاجتماع الحذف في الحرفين . ولذلك نسبه ابن الناظم إلى بعض النحويين ولم ينسبه إلى العرب . وفي التحفة لم يجئ الحذف إلاّ في بيت لايُعرف قائله)[٢]

واختلف البصريون والكوفيون في بعض مسائل الضرائر ، كجواز صرف أفعل التفضيل ، وجواز منع المصروف ، وجواز مد المقصور[٣].

وقال الكوفيون :الضمير في (هو)و(هي) إنما هو الهاء ، أمّا الواو والياء فزائدتان تكثيراً للضمير كراهية أن يبقى على حرف واحد ، واستدلوا على ذلك بأدلة هي كون الواو والياء يُحذفان في التثنية وقول الشاعر :

هل تعرفُ الدارَ على تبراكا دارٌ لسُعدى إذ هِ من هواكا

أمّا البصريون فقالوا : (هو)و(هي) ضميران منفصلان ، والضمير المنفصل لايجوز أن يُبنى على حرف واحد ؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف . وأمّا في التثنية ف(هما) ليس تثنية (هو) أو (هي) وإنما صيغة مرتجلة للتثنية ك(أنتما) وحذف الياء من الضمير (هِ) ضرورة[٤] .

ويبدو أن القول بالضرورة أوقع البصريين في الخطأ . فكيف لا يكون (هما) مثنى ل(هو) و(هي) من ناحية عقلية مجردة ؟!! ومن ناحية أخرى فإن وجود الهاء في أوائل هذه الضمائر كلها يدل على أنها الأصل ، وقول الكوفيين بكون ما بعدها للتكثير لاينافي قول البصريين بأنه لا بد للضمير المنفصل من حرفين ولا يبعد عنه . قال ابن عصفور عن الميم في المضمرات ومن بينها (هما) و(هم) : إنها (علامة على تجاوز الواحد ثم لحقت بعد ذلك الألف علامة على التثنية والواو علامة على الجميع والدليل على زيادتها في ذلك أنه قد تقرر

(١) ضرائر الشعر ١١٣ وفي رواية أخرى عنهم وعني

(٢) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ٦١
(٣) ينظر الإنصاف المسألة٦٩ص٢/٤٨٨-٤٩٣ والمسألة ٧٠ص٢/٤٩٣-٥٢٠ والمسألة١٠٩ص٢/٧٤٥-٧٥٤
(٤) ينظر كتاب سيبويه ١/٢٧ والإنصاف ٢/٦٧٧-٦٨٦ والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ٧٧-٧٩

أن ما قبل الميم اسم إذا لم تُرد به التثنية ولا الجمع)[١].

آراء المحدثين

ذهب بعض الباحثين إلى أن كثرة أبيات الضرورة في الموضع الواحد منعت علماء العربية من حملها على الشذوذ والخروج عن القياس لأنهم بنوا قواعدهم على الكثرة فاعتبروا كل ماجاء في الشعر من قواعد خارجة عن أقيستهم مما لم يرد مثلها في النثر رخصة يسوغها الأسلوب الشعري وما يستدعيه من تخفيف لقيود الالتزام بالوزن والقافية[٢]. ورأى بعضهم أن الضرورة في الشعر تقابل الشذوذ في النثر ، فإذا وُجد لها نظير في النثر فهي ضرورة ، وإذا لم يوجد فهي شذوذ[٣].

ولعل الشذوذ في النحو أهون كثيراً من الشذوذ في الصرف ؛ إذ يتعلق الأول بحركات الإعراب وطرائق التركيب وموقع الكلمة في الجملة ، ويتعلق الثاني بأبنية الألفاظ . وإذا سايرنا أصحاب المنهج الصرفي القديم المشتمل على الضرائر لما استطعنا أن نظفر ببنية ثابتة خالصة للكلمة لا تتغير للضرورة إلاّ بشق الأنفس .

وذهب آخرون إلى أن الضرورة أخطاء يقع فيها الشاعر دون شعور منه لحفله بموسيقى الشعر والقافية[٤]. فهل كانت الضرائر أخطاءً لا شعورية ؟! أحسب أن أكثرها هي الحدود الصوتية الممكنة للكلمة ، وهي إمّا مما كانت عليه قبل أن تتطور وتصل إلى صورتها الأخيرة الحالية ، وإمّا مما يمكن أن تكون عليه من صور إذا انفلتت من قواعدها اللغوية يلجأ اليها الشاعر عند حاجته لإقامة الوزن والقافية اللذين حرص عليهما حرصاً لا تُقارن به استهانته بقواعد الصرف والنحو في كثير من الأحيان .

الضرورة والقواعد

دعا بعض الباحثين إلى فصل قواعد لغة الشعر عن قواعد لغة النثر بزعم أن الشعر لا يصلح لأن يكون المصدر الذي تُستنبط منه قواعد اللغة ؛ لأن حرص الشاعر على إقامة

---

(١) الممتع ١/٢٤١

(٢) ينظر دراسات في كتاب سيبويه ٩٤-٩٥ والأصول ٨٠ و ١٠٢
(٣) ينظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٤٢-٤٣
(٤) ينظر فصول في فقه العربية ١٤٣

الوزن والقافية ورغبته في التحلل من كل القيود ونزوعه إلى الحرية اللغوية وتحميل القليل من الألفاظ كثيراً من المعاني يؤدي إلى تزاحم الألفاظ والمعاني في نظام شعري خاص غير مألوف في النثر ، وأن النحاة الأوائل الذين وضعوا القواعد رأوا بعض الشواهد لا تنطبق على قواعدهم وأصولهم ففسروها بأن الناظم اضطر إلى سلوك هذا الشطط خضوعاً للوزن والقافية ؛ ولهذا فإن تطبيق قواعد لغة الشعر على لغة النثر يوقع في اللبس ويؤدي إلى تعدد وجوه الحكم على الظواهر اللغوية[١] .

ويبدو في هذا الرأي تهويل ومبالغة ، فأكثر الشعر المروي لايتعارض مع قواعد لغة النثر . أمّا ما يختص به الشعر من أساليب ، تتعلق بوسائل التعبير والأداء ، مثل تغيير مواقع الألفاظ بالتقديم والتأخير ، وطرائق صياغة العبارات ، ومعانيها ، وإيثار بعض الصيغ والأبنية[٢] ، فليس مسوغاً لأن تكون للغة الشعر قواعد تختلف عن قواعد لغة النثر ؛ لأن ذلك ما يميز الشعر في لغته ، لا في قواعدها ، فتكون له لغة شعرية في إطار القواعد العامة . أمّا ما يخرج من لغة الشعر عن قواعد اللغة ويدخل في باب الضرورة ، فينبغي أن يُشذب الصرف منه ، ويُضاف إلى بحوث الشعر والأدب .

(١) ينظر من أسرار اللغة ٣٤٢-٣٤٨ وتنظر آراء بعض المستشرقين في فصول في فقه العربية ١٣٧-١٣٨
(٢) ينظر من أسرار اللغة ٣٤٩-٣٥٢

المبحث العاشر

التناقض والاضطراب

يبدو المنهج الصرفي لأول وهلة متماسكاً راسخ البناء متين الأساس ، لكن الباحث المدقق لا يُخطئ مظاهر التناقض والاضطراب . ولعل هذا (التناقض والاضطراب) يستحق من العناية أن يكون أول مبحث من مباحث هذا الفصل (مظاهر المنهج الصرفي) ، لكننا قصدنا إلى تأخيره قصداً لكي نستوفي دراسته في مواضعه قبل أن نجمعها في مبحث مستقل لأن أغلب المباحث تشتمل على مظهر أو أكثر من مظاهر التناقض والاضطراب التي نوجزها في نقاط :

أ - التناقض والاضطراب في أسس المنهج :

١ – في حدود المصطلح : تناقض بين اعتبارهم القسم الثاني من قسمي التصريف هو من التصريف فعلاً وبين وضعهم إياه مع ما ليس بتصريف (كما مر في مبحث إشكالية المصطلح) .

٢ – في السماع والقياس :

٢- ١ - تناقض بين المذهب البصري والمذهب الكوفي في حدود السماع والقياس .

٢ -٢ – تناقض البصريين أنفسهم بين زعمهم بانحصار الفصاحة في قبائل معينة وبين إيجابهم كثرة المأخوذ واطراده .

٢-٣- تناقض في تقسيمهم للمطرد والشاذ في القياس والاستعمال .

٢-٤- تناقض بين تصريح بعض اللغويين بالاستقراء الكامل والإحاطة باللغة ، وبين ورود كثير من الألفاظ المخالفة لما قرروه .

٢-٥- تناقض بين تمسكهم بالكثرة ، وتجويزهم القياس على ما ورد منه مثالان فقط . (كما مر في مبحث السماع والقياس) .

٣- في التعليل :

٣-١- تناقض بين اعتبارهم الشبه قياساً بلا علة والتعليل به في كثير من المواضع .

٣-٢- تناقض بين تصريحهم على لسان ابن جني بالاستئناس بالتفسير والاحتيال بعد السماع ما وجد إلى ذلك سبيل ، وبين قولهم بالقياس الخاطئ . (كما مر في مبحث التعليل) .

٤- في الموقف من القرآن الكريم :

٤-١- تناقض بين التنظير والتطبيق في جمع اللغة .

٤-٢- تناقض بدء الدراسات اللغوية لخدمة القرآن الكريم والابتعاد عنه والاعتزاز بالمروي والمحكي من كلام العرب . (كما مر في مبحث الموقف من القرآن الكريم) .

٥- في الأصالة والزيادة :

٥-١- تناقض بين اعتبارهم التصغير والتكسير ميزان الرد إلى الأصل ووجود كثير من الحالات التي لايُرد فيها الحرف إلى أصله ، وكذلك تجويز الكوفيين عدم الرد إلى الأصل أحياناً .

٥-٢- تناقض بين دخول حروف الزيادة على الأصل ، ووجود المزيد من أصل الوضع .

٥-٣- تناقض بين مفهوم الإضافة النحوية ومفهوم الزيادة الصرفية . (كما مر في مبحث الأصالة والزيادة) .

٥-٤- تناقض بين اعتبارهم التصغير والتكسير ميزان الرد إلى الأصل كذلك ، وقول ابن عصفور : التصغير عارض لا يُعتد به . (كما مر في مبحث الخلاف) .

٦- في الإعلال : تناقض بين رفضهم الأصول القديمة وإقرار ابن جني بوجود مرحلة إسكان الحرف . (كما مر في مبحث الإبدال والإعلال) .

٧- في الميزان الصرفي : تناقض في النظر إلى الإعلال والقلب . (كما مر في مبحث الميزان الصرفي) .

ب- التناقض والاضطراب في مظاهر المنهج :

١- في الافتراض : تناقض بين افتراضهم ألفاظ معدومة غير موجودة ، وقولهم : سبيل الصرف تفسير أحكام اللغة المنطوقة الواردة عن العرب . (كما مر في مبحث الافتراض) .

٢- في التعامل مع الصوت : تناقض بين كلام رضي الدين عن الثقل والخفة ، وبين فلسفة المنع من الصرف عند اللغويين . (كما مر في مبحث إزدواجية التعامل مع الصوت) .

٣- في الإلحاق :

٣-١- تناقض المفهوم عند ابن جني بين قوله بضرورة دخول حروف الإلحاق بعد انتهاء الحروف الأصول ، وبين إقراره لكلام الفارسي بدخول حروف الإلحاق قبل انتهاء الأصول .

٣-٢- تناقض بين قولهم على لسان رضي الدين بالحاجة إلى الإلحاق في شعر أو سجع وبين قولهم باختلاف الملحق في المعنى عما زيد عليه .

٣-٣- تناقض بين قولهم على لسان ابن جني بدلالة لام الكلمة المشددة على المبالغة ودلالة الحرف المكرر عليها كذلك إذا تبعت لام الكلمة عينها في التكرير ، وبين رفضهم لدلالة اللام المكررة في (اقعنسس) على شيء لأنها لمجرد الإلحاق . (كما مر في مبحث الغموض وعدم الدقة في زيادة الإلحاق) .

وهناك كثير من صور التناقض الأخرى غير ما ذكرنا منها على سبيل المثال ما نجده من رأي له وزنه العلمي ، وما ينزل بهذا الرأي إلى درجة تسلبه قيمته العلمية . فقد ورد عن الخليل وسيبويه ما معناه أن الحركات هي أبعاض حروف المد واللين[١]، وهو ما أخذه اللاحقون[٢]، وتوسع فيه ابن جني ، وقال : حروف المد حركات مشبعة كذلك[٣]. ولكنه يقول في موضع آخر (إن الحرف الواحد لايتحمل حركتين لا متفقتين ولا مختلفتين)[٤]. وهذا يناقض قوله السابق بصورة واضحة . فكيف لا يتحمل الحرف حركتين متفقتين والحركة المشبعة عنده تصير حرف مد ، لأنها بعض الحرف، وليس بين الحركة والحرف إلاّ الإشباع كما يقول ؟!!

إن هذا التناقض يمكن أن يُفسر (كما سيأتي في الفصل الثالث) على أن مقدار حرف المد لم يصل في تصور ابن جني إلى حركتين ، بل أقل من قيمتهما الصوتية .

ومن ناحية أخرى فإن قولهم : حروف المد حركات مشبعة الذي أخذه عنهم المحدثون ، يناقض كذلك قولهم بوجود حركة قبل حرف المد ؛ لأنه لا يمكن تصور حركة تتبعها حركة مشبعة على حد قول ابن جني باستحالة تحمل الحرف لأكثر من حركة .

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٣/٥٤٤ و٤/٢٤٢و٣١٨ و٣٣٩

(٢) ينظر التكملة ٥٤٩ والمخصص ٢٦٨/١٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٩ وشرح الشافية لرضي الدين ٢١١/٢ و ٦٨/٣

(٣) ينظر سر صناعة الإعراب ٣٣/١ و٣٤ و٣٨ و٤٣ والخصائص ١٢١/٣-١٢٤ و٣١٥/٢

(٤) سر صناعة الإعراب ٤٢/١

الفصل الثالث

الاتجاه الصرفي الصوتي الحديث

توطئة

نهض البحث اللغوي الحديث في أوربا نهضة كبيرة بفضل أمور منها الاعتماد على المناهج العلمية في دراسة لغات حية تتيح للباحث أن يأخذ منها ما يشاء للوصول إلى أدق النتائج وأصحها[١]. وخرج من بين باحثي الغرب مستشرقون عنوا بدراسة اللغة العربية على وفق المناهج الحديثة ، فتوصلوا إلى بعض المدعيات الكاشفة لبعض مواطن الإبهام والغموض والضعف في التراث اللغوي العربي ، ولا سيما في الجانب الصوتي . وقد استعانوا بالمنهج العلمي الحديث وأدواته المعرفية والبحث المقارن بين العربية وأخواتها الساميات ، فضلاً عن نظر تركيبي عام للغة ، يقوم على تجميع الظواهر المتشابهة .

وانتقل البحث العلمي إلى البلاد العربية على يد الباحثين الذين تلقوا مناهجه في أوربا عن المستشرقين وغيرعم . وكان في طليعتهم المرحوم د. إبراهيم أنيس الذي جاء بكثير من الملاحظات والآراء في كتبه الرائدة[١] : الأصوات اللغوية ، واللهجات العربية ، ومن أسرار اللغة . وإن كان لنا رأي في سند بعض آرائه وفي بعض آرائه نفسها .

وجاء من بعده جيل من الباحثين الذين حاولوا دراسة اللغة على وفق المناهج الحديثة ، ونقد النتاج اللغوي العربي وما يقوم عليه من فكر لغوي ، لكن أبرز مايمكن ملاحظته على هذه الدراسات ، أن أكثرها يحاول تطبيق الآراء والملاحظات المستبطة من ظواهر اللغات الغربية على العربية قسراً على الرغم من البون الشاسع بين العربية وهذه اللغات ؛ ولذا بدت في كثير من مواضعها مفتعلة ومتكلفة ، ومن ذلك(ما مر علينا في مبحث الإبدال والإعلال) حينما حاول د. تمام حسان أن يطبق تفريق دي سوسير بين اللغة والكلام فرأى أن اللغة هي التي تنشد اطراد الأفعال الصحيحة والمعتلة على وتيرة واحدة ، وأن الكلام لا دخل له في ذلك لأنه لا وجود فيه للأصول التي زعم أن النحاة ابتكروها .

والأمر الآخر الذي يمكن ملاحظته أيضاً أن أكثر هؤلاء الباحثين يظل وفياً للمنهج الذي تلقاه وأتقنه وغلب على دراسته لا يتعداه إلى غيره إلاّ عفواً ولماماً . فهذا وصفي وذاك تحويلي والثالث تأريخي مقارِن معني بحقل الساميات ، (كما مر في مبحثي الإبدال والتعليل) وقد آمن المحدثون تأثراً بدي سوسير بأن كل لغة بشرية تتكون من نظام لغوي ، يجب

(١) ينظر القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث المقدمة ٥-٦

أن يهدف البحث اللغوي الحديث إلى كشف أسراره وبيان أسسه وطرائق بنائه ووظائف عناصره[١]. فحاول د. تمام حسان مثلاً أن يفسر النظام الصرفي على أساس البعدين الرأسي وهو مباني التقسيم ، والأفقي وهو مباني التصريف[٢]. ودعا بعض المستشرقين وتلامذتهم إلى منهج صرفي صوتي . وظل بعض المحدثين أوفياء للصرف القديم لم يمسوه إلاّ بالتبويب والتشذيب والتهذيب من أجل التيسير .

وما يهمنا هنا أكثر من غيره أن هؤلاء المستشرقين وتلامذتهم ومن تأثر بهم حاولوا تصفية التراث الصرفي فنظروا إليه في ضوء علم اللغة الحديث ولا سيما علم الأصوات بفرعيه النطقي (الفونوتك) والوظيفي (الفونولوجي) . فالصرف بهذا المفهوم الحديث أشد علوم اللغة التصاقاً بالأصوات ونظرياتها ونظمها ، وأن القدماء لم يصلوا إلى معرفة تشابك الأصوات والصرف والنحو على الرغم من دراساتهم الصوتية الواسعة ؛ لأنهم درسوا الأصوات بمعزل عن الصرف والنحو ، وكان هذا أكبر مصادر الخلل في النظام الصرفي الذي وضعوه ولذا حاول هؤلاء في مقدمتهم د.عبد الصبور شاهين كما زعم وضع منهج للصرف العربي على أساس الدراسات الصوتية الحديثة ومُفاداً من معطياتها .

وقد أولى هذا الأتجاه الحديث الدراسة المقطعية لبنية الكلمة جل اهتمامه ، فهي مفتاح الصرف الصوتي المطلوب ، فضلاً عن طبيعة العلاقة بين الصامت والصائت وما يحدث للصوائت من تغيير . وقد زعم دعاته أنه يبسط القواعد الصرفية ويُظهر هفوات وأخطاء المنهج القديم .

ويرى دعاته أيضاً أن القدماء فصلوا الصرف عن النحو فمن النادر أن يربطوا بين ظاهرة نحوية وأخرى صوتية ، وأن ما وصفوه بمنهجهم الحديث يربط بين الصرف والنحو في إطار الظاهرة الصوتية الواحدة التي قد تتداخل بينهما كاعتبار المدود الثلاثة :الألف والواو والياء حركات طويلة لا أصوات صامتة أو حروف بالمعنى القديم[٣]، وفي النحو المرتبط بهذا الصرف تُعد ألف الأثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ضمائر حركية أو

---

(١) ينظر التصريف العربي الطيب البكوش ٢١ (٢) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ٨٦

(٣)تجدر الإشارة إلى أن بعض مجتهدي الباحثين يرون أن العربية كانت تقوم على الحروف حتى تحررت أخيراً إلى الحركات بدليل احتفاظها إلى عهد القرآن الكريم بألفاظ مترادفة نحو (شمال وشيمال)و(طماروطومار) ينظر مقدمة لدرس لغة العرب عبدالله العلايلي ١٥٩-١٦٨ وما نقله عن مصطفى الغلاييني

حركات طويلة مميزة للمعاني وليست مبنية على السكون .

وقد أخذت الكتابة العربية وطريقة رسم حروفها مساحة واسعة من اهتمامهم ، ورأوا أن الصرفيين القدماء تعاملوا مع الكلمات بطبيعتها البصرية ، أي على أساس طريقة كتابتها التي تلقوها عن الماضي لا على أساس طريقة نطقها ، وأن هذا كان ثالث أهم مصادر الخلل في النظام الصرفي (القديم) ، وأنه ينبغي الفصل بين الصرف وطريقة الكتابة لأن الصرف هو موضوع اللغة المنطوقة على الرغم مما بين الصرف وطريقة الكتابة من علاقة واتصال ينبغي أن تُوَظف للكتابة وليس للصرف[١] .

وقد ظهر الاتجاه الصوتي للصرف العربي في بدئه عند المستشرقين أمثال جان كانتينو وهنري فليش . وتأثر الطيب البكوش بكانتينو فألف كتابه (التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث) الذي نُشر عام ١٩٧٣م ، واكتفى فيه بدراسة البنية الصرفية للأفعال المجردة . وتأثر د. عبد الصبور شاهين بفليش فألف كتابه (المنهج الصوتي للبنية العربية) ونُشر عام ١٩٧٧م . وكان شيء من آثار هذا الاتجاه قد ظهر عند بعض الباحثين العرب الآخرين قبل صدور هذين الكتابين . ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في مؤلفات د. إبراهيم أنيس ود. رمضان عبد التواب وغيرهما .

واقتنع باحثون آخرون بهذا الاتجاه فأخذوا عن المستشرقين والبكوش ود. شاهين وكتبوا الكتب والأبحاث التي لم تُضف شيئاً ذا بال إلى ما جاء به هؤلاء ، فكان بعضها استنساخاً لما سبق وبعضها الآخر نسخاً منه مع قليل من التحوير والتعديل (كما سيأتي في مبحث الأنانية العلمية) .

أمّا أهم الأسس التي يقوم عليها الاتجاه الصرفي الصوتي :

١- اعتبار المدود الثلاثة الألف والواو والياء حركات طويلة وليست أحرفاً ساكنة مسبوقة بحركات مجانسة .

٢- لا وجود لحركات قبل أصوات المد ؛ لأن الصائت قمة مقطع ولا يجوز اجتماع قمتين في مقطع واحد .

---

(١) ينظر التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ١١-٢٢ والمنهج الصوتي للبنية العربية ٩-٢٠ والصرف وعلم الأصوات ديزيره سقال ٧ و١٥ و٢٣

٣- يتكون نظام الحركات في العربية من ثلاث حركات قصيرة وثلاث حركات طويلة ،

٤- الحركة الطويلة تساوي حركتين من جنسها .

٥- تشتمل كل من الواو والياء اللينة غير المدية على صفة الصائت وصفة الصامت ، فهي نصف حركة من الناحية الصوتية ونصف صامت من الناحية الموقعية ، وهي أخص بوصف الاعتلال[١] .

٦- بين الصوت المفرد والكلمة المفردة مرحلة المقطع[٢] . وللعربية نظام مقطعي هو أساس التفسير الصوتي ولا سيما كراهية العربية للثقل المقطعي وتتابع الحركات . وأشكال المقاطع في الكلمة العربية خمسة ، منها ثلاثة في درج الكلام وشكلان مرتبطان بالوقف[٣] .

٧- وزن الكلمة على ما هي عليه في النطق ولا اعتبار لأصلها ولا ربط للمعتل بالصحيح فتوضع أصوات المد كما هي في الميزان ، أمّا أنصاف الصوامت فتُعامل معاملة الصوامت[٤] .

٨- لا وجود للإعلال بالقلب بالمعنى القديم وإنما سقوط لنصف الصامت ثم حدوث تحولات أخرى كاجتماع فتحتين لتكوين الف المد كما في (قَوَمَ - قام)و(دَعَوَ – دعا) أو مد الضمة كما في (يقوُم – يقوم) أو مد الكسرة كما في (مُقوِم – مُقيم)و(مِوزان – ميزان) ونحو ذلك[٥] .

٩- ليس ثمة علاقة بين الهمزة وأصوات المد ، وللهمزة وظيفة مقطعية نبرية[٦] .

١٠- تؤثر الأصوات على بعضها بالمماثلة والمخالفة[٧] .

---

(١) ينظرالمنهج الصوتي للبنية العربية١٨و٢٩-٣٠و٣٥ والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ١٥-١٦و٤٧-٥٠

(٢) للمقطع تعريفات متعددة أورد منها د. أحمد مختار عمر خمسة تعريفات بالمعنى النطقي وثلاثة بالمعنى الوظيفي ينظر دراسة الصوت اللغوي ٢٨٣-٢٨٧

(٣) ينظر المنهج الصوتي ٣٨-٤٠ والتصريف العربي ٧٧

(٤) ينظر المنهج الصوتي٤٨ ومدخل إلى دراسة الصرف د. مصطفى النماس٣٠ والصرف وعلم الأصوات٢٧

(٥) ينظر المنهج الصوتي ١٩٤-١٩٥ ودراسات في علم أصوات العربية د.داود عبده ٣٤ والصرف وعلم الأصوات ١٦٤-١٦٥

(٦) ينظر المنهج الصوتي ١٧٢-١٧٣ والصرف وعلم الأصوات ١٥٥-١٥٦ (٧) ينظر المنهج الصوتي ٦٨

المبحث الأول

الأنانية العلمية وجحد جهود الآخرين

يبرز للباحث في الصرف الصوتي الحديث حقيقة تبعث على الأسف الشديد ؛ لأنها تتنافى وفضيلة العلم ، ووجوب أمانة النقل ، والاعتراف بفضل السبق ، وما ينبغي أن يكون عليه مسلك العلماء والباحثين . فقد رأينا كبار الباحثين يتسابقون في ادعاء كشف حقائق الصرف الصوتي وسبق المعرفة التي أخذوها عن المستشرقين وغيرهم .فيحدد د. إبراهيم أنيس مثلاً النظام المقطعي في العربية ويرفض وجود حركات قصيرة قبل أصوات المد[١] من دون أية إشارة لا من قريب ولا من بعيد إلى أن هذا هو كلام المستشرقين وعلماء الغرب . ويُفصّل د. تمام حسان النظام المقطعي[٢]كذلك ، وكأن أحداً لم يدرسه من قبله . ويذكر د. رمضان عبد التواب المقاطع الصوتية كما ذكرها د. أنيس والجزم بتقصير الحركة على أساس نظام المقاطع بأن التركيب المقطعي لا يسمح بطول الحركة في هذا المقام[٣]من دون أية إشارة إلى مصادره ، وقد ذكر ذلك كانتينو بكل وضوح[٤] .ويعيد د. كمال بشر القول نفسه ويقول إن الأولى بل الصحيح أن يُفسر الجزم بتقصير الحركة (كما قررنا نحن)[٥] ، وكأنه هو الذي قرر ذلك أو في الأقل كأنه أحد المقررين ولم يُذكر هذا القول من قبله مراراً وتكراراً ، ويقول إنه توصل إلى الخواص العامة للمقطع في العربية (بالدرس والنظر العميق)[٦] وأمكنه تعيين ستة أنماط للمقاطع ، وكأن أحداً لم يدرسها ويذكرها من قبله . وفعل غيرهم من الباحثين الأوائل الشيء نفسه في مواضع كثيرة يصعب حصرها .

ولعل د. شاهين في هذا أفضل من غيره فأقرّ بأن هنري فليش قد سبقه في بعض أفكاره ، لكنه لم يُشر إلى مواطن أفكار فليش وغيره في كتابه (المنهج الصرفي للبنية العربية) الذي هو في غالبه شرح وإعادة صياغة لأفكار فليش ومنهجه الصوتي ولا سيما في التفسير

---

(١) ينظر الأصوات اللغوية ٣٨ و١٣٤-١٣٨

(٢) ينظر مناهج البحث في اللغة ١٣٢-١٤٦

(٣) ينظر المدخل إلى علم اللغة ١٠١-١٠٢ وفصول في فقه العربية ٣٦٤-٣٦٥

(٤) ينظر دروس في علم أصوات العربية ١٥٢

(٥) دراسات في علم اللغة ٩٩

(٦) علم الأصوات ٥٠٩ وينظر ٥١٠-٥١٢

المقطعي الذي يقوم عليه الكتاب ، ومسألة الصوت المزدوج (الواو والياء)، والاشتقاق من المادة المخصبة أي الهيكل الصامتي وغيرها . بل ما زعم د. شاهين أنه رأيه الخاص في نون التوكيد الثقيلة على أنها في الحقيقة التركيب المقطعي (ـــَـــ ن ن ـــَـــ)، هو مستوحى من كلام فليش أيضاً[١] .

وجاء بعد هؤلاء الباحثين الأوائل جيل آخر من الباحثين لزموا الطريقة نفسها . فقد رتب د. حسام النعيمي قواعد اتصال الأفعال : الماضي والمضارع والأمر بالضمائر في ثلاثٍ وعشرين صفحة ولم يُشر إلى شيء من مصادره إلاّ إشارة عابرة عن الاتحاد[٢]. وأكثر من ذلك يُرجع الفرق بين التفسير الصوتي القديم والحديث في العلاقة بين الحرف والحركة إلى الأسباب الثلاثة التي ذكرها د. شاهين أنفسها من دون أي تصريح أو تلميح إلى من درس هذه الأمور من قبل[٣].

ويعيد د. إسماعيل عمايرة بعض الأفكار الواردة في كتاب المنهج الصوتي عن إسناد الأفعال للضمائر والتمييز بين الصوائت من دون أية إحالة[٤] .

أمّا كتاب الصرف وعلم الأصوات لديزيره سقال فهو نسخة معدلة لكتاب المنهج الصوتي ، واكتفت الباحثة بالقول في المقدمة التمهيدية : إن كتابها هذا جاء إيماناً منها بأطروحة بعض الباحثين ولا سيما فليش ود.شاهين الداعية إلى دراسة الصرف في ضوء علم الأصوات الحديث[٥] ، وأغفلت أن كتابها في أغلبه هو استنساخ لكتاب د. شاهين أو نسخ منه .

وأمّا عبد القادر عبد الجليل فيقوم القسم الثاني من كتابه علم الصرف الصوتي على التفسير المقطعي لأبنية اللغة ، الذي جاء به المستشرقون وغيرهم ودعا إليه د. شاهين . وقد أورد كثيراً من آرائهم في كتابه ، لكنه تجاهل الإحالة إليهم ولم يذكر إلاّ إحالة واحدة يتيمة[٦]

---

(١) ينظر العربية الفصحى ٤١-٤٩و٢٠١-٢٠٤و٣٦و١٩٧-١٩٨و٥٤و١٣٣ على التوالي وبحث التفكير الصوتي عند العرب٧٤-٧٥ ويُقارن بالمنهج الصوتي٣٩-٤١و١٧٧-١٧٩و٢٦-٣٣و١٠٧-١٠٨و٩٨ على التوالي

(٢) ينظر أبحاث في أصوات العربية ١٥-٣٨

(٣) نفسه ١٢-١٣ ويُقارن بالمنهج الصوتي ٣٤-٣٥

(٤) ينظر تطبيقات في المناهج اللغوية ١٨٦-١٨٩ ويُقارن بالمنهج الصوتي ٨٩-٩٢ و٣٤-٣٦

(٥) ينظر الصرف وعلم الأصوات ويُقارن الكتاب بأكمله بالمنهج الصوتي

(٦) ينظر علم الصرف الصوتي ١٥٧-٤٤٦ وتُلاحظ الإحالة الوحيدة ص ٢٠٨

عن كانتينو في نون النوكيد ، ولم يذكر مؤلفاتهم وهي عمود كتابه حتى في قائمة مصادره ، وكأنه أول من كتب في هذا ولم يسبقه غيره بعشرات السنين .

إن موقف الباحثين في الصرف الصوتي من الأمانة العلمية أمر مستغرب ومستنكر ؛ لأن مجرد القول بأن هذا من مبادئ علم اللغة الحديث لا يغير من الحقيقة في شيء ، وهي أنها بحث عميق واجتهاد دقيق لباحثين يلزم أن يُحفظ لهم فضلهم . وأن كون هؤلاء الباحثين أجانب أو أكثر كتاباتهم عن العربية بلغات أجنبية وبعضها غير مترجم لايُعفي من يأخذ عنها من مسؤولية الأمانة العلمية ؛ لأن تجاهل التصريح بمصادر البحث يعني التلميح إلى أن هذه البحوث والمؤلفات من فكر الكاتب نفسه أو في الأقل من ابتداع توظيف مبادئ علم اللغة الغربي الحديث على العربية ، وكلاهما غير صحيح لأن المستشرقين قد سبقوهم إلى هذا .

أمّا الباحثون الذين كتبوا بعد ظهور الكتب العربية في الصرف الصوتي ككتابي البكوش ود. شاهين فموقفهم أدهى وأمر ، إذ توزعوا بين الاستنساخ والنسخ مع قليل من الإضافة أو المخالفة هنا أو هناك .

إن هذا السلوك غير العلمي يعبر عن الأنانية العلمية والاستخفاف بمعرفة القرّاء . ولن يؤول البحث اللغوي المعاصر إلى خير ما لم يتخلص من غير نزعة العلم والإفادة ، ويجتهد في بناء الصالح على الصالح من غير اجترار أفكار وجحود ونكران فضل .

المبحث الثاني
الميزان الصوتي

دعا كثير من الباحثين المحدثين إلى وزن الألفاظ على الأساس الصوتي الخالص ، وترك الأساس الصرفي الذي اعتمده الميزان الصرفي ، ورأوا أنه من الأجدى أن يعكس الميزان الصورة النهائية للمبنى الصوتي ، وأن يُترك المبنى الصرفي للصيغة ليسهل ضبط القياس الصوتي ضبطاً دقيقاً على ما هي عليه الكلمة ، لا على ما كانت عليه في الأصل فذلك يحقق الأغراض العلمية للتحليل الصرفي والتوافق بين شكل الميزان وشكل المثال . وبهذا يمكننا القول : إنهم يدعون إلى ميزان صوتي لا صرفي[١] .

وقد رأينا في الفصل الأول أن الميزان الصرفي ينشد التوافق بين الصوت والصيغة قدر الإمكان ، فإن حصل كان بها ، وإلاّ فإنه يُغلّب الصيغة على صورة المبنى الصوتي ؛ لأنه ميزان صرفي كما هو اسمه يحرص على عمومية الأبواب واطراد الصيغ ، فيزن المعتل بموازاة الصحيح ، والصورة الأخيرة للكلمة بموازاة الأصل ، وكل ذلك حرصاً على بيان الصيغة الصرفية التي تبيّن دلالة الكلمة . فوزن (اضرِب)(إفعِل) ووزن (قِ)(عِ) وليس (إفعِل) على الرغم من أنها على صيغة (إفعِل) ؛ لأنه ليس فيها من التباس دلالي بصيغة أخرى ، ولكن وزن (عضّ) (فَعَلَ) إذا كانت فعلاً ماضياً ووزنها (إفْعَل) إذا كانت فعل أمر ؛ لأن المبنى الصوتي يحتمل الصيغتين .

وإذا كان الميزان الصوتي الذي يدعو إليه كثير من المحدثين يوفّق بين شكل الميزان وشكل المثال فإنه لا يحقق الأغراض العلمية للتحليل الصرفي كما ادعوا فوزن (عَضَّ) في الحالتين (فَعْلَ) : ع ـــَـــ ض | ض ـــَـــ سواء أكانت فعلاً ماضياً أم فعل أمر . وهم يزِنون كلاً من (آمَنَ)و(آكَلَ) مثلاً على (فاعَلَ) :

ء ـــَـــ | م ـــَـــ | ن ـــَـــ

ء ـــَـــ | ك ـــَـــ | ل ـــَـــ

---

(١) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٤٥ والمنهج الصوتي ٤٨ ومدخل إلى دراسة الصرف العربي ٣٠ والصرف وعلم الأصوات ٢٧

في حين إن (آمنَ) هي من (أمِنَ) مسبوقة بهمزة التعدية (أَأْ مَنَ) فاجتمعت همزتان الأولى مفتوحة والثانية ساكنة فقُلبت الثانية ألفاً لمناسبة الفتحة قبلها ، ولو كانت الأولى مضمومة أو مكسورة لانقلبت الثانية إلى ما يناسبها كذلك نحو (أُأْتُمِنَ – أوتُمِنَ) و(إأتِ – إيتِ)[١] . أمّا (آكَلَ) فهي على وزن (فاعَلَ) .

ويتجاهل الميزان الصوتي العلاقة بين الكلمات في التحليل الصرفي كذلك فعندما يزن (دعا) مثلاً على (فَعا) باعتبار الألف حركة طويلة ، يتجاهل تحول الألف إلى واو (نصف صامت) عند الإسناد في مثل (دعوت) فيزن (دَعَوْتُ) على (فَعَلْتُ) . وهكذا يكون للفعل نفسه وزنان ، وزن عند إسناده إلى المفرد الغائب ، وآخر عند إسناده إلى ضمائر الرفع من دون أية إشارة إلى الارتباط بين الوزنين .

وقد رأى المحدثون أن لكل من الواو والياء اللينتين أي غير المديتين صفة الصائت ، فهي نصف صائت ، وتقع موقع الصامت فهي نصف صامت بهذا المعنى الوظيفي . ولايمكن فصل أحدى الصفتين عن الأخرى[٢]؛ لأن هذه خصيصة امتاز بها كل من الصوتين في العربية ، ولكنهم قفزوا من فوق هذه الحقيقة في الميزان ، فذهبوا إلى أن وزن مثل (يَصومُ) على (يَفولَ) ، و(صَوْم) على (فَعْل) . ففرقوا بين الصائت الطويل ونصف الصائت بوضع الصائت الطويل كالألف والواو المدية والياء المدية بنفسه في الميزان ، ووضع حرف تمثيلي يدل على نصف الصائت ؛ لأنه يقع موقع الصامت في الاعتبار الوظيفي . ولكن هذا الاعتبار لا يُخرج نصف الصائت (نصف الصامت) من صفته الصائتة . ولذا يبدو في التفريق بينه وبين الصائت الطويل شيء من الغرابة .

وإذا اقتنعنا بهذه الغرابة ، فإن الميزان الصرفي يزن (يورِدُ)و(يوعِزُ)و(يوحي) ونحوها على (يُفْعِلُ) . أمّا الميزان الصوتي فلا يمكنه وزن هذه الكلمات بالوزن نفسه ؛ لأن صوت المد فيه وهو هنا الواو يكون كما هو في الميزان ، فلا بد إذن أن يكون وزنها الصوتي (يوعِلُ). وهنا يحق لنا التساؤل : وأين ذهب فاء الفعل ؟!! وكيف لميزان صوتي أن يبتلع بعض أصوات الكلمة ؟!! فإذا كان صوت مد يبقى كما هو في الميزان ، فلأي صوت قبله

---

(١) ينظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٣٠٥ وشرح الشافية لرضي الدين ٣/٥٢-٥٣ ومراح الأرواح ١٠٣

(٢)ينظر المنهج الصوتي ٣١-٣٢ وعلم الأصوات كمال بشر ١٦٤-١٦٧

يكون هذا المد ؟!! فإذا كان لياء المضارعة ، فهذا يعيد السؤال عن مصير فاء الفعل ، وإن لم يكن كذلك ، وكانت الواو هي فاء الفعل بمفهوم الوزن الصوتي ، فكيف تبدأ الكلمة بصوت مد ؟!! وهكذا يظهر من كل ما سبق عجز الميزان الصوتي عن التحليل الصرفي .

أمّا دلالة الصيغ فقد ضحّى بها الميزان الصوتي ، ولعل أشهر الأمثلة على ذلك أنه لايفرّق في وزن الفعل نحو (يدعون) بين كونه مسنداً لواو الجماعة في عبارة (الرجال يدعون) وكونه مسنداً لنون النسوة في عبارة (النساء يدعون) فوزنَ الفعل في الحالتين على (يَفْعون)[١] باعتبار الواو صوت مد ولم يفّرق بين كونها واو جماعة أم لام من أصل الفعل كما فعل الميزان الصرفي فوزنَ الأول على (يَفعون) والثاني على (يفعُلْنَ) .

وهكذا فإن الميزان الصوتي يُبعد المبنى الصوتي عن دلالته لأن من المفترض أن يكون الوزن قد وجد أصلاً للتمييز بين الكلمات لا لخلطها مع بعضها ، فأمّا أن يميز الميزان بين أبنية الكلمات ليكون له نفع ومغزى أو يُترك إن لم يكن له نصيب منهما ، إذ إنه كان من الأحرى بالتفريق بين كون الواو ضمة طويلة هي ضمير الجماعة في الفعل المسند إلى واو الجماعة وبين كون الواو ضمة طويلة هي حركة عين الفعل في المسند إلى نون النسوة كما يقول دعاة الوزن الصوتي أن يظهر في وزن الفعل لا أن يُترك التفريق لمجرد التأمل .

---

(١) ينظر المنهج الصوتي ٩٣ وأبحاث في أصوات العربية ٥١

المبحث الثالث

الخلاف

لم يصل الصرف الصوتي الحديث إلى حقائق صوتية نهائية يمكن أن تُعامل بها المباحث الصرفية . ويبدو أن الأفكار العامة التي حاول الداعون إليه تصويرها بصورة المنهج المتكامل ، ما تزال مشوشة وضبابية ، ولم تستقر حتى الآن على مبادئ يمكن أن تكون أسساً لمنهج مطلوب ، ففيما عدا المقطع ومكوناته من الصامت والصائت الطويل والقصير وعمليات الاتحاد والانشطار ، مايزال الخلاف عميقاً في بعض المفاهيم فضلاً عن التطبيقات . بل ربما يظهر الخلاف في المبادئ والمفاهيم الأولى أنفسها كما سيأتي .

الخلاف في المزدوج

ومن المفاهيم الأولى التي اختلف فيها دعاة الصرف الصوتي مفهوم المزدوج الصوتي. إذ يرى كانتينو أن في العربية حركتين مزدوجتين بقيتا من السامية الأم ، وأول عنصريهما قصير وهما (ـَـ ي) و (ـَـ و) أي حركة + نصف حركة تقوم مقام صامت[١] . أمّا هنري فليش فيرى أن الصوت المزدوج في العربية هو تطبيق للمصطلح الذي عرّفه موريس جرامونت سنة ١٩٣٣م بأنه (مصوت واحد يغير جرسه أو رنينه خلال إصداره ويُنطق مع ضغط هابط)[٢] ، وأنه في العربية صوتان مزدوجان هما (أو aw) و(أي ay) في نحو (قَوم) و(لَيل) .

وتلقى باحثو الأصوات العرب هذا الرأي بالقبول ولكنهم لم يحسنوا تطبيقه على العربية فجاء كلامهم مضطرباً في بعض الأحيان . فجعل د. إبراهيم أنيس للصائت فيما سماه الصوت المركب أهمية يفوق بها نصف الصائت فسمى الصائت بالصوت المقطعي ونصف الصامت (نصف الصائت) بالصوت غير المقطعي ؛ لأنه اقتنع باعتبار الصوائت هي التي تحدد المقاطع الصوتية في الكلام مثلما أخذه عن باحثي الغرب . فمن صائت

---

(١) ينظر دروس في علم أصوات العربية ١٦٧-١٧٢

(٢) العربية الفصحى ١٩٧ وينظر ٣٦

قصير (صوت مقطعي) ونصف صامت أو نصف صائت (صوت غير مقطعي) يتكون مقطع هابط ، كما في (بَيت) . ومن نصف صامت أو نصف صائت (صوت غير مقطعي) وصائت قصير أو طويل (صوت مقطعي) يتكون مقطع صاعد ، كما في (يُسر) أو (ياسر)[١] . واصطلاح المقطعي وغير المقطعي هذا غريب فالمقطع ماينفك تلاحماً بين الصوتين ، ومنهما يتكون ، وهما يتبادلان الموقع بين الصاعد والهابط ، فكلٌ منهما يقع موقع الآخر . وقال د. أحمد مختار عمر (الأصوات المقطعية هي التي تحتل مركز القمة في المقطع ، وغير المقطعية هي التي تحتل مركز الحاشية أو الهامش في المقطع)[٢] . وهذا المفهوم لا يبعد عن الغرابة أيضاً ، فكيف يكون صوت هو من بنية المقطع غير مقطعي ؟!! أما كان بالإمكان الاكتفاء بمصطلحي أصوات قمة المقطع ، وأصوات قاعدة المقطع أو حاشيته أو هامشه ؟!!

وقد فرّق د. إبراهيم أنيس بين الصوت المركب المكون من الواو أوالياء اللينة غير المدية (نصف الصامت) مع حركة أخرى قبلها أو بعدها ، وبين الصوت المزدوج الممثل بالواو أو الياء نصف الصامت (نصف الصائت) لما للواو والياء من طبيعة انتقالية ، حيث تتكون الواو من موضع الضمة وتنتقل إلى موضع آخر ، وتتكون الياء من موضع الكسرة وتنتقل إلى موضع آخر كذلك[٣] . ولم يخرج د. محمود السعران عن هذا فسمى الواو والياء صوائت انزلاقية أو أشباه صوائت ، وفرّق بينها وبين الصوائت المركبة[٤] .

وفسر الطيب البكوش بما سماه الحركات المزدوجة إعلال الفعل الماضي وبعض حالات إسناد الفعل إلى الضمائر وسقوط الواو في المثال الواوي حينما يتحول إلى المضارع وغيرها متأثراً بآراء كانتينو[٥] .

ومن هذه الآراء المتقدمة يكون المزدوج الصوتي أو الحركة المركبة هو تتابع صائت ونصف صامت (نصف صائت) في مقطع واحد ، سواء أكان كلٌ منهما متقدماً أو متأخراً .

---

(١) ينظر الأصوات اللغوية ١٣٢

(٢) دراسة الصوت اللغوي ٢٩٢

(٣) ينظر الأصوات اللغوية ٤٠-٤١ و١٣٢

(٤) ينظر علم اللغة ١٧٩-١٨٠ و١٨٥-١٨٦

(٥) ينظر التصريف العربي ٤٩-٥٤ و١٣٣

أمّا د. شاهين فقد أولى اهتمامه لما سماه الخاصة الانزلاقية في المزدوج الصوتي ، ورأى أن الانزلاق يحصل بين صوائت مختلفة ، فمن فتحة وكسرة أو بالعكس تأتي الياء ، ومن فتحة وضمة أو بالعكس تأتي الواو . أي أن الانزلاق يحصل في الأقل بين صائتين قصيرين ينتج عنهما صوت الواو أو الياء وهو نصف صائت أو نصف صامت . وبهذا يفترق فهم د. شاهين عمن سبقه في العموم والخصوص . فهو يرى أن كلاً من الواو والياء هو نتيجة انزلاق إذا كان نصف صامت (أو نصف صائت)،مثلما ذكر د. أنيس ، والآخرون يرون نصف الصامت مع الصائت مزدوجاً لفظياً أو صوتاً مركباً .

ويرى الباحثون المحدثون أن هذه الواو أو الياء اللينة غير المدية مثلما هي نصف صائت(نصف حركة) من الناحية الصوتية فهي نصف صامت من الناحية الموقعية ، وتقع في نهاية مقطع هابط كما في (بَيت)و(قَوم) :

| ب ـَـ ي | ، | ق ـَـ و |

وفي بدء مقطع صاعد كما في (واعد)و(يُسر) :

| و ـَـ | ، | ي ـُـ | [1] .

وقد جعل د. شاهين مسألة الانزلاق هذه محور تفسيره لمسائل الإبدال والإعلال وإسناد الفعل إلى الضمائر .

ولم يقبل د. كمال بشر بمقولة المزدوج الصوتي في الحركات المركبة ، ورأى أنها خطأ مشهور وقع فيه بعض المستشرقين وتابعهم فيه كثير من اللغويين العرب المحدثين وبخاصة الذين يعملون في حقل الدراسات السامية إذ ليس فيما سُمي بالمزدوج حركة مركبة بل هو تتابع مكون من حركتين مختلفتين كالفتحة والواو في (حَوض) والفتحة والياء في (بَيت) ، واستدل على ذلك بأدلة : أولها ظهورهما نصفي حركتين مستقلتين في تصريفات أخرى للكلمة كما في (أحواض)و(أبيات)، وثانيها أنهما يؤديان دور الصوامت كما في (وَلَدَ يَلِد)، وثالثها أن مجيأهما في أول الكلمة ينفي كونهما حركتين ؛ لأن الكلمة العربية لا تبدأ بحركة ، ورابعها أن حسبانهما حركتين يعني وجود حركتين متتابعتين بلا فاصل هما الواو أو الياء نصف الصائت + الفتحة ، وهذا نسق يستحيل وجوده في

(١) ينظر المنهج الصوتي ٣٠-٣٢ وعلم الأصوات كمال بشر ٣٦٨-٣٧٤

العربية[١] .

ويبدو أن الخلاف ولاسيما في الدليل الأول هو خلاف لفظي لأنه خلاف على واقع لغوي قائم فهذه الحركة المركبة موجودة سواء أعتبرناها حركة مزدوجة أم حركتين منفصلتين .

ويعنّ لنا أحياناً شيءٌ من الاضطراب المربك الذي يخالف ما استقرّ لدينا عن مفهوم المزدوج الصوتي وهو تتابع صائت ونصف صامت في مقطع واحد ، أياً كان المتقدم منهما ، ومن ذلك مثلاً أن د. شاهين يقول في تفسير إبدال الواو والياء همزة من (قاوِل وبايِع) إلى (قائل وبائع) : (إن المحذوف لأجل الهمزة لم يكن – على أية حال – واواً ولا ياءً ، بل ضمة وكسرة ، وكلتاهما هي الجزء الثاني من عنصري صوت اللين المركب ، أمّا الجزء الأول فقد بقي على حاله دون تغيير ، وهو الفتحة الطويلة)[٢]. فيجمع بين صوت المد وهو الألف في المقطع الأول ونصف الصامت في المقطع الثاني فيما سماه صوت اللين المركب :

ق ـَـ | و ـِـ ل
ق ـَـ | ء ـِـ ل

ب ـَـ | ي ـِـ ع
ب ـَـ | ء ـِـ ع

وربما كانت هذه هفوة مردها محاولته تعميم التفسير الصوتي لقلب أصوات اللين همزة في طرف الكلمة على وسطها كذلك كما في (كساو – كساء)و(بناي – بناء) فالألف والواو

(١) ينظر علم الأصوات ٣٧٢-٣٧٣ ودراسات في علم اللغة ٣٩-٤٠ ٩٧-٩٨

(٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ٨٨

في (كساو) ، والألف والياء في (بناي) يقعان في مقطع واحد وهو الأخير فيُبدلان نتيجةً لضعف هذا المقطع لأن الواو والياء وقعتا بعد فتحة طويلة زائدة[١] :

ك ـِـ | س ـَـ و ب ـِـ | ن ـَـ ي

ك ـِـ | س ـَـ ء ب ـِـ | ن ـَـ ء

فأراد أن يمدد التقسير بالإبدال نتيجة الضعف المقطعي من المقطع الواحد الأخير في مثل (كساء)و(بناء) إلى ما يُشبهه ولكن في مقطعين في مثل (قائل)و(بائع) .

الخلاف في القلب

ومن الظواهر التي كانت موضع خلاف عريض بين المحدثين ظاهرة القلب نحو قلب الواو أو الياء همزة في مثل (قائل) و(بائع) وبعض الجموع بوزن (مَفاعل) نحو (عجائز)و(رسائل)و(صحائف) . فيرى كانتينو أن سبب القلب هو وقوع الواو والياء في (قاول)و(بايع)و(عجاوز)و(رسايل)و(صحايف) بين ألف (فتحة طويلة) وكسرة[٢] . ولم يبعد هنري فليش عن ذلك ففسره بكراهية النطق بصامت ضعيف أي نصف صامت أو(نصف صائت) مع صائت من جنسه ، وبكراهة نطق الواو مع الكسرة كذلك فيُخالفُ بينهما بإبدال الواو أو الياء همزة[٣] . وعلى وفق هذا فسرها د. شاهين بأن الواو أو الياء إذا وقعت بعد فتحة طويلة سقطت وحلت محلها الهمزة للهروب من تتابع الحركات وتكوين مقطع عربي سليم لأن الناطق العربي لايستسيغ توالي الحركات الكثيرة وبخاصة في موقع النبر من الصيغة فيُسقط الانزلاق أي نصف الصامت ويأتي بالهمزة وهي فاصل حنجري نبري بين الحركات المتعاقبة لتقوية المقطع[٤] . وحاول د. داود عبده تفسير هذا القلب بتصورٍ رأى فيه أن أصل كل ألف ليست بدلاً من واو أو ياء هو همزة ، أي أن أصل (قاول)و(بايع) هو(قأوِل)و(بأيِع) ؛ لأن هذا التصور في تقديره هو الذي يفسر قلب الواو والياء فيهما همزة ، فانقلابهما حين يكون قبلهما ألف لامبرر له ؛ لأن الكسرة بعد الياء في (بايع) تتطلب بقاء الياء لاقلبها ، وأن الكسرة بعد الواو في (قاول) تتطلب تحول الواو إلى

---

(١) ينظر القراءات القرآنية ٨٦ والمنهج الصوتي ١٧٦-١٧٧

(٢) ينظر دروس في علم أصوات العربية ١٣٩

(٣) ينظر العربية الفصحى ٤٦-٤٨ و٢٠٣-٢٠٤

(٤) ينظر القراءات القرآنية ٨٨-٩٠ والمنهج الصوتي ١١٤-١١٥ و١٧٥-١٧٧

ياء لا إلى همزة ، فتكون (قايل) لا (قائل) ، والتفسير الوحيد الصائب في رأيه هو أن يكون اسم الفاعل مهموزاً كما يأتي :

ق ـَـ ء | و ـِـ ل　　ب ـَـ ء | ي ـِـ ع

ق ـَـ و | ء ـِـ ل　بالقلب المكاني　　ب ـَـ ي | ء ـِـ ع

ق ـَـَ | ء ـِـ ل　　ب ـَـَ | ء ـِـ ع

سقط نصف الصامت وأطيلت الفتحة قبله تجنباُ

لإحداث خلل في القيمة الصوتية للمقطع الأول[١] .

وهذا الذي ذهب إليه من ضرورة بقاء الياء المكسورة بعد الألف ، وانقلاب الواو المكسورة ياء لا همزة ، ليس في محله ؛ لأن العربية قد ألفت بقاء الواو المكسورة بعد الألف على حالها ، كما في جمع صيغة (مَفْعَل) على (مَفاعِل) من (قالَ)و(جالَ) فأصلها (مَقوَل)و(مَجوَل) فتُعل في المفرد فيُقال (مَقال)و(مَجال) ولكنها تبقى على حالها في الجمع ولا تُعل فيقال (مَقاوِل)و(مَجاوِل) . ومثلها في بقاء الواو المكسورة بعد الألف جمع (مِفْعَل) على (مَفاعِل) في نحو (مَعاوِل)و(مَقاوِد) ، فضلاً عن اسم الفاعل من صيغة (فاعَلَ) لواوي العين نحو (مُعاوِن)و(مُحاوِر)و(مُناوِر) . وقد ألفت العربية هذا ، مثلما ألفت انقلاب الياء المكسورة بعد الألف نحو (بايع – بائع) فضلاً عن بقاء هذه الياء على حالها نحو (مُبايِع) .

الخلاف في إسناد الفعل إلى الضمائر

وقد شُغل الصرف الصوتي في تطبيقاته بمسألة إسناد الفعل إلى الضمائر ، فكان فيها خلاف عريض ، نكتفي بأمثلة منه عند إسناد الفعل الماضي الناقص الألفي إلى واو الجماعة ، فيرى الطيب البكوش أن واو الجماعة تدخل على الأصل فالفعل (دنا) مثلاً أصله (دَنَوَ) :

د ـَـ | ن ـَـ | و ـَـ + ـُـ = دَنَوُوا　　وبعد سقوط الفتحة الأخيرة من الفعل تسقط الواو ، وتلتقي الفتحة بضمة مكونةً حركة مزدوجة (دَنَوْا) .

ويرى د. شاهين أن الفعل (غزا) عند إسناده إلى واو الجماعة تُحذف منه الحركة الأخيرة أي من الألف ؛ لأنها تتكون من فتحتين ، ويحدث الانزلاق بين الفتحة الباقية وواو

(١) ينظر دراسات في علم أصوات العربية ٨٢

الجماعة (ضمير الجماعة الحركي كما يسميه) فتنشأ الواو . ويقول د. حسام النعيمي أن واو الجماعة هي التي تنشطر ، وتُحذف حركة الضمة منها ، ويتكون مقطع مديد يتحول إلى طويل مغلق :

عند د. شاهين :

غ ـَـ | ز ـَـ + ـُـ

غ ـَـ | ز ـَـ + ـُـ تُحذف حركة من الألف

غ ـَـ | ز ـَـ و يحدث الانزلاق إلى الواو

أمّا عند النعيمي :

د ـَـ | ع ـَـ + ـُـ

د ـَـ | ع ـَـ ـُـ و تنشطر الواو

د ـَـ | ع ـَـ و تُحذف الضمة فيتكون مقطع مديد

د ـَـ | ع ـَـ و يتحول المقطع المديد إلى طويل مغلق [١] .

الخلاف في المصطلحات

ومن أمثلة الخلاف الاختلاف المستحكم في المصطلحات فقلما نجد اتفاقاً على مصطلح بعينه ، وحتى إن شاع وانتشر فنجد من يخالف فيه ربما لمجرد المخالفة . فأصوات المد أو الصوائت الطويلة عند شاهين هي أصوات اللين الطويلة عند أنيس ، وهي العلل الطويلة عند عمر وعبده . ومصطلح الحركات القديم هو نفسه عند بشر وهو صوائت قصيرة عند شاهين ، وهو أصوات اللين القصيرة عند أنيس ، وهو العلل القصيرة عند عمر وعبده . أمّا نصف الصائت فهو المزدوج أو الانزلاق عند شاهين ، وهو شبه صوت اللين عند أنيس ، وشبه صوت العلة عند عبده ، ونصف العلة عند عمر ، وهو صائت انزلاقي عند السعران ، ونصف حركة عند بشر ، وهو صوت انتقالي عند عبد الجليل[٢] .

---

(١) ينظر التصريف العربي ٥٣ والمنهج الصوتي ٨٨-٨٩ وأبحاث في أصوات العربية ٢٦

(٢) ينظر الأصوات اللغوية ٣٦و٣٨و٤٠ والمنهج الصوتي ٢٦-٣٢ وعلم اللغة السعران ١٧٩ ودراسة الصوت اللغوي٣١٣ودراسات في علم أصوات العربية عبده ٣٥وعلم الأصوات بشر ٣٦٨ وعلم الصرف الصوتي٩٤

وتفرد بعضهم بالمصطلحات الغريبة ، فالسكون تركيب صفري ، وهمزة الوصل صائت الإيصال ، والمقطع خلية مقطعية ، فيها نواة وغلاف خارجي والنواة إمّا فردية وإمّا مزدوجة[١] .

الخلاف في المقاطع الصوتية

أمّا المقاطع الصوتية فقد اختلف الباحثون من دعاة الصرف الصوتي ، فضلاً عن غيرهم في الترجمة والنقل عن المستشرقين ، ولا سيما كانتينو وفليش[٢] ، واختلفوا كذلك في التحوير والإضافة . فالمقطع الصوتي في كلمة (مِن) مثلاً هو طويل مغلق عند عبد التواب ، وهو متوسط مقفل عند حسان ، وطويل مقفل عند شاهين ، ومنغلق قصير الحركة عند البكوش . والمقطع في كلمة (فَضْلْ) أو (بِنْتْ) هو زائد في الطول عند عبد التواب ، وطويل مزدوج الإقفال عند حسان ، ومديد مقفل بصامتين عند شاهين ، ونمط من أنماط الطويل عند بشر ، والكبير المقفل عند عبد الجليل ، والمزيد عند حسام النعيمي ، والعنقودي عند قباوة وهكذا .

والمقاطع في العربية عموماً خمسة ، وهي كما ذكرها د. شاهين :

١- قصير مفتوح نحو (كَ) من (كَتَبَ) .

٢- طويل مقفل نحو (مِن) .

٣- طويل مفتوح نحو (ما) .

٤- مديد مقفل بصامت نحو (باب) .

٥- مديد مقفل بصامتين نحو (نَهْرْ) و(عِلْمْ)[٣] .

وزاد البكوش مقطعاً من صنف المديد في صيغة (افعالّ) نحو (احمارّ). وجعل منه د. كمال بشر أمثال (هامّ) و(جادّ) . وأضاف د. قباوة مقطعاً سابعاً سماه الطويل العنقودي بمتماثلين نحو (هَمّ) و(حُبّ) و(رِيّ) . وانفرد د. تمام حسان بذكر المقطع

---

(١) ينظر علم الصرف الصوتي ٥٠و٧٩و١٧٦و١٨٣-١٨٤

(٢) ينظر دروس في علم أصوات العربية ١٩١-١٩٤ والعربية الفصحى ٤٢-٤٦

(٣) ينظر فصول في فقه العربية ١٧٠ والتصريف العربي ٧٧ ومناهج البحث في اللغة ١٤١و١٤٥ والمنهج الصوتي ٤٠ وعلم الأصوات بشر ٥١٠-٥١١ وأبحاث في أصوات العربية ٩ وعلم الصرف الصوتي ١٠٣ والاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ٥٤

القصير المقفل ، وجعل له مثالاً أداة التعريف (ال) ، وعدّه مقطعاً تشكيلياً غير موجود في النطق الفعلي ، فهو ضرورة من ضرورات التقعيد الناتج من النظر إلى التطريز والتوزيع اللغوي .

ويبدو في كلام د. حسان هذا تكلفٌ لا داعي له ، فهمزة (ال) التعريف كما هو معروف همزة وصل تربط ما قبلها بما بعدها برباط مقطعي ، لا يمكن قطعه في درج الكلام ، وأمّا إذا ابتُدئ بها فهي همزة قطع ، تكوّن مع اللام مقطعاً طويلاً مقفلاً ، سواء أكان ما بعد اللام صوتاً قمرياً أم شمسياً ، مهما كان المقطع بعدهما :

البئر ء ـَـ ل | ب ـِـ ء ر

النّهر ء ـَـ ن | ن ـَـ ه ر

وبعدُ فأولى مسلمات البحث الصوتي الحديث قيامه على دراسة النطق الفعلي ، وهو قد حصل على ما يمكن أن يكون إنجازات لأنه اعتمد اللغات الحية . فكيف يمكن أن يُقعّد لمقطع صوتي غير موجود في النطق الفعلي ؟!! ويبدو هذا أثراً آخر من آثار التفريق بين اللغة والكلام التي أخذها المحدثون عن دي سوسير وأسيأت بعض تطبيقاتها .

المبحث الرابع
الأخطاء وضعف التفسير

لايخلو الاتجاه الصرفي الصوتي الحديث من الضعف في التفسير والأخطاء والهنات ، ولا سيما في التفسير المقطعي الذي يُعدّ أهم أركان هذا الاتجاه . والشواهد على ذلك كثيرة فقد قالوا : إن المقطع المديد المقفل بصامت (ص + ح + ح + ص) أو المقفل بصامتين (ص + ح + ص + ص) يأتي في الوقف وينقسم في درج الكلام إلى مقطعين أحدهما طويل ، ولا يبقى على حاله في الدرج دون انقسام إلاّ في حالتين أحداهما عندما يؤكد المضارع المسند إلى ألف الاثنين بالنون الثقيلة نحو (يَنصرانِّ) وقد أساغت اللغة هذا المقطع ولم تقصّره لئلا يلتبس بتوكيد المفرد نحو (ينصرَنَّ). والأخرى في مثل (شابّة)و(دابّة)و(عامّة)و(خاصّة) التي مقطعها الأول (ص + ح + ح + ص) . والغريب أن د. شاهين قد أضاف إلى هذه الحالة الثانية تصغير الكلمات السابقة أي (شُوَيبة)و(دُوَيبة)و(عُوَيمة)و(خُوَيصة) ورأى مقطعها الثاني (ص + ح + ص + ص) :

ش ـُـ | و ـَـ ي ب | ب ـَـ ه [1].

ويبدو أنه وقع في الوهم إذ ظن المقطع الثاني في هذه الكلمات المصغرة بهذا الشكل لأن الباء في (شُوَيبة) مثلاً ليست مشددة في التصغير ولا يمكن أن تكون ، إلاّ إذا كُسرت الياء قبلها لأن تشديدها (تضعيفها) من دون كسر الياء قبلها يعني أن تكون الأولى منهما ساكنة والياء قبلها ساكنة أيضاً ولايمكن أن يلتقي ساكنان في حشو الكلمة فالنسيج المقطعي لا يمكن أن يكون إلاّ واحداً من وجهين :

١- بالتخفيف عن طريق حذف أحد المدغمين المتماثلين :

ش ـُـ | و ـَـ ي | ب ـَـ ه شُوَيْبَه

ش ـُـ | و ـَـ ي | ب ـَـ | ت ـُـ ن شُوَيْبَةٌ وليس فيهما مقطع مديد

---

(١) ينظر المنهج الصوتي ٣٩-٤٠

٢- بإبقاء المدغمين وكسر الياء قبلهما :

ش ـُـ | و ـَـ ي | ي ـِـ | ب ـَـ ه شُوَيِّبَه

ش ـُـ | و ـَـ ي | ي ـِـ | ب ـَـ | ت ـُـ ن شُوَيِّبَةٌ وليس فيها مقطع مديد كذلك

ووقعت ديزيره سقال في الأمر نفسه[١] ، وهذا دليل آخر على ما ذكرناه في مبحث (الأنانية العلمية) . والغريب أيضاً أن يقرّ د. فخر الدين قباوة ربما متأثراً بما سبق صورة هذا المقطع في هذه الألفاظ ويرى أنه (مما يُستثقل لفظه جداً .... وهو .... عسير اللفظ لالتقاء ساكنين في الوسط أولهما ياء لينة .... حتى أن أكثر المعاصرين لايحسنون أداءه)[٢]. ويخالف ما قاله هو وأكثر المحدثين بأنه (لايجتمع صامتان بدون حركة بعدُ في غير الوقف)[٣] . وفي هذا المقطع صامتان بعدهما صامت أيضاً في المقطع اللاحق . وأغلب الظن أن الذي أوقع هؤلاء المحدثين في هذا الخطأ أحد أمرين أو كلاهما : أولهما تقريب هذا المقطع المتوَهَم إلى قراءة قرآنية منسوبة إلى أبي عمرو بن العلاء(١٥٤ه) في حالة الإدغام الكبير في نحو (مِنْ بَعَدْ ذلك) يوسف ٤٩ ، المأخوذ عن نطق قريش[٤]. ولعل التكلف والعسر والمشقة في مثل هذا النطق جعل بعض الباحثين لا يرجح وقوعه في لهجة قريش ولا شيوعه ولا سيما أنه لم يشتهر في لهجة قريش مثل هذا الإدغام [٥]. وثانيهما أنهم عثروا على مثل هذا الكلام في بعض مصنفات القدماء فقد وجدنا ابن يعيش يقول شارحاً كلام الزمخشري في باب من أصناف المشترك التقاء الساكنين (وخُوَيصة تصغير خاصة قلبتَ الألف واواً وجئتَ بياء التصغير ساكنة وبعدها الصاد مضاعفة)[٦]. والحق أن الأمر لايعدو الاحتمالين الصوتيين اللذين ذكرناهما فمهما حاولنا نطق اللفظ كما ذكره ابن يعيش فلا نستطيع إلاّ بمنتهى التكلف الذي لا يتوافق مع السهولة المطلوبة في درج الكلام ، وعليه فإنه يحتمل أن يكون الزمخشري وابن يعيش قد سهوا

---

(١) ينظر الصرف وعلم الأصوات ٢٤

(٢) الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ١٦٣

(٣) نفسه ٥٦

(٤) ينظر المنهج الصوتي ٤٠

(٥) ينظر القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث ١١٠ (٦) شرح المفصل ٩ /١٢١

عن خصوصية الياء وضرورة كسرها في هذا الموضع ، أو عن خصوصية الإدغام وضرورة نبو اللسان عن أول الصوتين المدغمين وقفزه عليه إلى الثاني مباشرة ، ولاسيما أن ابن الحاجب قد تجنب الخوض في تصغير (خاصّة) حينما شرح كلام الزمخشري في هذا الموضع(١) .

ومن الأخطاء الأخرى ما رأته ديزيره سقال في جمع مثل (قاضية) جمع مؤنث سالم على (قاضيات) على أساس حذف تاء التأنيث فتبقى كسرة طويلة (ياء مد) في آخر الكلمة فيُحذف نصفها ويبقى نصفها الآخر وهو كسرة قصيرة تنزلق إلى ياء انزلاقية أي نصف صامت (نصف صائت) تحل محل الكسرة الطويلة(٢). وهذا تفسير خاطئ من أساسه ؛ لأن ياء قاضية ليست مدية ولا كسرة طويلة بل هي صوت لين نصف صامت (نصف صائت) لأنها متحركة ، وعندما تُحذف التاء تبقى هذه الياء نصف الصامت المتحركة بفتحة قصيرة فتُمد هذه الفتحة بكل بساطة إلى ألف ويؤتى بعدها بالتاء . ويبدو أن السبب في هذا التفسير من الباحثة محاولة التعميم ، إذ حاولت توحيد تفسير جمع المنقوص مثل (قاضية) وتفسير جمع المقصور مثل (عصا)و(فتاة) بعد حذف تاء التأنيث على أساس الانزلاق . وإذا كان مثل هذا التفسير ممكناً مع (عصا)و(فتاة) ، فهو غير ممكن مع (قاضية) :

عصا + ا ت

ع ـَـ | ص ـَـ + ـَـ ت

ع ـَـ | ص ـَـ | و ـَـ ت تنزلق الفتحة الثانية من الألف الأولى إلى ضمة فتشكل واو (نصف صامت) أو يُقال إن الألف انشطرت إلى فتحة وواو (نصف صامت)

فتى + ا ت بعد حذف تاء التأنيث من فتاة

ف ـَـ | ت ـَـ + ـَـ ت

ف ـَـ | ت ـَـ | ي ـَـ ت تنزلق الفتحة الثانية من الألف الأولى إلى كسرة فتشكل ياء (نصف صامت) أو يُقال إن الألف انشطرت إلى فتحة وياء (نصف صامت)

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٥٢/٢-٣٥٤

(٢) ينظر الصرف وعلم الأصوات ٨٠

وهذا غير ممكن مع (قاضية)؛ لأنه عند حذف تاء التأنيث تبقى ياء مفتوحة فتُمد الفتحة إلى ألف ويؤتى بعدها بالتاء :

ق ـَـ | ض ـِـ | ي ـَـ بعد حذف تاء التأنيث

ق ـَـ | ض ـِـ | ي ـَـ ت بمد الفتحة وحسب

ومن التفسيرات الضعيفة التي انساق إليها دعاة الصرف الصوتي ما حاول به د. عبد القادر عبد الجليل تفسير إسناد الفعل الماضي السالم إلى الضمائر ومنها تاء الفاعل فيقول : البناء المقطعي في مثل (كتب + تَ) يكره توالي أربعة مقاطع قصيرة ، فيغير اتجاه الصوائت بما يتلاءم وحالات الاتجاهات الصوتية وقانون اختزال الجهد ، ورأى أنه عند إسناده إلى تاء التأنيث في حالة المثنى نحو (كَتَبَتا) لايحصل أي تغيير[١] ، لكنه لم يستطع كما الآخرين أن يقدم تفسيراً صوتياً لثقل البناء المقطعي في (كَتَبَتَ) وميل المتكلم إلى اختزال الجهد فيقول (كَتَبْتَ) بإسكان لام الفعل أو بنائها على السكون كما قال القدماء وانعدام هذا الميل في (كَتَبَتا) على الرغم من أن الألف في المقطع الأخير من (كَتَبَتا) كما يقولون هي ضعف الفتحة من حيث الزمن ، وليس هناك مشكلة صوتية ولا دلالية لو قالت العرب (كَتَبْتا) بسكون الباء (لام الفعل) إذ لاتلتبس بدلالة أخرى . وبهذا يكون قولهم عن اختزال الجهد غير مطرد لأن العرب لم تختزل الجهد في أمثال (كَتَبَتا) وهو أكبر من الجهد فيما لو قالت (كَتَبَتَ) . وعليه فإن قانون اختزال الجهد لا يناسب العربية بصورة عامة وشاملة ، وفضلاً عن هذا هناك بعض حالات البناء للمجهول التي اقرّ دعاة الصرف الصوتي بأن العربية تحملت ثقلها ولم تختزله لأجل بيان الدلالة[٢] .

وفي هذا السياق حاول د. حسام النعيمي أن يدلي بدلوه فقال عن إسناد مثل (قال)و(باع) إلى تاء الفاعل (إن الذي اتصل بتاء الرفع هو الفعل قال وباع وليس ما كان ينبغي أن يكون عليه الفعل قبل الإعلال فلما سكنت اللام حُذفت هذه الألف التي هي عين الفعل لالتقاء الساكنين)[٣] . فخالف أول مبادئ الصرف الصوتي الذي يرى أصوات المد حركات طويلة

(١) ينظر علم الصرف الصوتي ١٧١-١٧٣

(٢) ينظر المنهج الصوتي ١٧٨-١٧٩

(٣) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ٣٧٤

وليست أصواتاً صامتة (ساكنة) ، فلا وجود لالتقاء ساكنين لأن الألف في الفعل ليست ساكنة .ولكنه عاد فيما بعد وفسر ذلك عن طريقين (كما سيأتي في مبحث الموقف من الأصل) أحدهما بالرجوع إلى الأصل ، وثانيهما عن طريق تحول المقطع المديد إلى طويل مغلق . وينتج هذا المقطع هنا بعد حذف الحركة الأخيرة من الفعل ، أي قمة المقطع الأخير قبل الإسناد[1] : قال + تَ

ق ـَـ | ل ـَـ + ت ـَـ

ق ـَـ ل | ت ـَـ بسقوط الفتحة وتكون مقطع مديد

ق ـُـ ل | ت ـُـ بتحول المديد إلى طويل مغلق

غير أنه لم يقدم مسوغاً (كما الآخرين مثلما سبق) لسقوط هذه الحركة من (قالَتَ) فتتحول إلى (قالْتَ) وبقاء هذه الحركة في مثل (قالَتا) مع تشابه البناء المقطعي بل وزيادة حركة في (قالَتا) . فإن قيل إن ألف المثنى في (قالَتا) جاءت بعد دخول تاء التأنيث الساكنة على المفرد ، فهذا لا شأن له بالبناء المقطعي الذي يقوم عليه الصرف الصوتي ، فيتعامل مع مقاطع الألفاظ لا مع ما كانت عليه ، والبناء المقطعي في الحالتين متشابه . وعلاوة على ذلك يزيد الجهد المبذول في (قالَتا) عن الجهد المبذول في (قالَتَ) المزعومة لزيادة حركة . وعلى هذا كان من المفترض أن تتحول (قالَتا) إلى (قالْتا) ثم إلى (قَلْتا) ولو حصل هذا التحول لما كان فيه مشكلة صوتية ولا دلالية . فإذ لم تسقط الحركة من آخر الفعل في (قالَتا) كان القول بتفسير إسناد الفعل (قال) إلى تاء الفاعل عن طريق سقوط هذه الحركة وظهور مقطع مديد يتحول إلى طويل مغلق غير مقبول لما فيه من افتراض مقطعي تعارضه صيغة أخرى مماثلة ، فضلاً عما فيه من انتقائية في تفسير الحالة الأولى وإهمال الحالة الثانية .

ومن الأخطاء الأخرى ، معلوم أن الأمر من المهموز نحو (أَكَلَ) هو (كُلْ) وأصله (اُؤْكُلْ) الذي يتكون من مقطعين طويلين مقفلين :

ء ـُـ ء | ك ـُـ ل

لكن د.عبد القادر الجليل يقع في خداع الكتابة الذي طالما عاب المحدثون به القدماء ،

---

(١) ينظر أبحاث في أصوات العربية ٢٠-٢١

فيتصور (أُوْكُلْ) هذه بثلاثة مقاطع هي على حد تعبيره :

س ع + ع ع س + س ع س لأن س عنده صامت وع حركة أي :

ص ح + ح ح ص + ص ح ص

فينجر إلى سلسلة من الأخطاء ، فبعد تقسيمه المخطوء للفظ إلى ثلاثة مقاطع ، خُدع هو نفسه بالكتابة ، فتصور المقطع الثاني يبدأ بصائت طويل أي واو بعد همزة ، وليس في اللفظ صائت طويل ، لا واو ولا غيرها ، وهذه الواو الموجودة في كتابة اللفظ هي لمجرد رسم الهمزة المضمومة . ورأى أنه لابد من حذف المقطع الثاني الذي توهمه للتخلص من اضطراب اللفظ ، وأن اتصال المقطع الأول مع المقطع الثالث يؤدي إلى الاضطراب نفسه[١]. وهذا خطأ ثالث إن لم يكن رابعاً ؛ لأن اتصال ما ظنه مقطعاً أولاً مع المقطع الثالث لا يسبب اضطراباً ف :

أُ + كُلْ أُكُلْ

ء ـُـ | ك ـُـ ل كما يُنطق في العامية الدارجة

وغاية ما في الأمر أنه بعد حذف ياء المضارعة يبدأ الفعل بساكن فيؤتى بهمزة هي هنا همزة قطع مضمومة مع صيغة (أُفْعُلْ) فيصير الفعل (أُوْكُلْ) باجتماع همزتين فحذفوا الهمزتين لكثرة الاستعمال ولقصد التخفيف ، ولا يمكنهم حذف همزة الوصل(القطع) الأولى ؛ لأنهم جاءوا بها أصلاً للنطق بالساكن بعدها ، وإذا حذفوا الثانية وهي فاء الفعل فلا يبقى موجب لوجود الأولى ؛ لأن ما بعدها سيكون متحركاً فحذفوهما كليهما ، وبقي الفعل (كُلْ) . ويقول رضي الدين : كان القياس أن تُقلب الهمزة الثانية واواً لانفتاح ما قبلها ولكنها حُذفت لكثرة الاستعمال والحذف أوغل في التخفيف من القلب[٢].

---

(١) ينظر علم الصرف الصوتي ١٨٠-١٨١

(٢) ينظر شرح الشافية ٥٠/٣

المبحث الخامس

ضعف الاستدلال

للمناهج اللغوية أثر خطير في دراسة اللغة ، إذ تتغير الأفكار والتوجهات وطرائق التطبيق تغيراً كاملاً باختلاف المناهج ،ولكن ليس بمقدور هذه المناهج أكثر من ذلك سوى أن تغير أنفسها ، فعجلة اللغة في حركة وتغير مستمرين وعجلة مناهج دراستها في حركة وتطور كذلك . وليس بالضرورة أن يكون تطور المناهج مناسباً للغة أو لما يطرأ عليها من تغيير . وحينما يحل منهج لغوي محل منهج سابق لا يعني أن اللاحق أفضل من السابق أو أنه أكثر ملاءمة لدراسة اللغة . فالمناهج اللغوية اجتهادات ناتجة عن فلسفة ما ، أو خبرة متراكمة عن تجارب ، تحاول إرضاء الروح العلمية الراغبة في مزيد من الإشباع والقناعة العلمية . وتتفاوت في صلاحيتها لكشف الظواهر اللغوية تبعاً لقدرتها على حصر اللغة جميعها في نطاق البحث والتقعيد والتطبيق . ومن المفترض أن تتفاوت كذلك تبعاً لقدرتها على الإفادة من التقدم العلمي ، غير أننا رأينا الإفادة من التطور العلمي – اللغوي ولاسيما الصوتي في الصرف الصوتي الحديث لم ترقَ إلى مستوى العموم والاطراد الذي يجعل المنهج الصرفي القديم تراثاً يبنى عليه ما هو أحسن منه .

وقد اعتمد الاتجاه الحديث الدليل الصوتي دليلاً وحيداً في أكثر الأحيان ، ودليلاً أولاً في أحيان أخرى . وأثبتت بعض مواطن التطبيق ضعف هذا الاستدلال وعدم اطراده . ولهذا وقع دعاته من حيث يشعرون أو لا يشعرون في ازدواجية الاستدلال بين اعتماد الدليل الصوتي وتنحية ما عداه ، وبين اعتماد الدليل غير الصوتي وتنحية الدليل الصوتي .

فمن ذلك مثلاً ، يرى القدماء أن جمع (خَطيئة) على (خَطايا) يمر بمراحل فالأصل (خَطايِئ) وعند إعلال الياء قُلبت همزة مثل (سَفينة – سَفائن) فاجتمعت همزتان فصارت (خَطائِئ) فقُلبت الهمزة الثانية ياءً لأنها متطرفة فصارت (خطائي) فاستُثقلت الكسرة وبعدها ياء فأبدلت فتحة فتحولت إلى (خطاءَي) ثم قُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (خَطاءا) ووقعت الهمزة بين ألفين وهي شبيهة بالألف فاجتمعت ثلاث ألفات

فقُلبت الهمزة ياءً فصارت (خَطايا) . وهذا هو مذهب سيبويه وابن جني وعامة النحويين ووزنها عندهم (فَعائل) . والمراحل التي مرت بها :

خَطايِئ – خَطائِئ - خَطائي – خَطاءَي – خَطاءا – خَطايا

أمّا الخليل فالأصل عنده (خَطايِئ) كذلك ، ولكن حصل فيها قلب مكاني فصارت (خَطائِي)، ثم جرى عليها ما جرى عند سائر اللغويين إلى أن وصلت إلى (خَطايا) ووزنها عنده وعند الكوفيين (فَعالى) . ومراحلها عند الخليل :

خَطايِئ – خَطائي – خَطاءَي – خَطاءا – خَطايا [١] .

وقد اعتمد المحدثون على الدليل الصوتي وحده في رفض هذه المراحل وقال د. شاهين : إن الصرفيين قد عذبوا أنفسهم وعذبوا الدارسين معهم في تصورها ورأى أن ما ذهب إليه الخليل والكوفيون بوزنها على (فَعالى) أيسر من جعلها على مثال (مَفاعِل) أي على (فَعائل) مثل (صَحارى)و(عَذارى)[٢] .

وتصورُ مسيرة الألفاظ في اللغة لابد أن يستند إلى أحد دليلين إمّا صوتي أو تأريخي من العربية نفسها أو من اللغات التي تمتُ لها بصلة . وربما كان في طول المراحل التي ذكرها القدماء والتي ربما يبدو أنها افتراضية ما يجعل هذه الكلمات تبدو بأعمار أكبر من أعمار الكلمات الأخرى فلا يرقى إلى دليل صوتي معتبر ، ولكن القدماء لم يعدموا الدليل التأريخي ، فقد ورد عن أبي زيد أنه حكى (اللهمّ اغفر لي خَطائِئي) في جمع (خَطيئة) وكذلك (دَرائِئي) ، وأوردوا عن قطرب جمع (كَفيئة) على (كَفائِئ)[٣] . ويمكن أن يكون هذا الدليل تأريخياً ، إذا اعتبرناه مرحلة متقدمة على ما بعده أي على (خَطايا)، ويمكن أن يكون دليلاً صوتياً أيضاً ، إذا اعتبرناه لهجة من اللهجات المستعملة التي تحولت فيما بعد إلى (خَطايا) .

وقد بنى ابن جني على هذا الأصل القديم (خَطائِئ) رأيه في أن مذهب النحويين عامة في

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٤/ ٣٩٠- ٣٩١ والمنصف ٣٢٧-٣٣٠ والخصائص ٥/٣ وشرح الشافية لرضي الدين ٥٩/٣ والإنصاف ٨٠٥/٢-٨٠٦

(٢) ينظر القراءات القرآنية ٩١-٩٣ والمنهج الصوتي ١٨١

(٣) ينظر المنصف ٣٢٩ وسر صناعة الإعراب ٨٥/١ وارتشاف الضرب ١٣١/١-١٣٢ وشرح الشافية لرضي الدين ٥٨/٣

مراحل (خَطايا) أقوى من مذهب الخليل[١] ؛ لأن اللفظ قفز في رأي الخليل على مرحلة (خَطائِئ)و(كَفائِئ) التي حكاها أبو زيد وقطرب .

وقد أهمل د. شاهين هذا الدليل التأريخي وقفز من فوقه ليعتمد الدليل الصوتي وحده لا لشيء إلاّ لأن هذه الصيغة القديمة قد اختفت من الاستعمال [٢] . وهذا غريب جداً .

وعلى العكس من ذلك ، قد يعتمد الصرف الصوتي الحديث على أدلة القدماء غير الصوتية ، حينما يعوزه الدليل الصوتي ، فعندما فسر قلب (إبدال) الواو والياء همزة في (عجائز)و(صحائف)، اصطدم هذا التفسير ببقائهما على حالهما في (مَقاوِل)و(مَبايِع)، فلم يجد باحثوه بداً من الرجوع إلى الصرف القديم وتفسيره ، الذي يقوم على الأصالة والزيادة وليس على التعليل الصوتي (كما سيأتي في مبحث الانتقائية وعدم اطراد التعليل الصوتي).

---

(١) ينظر المنصف ٣٢٩

(٢) ينظر القراءات القرآنية ٩١-٩٢

المبحث السادس

الانتقائية وعدم اطراد التعليل الصوتي

يفتقر التفسير الصرفي الصوتي الحديث في بعض الأحيان إلى الاطراد الذي ينبغي أن يكون في الأمثلة الصوتية المتشابهة . فهو قد ركز على جوانب من بعض الظواهر اللغوية، وترك جوانب أخرى ، لاتقل عنها أهمية ، وربما كان ذلك لأنه وجه اهتمامه إلى ما يمكن أن يكون له فيه كلمة مسموعة ومقبولة ، ومن ذلك مسألة القالب . فقد شاع في التفسير الصوتي الحديث لقلب الواو والياء همزة إذا كانت كلٌ منهما عيناً لاسم فاعل فعل أعلت فيه نحو (قائل)و(بائع)، وإذا وقعت بعد ألف (مَفاعِل) نحو (عَجائز)و(صَحائف)، وإذا وقعت ثاني حرفين لينين بينهما ألف (مَفاعِل) نحو (نَيايف - نَيائف) و(أواوِل - أوائِل) و(سياوِد - سيائِد) و (فَوايد – فَوائد) ، أن ذلك هروب من الضعف المقطعي في وجود نصف الصامت بين الحركات المتتابعة ، وبخاصة في موقع النبر ولجوء إلى الهمزة واتخاذها عوناً لتقوية المقطع[١] .

ويبدو هذا القول مقبولاً إذا اقتصرنا عليه وحده ، لكن في اللغة ألفاظاً أخرى مماثلة تماماً لهذه الألفاظ لا يحصل فيها قلب أصلاً ، ففعل الأمر على صيغة (فاعِلْ) من الأجوف نحو (قاوِل)و(قاوِم)و(داوِم) و(بايِع)(مايِل)و(سايِر) وأمثالها تبقى على حالها ، ولا يُقلبُ فيها نصف الصامت على الرغم من أنها لا تختلف بأي شيء عما كانت عليه أسماء الفاعلين من الثلاثي الأجوف قبل الإعلال ف(قاوِل) اسم الفاعل يتحول إلى (قائل) بالإعلال ، و(قاوِل) فعل الأمر يبقى على حاله ولا يُقلب ، فضلاً عن صيغة الفعل الماضي واسم الفاعل من هذه الأمثلة نحو (قاوَمَ – مقاوِم)و(سايَرَ – مسايِر) التي تبقى على حالها ولا تُقلب .

ولم يتعرض الصرف الصوتي في حدود ما نعلم للأمثلة اللغوية التي تخالف القاعدة الصوتية الحديثة . وإن هذا الإشكال في إعلال اسم الفاعل وترك ما يماثله لايمكن حله إلاّ

---

(١) ينظر دروس في علم أصوات العربية ١٣٩ والعربية الفصحى ٤٦-٤٨ والتصريف العربي ٦٣-٦٤ والمنهج الصوتي ١٧٥-١٧٧و١١٤-١١٥ والصرف وعلم الأصوات ١٥٧ وعلم الصرف الصوتي ٤٢٧

إذا اعتبرنا اسم الفاعل يُصاغ من الفعل الثلاثي بعد إعلاله ، وليس من أصله ف(قائل) يُصاغ من (قال) لا من (قَوَلَ) ، و (بائع) كذلك من (باع) لا من (بَيَعَ) . ويمكن حينئذٍ تفسير قلب عين الفعل همزة في اسم الفاعل باستحالة اجتماع ألفين وهما عين الفعل وألف صيغة (فاعِل) نحو (قاْأل) ولا يجوز حذف أحدهما لئلا يعود البناء إلى الفعل الماضي ، فقُلبت الألف الثانية وهي عين الفعل همزة ، وهذا هو تفسير المازني وابن جني[١] ، وبه لا يكون تعارض بين وجود القلب في البناء حين يكون اسم فاعل وانعدام القلب في البناء نفسه حين يكون فعل أمر ، فضلاً عن الأبنية الأخرى .

ويصطدم هذا التفسير القديم بحالة مشابهة أخرى توجد فيها علة القلب إلى همزة وليس من قلب إليها ، وذلك في جمع أمثال (مَقال)و(مَباع)و(مَعاش) على (مَفاعِل) فتكون (مَقاوِل)و(مَبايِع)و(مَعايِش)[٢]، إذ يلتقي في الجمع ألفان ألف المفرد وألف (مَفاعِل) ، ولكن ألف المفرد لا تُقلب همزة كما في اسم الفاعل بل تُعاد إلى أصلها . ويبدو أن القدماء لم يتنبهوا لهذا التعارض ، وكان كل همهم تعليل اختلاف المفرد عن الجمع من حيث الإعلال وحسب ، فكان ذلك كما في المنصف لأن المفرد جارٍ على الفعل وبوزنه وفي الجمع يزول شبهه بالفعل لأن الفعل لا يُجمع . وأحسب أنه يمكن تفسير ذلك بأن القلب قد حصل فعلاً في الجمع ، لكن ليس إلى همزة ، بل إلى أصل الألف وهو الواو أو الياء أي أن الجمع حصل بعد إعلال المفرد فعاد الألف إلى أصله . ومهما يكن من أمر فإن تصادم التفسير في الأمثلة المتشابهة في الصرف القديم أهون من تصادم التفسير في البناء الواحد في الاتجاه الصرفي الصوتي الحديث .

أمّا إذا وقعت الواو أو الياء بعد ألف (مَفاعِل) فقد نص الصرف القديم على أن منها ما يُقلب همزة ، ومنها ما لا يُقلب تبعاً لأصله في المفرد ، فالأصلي كما في الأمثلة السابقة (مَقاوِل)و(مَبايِع) لا يُقلب ؛ لأن الأصل قوي والزائد أولى بالتغيير والقلب ، نحو (صحايِف – صحائف)و(عجاوِز – عجائز)[٣] . ولم يجد الداعون إلى الصرف الصوتي تفسيراً صوتياً يفسرون به هذا الاختلاف في أبنية صيغة الجمع الواحد من حيث

---

(١) ينظر المنصف ٢٤٤

(٢) نفسه ٢٦٠-٢٦١

(٣) ينظر المنصف ٢٦٢ وشرح النظّام ٢٨٨

القلب وعدمه لأن تفسيرهم الصوتي ينطبق على القلب فقط ، فعادوا إلى الصرف القديم وتعليله الذي يقوم على الأصالة والزيادة[١] ، وعدلوا عن التفسير الصوتي الذي طالما دعوا إليه .

ونخلص مما سبق إلى بعض الاحتمالات أولها افتقار دعاة الصرف الصوتي إلى المعرفة الدقيقة بكلام القدماء ، ويظهر هذا بخاصة في تفسير المحدثين لإعلال اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف وترك مايماثله ، فلو كان اطلاعهم دقيقاً وعميقاً لأراحوا واستراحوا في الأقل في هذه الحالة ، ولعل الاحتمال الثاني أنه ليس هناك صعوبة مقطعية أصلاً في نحو (قاوِل)و(بايِع) لأن اللغة لا تتحمل الثقل والصعوبة إلاّ في حالات استثنائية ، كالبناء للمجهول مثلاً . ويبدو أن ادعاء الثقل المؤدي إلى القلب فيه نوع من المبالغة ، ولا يبدو أن هناك شعوراً عاماً بمثل هذا الثقل يعم جميع الناطقين ، فإن وُجد فهو في حدود ضيقة والمسألة نسبية ، ولا سيما أن اللهجات الحديثة (العامية الدارجة) قد تحولت إلى هذا الذي زُعم أنه ثقيل ، فالاستعمال الحديث (العامي الدارج) يناقض التفسير الصوتي الحديث في هذا . إذ عادت فيه الألفاظ يائية العين إلى ما كانت عليه قبل الإعلال فيُقال (بايِع)و(بايِت)و(رسايِل)و(فوايِد) ونحوها ، وتحولت الألفاظ واوية العين إلى الياء فيُقال (صايِم)و(خايِف)و(عجايِز) ونحوها . فتحول العامية الدارجة إلى هذه الصور النطقية يدل على أنها ليست ثقيلة بحال ؛ لأن العامية الدارجة تجنح إلى التخفف وهي في أغلبها من الفصيح المخفف ، وليس من المعقول أن تعود إلى ما كان ثقيلاً قبل الإعلال .

وإذا سلمنا بوجود الثقل فهذا يقودنا إلى التساؤل كيف تكون الكلمة نفسها ثقيلة مرة وخفيفة أخرى ؟!! ويقودنا أيضاً إلى الاحتمال الثالث وهو أن اللغة يمكن أن تكون تحملت الثقل في فعل الأمر مثلاً ولم تتحمله في اسم الفاعل فاستعانت عليه بالقلب ، وتحملته في الحرف الأصلي من الجمع على وزن (مَفاعِل) ولم تتحمله في الحرف الزائد للتفريق بين الأبواب لغايات دلالية ، والأمر به حاجة إلى مزيد من الدراسة . ومهما يكن فإن التفسير الصوتي الحديث يظل ضعيف الإقناع إن لم يكن غير مقنع .

ومن مظاهر الانتقائية التي تخالف العموم والاطراد محاولة بعض الباحثين ربط

---

(١) ينظر المنهج الصوتي ١٧٦ والصرف وعلم الأصوات ١٥٧-١٥٨

مقدار الصائت في الفعل بدلالته على الفاعل من حيث الإفراد أوالتثنية فزعم د. عبد الجليل أن الفتحة (الصائت القصير) في آخر الفعل (عادَ) مثلاً تشير إلى الفاعل المفرد المذكر ، وأنه إذا مُدت الفتحة فصارت ألفاً أي (عادا) فتشير إلى الفاعل المثنى المذكر ، وأنه إذا أسند الفعل إلى ضمير المتكلم أو المخاطب لا تظهر الفتحة ؛ لأن تاء الفاعل تدل على الفاعل بدلاً من الفتحة :

عادَ الفتحة تدل على الفاعل المفرد المذكر

عادا الألف تدل على الفاعل المثنى المذكر

عُدْتُ

عُدْتَ التاء فيها جميعاً تدل على الفاعل فلا حاجة للفتحة[١]

عُدْتِ

وقد تجاهل أن الحالة الأولى تنطبق على كون الفاعل متقدماً على الفعل نحو (الرجل عاد والرجلان عادا)، أو على لغة (أكلوني البراغيث) (عادا الرجلان)، وفيما عدا ذلك فيمكن أن تدل الفتحة (الصائت القصير) على الفاعل المثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، نحو (عاد الرجلان والرجال والقافلتان والقوافل)، وتجاهل أيضاً في الحالة الثانية أنه يمكن أن تبقى الفتحة ولا تزول مع وجود الضمير الدال على الفاعل كما في (عادَتا) .

وبهذا يظهر مدى تشبث باحثي هذا الاتجاه بأمور جزئية بعيدة عن الاستقراء التام للغة ولا تصل إلى درجة الاطراد أو الغلبة أو الكثرة التي يمكن أن يُبنى عليها نظر صرفي سديد ، ولهذا نجدهم يقعون في الخطأ المبين حينما يحاولون تعميم تفسير مثل هذه الجزئيات المتشابهة كما فعل د. شاهين في جمع تفسير قلب الواو والياء همزة في (قائل)و(بائع) مع تفسيره في (كساء)و(بناء) (كما مر في مبحث الخلاف) ومثلما فعلت ديزيره سقال في تعميم تفسير جمع المنقوص والمقصور نحو (قاضية) على (قاضيات) و(عصا) على (عَصَوات)و(فتاة) على (فَتَيات) بتعليل واحد عن طريق الانزلاق (كما مر في مبحث الأخطاء وضعف التفسير) .

ومن مظاهر عدم اطراد الدليل الصوتي كذلك فشل دعاة المنهج الصوتي في إلغاء أسس

---

(١) ينظر علم الصرف الصوتي ١٨٨ و ٤٢٥

المنهج القديم واضطرارهم إلى الرجوع إليه من حين لآخر ، ومن ذلك اضطرارهم إلى الإقرار بوقوع القلب في بعض المواطن الذي كان إنكارهم له ورفضهم الاعتراف بوقوعه من أهم أسس اتجاههم الصوتي . فطالما رفض د. شاهين القلب بمفهومه القديم في مواطن كثيرة ، ومنها على سبيل المثال قلب الياء واواً في(مُيقِن – موقِن) وبالعكس في (مِوزان – ميزان) فقال (وكلاهما ناشئ عن تتابع ضمة وكسرة ، أو كسرة وضمة ، ونظراً لثقل هذا التتابع فقد تخلص الناطق العربي منه بإسقاط العنصر الثاني ، وإطالة العنصر الأول .... فالتبادل في هذه الأمثلة بين الحركات ، لا بين أحرف العلة)[١]. ولكنه لم يستطع أن يقدم مثل هذا التفسير في (سَيوِد – سَيِّد) فاضطر مجبراً على الاعتراف بوقوع القلب فقال (وهنا يمكن أن يُقال : إن الواو قُلبت ياءً فعلاً)[٢].

(١) المنهج الصوتي ١٩١

(٢) نفسه ١٩٠

المبحث السابع
الموقف المزدوج من الأصل

لعل من المفترض ألاّ يعود الصرف الصوتي إلى الاعتماد على الأصل (المفترض) لأنه يقوم على تعليل صوتي لا علاقة له بالأصول التي طالما عاب بها الوصفيون المنهج القديم ، وألاّ يخرج عن التفسير بالتعاملات الصوتية إلاّ فيما يخرج عن دائرة التأثر والتأثير إلى سنن اللغة وتوجهاتها العامة .

ولعل من الطبيعي أن يأخذ المتأثرون بالمنهج التحويلي بفكرة الأصل ، فهذا المنهج يقوم أساساً على فكرة وجود بنية عميقة (تحتية) يجب أن تكون موضع اهتمام التحليل اللغوي . ويرى هؤلاء أن الموازنة الصوتية بين الألفاظ تحتم الإيمان بالأصول . والشواهد على ذلك كثيرة منها مثلاً أن أصل (قامَ)(قَوَمَ) و(باعَ)(بَيَعَ) كما قال القدماء موازنة بالمضارع (يقوم)و(يبيع)، فمن يرفض هذا الأصل – في نظرهم – عليه أن يُفسر ورود المضارع بالواو في (قامَ – يقومُ) وبالياء في (باعَ – يبيعُ)، وأن (جَنْب) الملفوظة (جَمْب) أصلها بالنون لأن موازنتها بالجمع (جنوب) توجب وجود النون في أصلها ، وإن لم يظهر في النطق . ومع هذا فهم لايدّعون لهذه الأصول وجوداً واقعياً بل ما تفرضه اللغة من قوانين هي من صميمها وليست في نطاق التأويلات الغيبية أو المنطقية[١] .

ولكن بعض التطبيقات الصرفية من هذا النوع تخرج إلى مجرد الزعم والادعاء الذي لا يستند إلى دليل صوتي . ومن ذلك ما يذهب إليه د. داود عبده حين يسحب ما يجري من تغييرات على (سود)و(بيض) إلى أمثال (مكتوب)و(جميل) ، فيرى ما يحصل ل(سود)و(بيض) كما يأتي :

س ـُـ و د أي ضمة ونصف صامت

س ـُـ ـُـ د تتحول الواو نصف الصامت إلى ضمة

س ـُُـ د تتحد الضمتان لتكوين واو المد

---

(١) ينظر دراسات في علم أصوات العربية ١٦-٢١

ب ـِـ ي ض أي كسرة ونصف صامت

ب ـِـ ـِـ ض تتحول الياء نصف الصامت إلى كسرة

ب ـِـِ ض تتحد الكسرتان لتكوين ياء المد

ويمكن أن يكون هذا في حدود التصور الصوتي المقبول فجمع (أسوَد)و(أبيَض) على (فُعْل) (سُوْد)و(بُيْض) تتحولان إلى أسهل صورة نطقية هي (سُود)و(بِيض)[١]، سواء أكان ذلك بسقوط نصف الصامت ومد الصائت القصير قبله ، أو بتحول نصف الصائت إلى صائت قصير يجتمع مع الصائت القصير قبله لتكوين صائت طويل . ولكن الغريب أن ينقل د. عبده ما يجري في (سود)و(بيض) إلى أمثال (مَكتوب)و(جَميل) ، فيرى ما يحصل في (مَكتوب) كما يأتي :

م ـَـ ك | ت ـُـ و ب فيفترض وجود ضمة وواو(نصف صامت)

م ـَـ ك | ت ـُـ ـُـ ب تتحول الواو نصف الصامت إلى ضمة

م ـَـ ك | ت ـُـُ ب تتحد الضمتان لتكوين واو المد

ويفترض ما يحصل في (جميل) كذلك :

ج ـَـ | م ـِـ ي ل فيفترض وجود كسرة وياء (نصف صامت)

ج ـَـ | م ـِـ ـِـ ل تتحول الياء نصف الصامت إلى كسرة

ج ـَـ | م ـِـِ ل تتحد الكسرتان لتكوين ياء المد[٢]

وهكذا كان الزعم بوجود أصل مفترض للفظ سبباً في ادعاء تحولات لا موجب لها ولا مسوغ في واو المد وياء المد في (مكتوب)و(جميل) وأمثالهما . فالاعتقاد بتكون الصائت الطويل من مجموع صائتين قصيرين لا يعني بالضرورة أن أحد هذين الصائتين القصيرين كان نصف صائت(نصف صامت) في الأصل ، فلا علاقة ظاهرة أو متصورة بين واو المد في (مكتوب) وياء المد في (جميل) وبين نصف الصامت ، ولذا يبدو مثل هذا الافتراض نتيجة لبحث عن أصول لاوجود لها من هذا النوع .

---

(١) ينظر حاشية الصبان ٤/ ١٨٠

(٢) ينظر دراسات في علم أصوات العربية ٣٦-٣٨

وفيما عدا ذلك كان تعامل باحثي الصرف الصوتي مع مسألة الأصل تعاملاً متناقضاً ، فهم يعودون إليه في أحيان إن لم يجدوا غيره ، ويتجنبونه ويرفضونه في أحيان أخرى إذا وجدوا في غيره ما يفسرون به . ومن ذلك مثلاً أن د. شاهين يفسر حالات تحول الأجوف نحو(قال)و(باع) إلى (قيلَ)و(بيعَ) في البناء للمجهول بالاعتماد على الأصل :

قَوَلَ ق ـَ | و ـَ | ل ـَ

قُوِلَ ق ـُ | و ـِ | ل ـَ

قِيلَ ق ـِ | ل ـَ

بَيَعَ ب ـَ | ي ـَ | ع ـَ

بُيِعَ ب ـُ | ي ـِ | ع ـَ

بِيعَ ب ـِ | ع ـَ [١]

ولكنه لايعتمد هذا الأصل ولا يعود إليه في إسناد الفعل الناقص إلى واو الجماعة ، فيرى أن الفعل (غزا) أو (رمى) لا يعود إلى أصله عند إسناده إلى واو الجماعة ، وإنما تنزلق الفتحة الثانية من الألف لتكوين الواو نصف الصامت (وقد مر تفصيله في مبحث الخلاف). أي أن الفعل يبقى على صورته ، ولا يعود إلى أصله (غَزَوَ)و(رَمَيَ)[٢] على الرغم من أن الرجوع إلى الأصل يُسهّل التفسير الصوتي في حالة الناقص الواوي :

غَزَوَ + واو الجماعة غ ـَ | ز ـَ | و ـَ + ـُ

غ ـَ | ز ـَ و بسقوط الفتحة الأخيرة ودلالة واو الفعل نفسها على الجماعة وحسب ، وتحول المقاطع الثلاثة فضلاً عن واو الجماعة إلى مقطعين . ولعل عدم اعتماد د. شاهين على الأصل في الناقص الواوي على الرغم من سهولته يعود إلى أن هذه السهولة لا تنطبق على حالة الناقص اليائي أمثال (رَمَيَ) التي لا يمكن تفسير إسنادها إلى واو الجماعة بمجرد حذف الحركة :

ر ـَ | م ـَ | ي ـَ + ـُ

ر ـَ | م ـَ و

---

(١) ينظر المنهج الصوتي ٩٤

(٢) نفسه ٤٢ و ٨٨-٨٩

وحاول د. حسام النعيمي تفسير إسناد الفعل الأجوف إلى ضمائر الرفع عن طريق صورته الحالية وتحول المقطع المديد إلى طويل مغلق . وقال إنه يمكن كذلك أن يُفسر هذا الإسناد عن طريق الرجوع إلى الأصل فيتوالى صائتان قصيران ونصف صائت فيُغلّب الأقوى بصورة صائت قصير[١] :

ق ـَ | و ـَ | ل ـَ + ت ـُ ب ـَ | ي ـَ | ع ـَ + ت ـُ

ق ـُ ل | ت ـُ ب ـِ ع | ت ـُ

خ ـَ | و ـِ | ف ـَ + ت ـُ

خ ـِ ف | ت ـُ

ولكنه لم يفسر لمَ يتغلب نصف الصامت(نصف الصائت) في(قَوَلَ)و(بَيَعَ) وتتغلب حركة الكسر (نصف الصائت) في (خَوِفَ) . ومعلومٌ أنه ليس من دليل على هذه الكسرة المزعومة في (خَوِفَ) إلاّ تقرير القدماء بأن ما كان من الأفعال أجوف بالألف في الماضي والمضارع ، فهو من الباب الرابع (فَعِلَ – يَفْعَلُ) نحو (فَرِحَ – يَفْرَحُ) .

وما هو أكثر غرابة أن يحاول تفسير إسناد الفعل الناقص إلى ضمائر الرفع مرة بالرحوع إلى الأصل وأخرى بدون الرجوع إليه ، أي ببقاء الفعل على حاله ، فيرى أنه عند إسناد الفعلين (دعا)و(رمى) مثلاً إلى تاء الفاعل يعودان إلى أصلهما :

د ـَ | ع ـَ + ت ـُ ر ـَ | م ـَ + ت ـُ

د ـَ | ع ـَ | و ـَ + ت ـُ ر ـَ | م ـَ | ي ـَ + ت ـُ

د ـَ | ع ـَ | و | ت ـُ بحذف قمة المقطع الأخير قبل التاء ر ـَ | م ـَ ي | ت ـُ

وعند إسناد كلٍ منهما إلى ألف الاثنين يعود إلى أصله كذلك :

د ـَ | ع ـَ + ـَ ر ـَ | م ـَ + ـَ

د ـَ | ع ـَ | و ـَ + ـَ ر ـَ | م ـَ | ي ـَ + ـَ

د ـَ | ع ـَ | و ـَ بحذف قمة المقطع الأخير قبل ألف الاثنين ر ـَ | م ـَ | ي ـَ

(١) ينظر أبحاث في أصوات العربية ٢٠-٢١

ولكن عند إسناد الفعل نفسه (دعا) إلى واو الجماعة يبقى على صورته الحالية ولا يعود إلى أصله :

د ـَـ | ع ـَـ + ـُـ

د ـَـ | ع ـَـ ـُـ و تنشطر واو الجماعة إلى صائت قصير ونصف صامت

د ـَـ | ع ـَـ و تُحذف الضمة لئلا يتوالى صائتان فينتج من الحذف مقطع مديد

د ـَـ | ع ـَـ و يتحول المقطع المديد إلى طويل مغلق بتقصير الحركة[١]

وربما يذهب الظن إلى أن الأصل (دَعَوَ) يفرض نفسه صوتياً ونطقياً في (دعوتُ)و(دعوا)، وأن الأصل (رَمَيَ) يفرض نفسه كذلك في (رميتُ)و(رميا) . ولكن ما ينافي هذا الظن أن الأصل (دَعَوَ) أقرب إلى صورة إسناد الفعل إلى واو الجماعة (دَعَوا)، وأمّا الأصل (رَمَيَ) فلا يكون في إسناده إلى واو الجماعة إلاّ قلب الياء واواً ، وهذا ما لا يريد الاتجاه الصرفي الصوتي أن يُقرّ به .

وعلى هذه الشاكلة جاء كلام د. عبد الجليل فرفض القبول بأصلٍ للفعل الأجوف ، وقال (إننا لسنا مع هذا الافتراض)[٢]، لكنه اضطر للقبول بأصل للفعل الناقص على طريقة القدماء عندما احتاج إلى الأصل لتفسير إسناد الفعل إلى الضمائر ، وقال : الألف في الأفعال الناقصة (إنما هو نهاية متحولة وكما سجلها التصريف العربي فهي إمّا أن تكون منقلبة عن واو أو ياء)[٣].

وتبدو هذه الازدواجية في التعامل مع الأصل مظهراً آخر من مظاهر الضعف في الاتجاه الصرفي الصوتي الحديث ، فلو كانت أسسه وقواعده متينة وشاملة لما اضطر باحثوه إلى التعكز على الأصول التي اعتمدها القدماء ، فأول ما يُتوقع منهم أن يتعاملوا مع الألفاظ صوتياً كما هي لا كما يُفترض أن يكون لها من أصول ؛ لأن مثل هذا التعامل مع الأصول ينزع عن هذا الاتجاه أو عن بعضه في الأقل وصف الصوتي . ولو كان تعاملهم مع الأصول موحداً في جميع الاستعمالات التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار ، لهان في

(١) ينظر أبحاث في أصوات العربية ٢٤-٢٦

(٢) علم الصرف الصوتي ١٨٧

(٣) نفسه ١٨٩

الأمر شيء ، ولكنهم خالفوا التعامل في المسألة الواحدة ، كما في إسناد الفعل إلى الضمائر فعادوا إلى الأصل مع ضمير ولم يعودوا إليه مع ضمير آخر . وهذا مظهر للاضطراب فضلاً عن الضعف .

المبحث الثامن

تناقض الباحث ونفسه

قد يكون التناقض في الآراء تعبيراً عن وجهات النظر المختلفة في المسألة الواحدة نتيجة اختلاف الاجتهاد أو اختلاف مصادر النقل أو التأثير ، وهذا أمر مقبول في حدود علوم اللغة قديماً وحديثاً . وربما يناقض الباحث نفسه فيأتي برأي مخالف لما طرحه قبلُ ، بعد أن سار في بحثه شوطاً فاختلفت قناعاته وتصوراته عما كانت عليه دون شعور منه . ولكن الغريب في البحث الصرفي الصوتي الحديث أن يناقض الباحث نفسه في المسألة الواحدة وفي الموضع نفسه ، فيأتي برأيين متخالفين لا يمكن التوفيق بينهما بحال ، ومن ذلك مثلاً يقول د. حسام النعيمي في إسناد الفعل الناقص الألفي إلى تاء الفاعل (وإذا كان الفعل من أكثر من مقطعين تحول الطويل إلى مغلق بانشطار صائته الطويل وذلك نحو :

استدعى + تُ ـــــــــ> استدعيتُ .....

ء ـِـ س | ت ـَـ د | ع ـَـ + ت ـُـ

انشطار | ـَـ | ـــــــ> | ـَـ ي |

ء ـِـ س | ت ـَـ د | ع ـَـ ي | ت ـُـ)[1]

فهو ينص صراحة وبالكتابة الصوتية على أن الألف تنشطر إلى صائت قصير وهو الفتحة ونصف صائت وهو الياء اللينة أو غير المدية ، لكنه بعد صفحتين فقط يناقض نفسه ويدعي أن الألف لا تنشطر فيقول عن إسناد الفعل (دعا) إلى واو الجماعة (والتقاء صائتين لا يكون كما لايكون للمقطع الواحد قمتان لذا كان لا بد من شطر أحد الصائتين الطويلين وشطر (ـُـ) أولى لأنه يكون منه نصف صائت بخلاف قمة المقطع (ـَـ) الألف ، إذ لا يكون منه نصف صائت)[2] .

ويحاول د. إسماعيل عمايرة أن يقدم تفسيراً لحذف ألف الفعل الأجوف عند إسناده إلى ضمائر الرفع بتقصير الصائت ، يتماشى مع الاتجاه الصوتي الحديث ، فيتعسف في

---

(١) أبحاث في أصوات العربية ٢٤

(٢) نفسه ٢٦

التفسير ويقع في تناقض مرده الخلط بين تصور حذف الألف بعد الإعلال وقبله ، فيقول عن (قُلتُ)و(بِعتُ) وأمثالهما (ولعل الصواب في هاتين الطائفتين من الأفعال أن يُقال : إن حركة الضم الطويلة التي قُلبت ألفاً بتأثير من الحركة قبلها قد عادت إلى الأصل ولكنها قُصرت وعلى هذا فالألف لم تُحذف)[١] . فهو يعد الواو في (قَوَلَ) وأمثالها قبل الإعلال حركة ضم طويلة تنقلب بالإعلال ألفاً ثم تعود إلى أصلها الواو ولكن مقصرة عند إسناد الفعل إلى تاء الفاعل . ومعلوم أن هذه الواو ليست حركة طويلة بل هي صوت لين أو نصف صامت (نصف صائت) لأنها بكل بساطة متحركة . وقد وقع الباحث في هذا الخطأ المبين لأنه أراد أن يُقحم تفسير حذف الألف بتقصير الحركة إقحاماً وقد نص بما لا يدع مجالاً للشك أن إسناد الفعل إلى تاء الفاعل قد حصل بعد الإعلال بدليل قوله (حركة الضم التي قُلبت ألفاً ....) لكنه بعد صفحة واحدة فقط ناقض قوله هذا فرأى إسناد الفعل نفسه إلى تاء الفاعل قد حصل قبل الإعلال فقال (إذ هو عند إسناده قد أصبح qu|wul|tu قولتُ و ma|yil|tu مَيِلتُ ، فتخلصت الكلمة من المقطع المبدوء بالواو المتحركة wu أو بالياء المتحركة yi فأصبحت مع الأصل الواوي qul|tu ومع الأصل اليائي mil|tu بتقصير الصائت بدلاً من تطويله)[٢] .

وفضلاً عن التناقض بين النصين والخطأ في النص الأول لا يخلو الثاني من الخطأ أيضاً في مقولة تقصير الصائت لأن كلاً من الواو والياء هنا نصف صامت (نصف صائت) أي أنه بمفهوم القياس الصوتي أقل من الصائت القصير ، فإذا تحول إلى صائت قصير كان هذا تطويلاً له وليس تقصيراً .

ويحاول د. عبده الراجحي في كتابه التطبيق الصرفي أن يلتزم المنهج القديم ، لكنه ينتهز الإفادة من الاتجاه الصوتي الحديث كلما سنحت الفرصة ، فيقول (أن الواقع العلمي لايفرق بين الفتحة التي قبل الألف والألف لأنهما في الحق صوت صائت طويل)[٣] . فالمقطع الصوتي لايحوي قمتين ، غير أنه يناقض هذا بعد قليل ، فيزعم كما زعم القدماء أن قبل الألف فتحة ؛ لأنهم رأوا أصوات المد حروفاً ساكنة لابد لها من حركات قبلها حتى لا يلتقي

(١) تطبيقات في المناهج اللغوية ١٨٢

(٢) نفسه ١٨٣

(٣) التطبيق الصرفي ١٨٠

ساكنان ، فيقول (أن الكسرة يستحيل أن تكون قبل الألف مباشرة لأن ما قبلها لايكون إلاّ مفتوحاً)[١] ، فيفرق بين الألف والفتحة التي قبلها في مخالفة صريحة للواقع العلمي الذي أقرّ بأنه لايفرّق بينهما .

(١) التطبيق الصرفي ١٨٤

المبحث التاسع

ادعاء أفكار جديدة هي في حقيقتها مما عرفه القدماء

زعم المحدثون أن كثيراً مما جاءوا به من مفاهيم الصرف الصوتي لم يسبقهم إليه أحد ، ولم يتقدم فيه قول أو إشارة ، فهو من نتاج الدرس الصوتي الحديث الذي بُني عليه – في زعمهم - منهج صرفي صوتي متكامل يروم تصحيح المفاهيم القديمة المخطوءة ، وبناء مفاهيم جديدة قابلة للتفسير الصوتي وخاضعة لقوانين محددة .

وقد أقرّوا بأنه ليس بالضرورة أن يختلف كل ما في جديدهم عن القديم لأن هناك أموراً لا تحتمل اختلافاً[١] .وفيما عدا ذلك فهو من ابتداعهم غير المسبوق .

ولكننا وجدنا بعضاً مما ادعوا أنه من نتاجهم الجديد في مؤلفات القدماء تصريحاً وليس تلميحاً ، ومن الأمثلة على ذلك مسألة القلب عامة ولا سيما في الإعلال ، فقد ادعى المحدثون أن ما تركه لنا القدماء من تفسير للقلب على أساس تحرك الحرف وانفتاح ما قبله غير صحيح ؛ لأنه ليس هناك من قلب أصلاً بل يمكن تفسير ذلك بأن العربية تكره تتابع الحركات التي أسماها بعضهم بالمزدوجة كما في (قَوَلَ)و(بَيَعَ) فكان الحل هو إسقاط العنصر الذي يسبب الازدواج أي نصف الصامت فتبقى فتحتان قصيرتان فتجتمعان لتكوين فتحة طويلة أي ألف ، أمّا في حالة (خَوِفَ) فيسقط المزدوج (نصف الصامت) وحركته ، طرداً للباب على وتيرة واحدة ، كما يأتي :

قَوَلَ ق ـَ | و ـَ | ل ـَ بَيَعَ ب ـَ | ي ـَ | ع ـَ

ق ـَ | ل ـَ ب ـَ | ع ـَ

خَوِفَ خ ـَ | و ـِ | ف ـَ

خ ـَ | ف ـَ

ويقول د. شاهين : وبدلاً من قاعدة القدماء التي لاتعبر عن حقيقة التصرف الصوتي وهي تحرك الحرف وانفتاح ما قبله ، فيمكن القول إنه سقط المزدوج (نصف الصامت) ، وطال المقطع قبله على سبيل التعويض[٢] .

---

(١) ينظر المنهج الصوتي ٦-٧ و ١٧ (٢) نفسه ٤٢ و ٨٣-٨٤

وقد أغفل المحدثون تفسير ابن جني في سر الصناعة إذ قال (وإنما كان الأصل في قامَ قَوَمَ ، وفي خافَ خَوِفَ ، وفي طالَ طَوُلَ ، وفي باعَ بَيَعَ ، وفي هابَ هَيَبَ ، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة ، وهي الفتحة والواو أو الياء ، وحركة الواو أو الياء ، كُره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تُؤمَنُ فيه الحركة وهو الألف ، وسوّغها أيضاً انفتاح ما قبلها)[١] . وعلى هذا يمكن تلخيص كلام ابن جني بأن القلب في الإعلال إنما هو اختيار لنطق سهل خفيف لتجنب اجتماع ثلاثة أصوات متقاربة[٢] .

وشرّق هنري فليش وغرّب ليظهر أن القدماء لم يبينوا مقدار الحركة في قولهم (الحركات أبعاض حروف المد) وقال : إن كلمة أبعاض هذه غامضة وهي ليست إلاّ تعبيراً عن علاقة الجزء بالكل ولكن هذه العلاقة - في نظره - غير محددة عند القدماء . ورأى أن إشباع الحركة أو مطلها حتى تصير حرفاً تاماً من حروف المد في نظرهم لا يعني إلاّ تفرقة ذهنية بين الحركة وحرف المد ؛ لأن حرف المد ليس وصلاً لحركات مستقلة قابلة للتلاحم بل هو استمرار غير منقطع للصوت الذي منشؤه ومبتدؤه الحركة . وجعل محور حديثه آراء ابن جني في سر الصناعة[٣] . وإلى مثل ذلك ذهب آخرون[٤].

وقد سبق أن رأينا اضطراباً وتناقضاً في كلام ابن جني بين قوله إن حروف المد حركات مشبعة[٥]، وقوله (إن الحرف الواحد لا يتحمل حركتين لامتفقتين ولا مختلفتين)[٦] مرده كما نرى أن حرف المد عنده أقل من مقدار حركتين ، أي أن مقدار مجموع الحركتين أكثر من مقدار حرف المد ، وربما عنى ذلك أيضاً أن مقدار الحركة في حرف المد عندما تُشبع فتصير حرف مد ، أكثر من مقدار الإشباع ، وعليه فإن :

حركة + إشباع = حرف مد

حركة + حركة > حرف مد

إذن : حركة > إشباع

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ /٣٧

(٢) ينظر بحث التفكير الصوتي عند العرب لهنري فليش ٧٨

(٣) ينظر بحث التفكير الصوتي ٦٦-٨٥ وسر صناعة الإعراب ٣٣/١-٤٣

(٤) ينظر المنهج الصوتي ٣٥

(٥) سر صناعة الإعراب ٣٨/١

(٦) نفسه ١/ ٤٢

وسواءٌ أأصبنا في فهمنا لكلام ابن جني أم أخطأنا فيظل هذا رأيه وحده ، وليس من الإنصاف أن نقصر الفكر اللغوي العربي في هذه المسألة على رأي عالم وحيد .

وجاء المحدثون بما صوروه حقيقة صوتية صرفية جديدة وهي أن صوت المد يساوي مقدار حركتين من جنسه أي أن :

صائت قصير + صائت قصير = صائت طويل [١]

ولكننا وجدنا من القدماء من ينص على هذا بكل صراحة فقد ردّ أبو البركات الأنباري على كلمات الكوفيين حين ذهبوا إلى جواز نقل همزة الوصل إلى الساكن قبلها ، واحتجوا بقراءة (الـمَ * اللهُ لا إلـهَ إلاّ هُوَ الحَـيُّ القَيُّومُ)آل عمران ١-٢ ، وقراءة (مَنَّـاعٍ للخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبِنَ * الّذي جَعَلَ مَعَ اللهِ إلهاً آخَرَ) ق ٢٥-٢٦ ، ورأى أن الياء تساوي كسرتين فقال في تفسير فتح الميم من (الـمَ) في الآية الأولى(إن حركة الميم إنما كانت لالتقاء الساكنين وهما الميم واللام من (الله) ..... وكانت الحركة فتحة على خلاف الأصل في التقاء الساكنين لأن قبلها ياء قبلها كسرة ، والياء تُعد بكسرتين ، فيؤدي في التقدير إلى اجتماع أربع كسرات متواليات ، وذلك ثقيل جداً ، فعدلوا عنه إلى الفتح لأنه أخف الحركات)[٢] . وكذلك قال في تفسير قراءة (مُرِيبِن الذي) بفتح النون على خلاف الأصل (لأن ما قبل التنوين كسرة وقبل الكسرة ياء قبلها كسرة فالياء تُعد بكسرتين على ما بينا فعدل في هذه القراءة عن الكسر لئلا يجمع في التقدير بين خمس كسرات متواليات)[٢] . ولم يعدل عن الصواب في المفهوم الصوتي الحديث إلاّ حين عدّ ما قبل الياء مكسوراً شأنه شأن القدماء جميعاً . هذا فضلاً عن مفهوم إشباع الحركة حتى تصير حرف مد الذي ذكرناه والذي نصّ عليه القدماء بكل وضوح وصراحة فقال ابن جني (انك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه)[٣] .

وهذه الأمثلة التي ذكرناها من تصريح القدماء هي غير ما ورد في مؤلفاتهم تلميحاً أو بصورة ليست دقيقة كالمقطع والصوت الطويل والقصير عند الفارابي (٣٣٩ه) مثلاً[٤] .

---

(١) ينظر المنهج الصوتي ١٧-٢٠ و ٢٩-٣٠

(٢) الإنصاف ٧٤٢/٢-٧٤٣

(٣) سر صناعة الإعراب ٣٤/١ وينظر الكلام نفسه في المخصص ٢٦٨/١٣

(٤) ينظر كتاب الموسيقى الكبير ١٠٧٦- ١٠٧٩ وأبحاث في أصوات العربية ٨٦-١١٠

إن ادعاء المحدثين بهذا السبق والابتداع يدل على قلة زادهم في معرفة النتاج اللغوي القديم والإحاطة به (الأمر الذي رأيناه في مبحث الانتقائية احتمالاً) وتركيزهم على مواطن الضعف والقصور فيه دون مواطن القوة والإجادة .

المبحث العاشر

الموقف من طريقة الكتابة

حمّل المحدثون رسم الخط العربي وطريقة كتابته أكثر ما وصفوه بمساوئ المنهج القديم . فجعلوه ثالث ثلاثة من أهم مصادر خلل المنهج القديم ، وأولها عزل الصرف عن الأصوات ، وثانيها فصل الصرف عن النحو .

ويُشكل النظر الصرفي الصوتي الحديث على الكتابة العربية في أمرين ، أولهما طريقتها في توحيد رسم الواو والياء لكل من الصامتة والصائتة ؛ لأن كلاً منهما يشتمل على إمكانية الصامت والصائت الطويل ، فمخرج كل منهما واحد في الحالتين ، ولا يتغير سوى سلوكه . وثانيهما عدم اكتراثها بالحركات القصيرة ، فقد رأى المستشرقون ومن تابعهم أن الكتّاب العرب لم يأبهوا لرسم الحركات القصيرة ؛ لأنهم التزموا بكتابة النص القرآني المقدس كما ورثوه ، فامتنعوا عن إضافة حروف تدل على الحركات القصيرة ، وبقيت الكتابة العربية كأنها ضرب من الاختزال ، يجب فهمه أولاً لكي تتسنى قراءته ؛ لأنهم اهتموا بالحروف على حساب الحركات ، وبالحروف الصحيحة على حساب حروف العلة ، وأن الحقيقة العلمية تستوجب احترام وجود الحركات في نظام الكتابة ، واستقلال الصامت عن الصائت ، وتمييز كل من الواو والياء الصائتة من الصامتة .

وردد كثير من الباحثين هذا المعنى من دون أي تمحيص ، ورأى بعضهم أن الخط العربي لو التزم شكلاً تظهر فيه الحركات على شكل حروف ، لكانت قواعد الصرف والنحو على غير ما هي عليه اليوم ؛ لأن الخط العربي بصورته الحالية ، من الأسباب التي أدت باللغويين القدامى إلى عدّ أصوات العلة أصواتاً ثانوية ، بالنسبة للأصوات الصامتة . فاعتمادهم على الخط وليس على النطق كان له أكبر الأثر في خطأ بعض الأحكام الصرفية ، ومنها على سبيل المثال أنهم نظروا إلى الخط ففسروا جزم الفعل المضارع المعتل الآخر بحذف الحرف ، ولو نظروا إلى النطق لقالوا إنه مجزوم

بتقصير الحركة الطويلة[١] .

ويبدو أن القدماء قصدوا من حذف حرف العلة في الجزم ، حذف الصوت بمعناه المدي وتحوله إلى نوع آخر ، فهم يطلقون الحرف على الصوت كما هو معروف . فإن كان ثمة قصور فهو في بيان نوع هذا التحول وهو تقصير صوت المد على الرغم من أن بعضهم عرف تكون صوت المد الطويل من مجموع حركتين كما في (مبحث ادعاء أفكار جديدة)، وليس القصور في التأثر بالكتابة ؛ لأن ادعاء مثل هذا القصور وتصور التعليل الصرفي تابعاً للكتابة ، يعني أن القدماء كانوا يجهلون سبب الجزم وطريقته في أصوات العلة ، وأنهم نظروا إلى المجزوم المكتوب من هذا النوع ووجدوا حروف العلة محذوفة منه ، فعللوا هذا الجزم بحذف هذه الحروف وليس الأصوات ، وهذه رؤية مقلوبة تماماً ؛ لأن حروف العلة في الأفعال المجزومة حُذفت من الكتابة أصلاً لأنها حُذفت من النطق . وأقرب ما وقع بين أيدينا من أدلة على أن القدماء كانوا يقصدون بحذف حرف العلة حذف صوت العلة الطويل قول سيبويه (واعلم أن الآخِر إذا كان يَسكن في الرفع حُذف في الجزم ، لئلاّ يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع . وذلك قولك لم يَرمِ ولم يغزُ ولم يخشَ)[٢] الذي نفهم منه أمرين :

أولهما أنهم قرنوا حذف صوت العلة بحذف الحركة وحذف النون بدليل قوله (فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع ....) ، ولو سايرنا المحدثين فيما يقولون فهذا يعني أن القدماء فسروا جزم الفعل الصحيح بعلامة السكون لأنهم رأوا الحركة محذوفة من آخره في الكتابة ، والمحدثون أنفسهم يعيبون على القدماء أنهم لم يكونوا يكترثون بالحركات ولا يأبهون لها ، فلم يُشكلوا الكتابة . فلما كان تفسير القدماء لجزم الصحيح بالسكون على أساس حذف الحركة ، فمن الطبيعي أن يكون تفسيرهم لجزم المعتل على أساس حذف الصوت ، وفضلاً عن هذا هم قرنوا جزم الصحيح والمعتل بجزم الأفعال الخمسة ، ولا يمكن أن يُقال أن حذف النون من الكتابة هي التي جعلتهم يفسرون جزم

(١) ينظر دروس في علم أصوات العربية ١٧٣ وبحث التفكير الصوتي ٦٤ و٨٨ وفصول في فقه العربية ٣٥٤ و٣٦٠ و٣٦٢ واللغة بين المعيارية والوصفية ١٤٠ والتصريف العربي ١٦- ٢٠ والمنهج الصوتي ٩-٢٠ و٣٥ وفي اللغة العربية وبعض مشكلاتها ١٦٦

(٢) ١/ ٢٣

الأفعال الخمسة على أساس الحذف إذ ليس فيه تقصير لحركة بل هو حذف خالص .

ثانيهما أن بقاء صوت العلة في الجزم يعني مساواته بالمرفوع في الوقت الذي يجب فيه التمييز بين المرفوع والمجزوم بدليل قول سيبويه (لئلاّ يكون الجزم بمنزلة الرفع ....) وعلى هذا يكون تفسيرهم لجزم المعتل الآخر بحذف حرف العلة هو لتمييزه من المرفوع ، وذلك بحذف صوت من المرفوع ، ولا دخل للكتابة في الأمر بل على العكس من ذلك ، كانت طريقة كتابة المجزوم بحذف حرف هي نتيجة لحذف الصوت .

وزعم هؤلاء المحدثون أن طريقة الكتابة كانت السبب في اعتقاد القدماء بوجود حركة قبل صوت المد ولكن من دون أي دليل يمكن أن يدعم مثل هذا الزعم . والحق أنه يمكن تبرئة الكتابة من هذه التهمة وتفسير ذلك عن طرق : أولها الجزم ، فقد رأى القدماء أنه عند حذف صوت المد في جزم المعتل الآخر تبقى منه حركة على الصوت الذي قبله نحو(لم يدعُ)و(لم يرمِ)و(لم يخشَ) ، فقادهم هذا إلى الاعتقاد بوجود هذه الحركة لأنها لاتزول حتى إن زال صوت المد . وثانيها الإسناد إلى واو الجماعة ، فعند إسناد الناقص الألفي مثل (سعى) إلى واو الجماعة تُحذف الألف وتبقى حركة الفتح على العين (سَعَوا) . وثالثها وهو ما ذكره بعض المحدثين أنهم عدّوا أصوات المد أصواتاً ساكنة ولا يمكن أن يكون ما قبلها ساكناً لئلاّ يلتقي ساكنان ، فاعتقدوا بوجود حركة قبل صوت المد . وعلى هذا فإنه لا دخل للكتابة بمثل هذا الاعتقاد .

وطالب بعض المحدثين طريقة الكتابة العربية بتقديم التفسير الصرفي فرأى أن رسم كلمة مثل (يَغزو) يُظهر أن ضمة الواو هي التي حُذفت من أصله (يَغزوُ) في حين أن الواو هي التي حُذفت تاركة ضمتين متتاليتين اتحدتا فكونتا ضمة طويلة[١] . ويبدو في هذا شيء من الإجحاف ؛ لأن العبرة برسم الكلمة على ما هي عليه لا على ما كانت عليه ، فما شأن الكتابة بكون الواو جاءت من اجتماع ضمتين أو غير ذلك ؟!! المهم أنها واو طويلة ورُسمت كذلك .

ومما عدّه دعاة المنهج الصوتي مظاهر أخرى لقصور المنهج القديم ، وعدم دقته الناتج من التأثر بالكتابة ما ذهب إليه الطيب البكوش في وصم اللغويين القدماء بسذاجة التصور

---

(١) ينظر التصريف العربي ٥١ الهامش

الناتج عن التأثر بالكتابة في تفسير إسناد مثل (بَقِيَ) إلى واو الجماعة فقال (فهم عندما يقولون أن ضمة الياء في (بَقِيُوا) انتقلت إلى القاف فالتقى ساكنان فحذف ما سبق وهو الياء ، وأصبحت الصيغة (بَقُوا) يعتبرون أن كسرة القاف حُذفت ، بينما لا يمكن لحركة أن تضمحل بكامل هذه السهولة وبدون مبرر صوتي . فالرسم العربي جعل النحوي يتصور بشيء من السذاجة أن تحت القاف كسرة أصلية وفوقه ضمة طارئة ، فأطرد الطارئ الأصلي وأخذ مكانه . ومن ناحية أخرى فإن وضع رمزين (ـــُـــ و : ضمة وواو) للدلالة على حركة الياء جعل اللغوي العربي يفصلهما كما لو كانا صوتين مستقلين فينقل الحركة أي الضمة إلى القاف ويترك علامة طولها أي الواو في مكانها ويعتبرها ساكناً يلتقي بالياء. وهو خطأ فادح مرجعه الغفلة عن حقيقة الأصوات وتفاعلها في الصيغة تأثراً بالخط)[١]

وإذا سلمنا بخطأ المنهج القديم في تصور حركة قبل صوت المد ، ومنه تصور ضمة قبل واو الجماعة ، وهو ما دفعنا قبل قليل بأنه لا علاقة له بالكتابة ، لا نرى شيئاً ذا بال يبقى من كلام البكوش يستحق وصم المنهج الصرفي بالتأثر بالكتابة . فكسرة القاف قد اضمحلت وزالت فعلاً وذلك بمبرر صوتي ، وهو عسر نطقها قبل الواو في (بَقوا) ، وإذا كان القدماء قد ذكروا أنها تحركت من الياء إلى القاف قبل حذف الياء ؛ فذلك لأنهم تذوقوا الحروف نطقياً بحسب تسلسلها بين (بَقِيُوا – بَقُوا) ، فأحسوا بالتغير الصوتي على مرحلتين ، الأولى انتقال حركة الضم في الياء إلى القاف في نطق الجزء الأول (بَقْ)، والثانية حذف الياء عند نطقه كاملاً (بَقوا) فجاء تفسيرهم لطريقة التحول الصوتي في الفعل عند الإسناد على أساس صوتي خالص . وبعد هذا فالياء قد حُذفت بجميع المقاييس ، سواء أكان ذلك لالتقاء ساكنين كما قال القدماء ، أو لمجرد سقوط الحركة المزدوجة (نصف الصامت) كما قال المحدثون . وليس في ذلك أي أثر واضح ولا خفي للكتابة في رأي القدماء هذا .

ومن الأمثلة الأخرى أنه عند إسناد مثل الفعل (يغزو) إلى واو الجماعة يقول القدماء : يجتمع فيه ساكنان واو الفعل وواو الجماعة (يغزوون)، فتُحذف الواو الأولى فيبقى الفعل (يغزون)[٢] الذي يُكتب بواو واحدة ، كما هو الحال في النطق . وقد حمّل هؤلاء الدعاة

---

(١) التصريف العربي ١٨-١٩

(٢) ينظر شرح الشافية لرضي الدين ١٨٥/٣

رسم الخط العربي مسؤولية ما سموه إيهام الصرفيين بعدم التفريق بين الواو نصف الصامت(الاحتكاكية) وهي أصل اللام في (يغزوُ) وبين الواو المدية (الصائتة) في (يغزو) بعد الإعلال ، وفي (يغزون)[١] ، وفي هذا يقول د. حسام النعيمي في تأثر واضح برأي البكوش (ينبغي أن يُشار في التفسير إلى ما تقدم من أن الصورة وإن كانت واحدة في الرسم إلاّ أن الصوت مختلف) ، ولا يخفى أن الواو في (يغزو)و(يغزون) هي واو مد وليس مطلوب من الكتابة أن تقدم تفسيرات صرفية لم تكن غايتها في يوم من الأيام . وكل ما في الأمر أن الفعل (يغزوُ) صار بعد إعلاله بالتخفيف (يغزو) بواو مد ، وتبقى هذه الواو على حالها في النطق عند إسناده على واو الجماعة ، فهي صوت مد وليست نصف صامت (احتكاكية)، فلما اجتمعت مع واو الجماعة في رأي القدماء ، وهي صوت مد ساكن أيضاً ، حُذفت إحداهما وهي الأولى ، فليس في الأمر وهم ولا إيهام ؛ لأن هذه الواو المدية لم تكن (صامتة) إلاّ قبل الإعلال ، ولا دخل للكتابة فيما قبل الإعلال . ولم يبق من إشكالية التفسير الصرفي القديم إلاّ اختلاف الوزن باختلاف الصيغة بين الفعل (يغزون) في عبارة (الرجال يغزون) (يَفْعون) وعبارة (النساء يغزون) (يَفْعَلْنَ) ؛ لأن الميزان الصرفي يزن بموازاة الصحيح والأصل ، ويهتم بالصيغ ودلالاتها أكثر من اهتمامه بالمطابقة الصوتية التي نادى بها دعاة المنهج الصوتي .

وفي هذا السياق يرى د. النعيمي أيضاً أن وحدة رسم الواو الاحتكاكية (نصف الصامت) والواو الصائتة أوهمت القدماء أيضاً في مثل (النساء يغزون) بأن المضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وأن الواو هي لام الكلمة ، بينما هذه الواو صائت طويل ، ولام الفعل احتكاكية (نصف صامت)[٢] . والحق أن وحدة الرسم لم توهمهم لأنهم لم يتوهموا أصلاً ، فهم قد فرّقوا بين أصوات المد وأنصاف الصوائت في كثير من مواضع التطبيق[٣] ، ولكنهم عدوا أصوات المد ساكنة فجوّزوا أن يكون صوت المد في مثل (يغزون) مبنياً على السكون .

وادعاءات إيهام الكتابة للقدماء بتفسيرات خاطئة أو غير دقيقة ، تنطوي من حيث يعلم

---

(١) ينظر المنهج الصوتي ٩٣ وأبحاث في أصوات العربية ٥١

(٢) ينظر أبحاث في أصوات العربية ٥١

(٣) ينظر على سبيل المثال سر صناعة الإعراب ٣٥/١

المدعون أو لا يعلمون على التشكيك في مدى إحاطة القدماء بأمور بسيطة من مبادئ الصرف والصوت ، وليس من المعقول ولا من المقبول التسليم بادعاء جهل القدماء بحقيقة التفريق بين صوت المد وصوت اللين أو العلة ، فهم قد ميزوا بين أصوات المد واللين والعلة على أساس حركتها وحركة ما قبلها ، على الرغم من أنهم عدّوها جميعاً أصوات علة ، ولم تمنعهم وحدة الرسم من ذلك وكما يأتي :

اسم الصوت	حركته	حركة ما قبله
مد ولين	ساكن	حركة مجانسة
لين	ساكن	حركة غير مجانسة
علة	متحرك [١]	

ويرى القدماء في تحول أمثال (أَخْوَفَ – يُخْوِفُ) إلى (أَخافَ – يُخِيفُ) إعلالاً بنقل الحركة من المعتل إلى الصحيح الساكن قبله ، وقلب المعتل إلى مجانس للحركة المنقولة . أمّا دعاة الصرف الصوتي فيرون في هذا التفسير القديم قصوراً مرده الكتابة أيضاً ؛ لأن الواو في هذه الأفعال قبل الإعلال نصف صامت ، والألف بعد الإعلال صائت طويل[٢]، ويرون أنه يمكن تفسير التحول الذي جرى على أساس حذف قاعدة المزدوج الصاعد للتخفيف والتعويض عنها بإطالة الصائت القصير[٣] .

وبمقارنة يسيرة يتضح لنا ما يأتي :

قبل الإعلال	بعد الإعلال	رأي القدماء	رأي المحدثين
أَخْوَفَ	أخافَ	تحركت الواو فنُقلت حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها وقُلبت ألفاً ومُدت الفتحة فصارت ألفاً	حُذفت الواو للصعوبة المقطعية
يُخْوِفُ	يُخيفُ	تحركت الواو فنُقلت حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها وقُلبت ياءً ومُدت الكسرة فصارت ياءً	حُذفت الواو للصعوبة المقطعية

(١) ينظر همع الهوامع ٣/ ٣٦٩ (٢) ينظر أبحاث في أصوات العربية ٥٦

(٣) ينظر المنهج الصوتي ١٩٨-١٩٩ وأبحاث في أصوات العربية ٥٦

وبموازنة المنهج القديم مع التوجه الجديد يتبين ما يأتي :

رأي القدماء	السبب	رأي المحدثين	السبب
١- نقل الحركة	لأنهم اعتبروا ما قبل صوت المد متحركاً بحركة مجانسة له	مد الحركة	لأنهم لا يقبلون بوجود حركة قبل صوت المد
٢- قلب صوت العلة	لأنه لايبقى غير هذا التفسير	حذف صوت العلة	لأنه عُوِض عنه بمد الحركة

ومن هذا نخلص إلى أن اعتقاد القدماء بوجود حركة قبل صوت المد ، هو أساس تفسيرهم وجوهر اختلافه في مثل هذه الحالة عن تفسير الاتجاه الصوتي الحديث ، ولا شأن للكتابة وطريقة الرسم بتوجيه التفسير القديم ، لا من قريب ولا من بعيد .

وفي تحول مثل (مِوزان) إلى (ميزان) علل القدماء ذلك بقلب الواو الساكنة ياءً إذا سُبقت بكسرة . أمّا دعاة الاتجاه الصوتي فقالوا بسقوط الواو ومد الكسرة[١] . ويقول د. النعيمي محملاً الكتابة مسؤولية ما زعمه من قصور في التفسير القديم (ولو كان الأمر قاصراً على قلب هذه الواو ياءً كما قال أهل التصريف لكان ينبغي أن تكون الياء المجتلبة من جنس الواو ، أي نصف مصوت احتكاكي ، وما كانت تأتي مصوتاً طويلاً ؛ لأنها على ما يرون في مقابل الفاء من مِفْعال)[٢] .

وينبغي القول : إن تخطيء القدماء على أساس الميزان الصرفي غير صحيح ؛ لأنه لم يقم على أساس المقابلة الصوتية بين الأصوات بل على أساس المقابلة بين الصيغ ودلالاتها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإنه حتى إن كانت الياء المجتلبة نصف صامت فإنها لا بد أن تتحول إلى صوت مد ؛ لأنها مسبوقة بكسرة . وعلى هذا فإنه لا دخل للكتابة في توجيه هذا التفسير القديم أيضاً .

والحق أن الكتابة العربية لم تغفل التفريق في كتابة الواو والياء بين كونهما مديتين أو لينتين ، وذلك عن طريق الحركة السابقة لهما ، وقد حققت في ذلك ما كان مرجواً

---

(١) ينظر المنهج الصوتي ١٨٩

(٢) أبحاث في أصوات العربية ٥٧

منها . ولا أرى في كل هذا التهويل إلاّ صدى لأبحاث التفريق بين الصوامت والصوائت من جهة وما قيل عن تأثر الصرف القديم في بعض اللغات الأخرى كاليونانية بالكتابة[١]. وإن الدعوة إلى إعادة النظر في التفسير الصرفي ، الذي يزعمون أنه متأثر بوحدة رسم الواو والياء على ضوء القوانين الصوتية المستنبطة من أحكام المقطع وما يتعلق به[٢] ، هذه الدعوة نفسها أحوج إلى إعادة النظر على ضوء ما ظهر لنا في هذا التوجه من اضطراب ، وتناقض ، وأخطاء ، وضعف استدلال ، وانتقائية ، وازدواجية ، وغيرها ، وفضلاً عن هذا فإن نصف الصامت قد يأتي في موضع الصائت الطويل (المدي) وبالدلالة نفسها ، كما هو حال واو الجماعة في الفعلين (ذهبُوا)و(دعَوا) .

---

(١) ينظر التصريف العربي ١٦

(٢) كما في أبحاث في أصوات العربية ٥٨

الخاتمة

ويمكننا بعد هذه الرحلة مع المنهج الصرفي أن نجمل أهم النتائج التي توصلنا إليها ، والآراء التي رأيناها في ما يأتي :

أولاً : في أسس المنهج :

١- اضطراب الصرفيين في استعمال مصطلح التصريف ، إذ ينقسم التصريف عند المتأخرين إلى قسمين يبحث الأول الذي يُسمى بالمعنى العملي في تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل والمفعول ، ويبحث الثاني الذي يُسمى بالمعنى العلمي في تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها كالزيادة والحذف والإعلال والإبدال ونحوها ، إلاّ أن الغريب أن يستوفي المصنفون البحث في القسم الأول من دون مصطلح التصريف ، ولا يذكرون هذا المصطلح إلاّ مع القسم الثاني ، بل يهمل بعضهم الخوض في القسم الأول ؛ لأن المصنفين وضعوه في مكان متقدم . وفضلاً عن هذا هناك غموض في كيفية انسلاخ مصطلح الصرف من التصريف .

٢- اضطراب في اعتماد القياس ، وفي دقة الاستقراء ، وانعدام المنطق الموحد لتحديد العلاقة بين المقيس والمقيس عليه ، فضلاً عن الاضطراب في شروط كلٍ منهما ، والاضطراب والتناقض في تقسيم المطرد والشاذ في القياس والاستعمال ، فضلاً عن المغالاة والانتقائية والتعسف . ولذلك رأينا :

أ – ينبغي أن يقوم المنهج الصرفي على الاستقراء الجديد ، والملاحظة الدقيقة ، وحاجة الاستعمال .

ب – أن اللغويين لم يجعلوا وصفاً لما هو بين القليل وهو ١٣% والكثير وهو ٦٥% لأن هذا يماشي السلوك المعياري الذي طبع الدرس اللغوي منذ نشاته ، وليس من المعقول ألاّ يوجد في اللغة مثل هذا القدر .

٣- التمسك بالعلل منذ البدء وإخضاع الكلام لقيودها ، واعتبار العلل اللفظية أقوى من المعنوية ، وعلى الرغم من فتح باب الاجتهاد في تعليل الأحكام من قبل الخليل بما يعني أن العلة تابعة للمعلول ، إلاّ أن المتأخرين جعلوها إلزامية لا محيد عنها . وعلى الرغم من أنهم عدوا القياس على الشبه قياساً بلا علة إلاّ أنهم عللوا بالشبه في كثير من

المواضع ، وكلما عجزوا عن إيجاد علة أخرى ، وتعسفوا في التعليل بالتشبيه في كثير من الأحيان ، ولجأوا إلى التأويل لتخريج النصوص التي لا تنسجم وعللهم على الرغم مما في التأويل من تناقض وصحة القياس . وقد رأينا :

أ- أن بعض الباحثين اجتهد ليدفع أثر الفلسفة والمنطق اليوناني في التعليل ، فيما هو ليس بموضع اجتهاد .

ب- يمكننا قبول العلل الصرفية المعتمدة على الأساس الصوتي أو الدلالي ، غير أن كثيراً من العلل الصرفية ليست من هذا القبيل ، كالتشبيه ، والقوة ، والتوهم ، والاقتصار ، والإلزام ، والأولى ، والحمل على النقيض ، والضرورة ، والعوض ، وغيرها .

٤- لم يقدم المنهج الصرفي طريقة موضوعية واضحة لتقعيد ما لا يطرد اشتقاقه من الصيغ على وتيرة واحدة ، ولم يستعن بالمنهج التأريخي مع الوصفي لمعرفة أصل كثير من الكلمات وطرائق اشتقاقها ، ولم يسلم من بعض مظاهر الغلو والمقاييس غير اللغوية . وقد رأينا :

أ- أنه لا يمكننا القبول برأي بعض الباحثين في تطور بعض الصيغ الفعلية نحو تطور صيغة (أفعَلَ) عن (هَفعَلَ) ، وذلك لأسباب صوتية وتأريخية ، ورجحنا عكسه .

ب- أنه لا يمكننا القبول برأي هنري فليش في توالد الصيغ عن طريق التطور الصوتي فحسب بمعزل عن الأثر الدلالي ، وأن للدلالة والمعنى الأثر الأول في مثل هذا التطور إن وجد .

ت- أن القبول بقياسية جميع الصيغ ليس فيه خطر على اللغة ؛ لأن الاستعمال هو الحكم في تثبيت ما تقتضيه الحاجة وترك ماعداه .

٥- تغاضى اللغويون في لغة قريش عن شرط العزلة والبداوة فأخذوا عنها ؛ لأن ماكسبته لغة قريش من نزول القرآن الكريم بها أكثر مما يمكن أن تكون فقدته بالاختلاط والتحضر ، وإن الحدود التي رسمها المحددون فيما بعد لأخذ لغة النثر من القبائل الموغلة في الصحراء والبداوة ، لم تكن قاطعة ، وإنهم أخذوا الشعر عن جميع القبائل دون استثناء . ولم يتنازل الجامعون عن شيء مما جمعوه مخالفاً لظاهر القرآن

الكريم ، بل على العكس من ذلك جعلوا كلام العرب حكماً على كلام الله تعالى ربما من حيث لا يشعرون . واتسعت بمرور الزمن مساحة المنطق العقلي القائم على استقراء غير دقيق لكلام العرب بمعزل عن النص القرآني . ووصل الأمر إلى مخالفة الاستعمال القرآني مخالفة صريحة ، ووصف بعض استعمالاته بالقلة والشذوذ . وقد رأينا :

أنه ينبغي إعادة النظر في القياس والاشتقاق وعرض المسموع على القرآن الكريم ، واعتبار ما ورد فيه من الصيغ قياسياً وإهمال أي رأي مخالف .

٦- جعل الصرفيون الأصالة والزيادة أساساً من أسس المنهج الصرفي واعتبروا التصغير والتكسير ميزان الرد إلى الأصل ؛ لأنهما يردان الأشياء إلى أصولها كما قالوا . وقد رأينا أن هذه ليست حقيقة مطلقة فهذا الرد إلى الأصل يقع في مواطن محدودة وهناك كثير من الصيغ التي لا يرد فيها الحرف إلى أصله ، فضلاً عن تجويز الكوفيين لعدم الرد على الأصل في بعض الأحيان .

ولم يستعن الصرفيون بشيء من منهج تأريخي لتأصيل الكلمات ومعرفة الأصلي من الزائد . وقد رأينا :

أ- أنه من غير المقنع قول الصرفيين بأن النون في (دِنّار) والراء في (قِرّاط) هما أصل الياء في (دينار)و(قيراط) حين استدلوا بالتصغير والتكسير ؛ لأن هذا الاستدلال ليس لازماً ، وربما حصل الإبدال في التصغير والتكسير لكثرة الاستعمال .

ب- أن المزيد من أصل الوضع يجعل مفهوم الزيادة قلقاً .

ت- أن من المفارقة وصف الحروف بالزيادة ، ووصف الأسماء المضافة بالإضافة ، ولا سيما أن الإضافة في الأسماء هي من معنى إضافة الحرف إلى الحرف .

ث- أنه من الأفضل دراسة الأصالة والزيادة على أساس الصيغ لا على أساس الحروف .

٧- توصل اللغويون إلى حقيقة الإعلال في اللغة عن طريق مقارنة المعتل بالصحيح فأدركوا الأصول الخافية للمعلات ، وهو من أرقى ما توصل إليه الفكر اللغوي . لكن

عدم توافر أدوات البحث التأريخي جعلهم لا يستطيعون تأكيد ذلك ، فأقرّوه حقيقة دراسية ، ولم يقبلوه حقيقة لغوية تطورية ، على الرغم من معرفتهم بكثير من مظاهر التطور اللغوي . وقد رأينا :

أ- أن في تحديد حدود الإبدال والإعلال والقلب شيئاً من الاضطراب .

ب- أن لإهمال المنهج التأريخي أو استعماله بصورة انتقائية أثراً في رفض بعض المحدثين لأساس الإعلال في اللغة على النحو الذي حدده القدماء . وأن هذا الرفض ناتج عند بعضهم عن محاولة تطبيق تفريق دي سوسير بين اللغة والكلام على حالة الإعلال وأن هذا التطبيق لم يكن موفقاً .

ت- أنه على الرغم من الجهود العظيمة التي بذلها المستشرقون ، فقد يقع بعضهم في هفوات ، كما حصل مع برجشتراسر في تصوره لحداثة وزن (أفعَلَ) الصحيح مع موجب الإعلال .

ث- أن قناعتنا بالإعلال تأتي من حقيقة التطور اللغوي وسنة اللغات جميعاً في التحول من حال إلى حال آخر أخف وأسهل ، وأن هذا التحول ليس له قانون محدد فمن الصعب أن تكون وتيرته واحدة .

٨- يقوم الميزان الصرفي على فكرة الأصالة والزيادة ، وهو تطبيق عملي لها ، وقد حرص الميزان الصرفي على عمومية الأبواب واطراد الأوزان ، فاعتمد على دلالة صيغة البناء أكثر من اعتماده على المبنى الصوتي لأنه يزن بموازاة الأصل والصحيح ولا يفرّع ، وأنه نظر إلى ظاهرتي الإعلال والقلب نظرة مزدوجة (متناقضة) فيراعيهما أحياناً ولا يراعيهما في أحيان أخرى . وقد أصر الصرفيون على بيان طريقة القلب المكاني في الميزان على الرغم من أن أدلة القلب المكاني ليست قطعية . وقد رأينا :

أ- ينبغي وزن ما حصل فيه قلب مكاني على صورته الأخيرة وليس من مسوّغ لبيان طريقة القلب في الميزان .

ب- أن بالصرف حاجة إلى ميزان آخر لايفرّق بين الصور المتطابقة للفظ ، ويفرّق بين الدلالات ، ويبين صورة البناء الصوتي كما هي . ونظراً لما في هذه المطالب الثلاثة

من تناقض وبعضها ، فلا بد من استعمال ميزان مركب ، وإلى أن يتحقق مثل هذا الميزان لا مناص من استعمال الميزان القديم على علاته فهو أفضل بجميع المقاييس من الميزان الصوتي الذي دعا إليه بعض المحدثين .

ثانياً : في مظاهر المنهج :

١- قدم الافتراض في المنهج الصرفي إذ نقل سيبويه هذا الأمر عن قدامى النحويين وهو ما كان يسمى بالتصريف أي بناء لفظ على مثال كلمة أخرى . وتعدى الافتراض مسائل التمرين والرياضة إلى حد إدخال المفترضات في قواعد الصرف أحياناً . وقد رأينا :

أ- أن الافتراض في كثير من أحواله ، هو نتاج التفكير اللغوي المتأثر بالمنطق الفلسفي ، فكثيراً ما يبدو البحث الصرفي وكأنه إجابات عن أسئلة مفترضة على سبيل فإن قيل وإن قلت .

ب- أنه قد يجر الافتراض إلى آخر وثالث وهكذا .

٢- التعقيد في المنهج ولا سيما في التعليل هو سبب الصعوبة والعوص التي أدركها الصرفيون في منهجهم . وهناك كثير من صور التعقيد والغرابة والتعسف ولا سيما في التعليل بالتشبيه . وقد رأينا :

أن شمولية المنهج كانت سبباً في بعض أشكال التعقيد .

٣- لم يكن للمؤلفات الصرفية خطة واضحة ومحكمة ، وقد وسم الصرفيون منهجهم باختلال الترتيب وتداخل التبويب . ولم يكن لبعضهم من الأمانة العلمية ما يجعلهم يردون الفضل إلى أهله على عكس الغالبية منهم .

٤- هناك كثير من صور الخلاف الصرفي ، منها ما هو خلاف نظري محض ، ومنها ما هو اختلاف تطبيقي وهو أشد درجات الخلاف ضرراً ، وبعض صور الخلاف تجر إلى رفض أولى المسلمات الصرفية كما فعل ابن عصفور واعتبر التصغير عارضاً لايُعتد به وهو ميزان الرد إلى الأصل عندهم . وكان التصغير من أكثر الأبواب خلافاً . وقد رأينا :

أ- أن اصطباغ العلوم اللغوية منذ الوهلة الأولى بالطابع الشخصي الاجتهادي ، الناتج في بعض جوانبه عن ضعف الاستقراء ، هو الذي أدى في أكثر الأحيان إلى الاختلاف .

ب- أن بعض الباحثين قد أخطأ في تصور خلاف غير موجود بين اللغويين في جمع (مَفعول) على (مفاعيل) .

٥- اعتمد الصرفيون على التفسير الصوتي في كثير من المواطن ، وارجعوا جميع العلل إلى التخفيف والفرق ، إلاّ أن هذا الاعتماد لم يأخذ مداه المطلوب ، فقد تجاهلوه في كثير من المواطن أيضاً التي يعود ذلك في أغلبها إلى تحكيم المنطق العقلي في المنطق اللغوي ، لكنهم على العكس من ذلك أدخلوا في ضمن مباحث الصرف مباحث صوتية لا علاقة لها بالصرف كالإمالة وبعض حالات الإدغام ومخارج الحروف .

٦- كان متقدمو اللغويين أكثر إدراكاً للعلاقة بين الصرف والنحو من لاحقيهم ؛ لأن العلوم اللغوية كانت على بساطتها الأولى ، إلاّ أن من المتأخرين من جعل الصرف مكملاً للنحو ، وجعله أغلبهم قسيماً للنحو لا قسماً منه ، وهذا يجعل الصرف في غير موقعه الطبيعي وسطاً بين الإفراد والتركيب .

٧- لم يكن تنوع النظر المنهجي محسوباً في بعض الأحيان وعلى تخطيط علمي يراعي طبيعة المادة المدروسة ، فانعدم الخلط المفيد في بعض المفاهيم التي كانت بها حاجة إلى منهج تأريخي مع المنهج الوصفي كمفهوم الأصالة والزيادة للوقوف على حقيقة كثير من الألفاظ . وعلى العكس من ذلك حصل خلط للمناهج فيما لا يصلح الخلط كخلط المنهج الوصفي بالتأريخي لتفسير ظاهرة القلب المكاني ومعرفة الإبدال . وقد رأينا :

أن الاعتماد على درجة الاستعمال فيهما ، قلةً أو كثرةً لا يمكن أن ينحي الاحتمال الآخر المخالف جانباً .

٨- جمّل اللغويون أخطاء الشعراء ، وأصبحت الضرورة الشعرية شيئاً سائغاً مقبولاً على الرغم من إحساس بعضهم بأنها غلط وخطأ ، أو من نتاج الارتجال . ودخلت

الضرائر في المنهج الصرفي ، على ما في الإقرار بها من تغير لدلالة الكلمة وإحساس بخطورتها على أبنية اللغة وصيغها . وقد رأينا :

أ- أن إدخال الضرائر في المنهج الصرفي لا يتعدى الإرباك والإبهام والتفريع العقيم وكثرة الخلاف .

ب- أن القول بالضرورة أوقع اللغويين في بعض الأحيان في الخطأ . ويمكن أن تؤدي الضرورة إلى اختلاف دلالة الكلمة في الشعر عنها في النثر .

ت-أنه ينبغي تشذيب الصرف من الضرائر وإضافتها إلى بحوث الشعر والأدب فهي بهما ألصق وأولى .

ث- أن دعوة بعض الباحثين إلى فصل قواعد لغة الشعر عن قواعد لغة النثر فيها تهويل ومبالغة ، فأكثر الشعر المروي لايتعارض وقواعد اللغة ، فللشعر ما يميزه في لغته لا في قواعدها .

٩- التناقض يلازم المنهج الصرفي في أسسه ومظاهره ومذاهب الصرفيين وآرائهم ، بل كثيراً ما يناقض أحدهم نفسه .

١٠- في زيادة الإلحاق غموض وتصور للقصدية اللغوية وهو ما لايمكن أن يكون . وقد رأينا :

أ- أنه ينبغي إعادة النظر في وجود أنصاف الصوائت (انصاف الصوامت) في الكلمات الملحقة بغيرها . وضرورة تتبع هذه الكلمات في دراسة تأريخية لمعرفة ما إذا كانت موجودة من أصل الوضع أم أنها زيدت فيما بعد .

ب-أن الإلحاق هو لمجرد التوسع ، كشأن ما قالوا أنه جاء للتوسع فحسب وليس للإلحاق من بعض الكلمات السداسية نحو(قَبَعْثَرى)و(ضَبَغْطَرى)و(كُمَتْرى)

ت-أن الألف في هذه الكلمات السداسية لها قيمة صوتية تفخيمية تفيد التهويل والمبالغة لمعاني الشدة والقوة وما شاكلها وهو ما لم يلحظه الصرفيون .

ث- أنه يمكن تفسير بعض التطبيقات التي أرجعوها للإلحاق إلى تفسير صوتي أو دلالي بعيد عن الإلحاق .

ج- أن دعوة بعض المحدثين إلى فتح باب الإلحاق والاستفادة منه في التوليد والتطوير لا ينافي وجوب إعادة النظر فيه وتجنبه في التعليل والتفسير .

ثالثاً : في الاتجاه الصرفي الصوتي الحديث :

١- رأينا أنه لم يصل الاتجاه الصرفي الصوتي الحديث إلى حقائق صوتية نهائية يمكن أن تعامل بها المباحث الصرفية ، وما تزال أفكاره مشوشة وفيها أنواع من الخلاف ولا سيما الخلاف المستحكم في المصطلحات .

٢- رأينا في باحثي هذا الاتجاه عامة شيئاً من الأنانية العلمية وجحد جهود الآخرين ونكران فضلهم .

٣- رأينا كثيراً من الأخطاء التي تتناقض وما جاء به دعاة هذا المنهج الصوتي . وفي بعضها افتراض مقطعي تعارضه صيغ أخرى مماثلة .

٤- رأينا بعضهم قد وقع في خداع الكتابة الذي طالما عابوا به القدماء من دون وجه حق .

٥- رأينا بعض أخطائهم تأتي من محاولة الشمول والتعميم .

٦- رأينا أن بعض القوانين الصوتية التي حاولوا تطبيقها على العربية مثل قانون اختزال الجهد ، ينطبق على مواضع ولا ينطبق على أخرى ، مما يدل على أنه لا يناسب العربية .

٧- رأينا أن الميزان الصوتي الذي دعوا إليه ، لا يحقق الأغراض العلمية للتحليل الصرفي ، ويتجاهل العلاقة بين الكلمات ، ويضحي بدلالة الصيغ .

٨- رأينا في هذا الاتجاه ضعف استدلال ، فقد يُهمل الدليل التأريخي ويُقفز من فوق وجوده في الاستعمال القديم لمصلحة الدليل الصوتي بحجة أنه قد اختفى وزال . وحينما يعوزهم الدليل الصوتي يعودون مضطرين إلى أدلة القدماء غير الصوتية .

٩- رأينا انتقائية في تفسير ما يتلاءم ومفاهيمهم الصوتية وإهمال ما يعارضها معارضة صريحة وواضحة . وإذا كان هناك بعض التصادم أحياناً في تفسير

الأمثلة المتشابهة في الصرف القديم ، فهو أهون بكثير من تصادم التفسير في البناء الواحد في هذا الاتجاه .

١٠-رأينا أنهم يضطرون إلى الإقرار بوقوع القلب الذي طالما كان رفضهم له أساساً من الأسس التي دعوا إليها .

١١- رأينا أن ادعاءهم بوجود الثقل المؤدي إلى القلب فيه نوع من المبالغة ؛ لأن الاستعمال (العامي الدارج) يناقض هذا التفسير .

١٢- رأينا أنهم يتشبثون بأمور جزئية صغيرة بعيدة عن الاستقراء التام ولا تصل إلى درجة الاطراد أو الغلبة أو الكثرة التي يبنى عليها النظر اللغوي السديد .

١٣- رأينا بعض دعاة المنهج التحويلي بالغ في البحث عن أصول للكلمات مما اضطره إلى تصور تحولات لا داعي لها .

١٤- رأينا دعاة المنهج الصوتي يتعاملون مع الأصل تعاملاً مزدوجاً (متناقضاً) فيعودون إليه إن لم يجدوا غيره ، ويتجنبونه إذا وجدوا ما يعللون به ، وأغرب من ذلك أنهم يعودون إليه عند أسناد الفعل إلى ضمير ولا يعودون إليه مع آخر .

١٥- رأينا صوراً لتناقض الباحث ونفسه ، مما يدلل على الضعف والاضطراب وعدم تمكنه مما يبحث .

١٦- رأينا ادعاءات لأفكار كان القدماء قد صرحوا بها أو ألمحوا إليها ، مما يدل على قلة زادهم في معرفة النتاج الصرفي القديم .

١٧- رأينا أنهم قد حمّلوا الكتابة أكثر مما تحتمل واتهموها بإيهام الصرفيين بتفسيرات مخطوءة وغير دقيقة ، وهي بريئة منها في جميع الحالات التي عرضنا لها .

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

المصادر المطبوعة

القرآن الكريم

- أبحاث في أصوات العربية : د. حسام النعيمي ، دار الشؤون الثقافية ط١ ، بغداد ١٩٩٨م.

- ابن سيده آثاره وجهوده في اللغة : د. عبد الكريم شديد النعيمي ، دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٨٤م .

- أبنية الصرف في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديثي ، مكتبة النهضة ط١ ، بغداد ١٣٨٥ه ١٩٦٥م .

- أبو حيان النحوي : د. خديجة الحديثي ، مكتبة النهضة ط١ ، بغداد ١٣٨٥ه ١٩٦٦م .

- اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي لبنان في القرن التاسع عشر ١٨٠١-١٩٠٠ : رياض قاسم ، مؤسسة نوفل ط١ ، بيروت ١٩٨٢م .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي(٧٤٥ه) تحقيق د. مصطفى أحمد النماس ط١ ، ١٤٠٤ه ١٩٨٤م .

- أسرار العربية : أبو البركات الأنباري(٥٧٧ه) ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي دمشق ١٩٥٧م .

- الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : د.تمام حسان ، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٨٨م .

- أصول التفكير النحوي : د. علي أبو المكارم منشورات الجامعة الليبية ١٩٧٣م .

- الأصوات اللغوية : د. إبراهيم أنيس مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٩٩م .

- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية ، التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة : د. عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي ، المكتبة العصرية ط١ ، صيدا – بيروت ١٤٢٢ه ٢٠٠١م .

- الإغراب في جدل الإعراب – و- لمع الأدلة في أصول النحو : لأبي البركات الأنباري تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ه ١٩٥٧م .

- الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد : د. فخر الدين قباوة ، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان ط١ ،مصر ٢٠٠١م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : لأبي البركات الأنباري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ط٤ ، ١٣٨٠ه ١٩٦١م .
- الإيضاح في شرح المفصل : لابن الحاجب النحوي تحقيق د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٨٣م .
- الإيضاح في علل النحو : لأبي القاسم الزجاجي (٣٧٧ه) تحقيق د. مازن المبارك ، دار النفائس بيروت ١٩٧٣م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : للسيوطي (٩١١ه) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ط١ ،١٣٨٤ه ١٩٦٤م .
- التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه دراسة لغوية : د. محمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ط٢ ، الاسكندرية ١٩٨٨م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابن هشام
التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : الطيب البكوش ، الشركة التونسية ، تونس ١٩٧٣م .
- تطبيقات في المناهج اللغوية : د. إسماعيل أحمد عمايرة ، دار وائل ط١ ، عمان ٢٠٠٠م
- التطبيق الصرفي : د. عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ط٢ ، الاسكندرية ١٤٢٠ه ٢٠٠٠م .
- التطور النحوي للغة العربية محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية عام ١٩٢٩ المستشرق الألماني برجشتراسر ، أخرجه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ط٤ ، القاهرة ١٤٢٣ه ٢٠٠٣م
- تعريف القدماء بأبي العلاء : بإشراف د. طه حسين وتحقيق مصطفى السقا وآخرين الدار القومية القاهرة ١٩٦٥م .
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب : لمحمد الرازي فخر الدين (٦٠٤ه) ، دار الفكر ط٣ ، بيروت ١٤٠٥ه ١٩٨٥م .

- التفكير اللغوي بين القديم والجديد : د. كمال بشر ، دار الثقافة العربية ، القاهرة .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تحقيق تركي فرحان المصطفى ، دار الكتب العلمية ط٢ ، بيروت ١٤٢٦ه ٢٠٠٥م .
- حاشية الصبان (على) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني تحقيق محمود بن الجميل ، مكتبة الصفا ط١ ، القاهرة ١٤٢٣ه ٢٠٠٢م .
- حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : د .محمد ضاري حمادي ، دار الرشيد للنشر بغداد ١٩٨٠م .
- الخصائص لإبن جني : تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى ط٢ ، بيروت لبنان .
- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث : د. محمد حسين آل ياسين ، دار مكتبة الحياة ط١ ، بيروت ١٤٠٠ه ١٩٨٠م .
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : د. حسام سعيد النعيمي ، دار الرشيد بغداد ١٩٨٠م .
- دراسات في علم أصوات العربية : د. داود عبده ، مؤسسة الصباح الكويت .
- دراسات في علم اللغة : د. كمال بشر ، دار غريب القاهرة ١٩٩٨م .
- دراسات في فقه اللغة : د. صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ط٦ ، بيروت ١٩٧٦م .
- دراسات في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديثي ، وكالة المطبوعات الكويت ١٩٨٠م .
- دراسة الصوت اللغوي : د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب القاهرة ١٤٢٥ه ٢٠٠٤م .
- دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع القاهرة ٢٠٠٥م .
- دروس في علم أصوات العربية : جان كانتينو ، ترجمة صالح القرمادي ، الجامعة التونسية تونس ١٩٦٦م .
- رأيٌ في بعض الأصول اللغوية والنحوية : عباس حسن ، مطبعة العالم العربي القاهرة ١٩٥١م .
- الرد على النحاة : لابن مضاء القرطبي تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف مصر .

- سر الفصاحة : لابن سنان الخفاجي الحلبي ، تحقيق عبد المتعال الصعيدي ، القاهرة ١٣٧٢ه ١٩٥٣م .
- سر صناعة الإعراب : لابن جني (٣٩٢ه) ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، وشارك في التحقيق أحمد رشدي شحاتة عامر ، دار الكتب العلمية ط١ ، ١٤٢١ه ٢٠٠٠م بيروت لبنان .
- سيبويه إمام النحاة : علي النجدي ناصف ، مكتبة نهضة مصر مطبعة البيان العربي القاهرة .
- سيبويه والضرورة الشعرية : د.إبراهيم حسن إبراهيم ، مطبعة حسان ط١ ، القاهرة ١٤٠٣ه ١٩٨٣م .
- شرح ابن عقيل (٧٦٩ه) : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، انتشارات ناصر خسرو ط٧ إيران ١٤٢٤ه .
- شرح المفصل لابن يعيش النحوي (٦٤٣ه): عالم الكتب بيروت .
- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابن مالك (٦٧٢ه) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ط١ ، بيروت ١٤٢٢ه ٢٠٠١م .
- شرح الرضي على الكافية : تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قان يونس ط٢ ، بنغازي ١٩٦٦م .
- شرح شافية ابن الحاجب : لرضي الدين الاستراباذي (٦٨٦ه) مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي (١٠٩٣ه) ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية .
- شرح شافية ابن الحاجب : لأبي الفضائل ركن الدين الاستراباذي (٧١٥ه) ، تحقيق د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة ١٤٢٥ه ٢٠٠٤م
- شرح النظّام شرح شافية ابن الحاجب : للحسن بن محمد النيسابوري(من أعلام القرن التاسع الهجري) ، إخراج وتعليق علي الشملاوي ، مكتبة العزيزي ط٦ قم إيران ١٤٢٧ه .
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه : د. خالد عبد الكريم جمعة ، مكتبة دار العروبة ط١ ، الكويت ١٤٠٠ه ١٩٨٠م .

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها :لأحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥ه) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية القاهرة ١٩٧٧م .
- الصرف وعلم الأصوات : ديزيره سقال ، دار الصحافة العربية ط١ بيروت ١٩٩٦م .
- ضرائر الشعر : لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ط١ ، ١٩٨٠م .
- الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر : محمود شكري الآلوسي البغدادي ، شرحه محمد بهجة الأثري البغدادي ، المطبعة السلفية القاهرة ١٣٤١ه .
- طبقات فحول الشعراء :لابن سلام الجمحي (٢٣٢ه) : شرحه محمود محمد شاكر مطبعة المدني .
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : د. فتحي عبد الفتاح الدجني ، وكالة المطبوعات ط١ ، الكويت ١٩٧٤م .
- العربية الصحيحة : د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ط٢ ، بيروت ١٩٨٨م .
- العربية الفصحى ، نحو بناء لغوي جديد : هنري فليش ، ترجمة د. عبد الصبور شاهين ط١ ، القاهرة ١٩٦٦م .
- عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص) : بهاء الدين السبكي ، دار السرور بيروت لبنان .
- علم الأصوات : د. كمال بشر ، دار غريب القاهرة ٢٠٠٠م .
- علم الأصوات العام ، أصوات اللغة العربية : د. بسام بركة ، مركز الإنماء القومي بيروت .
- علم الصرف الصوتي : د . عبد القادر عبد الجليل ، دار أزمنة ط١ ، عمان الأردن ١٩٨٨م .
- علم اللغة العام فردينان دي سوسير : ترجمة د. يوئيل سوسف عزيز ، مراجعة د. مالك المطلبي ، دار آفاق عربية بغداد ١٩٨٥م .
- علم اللغة العربية ، مدخل تأريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية : د. محمود فهمي حجازي ، دار غريب القاهرة .

- علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي : د. محمود السعران ، دار الفكر العربي .
- العين : للخليل بن أحمد الفراهيدي ـ تحقيق د. مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي دار الرشيد بغداد ١٩٨٠م .
- فصول في فقه العربية : د. رمضان عبد التواب ، دار الحمامي ط١ ، القاهرة ١٩٧٣م .
- الفعل زمانه وأبنيته : د. إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ط٢ ، بيروت ١٤٠٠ه ١٩٨٠م .
- فقه اللغة وخصائص العربية ، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية : د. محمد المبارك ، دار الفكر الحديث ط٢ ، لبنان ١٩٦٤م .
- في الفكر اللغوي : د. محمد فتيح ، دار الفكر العربي ط١ ، القاهرة ١٤١٠ه ١٩٨٩م .
- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها : أنيس فريحة ، دار النهار بيروت ١٩٨٠م .
- في اللهجات العربية : د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ٢٠٠٣م .
- القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : د. مي فاضل الجبوري ، دار الشؤون الثقافية العامة ط١ ، بغداد ٢٠٠٠م .
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : د . عبد الصبور شاهين ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي : د. منى الياس ، دار الفكر ط١ ، دمشق ١٤٠٥ه ١٩٨٥م .
- كتاب الاقتراح في علم أصول النحو :للسيوطي تحقيق د. أحمد سليم الحمصي ود. محمد أحمد قاسم ، جروس برس ط١ ، ١٩٨٠م .
- كتاب التكملة : لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان ، مطابع جامعة الموصل ١٤٠١ه ١٩٨١م .
- كتاب الحروف : للفارابي (٣٣٩ه) قدم له ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ط١ ، بيروت ١٤٢٧ه ٢٠٠٦م .
- كتاب الموسيقى الكبير : للفارابي ، تحقيق غطاس عبد الملك خشبة القاهرة .

- كتاب سيبويه (١٨٠ه) : تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ط٣ ، القاهرة ١٤٠٨ه ١٩٨٨م .
- كتاب في أصول اللغة ، مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين : أخرجها وضبطها محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية القاهرة ١٣٨٨ه ١٩٦٩م .
- كتاب ليس في كلام العرب : لابن خالويه ، تحقيق د. محمد أبو الفتوح شريف ، مكتبة الشباب مصر ١٩٧٦م .
- كتب خلق الإنسان ، مع تحقيق كتاب غاية الإحسان في خلق الإنسان للسيوطي : دراسة وتحقيق د. نهاد حسوبي صالح مطبعة التعليم العالي في الموصل .
- لسان العرب : لابن منظور ، مراجعة وتصحيح نخبة من الأساتذة المتخصصين ، دار الحديث القاهرة ٢٠٠٣م .
- اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسان ، عالم الكتب ط٤ ، القاهرة ١٤٢٥ه ٢٠٠٤م .
- اللغة بين المعيارية والوصفية : د. تمام حسان ، عالم الكتب ط٤ ، القاهرة ١٤٢١ه ٢٠٠١م .
- اللغة والنحو بين القديم والحديث : عباس حسن ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦م .
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : د. غالب فاضل المطلبي ، دار الحرية للطباعة بغداد ١٣٩٨ه ١٩٧٨م .
- المثل السائر: لابن الأثير ، تقديم وتعليق د. أحمد الحوفي و د. بدوي طبانة ، دار نهضة مصر .
- المخصص : لابن سيده (٤٥٨ه) ، نشرة مصورة عن نشرة دار الطباعة الأميرية بالقاهرة لسنة ١٣٢١ه بعناية محمد محمود التركزي الشنقيطي ومعاونة الشيخ عبد الغني محمود ومراجعة يسيرة للسيخ محمد عبده ، دار الفكر بيروت ١٣٩٨ه ١٩٧٨ .
- المدارس النحوية : د. خديجة الحديثي ، مطبعة جامعة بغداد ط٢ ، ١٤١٠ه ١٩٩٠م .

- مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة : د. مصطفى النماس ، مكتبة الفلاح ط١ ، الكويت ١٤٠١ه ١٩٨١م .
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ط٣ القاهرة ١٤١٧ه ١٩٩٧م .
- مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن : سباتينو موسكاتي وأنطون شيتلر وإدفار أولندورف وفلرام فون زون ، ترجمة د.مهدي المخزومي ود. عبد الجبار المطلبي ، عالم الكتب ط١ ، بيروت ١٤١٤ه ١٩٩٣م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د. مهدي المخزومي ، دار المعارف بغداد ١٩٥٥م .
- مراح الأرواح في الصرف : لأبي الفضائل أخمد بن علي بن مسعود(من علماء القرن السابع)، تحقيق محمد الطهراني ، دار الصادقين ط١ ، طهران ١٤١٥ه .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : للسيوطي(٩١١ه) ، ضبطه وصححه فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية ط١ ، بيروت ١٤١٨ه ١٩٩٨م .
- مسائل الخلاف النحوي بين الكوفيين : د. مهدي صالح الشمري ، مكتب صخر بغداد ٢٠٠٦م .
- مصادر التراث العربي في اللغة والمعاجم والأدب والتراجم : د. عمر الدقاق ، مكتبة دار الشروق ط٣ ، بيروت ١٩٧٢م .
- معالم دارسة في الصرف ، الأقيسة الفعلية المهجورة دراسة لغوية تأصيلية : د. إسماعيل أحمد عمايرة ، دار حنين ط٢ ، عمان الأردن ١٤١٣ه ١٩٩٣م .
- معاني الأبنية في العربية : د .فاضل صالح السامرائي ط١ بغداد ١٤٠١ه ١٩٨١م .
- معاني القرآن : لأبي زكريا الفراء (٢٠٧ه) تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، دار السرور .
- معاني القرآن :لعلي بن حمزة الكسائي(١٨٩ه) ، أعاد بناءه وقدم له د. عيسى شحاته عيسى ، دار قباء القاهرة ١٩٩٨م .

- معاني النحو : د. فاضل صالح السامرائي ، شركة العاتك ط٢ ، القاهرة ١٤٢٣ه ٢٠٠٣م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :لابن هشام الأنصاري (٧٦١ه) ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، مراجعة سعيد الأفغاني مؤسسة الصادق ط٥ طهران .
- مقدمة ابن خلدون : دار الفكر ط١ ، بيروت ١٤١٩ه ١٩٩٨م .
- مقدمة في أصول التصريف : لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩ه) تحقيق د. حسين علي السعدي ود. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية بغداد ١٤٢٧ه ٢٠٠٦م .
- مقدمة لدرس لغة العرب ، وكيف نضع المعجم الجديد : عبدالله العلايلي المكتبة العصرية بالفجالة مصر .
- الممتع في التصريف : لابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩ه) ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ط٣ دار الآفاق الجديدة بيروت ١٩٧٨م .
- من أسرار اللغة : د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ط٥ ، ١٩٧٥م .
- مناهج البحث في اللغة : د. تمام حسان ، مكتبة الأنجلو مصرية القاهرة ١٩٥٥م .
- المنصف شرح ابن جني(٣٩٢ه) لكتاب التصريف للمازني(٢٤٧ه) : تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا ، دار الكتب العلمية ط١ ، بيروت ١٤١٩ه ١٩٩٩م .
- المنطق : محمد رضا المظفر ط٢ ، مطبعة الزهراء بغداد ١٣٧٧ه ١٩٥٧م .
- المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي : د . عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٠ه ١٩٨٠م .
- النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها : د. مازن المبارك ط١ ، ١٩٦٥م .
- نحو القرآن : أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي بغداد ١٣٩٤ه ١٩٧٤م .
- النحو الوافي ، مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة : عباس حسن دار المعارف ط٣ ، القاهرة ١٩٧٤م .

- النحويون والقرآن : د. خليل بنيان الحسون ، مكتبة الرسالة الحديثة ط١ ، عمان الأردن ١٤٢٣ه ٢٠٠٢م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء : أبو البركات الأنباري تحقيق د. إبراهيم السامرائي ، مطبعة المعارف بغداد ١٩٥٩م .
نشوء اللغة ونموها واكتهالها : انستاس الكرملي ، المطبعة العصرية القاهرة ١٩٣٨م .
- نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية وضوابط اللغة ،وطريقة تدوين تأريخ الأدب العربي : محمد بهجة الأثري ، دار الشؤون الثقافية ط١ بغداد ١٩٩١م .
- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين : د. حسن خميس سعيد الملخ ، دار الشروق عمان الأردن ٢٠٠٠م .
- نهج البلاغة : شرح الشيخ محمد عبده مكتبة النهضة بغداد ١٩٨٤م .
- نهج البلاغة : تحقيق د. صبحي الصالح ، أنوار الهدى ط٢ ، قم إيران ١٤٢٧ه .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : للسيوطي تحقيق د . عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية القاهرة .
- الوساطة بين المتنبي وخصومه : لعلي بن عبد العزيز الجرجاني ، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٤٥م .

الرسائل الجامعية والبحوث

- تأصيل الجذور السامية وأثره في بناء معجم عربي حديث حسام قدوري عبد ، أطروحة دكتوراه ، بإشراف د. خالد إسماعيل علي و د . طه محسن العاني ، كلية الآداب جامعة بغداد ١٤٢٧ه ٢٠٠٦م .
- التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني : د. هنري فليش تعريب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين ، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة ج٢٣ لسنة ١٩٦٨م .
- الثنائية والألسنية السامية مرمرجي الدومنكي مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج ١١ لسنة ١٩٥٩م .

- المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه : د. خديجة عبد الرزاق الحديثي مجلة الحكمة ع ١٥ .